



التقشف

تاريخ فكرة خطرة

تأليف: مارك بليث

ترجمة: عبدالرحمن أياس

التقشف

تاريخ فكرة خطرة

تأليف: مارك بليث

ترجمة: عبد الرحمن أياس



مارس 2016

434

علم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

أسسها
أحمد مشاري العدواني
د. فؤاد زكريا

المشرف العام
م. علي حسين البوحي

مستشار التحرير
د. محمد غانم الرميحي
rumaihing@gmail.com

هيئة التحرير
أ. جاسم خالد السعدون
أ. خليل علي حيدر
د. علي زيد الزعبي
أ. د. فريدة محمد العوضي
أ. د. ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير
شروق عبدالمحسن مظفر
a.almarifah@nccalkw.com

سكرتيرة التحرير
عالية مجيد الصراف

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب. 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنفيذ والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 487 - 0

العنوان الأصلي للكتاب

Austerity:
The History of a Dangerous Idea
by
Mark Blyth

Oxford University Press, 2013

First Edition was originally published in English in 2013. This translation is published by arrangement with Oxford University Press.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الأولى 1437 هـ - مارس 2016

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

9 تقديم

15 مقدمة المترجم

19 المقدمة

25 الفصل الأول:
تمهيد في النقش والذين
والمسرحيات المعلوية

45 الجزء الأول:
لماذا علينا جميعاً أن نقشف

47 الفصل الثاني:
أمريكا: أكبر من أن تترك لتهاجر؟

81 الفصل الثالث:
أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

| | |
|-----|---|
| | الجزء الثاني: |
| 129 | التاريخان التوأمان للتقشف |
| | مقدمة: |
| 131 | التاريخان الفكري والطبيعي للتقشف |
| | الفصل الرابع: |
| 168 | التاريخ الفكري لفكرة خطرة 1692 - 1942 |
| | الفصل الخامس: |
| 169 | التاريخ الفكري لفكرة خطرة 1942 - 2012 |
| | الفصل السادس: |
| 221 | التاريخ الطبيعي للتقشف 1914 - 2012 |
| | الجزء الثالث: |
| 275 | استنتاج |
| | الفصل السابع: |
| 277 | نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل |
| 297 | الهوامش |

تقديم

لا بد من وضوح الغرض من كتابة التقديم، فالغرض ليس صياغة مقدمة أو مقدمة بديلة لكتاب، فقد أبدع مارك بليث في صياغة مقدمة كتابه. غرض التقديم هو تذكير قارئ سلسلة «عام المعرفة» بأن الأفكار والأحكام في الكتاب ليست بريئة من أيديولوجية كاتبها، أو من غلبة غير مبررة لأثر الحقبة التي تواكب نشرها. فالاقتصاد تحكمه مدارس ثلاث، بتشعباتها، ورواج أو شعبية مدرسة، ومستوى القبول لأفكارها يرتبطان بأوضاع الحقبة التي تنشر فيها، فعندما يتولى أتباع مدرسة فكرية ما مسؤولية إدارة الاقتصاد عادة ما يأتي دورهم بعد حقبة سقوط، سببها سيادة فكر مدرسة أخرى، بما يخلق بيئة ناقمة وعلى استعداد للقبول بالفكر النقيض.

و«التقشف: تاريخ فكرة خطيرة» هو عنوان كتاب مارك بليث، وإذا كان صحيحا

«الرسالة هي: أن ما يبدو رائجا وأخلاقيا في حقبة ما، وعلى الرغم من كل ما فيه من منطق، لا يجوز قبوله كمسلمة دائمة»

المقدم

ما يقال من أن الكتاب يُقرأ من عنوانه، فإن هذا الكتاب من غلاف البداية حتى غلاف النهاية يروي كيف أن التقشف فكرة خاطئة. فالتقشف من وجهة نظر الكاتب ليس فكرة علاج اقتصادي لوضع يحتاج إلى علاج، بل هو أحد المشتقات الفكرية لأيدولوجية المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث) حول ضرورة إبقاء الحكومات صغيرة وبأدنى سلطة ممكنة، حتى تتمكن «اليد الخفية»^(*) من تحقيق أفضل أداء للاقتصاد الكلي. فعندما تُترك لرجل الأعمال حرية تعظيم مصالحه، فإنه يعمل من دون قصد على تحقيق أعلى مستويات العمالة لمجتمعه، ويحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة لإنتاج نوعية متفوقة من السلع والخدمات بأدنى تكلفة ممكنة. وعدم التقشف من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية، يعني إنفاقا عاما أكبر وحكومات متضخمة وتبديدا للموارد وسلطات غير مستحقة لتلك الحكومات، حكومات تعمل في نهاية المطاف على فرض سلطانها على قطاع الأعمال بما يعطل الدور الرائد لـ «اليد الخفية».

وفي زمن رواج الفكر الكلاسيكي تتضخم المؤسسات الخاصة وتتغلغل في كل مناطق النفوذ، وعند حدوث أزمة هي سببها، تسحب الحجة الجاهزة، وهي أن هذه المؤسسات أكبر من أن يسمح لها بالسقوط «Too Big To Fail». وفي نهاية المطاف يطلب من الكل بالتساوي تحمل نفقات الإنقاذ، حينها تستخدم مؤشرات المعدلات الكلية في قياس قدرتهم على التحمل، كأن يحسب نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لتحديد مستوى الضرر في المتوسط على كل مواطن، وتثبت الأرقام الكلية أن تكلفة العلاج في العادة تكلفة محتملة، ويروي الكاتب مثالا طريفا حول خطأ القياس بالمعدلات، فولوج «بل غيتس» إلى حانة يجعل كل واحد فيها مليونيرا بإضافة ثروته، أي ثروة «بل غيتس»، إلى ثروات الموجودين فيها وهي لا تذكر، ثم قسمتها على عددهم، وهو معيار مضلل. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تبلغ ثروات الـ 400 شخص الأغنى، أعلى من ثروات 150 مليون أمريكي، ولا يزيد دخل 46 مليون أمريكي، أو 15 في المائة من الشعب الأمريكي لكل عائلة مكونة من 4 أفراد، على 22314 دولارا أمريكيا في السنة. واقتطاع مبالغ متساوية أو متقاربة من

(*) مصطلح وضعه آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم»، لوصف الكيفية التي تصل بها الأسواق الحرة إلى الموازنة بين محاولات الأفراد لتحقيق المنفعة القصوى والمنافسة في ظل موارد اقتصادية نادرة. [المحرر].

تقديم

كل الناس، يعني اقتطاع نسب كبيرة من مستوى دخل الفقراء، بينما اقتطاعها من الأغنياء لا يمثل نسبة تذكر من دخولهم.

وذكرت بداية أن الاقتصاد تحكمه ثلاث مدارس، ولكل مدرسة تفرعاتها، والمدرسة الأولى التي تزامنت مع ثورة أوروبا الصناعية وبدء تحويل المخترعات إلى منتجات سلعية وخدمية، تزامنت أيضا مع زمن نقل الثروات في الشرق الآسيوي المُستعمر، إلى الغرب، وكانت حقبة سادها رجال أعمال وشركات مارست دور الدول، مثل شركة «الهند الشرقية». ولم يكن «آدم سميث» يمثل ذلك التوحش عندما تبني رجال أعمال ذلك الزمن ما سطره في كتاب «ثروة الأمم» الصادر في العام 1776، فقد سبق أن كتب عن منظومة القيم في كتاب «The Theory of Moral Sentiment» الصادر في العام 1759. غير أن بريق «اليد الخفية» التي تطلق أيدي رجال الأعمال في تغليب مكافأة عنصر رأس المال على كل عناصر الإنتاج الأخرى، وأهمها العمل وتحويل البشر - الأيدي العاملة - إلى عبيد سُخرة، هو ما هيا لنشوء مدرسة أخرى نقيضة تماما.

وما بين بداية القرن التاسع عشر ونهايته، كانت الظروف البائسة لأوضاع العمالة هي التي أسست لقيام المدرسة الثانية، أعني المدرسة «الماركسية» التي كانت تميل إلى النقيض تماما، أي الانحياز الشديد إلى مكافأة العمل على حساب كل ما عداها، وبلغت حدود إلغاء الملكية الخاصة، كما سطر فكرها (كارل ماركس) في كتابه «رأس المال» الذي أخذ بنشره في ستينيات القرن التاسع عشر. ولم يختبر فكر تلك المدرسة على أرض الواقع إلا بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا في العام 1917، وتلقت دعما وشعبية واسعة بعد سقوط المدرسة الكلاسيكية في أزمة الكساد العظيم في 1929، التي سبقها رواج شديد أعقب الحرب العظمى الأولى، وتسلم الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم الغربي بمنتجاتها الجديدة، ورؤية العالم الحر، الذي دان للمدرسة الكلاسيكية، يتداعى بأزمة كساد عظمى، ورؤية البؤس يملأ شوارع المدن التي كانت يوما مزدهرة، تقابله روسيا الشيوعية المستقرة والعدالة والمتقدمة، كان كافيا لانتزاع إعجاب شعوب العالم بالآخيرة.

والخوف من انهيار العالم الحر بعد الكساد العظيم أسس لنشوء المدرسة الثالثة الجديدة بزعامة البريطاني «جون مينارد كينز»، وكانت مدرسة وسطا تحاول الموازنة

بين مكافأة رأس المال ومكافأة العمل. وسمحت تلك المدرسة للعالم الحر بتلمس طريق جديد لرأسمالية أفضل في نزعتها الإنسانية، وسمحت بضمان التقاعد المدفوع بعد سنوات العمل، كما سمحت بنظام الحد الأدنى للأجور، وبتأسيس النقابات العمالية لمواجهة قوى رجال الأعمال. بشكل عام، أنتجت رأسمالية تسمح بقيام ما يسمى بشبكة الأمان الاجتماعي، وفي تمويلها إضافة إلى تكلفة الإنتاج تقتطع من أرباح رأس المال لمصلحة العمل، وتحقق ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوقت عليها أوروبا في تبني تلك النزعة الإنسانية بسبب الجوار الجغرافي مع روسيا الشيوعية.

وفي العام 1939 بدأت الحرب العظمى الثانية، وفي زمن الحروب تتضخم الحكومات وتدمن الاستمتاع بالسلطة شبه المطلقة، ويصعب عليها لاحقا التنازل عن تلك السلطة، وعلى الرغم من أن المدرسة الـ «كينزية» كانت المدرسة السائدة في دول العالم الحر، فإنها مدرسة فضفاضة، تسمح للحكومات بالتمدد إلى حدود الحكومات العسكرية أو الشيوعية. وذلك ما فعلته زعيمة المعسكر الغربي، فبعد نهاية الحرب العظمى، أدمنت التمدد، ولأن الدولار الأمريكي كان يومها ومازال عملة الاحتياط العالمي، وسعره كان ثابتا ومضمون التحويل إلى ذهب، أدمنت طبع النقود لتمويل تمددها. ففي خمسينيات القرن الفائت كانت طرفا في الحرب الكورية، وفي ستينياته وسبعينياته كانت الحرب الفيتنامية، إلى جانب الكثير من حروب الوكالة، بما أضعف النظام المالي العالمي وأضعف الدولار الأمريكي، ودخلت المدرسة حقبة ترهل غير مسبوقة، بعد إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة الذهب في يوليو 1971، وتزامنت معها أزمة ركود اقتصادي وأزمة تضخم، وكانت سابقة فريدة.

بحلول سبعينيات القرن الفائت كانت نحو 40 عاما قد انقضت على سقوط المدرسة الكلاسيكية، وأصاب الوهن المدرسة الـ «كينزية» كما أسلفنا، كما بدأت بوادر وهن حقيقي تصيب المدرسة الاشتراكية، من مؤشرات، ثورة الصين الثقافية وقلقل دول أوروبا الشرقية. وكانت حقبة مواتية لأن تجدد المدرسة الكلاسيكية فكرها، وبزغ نجم مدرسة «شيكاغو» بزعامة «ميلتون فريدمان»، وكما هي حال رواج فكر كتابنا الحالي، كان يومها فكر تلك المدرسة هو المسيطر. وفي أواخر

تقديم

سبعينيات القرن تبني الفكر المتجدد للمدرسة الكلاسيكية زعيما أكبر دولتين في العالم الرأسمالي، وبدأت حقبة الرئيس «رونالد ريغان» ورئاسة وزراء بريطانيا «مارغريت تاتشر»، وأعادت زعامتهما كل العالم الغربي إلى حقبة ما بعد الحرب العظمى الأولى، حكومات صغيرة ورقابة فضفاضة. وساهم في تسريع ذلك التحول تزامنه مع سقوط مريع للمدرسة الاشتراكية، بدأته بولندا في بداية ثمانينيات القرن، وأنهاه سقوط الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن.

وانفجرت أزمة العام 2008 في زمن سيادة فكر المدرسة الكلاسيكية المحدثه، ومن الموقع نفسه الذي انفجرت فيه أزمة العام 1929، وفي خريف العام أيضا، واستُخدمت أموال دافعي الضرائب لحماية من هم أكبر من أن يسمح لهم بالسقوط، وقد تسبب ذلك في أزمة أخلاقية، فبينما حرم نحو 90 في المائة من الانتفاع من نمو أكبر اقتصاد في العالم لنحو 3 عقود من الزمن (1976 - 2008)، وذهب ثلثا منافع تلك الحقبة إلى 1 في المائة فقط من الشعب الأمريكي وفقا لـ «إيمانويل سايز» من جامعة «بيركلي كاليفورنيا»، كان عليهم تقديم تضحيات في عمالتهم وفي أجورهم حماية لمن استفاد من كل منافع تلك الحقبة وتسبب في أزمتها، أي مستبعدون في الرخاء وشركاء في علاج الأزمات. والتكشف هو سياسة عامة قد تبدو ضرورية، غير أنها من المنظور السابق ذكره، تبدو غير أخلاقية، فالشراكة في الغرم، إلى جانب أنها تعني غرما أكبر نسبيا لأصحاب الدخول المنخفضة، هي أكثر ظلما عندما توجه إلى تمويل تبرئة أيدي من تسببوا في الأزمة وغنموا كل مكاسب ما قبلها. وفي مثل هذه الحقبة، إلى جانب منطقية الحجج التي قدمها «مارك بليث» في كتابه الشائق «في نقد سياسة الكشف»، نجد كتابات مماثلة لـ «بيكيتي» و«إيمانويل سايز» وأخيرا لـ «روبرت رايب»، الذي يجزم بأن الدعوة إلى عدم التدخل هي تدخل لمصلحة الأقلية الكبار، تحصد نفس الرواج والشعبية، وهي فكر محدث ليمين المدرسة الاشتراكية، أو أقصى يسار المدرسة الكينزية.

والمستهدف من هذا التقديم، كما ذكرتُ، هو قارئ إصدارات «عالم المعرفة»، وهو ليس بالضرورة متخصصا، والرسالة هي أن ما يبدو رائجا وأخلاقيا في حقبة ما، وعلى الرغم من كل ما فيه من منطق، لا يجوز قبوله كمسلمة دائمة، فكل المدارس الاقتصادية أخذت حقها في تحويل فكرها من النظرية إلى التطبيق على أرض الواقع،

وكلها أصابت نجاحا لافتا في بداياتها، وكلها انتهت بأزمة خانقة أدت إلى سقوطها. وعلى مر التاريخ عملت هذه المدارس على تحديث فكرها، وهاجمت بالأرقام والحجة أداء مدرسة سقطت، وحظيت بنفس الدعم والشعبية، غير أنهما دعم وشعبية لا يدومان، وحجج تنهاوى لاحقا عندما تختبر على أرض الواقع، ويفترض في القارئ، أن يستمتع بقراءاته، ومن حقه أن يميل إلى فكر أو آخر، لكن، من دون تعصب أعمى لذلك الفكر، فالصواب دائما - في تقديري - هو خليط من ذلك التراث المعرفي والتجريبي للمدارس المختلفة، وهو خليط متغير باختلاف ظروف كل اقتصاد واختلاف ظروف ومعطيات الحقبة السائدة.

جاسم خالد السعدون
عضو هيئة التحرير
سلسلة عالم المعرفة
يناير 2016

مقدمة المترجم

يُعرّف «التقشف» مجموعة من السياسات التي تسعى إلى تخفيض العجز في الموازنات الحكومية من خلال تقليص الإنفاق العام أو جمع عائدات ضريبية أكثر أو مزيج من الأمرين. وبرز التدبير في السنوات الأخيرة، وبخاصة منذ بدء أزمة الائتمان العالمية في العام 2008 - والتي يقول كثيرون إنها بدأت في العام 2007 - في الولايات المتحدة ثم انتشرت في مختلف أنحاء العالم. لكن أغلبية التغطيات الإعلامية والمواقف الرسمية المبررة للتقشف تنسى أن المشكلة بدأت في القطاع الخاص - تحديدًا القطاع المالي الأمريكي ثم القطاعات المالية في دول أخرى - وهي لم ترهق الموازنات العامة إلا حين قررت حكومات كثيرة ضخ أموال في المؤسسات المالية المتعثرة بهدف إنقاذها. ويمكن هنا استثناء اليونان التي أسرفت في الإنفاق العام

«يشدد [المؤلف] على أن الحل هو معاقبة القطاعات المالية المذنبة وترك مؤسساتها تفلس»

المترجم

فوقعت في أزمتهما التي لم تنته بعد، علما أن تبنيها اليورو - العملة الأوروبية الموحدة - ساهم في إيقاعها في فخاخ كثيرة.

يعرض مارك بليث، الاقتصادي المولود في أسكتلندا والذي يعمل أستاذا في جامعة براون الأميركية، أبرز محطات التقشف خلال الأزمة الأخيرة، وينقّب في التاريخ النظري للعلوم الاقتصادية بحثا عما يؤيد التقشف أو يفنّده ليخلص إلى أن التقشف فكرة سيئة تفاقم الصعاب، وهي إن مكنت حكومات من ترتيب أوضاعها المالية العامة في حالات قليلة، فالثمن الاجتماعي كبير، وكذلك الأثمان الاقتصادية. ويشدد على أن الحل هو معاقبة القطاعات المالية المذنبة وترك مؤسساتها تفلس، بينما المخرج برأيه من الركود في الاقتصادات الوطنية هو في مزيد من الإنفاق الحكومي ولو لقاء طبع أوراق مالية إضافية ومراكمة مزيد من الديون. وإذ لا يمكن فعل أي من الأمرين في منطقة اليورو، حيث طباعة المال بيد المصرف المركزي الأوروبي والاستدانة دونها عقبات، فإنه يلمح إلى وجوب فرط عقد المنطقة بعدما اتضحت كثرة مشاكلها وقلة منافعها. وهو يقدم آراء متينة ومقنعة، مدعومة بمصادر غزيرة جلّها من الأدبيات السائدة في علم الاقتصاد.

كاد التقشف يعصف بالولايات المتحدة لدى دَفْع بليث مؤلفه هذا إلى المطبعة في آخر العام 2012، ففي ضوء شدّ الحبال بين الإدارة الديمقراطية للرئيس الأميركي باراك أوباما والكونغرس، الذي كان يملك الجمهوريون أغلبية مقاعد غرفته السفلى (مجلس النواب)، كادت البلاد تقع فيما يُسمّى الهاوية المالية^(*) العامة. ففي 1 يناير 2013، وهو يوم عطلة رأس السنة الميلادية، أقر مجلس النواب مشروع قانون صادرا عن الغرفة العليا (مجلس الشيوخ) ذات الغالبية الديمقراطية، ونص القانون على منع فرض ضرائب جديدة على المدخول، كما كان الجمهوريون يرغبون، لكن من دون أن ينص على تخفيضات في الإنفاق العام كان يعارضها الديمقراطيون.

(*) Fiscal Cliff: الهاوية المالية، عموما، هي حالة تتضافر فيها مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى انهيار أو انحدار اقتصادي مفاجئ، وتعني، خصوصا، اجتماع حالتين: انقضاء المهلة الضريبية وتقديم زيادات ضريبية مع خفض الإنفاق. [المحرر].

وما لبث الخلاف أن تجدد حول سقف الدين إلى أن أصدر الرئيس الجمهوري لمجلس النواب جون بونر في 11 فبراير 2014، قانوناً جَمَدَ السقف حتى 15 مارس 2015، ما أثار ثائرة الجمهوريين عليه، خصوصاً أن القانون لم يجمد العمل ببرنامج الضمان الصحي الشامل الأثير على قلب أوباما كما كانوا يطلبون^(*).

وفي اليونان، تتجدد الأزمة مع كل رزمة إنقاذ تطلبها البلاد من دائنيها. ففي العام 2009، انفجرت أزمة الديون السيادية Sovereign Debts، وثمة دور ملتبس أدته وكالات التصنيف الدولية⁽¹⁾ في تسريع انفجار المشكلة، ودفع الدائنون - الترويكا المؤلفة من المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي - رزمتي إنقاذ في مقابل شروط تقشف صعبة قبلت بها أثينا مرغمة. ولدى طلبها الرزمة الثالثة في العام 2015 كادت اليونان تخرج من منطقة اليورو إذ رفض رئيس الوزراء ألكسيس تسيراس، زعيم حزب «سيريزا» اليساري الراديكالي المنتخب حديثاً، الخضوع لشروط تقشف جديدة، وما لبث أن خضع للشروط خوفاً من تداعيات التخلي عن العملة الموحدة. وانفرط عقد حزبه ما دفعه إلى الدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة⁽²⁾. وثمة وجهة نظر قوية لدى يانيس فاروفاكيس، وزير المالية اليوناني السابق الذي ضحى به تسيراس، في دعوته إلى إسقاط جزء أساسي من ديون بلاده لتسهيل خروجها من دوامة طلب ديون جديدة لتسديد ديون قديمة فور استحقاقها⁽³⁾.

وعلى الرغم من بذل الأوروبيين جهوداً جبارة للتوصل إلى آليات تنقذ الاتحاد الأوروبي (28 دولة) ومنطقة اليورو (19 من أصل الـ 28) مرة واحدة وأخيرة، أو تتجنب على الأقل تكرار الأزمات العميقة، لا يبدو أن الآليات المتفق عليها إلى الآن، خصوصاً الآلية الأوروبية للاستقرار، المقررة في 27 سبتمبر 2012، قابلة للعمل بشكل مستقل عن سيادة الدول الأعضاء⁽⁴⁾، الأمر الذي يهدد فاعليتها.

ومنذ العام 2012 برزت أزمات أخرى. في 21 نوفمبر 2013 بدأ النزاع الغربي - الروسي على أوكرانيا، وبعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية إليها في 18 مارس 2014 ودعمها حركة انفصالية مسلحة في شرق أوكرانيا، فرض الغرب على

(*) <http://useconomy.about.com/od/fiscalpolicy/p/US-Fiscal-Cliff-2013.htm>, <http://useconomy.about.com/od/glossary/g/National-Debt-Ceiling.htm>.

روسيا عقوبات اقتصادية، ما هبط بالنمو الاقتصادي الروسي إلى مستويات متدنية خلال الفصول الأربعة للعام 2014، وتحول النمو إلى انكماش في النصف الأول من 2015⁽⁵⁾. وردت روسيا بعقوبات اقتصادية على الغرب، وإن لم تكن تداعياتها شديدة كما في حالة العقوبات الغربية على روسيا⁽⁶⁾، فهي تنذر بمزيد من الصعوبات للدول الأوروبية.

وفي صيف العام 2015 انهارت سوق الأسهم الصينية بعد قرار بكين تخفيض سعر صرف عملتها اليوان في مقابل الدولار دعماً لصادراتها التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي الصيني، ويخشى من وقوع الصين، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد اقتصاد الولايات المتحدة، في أزمة تنعكس سلباً على اقتصاد العالم بأسره⁽⁷⁾. ويبدو أن الصين عرفت خطورة ما فعلت، فهي وقعت في 3 - 4 سبتمبر 2015 بياناً مشتركاً مع مجموعة العشرين، هي العضو في المجموعة، يحذر من التخفيض المفاجئ لأسعار صرف العملات⁽⁸⁾.

وعربياً، لا بد من الإشارة إلى القلق الذي يعم بلداننا من تراجع الأسعار العالمية للنفط بأكثر من 60 في المائة منذ يونيو 2014 على خلفية إصرار «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبيك) على عدم تحمل تبعات تقليص الإنتاج لدعم الأسعار فيما المنتجون خارج المنظمة - روسيا والولايات المتحدة - غير راغبين في إجراء تقليص مماثل لإنتاجهم، مع الإشارة إلى أن الأزمة الصينية تساهم في دفع الأسعار نزولاً. وموقف «أوبيك» مفهوم، فهي لا ترغب في خسارة حصصها في السوق لمصلحة المنتجين الآخرين^(*).

عبدالرحمن أياس

(*) <http://uk.reuters.com/article/201507/09//us-markets-oil-idUKKCN0R70A820150907>.

المقدمة

التقشف.. تاريخ شخصي

لهذا الكتاب نشأة غير معتادة إلى حد ما. فقد أرسل ديفيد ماكبرايد من مطبعة جامعة أوكسفورد إليّ رسالة إلكترونية في يوليو 2000 سألني فيها إن كنت أريد تأليف كتاب عن التحوّل إلى التقشف في السياسات الاقتصادية. وكنت ألهو فترة بفكرة كتاب عنوانه «نهاية العالم الليبرالي» لكنني في الواقع لم أتقدّم بها كثيرا. وبدا عرض ديف مشروعاً بديلاً جاهزاً. فعلى الرغم من كل شيء، كان على شخص ما أن يكتب كتاباً كهذا، ولأن لي، كما يقول المصرفيون، «أصابع في النار»، لأسباب سأستطرد في شأنها أدناه، وافقت. وبعد فترة وجيزة، تساءل جيفري كيركمان، المدير المشارك لمعهد واتسون للدراسات الدولية في جامعة براون، حيث أعمل أستاذاً زميلاً، إن كان ثمة أمر ما أرغب في تصويره في فيديو

«أنا طفل لدولة الرفاه. وأنا أيضاً
فخور بالأمر»

المؤلف

قصير ووافقت، رغبة في تصوير شيء عن هذا الكتاب الجديد الذي وافقت على تأليفه.

وجاءت الفرستان كلتاهما بعد فترة وجيزة من إصدار مجموعة العشرين^(*) بيانها الختامي في نهاية اجتماعها خلال يونيو 2010 في تورونتو. ومثل هذا الاجتماع لمجموعة العشرين لحظة أفسحت فيها إعادة اكتشاف الاقتصاد الكينزي^(**)، وهي خطوة وسمت استجابات الدول للأزمة المالية العالمية منذ 2009، الطريق أمام قراءة للحادثة كانت اقتصاديا أكثر تقليدية ومتقشفة. ودعا البيان الختامي لمجموعة العشرين إلى إنهاء للإنفاق الإنعاشي، تحت قناع شيء اسمه «ضبط المالية العامة الصديق للنمو»، وهذا أسلوب منمق لقول «التقشف». وأذكر أنني قلت في نفسي وقتئذ «إن احتمالات الأمر كاحتمالات وجود الحصان الأحادي القرن مزودا بكيس من الملح السحري». لذلك حين نلت فرصة تصوير الفيديو، بدا انتقاد هذا الهراء المتعلق بـ «التقشف المفضي إلى النمو» الأمر الواجب فعله. ويمكن مشاهدة الفيديو على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=FmsjGys-VqA>.

يتمثل جزء من عمل الأكاديميين في توليد الأفكار وفي التعليم. ويتمثل الجزء الآخر والأهم ربما في أداء دور «شرطة الهراء». فوظيفتنا هي أن ننظر في الأفكار والخطط التي تتقدم بها الجهات المهتمة لحل مشاكلنا الجماعية والتفكير فيما إذا كانت قابلة للنجاح في امتحان السلامة. ولا ينجح التقشف باعتباره طريقا إلى النمو والاستجابة السليمة لتداعيات الأزمة المالية في امتحان السلامة. ولا تنجح الآراء المقدمة لتعليل وجوب لجوئنا جميعا إلى التقشف في امتحان السلامة. وستقرأ النسخة الكاملة لأسباب ذلك في هذا الكتاب. فالنسخة القصيرة هي الفيديو. لكن في أثناء تصوير الفيديو أجبرني المنتج جو بوسنر على تقطير ما أردت قوله حول هذا الموضوع في خمس دقائق ونصف دقيقة. وما كدتُ أفعل ذلك حتى عدت إلى الكتاب وتساءلت إن كان لدي مزيد أرغب في قوله.

(*) G20 أو Group of Twenty: تجمع دولي يضم تسع عشرة دولة، والاتحاد الأوروبي، باعتبارها أقوى الاقتصادات في العالم. [المحرر].

(**) Keynesian Economic: حزمة النظريات الاقتصادية التي قدمها الاقتصادي الإنجليزي جون كينز بشأن أثر إجمالي الإنفاق في العائد الاقتصادي. [المحرر].

كانت الفرصة للدخول في مزيد من التفاصيل ودعم الرأي، أي المنطق الأكاديمي، لاتزال قائمة. فكل من الأسباب المقدمة لتأييد الرأي القائل بضرورة أن نتكشف جميعا (لأننا بالغنا في الإنفاق... إلخ) والحجج المعروضة دفاعا عن النتائج الإيجابية المفترضة لسياسات التقشف - أي إن التخفيضات تفضي إلى نمو- هي عموما هراء خطر كما سئرى. لكنها تبقى الأفكار المهيمنة راهنا. ومع صدور الكتاب قد يتغير الوضع، لكن في الوقت نفسه ستكون هذه الأفكار تسببت في ضرر فادح.

يعود بعض السبب وراء ذلك، كما سئرى، إلى موقف أيديولوجي. لكن بعض السبب وراء القوة الكبيرة لهذه الأفكار يعود إلى جذور مادية جدا. فالأمر يتعلق بتحوّل الموقف من الأزمة المصرفية من القول بأن المصارف المتعثرة «أكبر من أن تُترك لتنهيار» في الولايات المتحدة إلى القول بأنها «أكبر من أن تُنقذ» في أوروبا، وكيف يقودنا ذلك كله إلى الطريق المفضية إلى التقشف. ونحن، في أفضل الأحوال، لانزال ننقذ المصارف التي بدأنا بإنقاذها في 2008، خصوصا في أوروبا. وسمح لي هذا الكتاب بأن أكتشف الدافع وراء بقاء أفكار رديئة كهذه أفكار مهيمنة، لأسباب أيديولوجية ومادية معا. لكن العودة إلى الكتاب بعد تصوير الفيديو جعلتني أذكر سببا شخصا أكثر دفعني إلى تأليف هذا الكتاب ويتعلق بعدم الإنصاف لسياسات التقشف.

وُلدت في داندي بإسكتلندا في العام 1967 لأب قصاب وأم تعمل وكيلة لتأجير التلفزيونات (نعم، كانت التلفزيونات آنذاك غالية إلى درجة أن معظم الناس كانوا يستأجرونها). وتُوفيت والدتي وأنا في عمر صغير جدا، ومُنحت رعايتي إلى جدي لوالدي. وكبرت في فقر (نسبي)، وعرفت أوقاتا كنت أذهب فيها إلى المدرسة حقا وفي حذائي ثقبوب. وكانت تربيتي، بالمعنى الأساسي للكلمة، متقشفة إلى حد كبير. فمدخول العائلة كان شيكا حكوميا، هو تحديدا معاش تقاعدي حكومي، إلى جانب منح متفرقة من والدي العامل اليدوي. أنا طفل لدولة الرفاه. وأنا أيضا فخور بالأمر.

واليوم أنا أستاذ في جامعة منتسبة إلى «رابطة اللبلاب» Ivy League في الولايات المتحدة. ولو تحدثنا بالفرضيات، فأنا مثال متطرف للحراك الاجتماعي

بين الأجيال يمكن العثور عليه في أي مكان. وما مكنتني من أن أصبح الرجل الذي أنا عليه اليوم هو نفسه المتهم حالياً بالتسبب في الأزمة نفسها، أعني الدولة، خصوصاً ما يُسمّى دولة الرفاه المطاردة والمتخمة والأبوية والجامحة. هذا الزعم لا ينجح في امتحان السلامة. فبفضل دولة الرفاه البريطانية، على الرغم من فقرها مقارنة بالدول الأوروبية الأغنى الأخرى لم أعرف الجوع يوماً. فمعاش جدتي والوجبات المدرسية المجانية اهتمت بالأمر. ولم أفقر يوماً إلى مأوى بفضل الإسكان الاجتماعي. وكانت المدارس التي التحقت بها مجانية وأدت في الواقع دور سلام الحراك للذين نالوا عشوائياً من اليانصيب الجيني للحياة المهارات اللازمة للتسلق.

إن ما يزعجني إذن على مستوى شخصي عميق هو أن التقشف، إذا اعتُبر السبيل الوحيدة قدماً، لن يكون غير منصف للجيل الحالي من «العمال الذين ينقذون المصرفيين» فحسب، بل إن «نفسى» التالية قد لا ترى النور⁽¹⁾. فالحراك الاجتماعي الذي سلمت به مجتمعات مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة بين خمسينيات القرن العشرين وثمانينياته، والذي جعلني أنا وكثيرين مثلي قابلين للوجود، دخل في الواقع، فترة جمود⁽²⁾. فبطالة الشباب عبر العالم المتقدم بلغت في حالات كثيرة مستويات قياسية. وفاقمت سياسات التقشف هذه المشاكل. فتقليص دولة الرفاه باسم إنتاج مزيد من النمو والفرص خرافة مهيئة. وهذا الكتاب يهدف إلى جعلنا جميعاً نتذكر ذلك ونساعد بالتالي في ضمان ألا يكون المستقبل ملكاً للأقلية صاحبة الامتيازات حالياً. فالعالم، صراحة، في حاجة إلى بَعْضٍ إضافي من أطفال الرفاه الذين يصبحون أساتذة، فالأمر يحافظ على نزاهة الباقيين.

كلمة عن الكتاب نفسه، هو مصمم ليكون نموذجياً. إذا رغبت في مراجعة عامة للأمور المعرضة للخطر في المعركة حول التقشف فاقراً الفصل الأول. وإذا رغبت في معرفة لماذا نُجبر جميعاً على التقشف ولماذا انتهى المطاف بمجموعة من الرهون الفاسدة في الولايات المتحدة لتفجر الاقتصاد الأوروبي، فاقراً الفصلين الثاني والثالث. وإذا رغبت في معرفة مصدر اعتبار التقشف فكرة طيبة على صعيد نسبها الفكري، فاقراً الفصلين الرابع والخامس. وإذا رغبت في معرفة لماذا

يبدو التقشف فكرة خطيرة إلى هذا الحد، بغض النظر عما يرد في الفصلين الثاني والثالث، فاقراً الفصل السادس. وإذا رغبت في محطة واحدة لمعرفة السبب وراء الفوضى التي تعم العالم حالياً والتي يُطلب منك أن تسدد فاتورتها فاقراً الكتاب كله.

وأود الآن أن أشكر الأشخاص الكثيرين الذين جعلوا هذا الكتاب يبلغ شكله النهائي ولو متأخراً. شكر خاص لكورنيل بان لمساعدته في شأن حالات أوروبا الشرقية ولأودني هلغادوتر لمساعدتها في شأن إيرلندا. ولتوضيح الجانب الأمريكي من القصة، شكر كثير لديفيد وويس، وبث آن بوفينو، وبروس شادويك، وديفيد فرنك. وعلى الجانب الأوروبي، شكر خاص لبيتر هال، وأندرو بيكر، وبيل بلاين، ومارتن مالون، وسامون تلفورد، ودانيال ديفيس، وديفيد لويس بيكر، ودوغلاس بورثويك، وإريك جونز، وماتياس ماتيس، وجوزف هين، وجوناثان هوبكن، وكاثلين ماكنمارا، ونيكولاس جابكو، وجوناثان كيرشنر، وشيري برمان، ومارتن إدواردز، وجيرالد ماكدرموت، وبريجيت يونغ، ومارك فايل، ووايد جاكوبي، وأبي نيومان، وكورنيليا وول، وكولين هاي، وفيفيان شميدت، وستيفان أولافسون، وبيل جاينواي، ورومانو برودي، وألفرد غوسنباور. وأدين لستيفن كينسيلا وألكس غورفيتش بدين خاص من الشكر لرقابتهما على هفواتي الاقتصادية. أما الأشخاص الآخرون الذين يستحقون ذكراً في هذا الصدد فهم ديرك بيزمير وجون كويغين. وساعدني كريس ليندون في إبراز صوتي. وساعدني لورنزو موريتي في ترتيب هوامشي. وساعدني أنتوني لوبيز في العثور على ما قاله آخرون قبلي، ووجد ألكس هاريس بيانات أعجّزت غيره.

وأود أن أشكر معهد واتسون للدراسات الدولية في جامعة براون لمساعدته ودعمه، وأن أعبر عن امتناني لزملائي في جامعة براون لتأمينهم لي مناخ عمل داعماً. وأود أن أشكر معهد التفكير الاقتصادي الجديد لتمكينه حقاً تفكيراً اقتصادياً جديداً. تحياتي لجو بوسنر لإنتاجه الفيديو عن التقشف ولروبن فارغيس لإرساله إلي أشياء ما كنت لأجدها. وفكريا، ثمة شخصان متناقضان إلى حد ما (كلاهما مع الآخر) هما أندرو هالداني الذي يجب علي أن ألتقيه شخصياً ونسيم نيقولا طالب. شكراً لكما لأنكما جعلتماني أفكر أكثر في العالم. والشكر

أخيرا لديفيد ماكبرايد من مطبعة جامعة أوكسفورد لامتلاكه الحضور الذهني الضروري للسؤال والضغط من وقت إلى آخر ولتركي وشأني متى تطلب الأمر. لكن، وعلى الرغم من كل شيء، شكرا لاستمراره في الإيمان بي. اعتذاري لمن لم أذكره في هذه اللائحة. فالسبب، كما قال مرة مدع عام من قوم كلينغون للدكتور ليونارد ماكوي^(*)، هو على الأرجح مزيج من التقدّم في العمر والشراب.

مارك بليث

جنوب بوسطن، ماساتشوستس

ديسمبر 2012

(*) في سلسلة أفلام الخيال العلمي «ستارترك». [المترجم].

تمهيد في التقشف والدين والمسرحيات المعنوية

لِمَ التقشف؟

يوم الجمعة 5 أغسطس 2011، حصل ما لم يكن في الحسبان على صعيد المالية العامة. لقد خسرت الولايات المتحدة تصنيفها الائتماني (AAA) إذ خفضته وكالة التصنيف «ستاندرد آند بورز». وثمة مشكلة ما في الأمر، فالدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي في العالم، ما يعني (أساساً) أن الدولار يُعامل كمستودع للقيمة في حالات الطوارئ في سائر العالم، فمثلاً، تُقيّم السلع القابلة للتداول كلها عملياً في مقابل الدولار، ويعمل الدولار كمرتكز للنظام المالي العالمي. ويوم الاثنين التالي، أي في 8 أغسطس 2011، خسر «مؤشر داو جونز الصناعي» 635 نقطة، وهي سادس أكبر خسارة له في تاريخه. وفي الوقت نفسه، وفي قارة أخرى، أصبح

«لقد دُعي بعضنا إلى الحفلة، ولكننا مدعوون جميعاً إلى سداد الفاتورة»

المؤلف

اضطراب سوق السندات الأوروبية، الذي بدأ في اليونان خلال العام 2009، يهدد بابتلاع إيطاليا وإسبانيا، مزعزا العملة الأوروبية الموحدة فيما يعزز الشكوك في ملاءة النظام المصرفي الأوروبي بأكمله. وفي الوقت نفسه، عانت لندن، وهي أحد المراكز المالية الكبيرة في العالم، أعمال شغب عمّت المدينة ثم البلاد.

وسرعان ما هددت أعمال الشغب في لندن، لكن حركة «احتلوا» «Occupy Movement» بدأت بعدئذ، أولا في حديقة زوكوتي في مانهاتن، ثم في الولايات المتحدة كلها قبل أن تخرج إلى العالم الأوسع. وكانت دوافعها كثيرة، لكن دافعا كان الأبرز: القلق من حالات عدم المساواة في المدخول والثروة التي برزت خلال السنوات الـ 20 السابقة وحجبها الوصول إلى الائتمان السهل⁽¹⁾. وأفرغ الشتاء وأعمال الشرطة مخيمات «احتلوا»، لكن المشاكل التي أفرخت هذه المخيمات لا تزال بين ظهرانينا. فاليوم تنتقل الأزمة المالية الأوروبية التي أصبحت أزمة ديون من اجتماع قمة إلى اجتماع قمة، حيث تصطدم المثل الألمانية المتعلقة بالحرص في المالية العامة بالبطالة الإسبانية البالغة 25 في المائة، وتقلص الدولة اليونانية نفسها في اتجاه عدم الملاءة والفقر العام، فيما تنال في مقابل ذلك قروضا تتزايد باستمرار. وفي الولايات المتحدة، تتخذ هذه المشاكل شكل نمو عليل للقطاع الخاص، وبطالة مستمرة، وتفرغ لفرص الطبقة المتوسطة، ودولة جامدة. ولو نظرنا في كل من هذه العناصر على حدة، تبدو كلها فوضوية إلى حد كبير. لكن انظر في شكل أوثق فنتمكن من أن نرى أن هذه الحادثة مترابطة كلها في شكل وثيق. والعامل المشترك هو علاجها المفترض: التقشف، أي سياسات تخفيض موازنة الدولة لتعزيز النمو.

إن التقشف شكل من أشكال التقليس الطوعي التي يتعدل الاقتصاد فيها عبر تخفيض الرواتب والأسعار والإنفاق العام بهدف استرجاع التنافسية، التي تتحقق (فرضيا) بأفضل وجه بتخفيض موازنة الدولة وديونها وحالات العجز فيها. فذلك، وفق مؤيدي التقشف، يلهم «ثقة الأعمال»، والحكومة لن «تزاحم» السوق على الاستثمار بامتصاص رأس المال المتوافر كله عبر إصدار الدين، ولن تزيد الدين العام «الكبير أكثر مما ينبغي» أصلا.

يقول جون كوكرين من جامعة شيكاغو المؤيد للتقشف: «كل دولار من الإنفاق الحكومي الإضافي يقابل حتما دولارا أقل من الإنفاق الخاص. والوظائف التي

تمهيد في التقشف والدين والمسرحيات المعنوية

يوجدها الإنفاق المحفز تبطلها الوظائف الضائعة بسبب تراجع الإنفاق الخاص. يمكننا أن نبني طرقا بدلا عن المصانع، لكن الحفز بواسطة المالية العامة لا يمكنه أن يساعدنا في بناء مزيد من الائنين»⁽²⁾. ثمة فقط مشكلة طفيفة في هذا التفسير للحادثة: هو خاطئ تماما ونهائيا، وسياسات التقشف هي في أغلبية الأحيان الإجراء الخاطئ، تحديدا لأنها توجد النتائج نفسها التي تحاول تجنبها.

خذ السبب الذي أعطته «ستاندرد آند بورز» لتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة. لقد ادعت أن «الجدال الطويل حول رفع السقف القانوني للدين والنقاش المتصل به والمتعلق بسياسات المالية العامة... سيظلان عملية مثيرة للنزاع ومتكررة»⁽³⁾. لكن «مؤشر داو جونز الصناعي» (DJIA) لم يسقط بسبب التخفيض. فحصول تخفيض يوم جمعة قبل انهيار «مؤشر داو جونز الصناعي» يوم اثنين يخلط السببية والترابط. لو كانت الأسواق قلقة فعلا على ملاءة الحكومة الأمريكية، لانعكس هذا القلق على عائدات السندات (الفوائد التي يجب أن تدفعها الولايات المتحدة من أجل الحصول على مشترين لدينها) قبل التخفيض وبعده. وكان لعائدات السندات أن تقفز بعد التخفيض لأن المستثمرين فقدوا الثقة في الدين الأمريكي، وكان للمال أن يتدفق إلى سوق الأسهم كملاذ. لكن بدلا عن ذلك، هبطت العائدات والأسهم معا لأن ما دفع الأسواق نزولا كان قلقا أوسع من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، أي غياب النمو.

وهذا الأمر غريب في شكل مضاعف لأن سبب التباطؤ المتوقع، أي الاتفاق على سقف الدين في 1 أغسطس 2011 بين الجمهوريين والديموقراطيين في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهو اتفاق سعى إلى تخفيضات في الموازنة بواقع 2.1 تريليون دولار خلال عقد من الزمن (خطة تقشف)، كان يجب أن يهدئ الأسواق بإعطائها تخفيضات في الموازنة كانت تتوق إليها. لكن هذا الالتزام الجديد للتقشف أطلق بدلا عن ذلك إشارة إلى نمو أضعف بسبب تراجع في الإنفاق العام يتواصل في اقتصاد ضعيف أصلا، وتراجعت أسواق الأسهم بسبب التباؤ. يقول أوليفييه بلانشار، مدير البحوث في صندوق النقد الدولي (IMF)، ببعض التهوين: «إن المستثمرين الماليين يعانون فصاما إزاء ترشيد المالية العامة والنمو»⁽⁴⁾. واليوم تكاد دراما الدين الأمريكي تكرر نفسها في شكل آخر، هو ما يُسمى هاوية المالية العامة التي ستقع الولايات

المتحدة فيها حين ستدخل تخفيضات آلية في الإنفاق العام حيز التنفيذ في يناير 2013 إذا لم يتمكن الكونغرس من اتخاذ قرار حول النفقات الواجب تخفيضها^(*). ويستمر الفصام الذي حدده بلانشار قبل سنة في هذه الحالة المتكررة، فالطرفان معا يؤكدان، في شكل متزامن، الحاجة إلى تخفيضات فيما يحاولان تجنبها.

وكان يُفترض في شكل مماثل بسياسات التقشف أن تحقق استقرارا لبلدان منطقة اليورو، لا أن تزعزعها. فالبرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا (المعروفة اختصارا في أوروبا بـ «PIIGS») طبقت كلها رزما تقشفية قاسية منذ الأزمة المالية التي ضربتها في 2008. والدين المنتفخ للقطاع العام اليوناني، والقطاع الخاص الإسباني الشديد المديونية، وعدم السيولة في البرتغال وإيطاليا، والمصارف الإيرلندية الفاقدة للملاءة، رتبت في نهاية المطاف عمليات إنقاذ من دولها، أحدثت فجوات في ديون هذه الدول وحالات العجز الخاصة بها. وكان الحل المفترض للمشاكل، كما في اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة، هو التقشف. خفّضوا الموازنة، وقلصوا الدين، وسيعود النمو إلى الظهور مع عودة «الثقة».

وهكذا خفّضت البرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا موازاناتها، وفيما تقلصت اقتصاداتها، كُثرت أعباء ديونها بدلا من أن تصغر، وفي تطوّر غير مفاجئ، قفزت مدفوعاتها من الفائدة. فنسبة الدين الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال ازدادت من 62 في المائة في 2006 إلى 108 في المائة في 2012، فيما ارتفعت الفائدة على سندات البرتغال التي تستحق بعد 10 سنوات من 4.5 في المائة خلال مايو 2009 إلى 14.7 في المائة خلال يناير 2012. وازدادت نسبة الدين الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي في إيرلندا من 24.8 في المائة العام 2007 إلى 106.4 في المائة العام 2012، فيما ارتفعت الفائدة على سندات التي تستحق بعد 10 سنوات من 4 في المائة في العام 2007 إلى ذروة بلغت 14 في المائة العام 2011. وشهدت اليونان، وهي شعار أزمة منطقة اليورو وسياسات التقشف، نسبة دينها إلى ناتجها المحلي الإجمالي تقفز من 106 في المائة العام 2007 إلى 170 في المائة العام 2012 على الرغم من جولات متتالية من التخفيضات التقشفية، وتكبد مالكو السندات خسارة بنسبة 75 في المائة من استثماراتهم في العام 2011. وتبلغ الفائدة على سندات

(*) جرى تجنب هاوية المالية العامة في آخر لحظة. [المترجم].

تمهيد في التقشف والدين والمسرحيات المعنوية

اليونان التي تستحق بعد 10 سنوات 13 في المائة حاليا، بتراجع عن ذروة بلغت 18.5 في المائة في نوفمبر 2012⁽⁵⁾.

واضح أن التقشف لا يفيد إن كانت عبارة «لا يفيد» تعني تقليص الدين وتعزيز النمو. فبدلا عن ذلك، عرّضت هذه السياسات، إذ أحاطت سندات هذه الحكومات بمزيد من الأخطار (كما يتبين من تغير سعر الفائدة)، المصارف الأوروبية الكبيرة التي تملك كميات كبيرة من هذه السندات (خصوصا في ألمانيا وفرنسا وهولندا) في شكل غير مباشر إلى مزيد من الأخطار خلال تطبيق العملية. وتنبه المستثمرون العالميون إلى ذلك حين اختفى تقريبا كل إقراض القطاع الخاص للقطاع المصرفي الأوروبي في صيف العام 2011 وخريفه، وتمثل الرد على ذلك في تأمين سيولة طارئة من المصرف المركزي الأوروبي عبر ما يُعرف باسم «العملية البعيدة الأجل لإعادة التمويل» (LTRO)، و«البرنامج الإضافي للمساعدة الطارئة بالسيولة» (ELA)، وطبعًا، مطالب بمزيد من التقشف⁽⁶⁾.

وكان يُفترض أن تكون المملكة المتحدة في منأى عن هذه الدراما عبر «التشديد الاستباقي»، أي بتبني التقشف أولا ثم جني منافع النمو فور عودة الثقة. ومجددا لم تفض هذه المقاربة إلى ما كان مخططا له تماما. فعلى الرغم من أن عائدات سندات المملكة المتحدة أدنى مقارنة بكثير من الدول المماثلة، لا يتعلق الأمر باتباع التقشف بمقدار ما يتعلق بواقع أن للبلاد مصرفها المركزي وعملتها الخاصين بها. ولذلك في مقدورها أن تلتزم في شكل قابل للتصديق دعم قطاعها المصرفي بسيولة غير محدودة في شكل لا تستطيعه البلدان الواقعة من منطقة اليورو، مع السماح لسعر الصرف بالتراجع لأنها لا تزال تملك سعر صرف⁽⁷⁾. الأكيد أن نمو المملكة المتحدة لم ينتعش نتيجة لذلك، ولم تنتعش الثقة. ويعاني البريطانيون وضعًا سيئًا على غرار الآخرين جميعًا، على الرغم من قيامهم بالتشديد، وتشير المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة كثيرا إلى الاتجاه الخاطئ، مبيّنة مجددا أن التقشف يضر ولا ينفع.

هي ليست حقا أزمة ديون سيادية

بما أن التقشف ببساطة غير مفيد، فهذا السبب الأول لكونه فكرة خطيرة. لكنه فكرة خطيرة أيضا لأن الشكل الذي يقدم فيه التقشف من السياسيين ووسائل الإعلام

معا - باعتباره رداً على شيء اسمه «أزمة الديون السيادية» المفترض أن سببها هو دول «أفرطت في الإنفاق» على ما يبدو - هو تمثيل للحقائق خاطئ جذرياً إلى حد كبير. هذه المشاكل، بما فيها أزمة أسواق السندات، بدأت مع المصارف وستنتهي مع المصارف. فالفوضى الحالية ليست أزمة ديون سيادية سببها إنفاق مفرط لأي طرف باستثناء اليونانيين. وبالنسبة إلى الآخرين جميعاً، المشكلة هي المصارف التي على الجهات السيادية أن تتحمل مسؤوليتها، خصوصاً في منطقة اليورو. وحين نسمي الأزمة «أزمة ديون سيادية» يوحي ذلك بوجود سياسات مثيرة جداً للاهتمام تتعلق بـ «تضليل إعلاني».

قبل العام 2008، لم يهتم أحد، باستثناء محافظين هامشين قلائل في الولايات المتحدة وأمكنة أخرى، بالديون أو حالات العجز السيادية «المفرطة». واختفى صقور العجز في الولايات المتحدة، مثلاً، إلى حد كبير بسبب الإحراج، فتحت شعار المالية العامة المحافظة، دفعت إدارة بوش كلا من الديون وحالات العجز إلى ذراً جديدة، فيما بقي التضخم مستقراً⁽⁸⁾. وحتى في أماكن حيث كان العجز شعاراً، كما في المملكة المتحدة خلال عهد غوردون براون أو في إسبانيا وإيرلندا حين كانتا تُعتبران نموذجين اقتصاديين بفضل اقتصاديهما الديناميين - حقاً - لم تثر حالات العجز والدين اهتماماً كبيراً. كان دين القطاع العام الإيطالي في العام 2002 يساوي 105.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولم يهتم أحد. وفي العام 2009، كان يساوي الرقم نفسه تماماً تقريباً واهتم الجميع.

ما تغير طبعاً كان الأزمة المالية العالمية لـ 2007 - 2008 التي لاتزال تثير ضجيجاً بطريقة مختلفة إلى يومنا هذا. وبلغت تكلفة إنقاذ النظام المصرفي العالمي وإعادة رسميته ونجدته بطرق أخرى بين 3 تريليونات دولار و13 تريليونا، وفق الطريقة التي تستخدمها لاحتساب التكلفة، كما سنرى لاحقاً⁽⁹⁾. وظهر معظم ذلك في الموازنات العامة للحكومات فيما عمدت الحكومات إلى امتصاص تكلفة الانهيار، ولهذا السبب نسمي الأزمة، في شكل خاطئ، «أزمة ديون سيادية» فيما هي في الواقع أزمة مصرفية حُوّلت طبيعتها ومُوّهت في شكل جيد.

وكما سنرى في الفصل الثاني، اعتبرت الحكومة الأمريكية النظام المصرفي الأمريكي، الذي كان مصدر الأزمة المصرفية العالمية، «أكبر من أن يُترك لينهار»، ولذلك لم يُسمح

تمهيد في التقشف والدين والمسرحيات المعنوية

له بالانهيار حين وقع في مشكلة خلال 2007 - 2008. وتمثل الثمن لعدم تركه لينهار في تحويل مجلس الاحتياطي الفدرالي إلى «مصرف رديء» (يغص بالأصول الرديئة التي استُبدلت بها أموال بهدف الحفاظ على الإقراض)، فيما أوجدت الحكومة الفدرالية فجوة في مالتها فيما ملأت فجوات القطاع المصرفي، فهي خسرت عائدات بسبب الأزمة وعبر الإنفاق بعجز في الموازنة وإصدار ديون. فكما يُقال: «خيرا تفعل شرا تلقى». هذا ما نعرفه. لكن الأمر المعروف أقل هو أن الجزء الثاني من الأزمة هو ببساطة نسخة معدلة عن القصة الجارية اليوم في أوروبا.

ربما كذب اليونانيون حقا حول ديونهم وحالات العجز لديهم، كما يُقال، لكن كما سترى في الفصل الثالث، فإن اليونانيين هم الاستثناء، لا القاعدة. فما حصل في أوروبا فعلا خلال عقد من الزمن منذ وضع اليورو في التداول أن مصارف كبيرة جدا في البلدان الأوروبية المركزية اشترت كثيرا من الديون السيادية للبلدان الطرفية (أصبحت اليوم تساوي أقل بكثير) ورفعت مالتها (قلصت أسهمها وازدادت ديونها لتحقيق أرباحا أكبر) أكثر بكثير من نظيرتها الأمريكية. ويعني رفع المالية، بنسبة 40 إلى واحد في بعض الحالات، أن تحوّلًا ببضع نقاط مئوية في مقابل أصولها يمكن أن يوقع المصارف في حال من عدم الملاءة⁽¹⁰⁾. والنتيجة أن المصارف الأوروبية، بدلا عن أن تكون أكبر من تُترك لتنهيار، أصبحت بعد جمع مطلوباتها كلها، «أكبر من أن تُنقذ» (بواسطة أي حكومة منفردة)، وهي ظاهرة ليس لليورو، كما سترى، إلا أن يفاقمها.

تملك مصارف فرنسا الثلاثة الكبرى، مثلا، أصولا توازي نحو 250 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد⁽¹¹⁾. في المقابل، لا تتجاوز القيمة الإجمالية للقطاع المصرفي الأمريكي برمته 120 في المائة من الناتج. ويمكن للولايات المتحدة أن تخرج نفسها من المشاكل بطباعة العملة فهي تملك مطابع مال خاصة بها والدولار هو عملة الاحتياط العالمية. وليس في مقدور فرنسا القيام بالأمر نفسه، فالدولة الفرنسية لم تعد تشغل مطابعها، ولذلك لا تستطيع إنقاذ المصارف مباشرة. ويصح الأمر لإسبانيا وللجميعة. والنتيجة أن أسعار الفوائد على السندات الحكومية الفرنسية ترتفع، ليس لأن فرنسا لا تستطيع تحمل أعباء دولة الرعاية الفرنسية، بل لأن نظامها المصرفي يشكّل مطلوبات أكبر من أن تنقذها الدولة.

لكن لو أن أيا من هذه المصارف العملاقة انهار فعلا، يجب أن تنقذه دولته الأم. ولو أن نسبة دين الدولة المعنية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لا يزيد على 40 في المائة، فالإنقاذ ممكن. ولو كانت النسبة قريبة من 90 في المائة، يستحيل تقريبا على الدولة إدخال المطلوبات في موازنتها العامة من دون أن تقفز عائدات سنداتھا في شكل كبير. لهذا السبب، كما سنرى في الفصلين التاليين، يجب على أوروبا كلها أن تتقشف، فالموازنة العامة لكل دولة يجب أن تؤدي دور ممتص الصدمات للنظام بأسره. وبعد إنقاذ المصارف، علينا أن نتأكد من وجود قدرة لدى الموازنة العامة لمساندتها. ولذلك ثمة تقشف. فالأمر كله يتعلق بإنقاذ المصارف.

يتناول الفصلان التاليان كيفية حصول ذلك، لكن حصوله يستحق أن نذكر أنفسنا به الآن. هي أزمة مصرفية أولا وأزمة ديون سيادية ثانيا. فوجود أزمة في أسواق الديون السيادية، خصوصا في أوروبا، ليس موضع شك. لكن ذلك نتيجة وليس سببا. فأي عريضة على صعيد الإنفاق الحكومي لم تحصل للوصول إلى هذا الوضع. ولم يبرز قط أي خطر عام في تحوّل العالم كله إلى يونان. وليس ثمة أي خطر في إفلاس الولايات المتحدة خلال أي وقت قريب. وما من أزمة دين سيادي سببها إنفاق سيادي إن لم يؤخذ في الاعتبار الإنفاق الفعلي والمطلوبات المستمرة التي تسبب بها تعثر الأنظمة المصرفية المحلية. فما يبدأ أزمة مصرفية ينتهي أزمة مصرفية، حتى ولو مر عبر حسابات الدول. لكن ثمة عملا سياسيا لجعله يبدو خطأ ارتكبته الدول لكيلا يضطر مسببو الإفلاس إلى دفع ثمنه. وليس التقشف مجرد ثمن إنقاذ المصارف. إنه الثمن الذي تريد المصارف أن يدفعه طرف آخر.

بيل غيتس، وحقيقتان عن الدين، وزومبي

لكن التقشف منطقي حدسيا، صح؟ لا يمكن للمرء أن ينفق للوصول إلى الازدهار، خصوصا حين يكون مدينا، أليس كذلك؟ يبدو التقشف جذابا حدسيا، وتلخصه بسهولة العبارة القائلة إنك لا تستطيع معالجة الدين بدين إضافي. فإن كان المرء رازحا تحت دين يفوق احتمالته، عليه أن يتوقف عن الإنفاق. وهذا صحيح، حتى الآن. لكن التفكير بهذه الطريقة في شأن الدين لا يكفي، كما لا يطرح السؤال المهم المتعلق بالتوزيع: من يدفع ثمن تقليص الدين، وماذا يحصل إن حاولنا جميعا تسديد ديوننا في الوقت نفسه؟

تمهيد في التقشف والدين والمسرديات المعنوية

يميل الاقتصاديون إلى مقارنة مسائل التوزيع بدخول بيل غيتس حانة. فهو لا يكاد يدخل، حتى يصبح من في الحانة جميعا أصحاب ملايين، فمتوسط قيمة الموجودين في الحانة يرتفع جدا. وهذا فورا صحيح إحصائيا وغير ذي معنى تجريبيا، ففي الواقع، ما من مليونير في الحانة، بل ملياردير واحد ومجموعة أشخاص آخرين يساوي كل منهم بضع عشرات من آلاف الدولارات أو أقل. تعاني سياسات التقشف الوهم الإحصائي والتوزيعي نفسه، لأن الشعور بتداعيات التقشف يختلف عبر هرم توزيع المداخيل. فالذين في أسفل الهرم يخسرون أكثر ممن هم في قمته لسبب بسيط مُفاده أن الذين في القمة يعتمدون أقل على الخدمات التي تنتجها الحكومات، ويمكنهم أن يتحملوا خسائر أكبر لأنهم، في البداية، يملكون ثروة أكبر. لذلك ومع صحة العبارة القائلة «إنك لا تستطيع معالجة الدين بدين إضافي»، إن لم يستطع أولئك المطلوب منهم دفع الدين أن يفعلوا ذلك أو اعتبروا مدفوعاتهم غير منصفة أو غير مناسبة، فإن سياسات التقشف، ببساطة، لن تنجح. وفي الديمقراطيات تتفوق الاستدامة السياسية على الحاجة الاقتصادية في كل مرة.

لكن ثمة حقيقة ثانية تقوّض تماما القصة الأولى المتعلقة بـ «الدين المفرط يستدعي وقف الإنفاق»، وتقول إننا لا نستطيع تخفيض النفقات وتحقيق النمو في الوقت نفسه. لا شك في أن تخفيض دولة واحدة ما لليونان أمر منطقي. فاليونان، مثلا، يقودها حرفيا إلى الإفلاس دَينها المتزايد أبدا، فمزيد من الدين والقروض وخطط الإنقاذ لا يحل المشكلة. لكن ما يصح للبعض - مفيد لليونان أن تقلص دَينها - لا يصح للكل. فلو خُفضت اليونان دَينها فيما شركاؤها التجاريون - دول أوروبا الأخرى كلها - يحاولون القيام بالأمر نفسه في الوقت نفسه، يصبح التعافي أصعب على التحقيق.

ونميل إلى نسيان أن على شخص ما أن ينفق ليتمكن شخص آخر من الادخار، وإلا فلن يملك المذخر أي مدخول يذخر منه. وعلينا أن نتذكر أن الدين هو أصل وخط مدخول لشخص ما، وليس فقط مطلوبات من شخص آخر. فكما لا نستطيع جميعا أن نحمل أصولا سائلة (نقود)، لأن ذلك يعتمد على وجود شخص آخر مستعد لحمل أصول أقل سيولة (أسهم أو بيوت)، لا يمكننا أن نبلغ جميعا النمو بتخفيض الإنفاق في الوقت نفسه. فلكي يستفيد شخص من تخفيض في الرواتب

(بأن يصبح أكثر تنافسية على صعيد التكلفة)، يجب أن يكون ثمة شخص آخر راغب في إنفاق المال على ما ينتجه الشخص الأول. وأشار جون ماينارد كينز بحق إلى هذا بوصفه «مفارقة الادخار» Paradox of thrift: إن ادخارنا جميعا معا يخفض الاستهلاك الحافز للاستثمار.

إن بدأ المرء، كما سنرى، من فرضية أن الاستثمار والنمو ينبعان من الثقة، فهو لم يدرك الأمر على الإطلاق. فالمهم هو مشكلة «مغالطة التركيب»^(*)، لا مشكلة الثقة، حيث ما يصح للكل لا يصح للبعض. فالأمر يخالف المنطق السليم وجزء كبير من السياسات الاقتصادية الحالية، لكن من الأهمية في شكل حيوي أن نثمن هذه الفكرة فهي عبارة عن السبب الثالث الذي يجعل التقشف مفهوما خطرا: لا نستطيع أن نتقشف جميعا في الوقت نفسه. إن هذا لا يحقق سوى تقليص اقتصادي للجميع⁽¹²⁾.

قد تساعد هنا مقارنة بين فترات التضخم والانكماش. من الجوانب الغربية لفترات التضخم أنها عمليا الوقت الوحيد الذي يعبر فيه الناس القابعون في أقصى توزيع المدخول عن التضامن مع الفقراء في شكل جماعي. فلا يكاد التضخم يطل برأسه حتى نسمع أنه «يضر أساسا الفقراء» لأن مداخيلهم متدنية ويتأثرون أكثر بارتفاع الأسعار⁽¹³⁾. هذا في أفضل الأحوال نصف القصة إذ يُفضل اعتبار التضخم ضريبة محددة طبقيا. فحين تسعى «أموال أكبر مما ينبغي» وراء «بضائع أقل مما ينبغي» - في حال التضخم - يستفيد المدينون على حساب الدائنين، فكلما كبر التضخم تراجع حجم المدخول الحقيقي المطلوب لتسديد الدين المتراكم. ولأن المدينين يفوقون عادة الدائنين عددا في أي وقت من الأوقات، ولأن الدائنين هم بحكم التعريف أشخاص يملكون مالا يقرضونه، فإن للديموقراطية، وفقا للبعض، تحيزا تضخميا Inflationary bias. لذلك يتخذ العمل السياسي المتعلق بتخفيض التضخم شكل إعادة القيمة «الحقيقية» للمال عبر تخفيض معدل التضخم بواسطة مصارف مركزية «مستقلة» (عن الباقيين منا). ويفوز الدائنون ويخسر المدينون. ويمكن للمرء أن يدافع عن ميزان المنافع، لكن الأمر لا يزال يتعلق بضريبة محددة طبقيا.

(*) Fallacy of composition: الاستنتاج أن الكل يشترك ضرورة مع جميع أجزائه في محمول ما. [المحرر].

تمهيد في التقشف والدين والمسرحيات المعنوية

في المقابل ينتج الانكماش، وهو ما يطلبه التقشف، عملا سياسيا أخبث بكثير، فأي خطوة يتخذها أي شخص في اتجاه الحماية الذاتية (قبول تخفيض في الراتب لقاء البقاء في العمل، مثلا) محصلتها في الواقع صفر مقارنة بخطوة الأشخاص الآخرين جميعا (فتلك الخطوة تخفّض استهلاك ذلك الشخص وتخفّض الطلب بالنسبة إلى الأشخاص الآخرين جميعا). هي مغالطة التركيب تلك مجددا. ليس ثمة رابحون بل مجرد خاسرين، وكلما حاولت الفوز ساءت النتائج، وهو أمر تبرهنه أطراف منطقة اليورو في السنوات الكثيرة الماضية.

هذه المشكلة وخيمة خصوصا في ضوء سياسات معمرة من التقشف فإن كان القطاعان الخاص والعام في بلد ما يسددان معا ديونا (يخفّضان المالية)، لا يملك ذلك البلد وسيلة لتحقيق النمو غير زيادة التصدير، ويكون ذلك أفضل لو حصل عبر سعر أدنى للعملة الوطنية، وذلك إلى دولة لا تزال تنفق. لكن لو أن الجميع يجربون السياسات نفسها المتعلقة بعدم الإنفاق، مثلما يحصل في أوروبا اليوم، يصبح الأمر من قبيل هزيمة الذات. وتصبح القصة البسيطة التي تقول «دين كبير، خفّضه الآن» معقدة في شكل مفاجئ لأن إجراءاتنا التي نتخذها وفق الحدس تؤدي إلى النتائج نفسها التي نحاول تجنبها، وكلما حاولنا أكثر تخفيض الإنفاق، كما تثبت اليونان وإسبانيا للعالم، يتفاقم الوضع. لا نستطيع جميعا أن نقلص الإنفاق لتحقيق النمو، كما لا نستطيع جميعا أن نصدر من دون أي اهتمام بمن يستورد. فمشكلة مغالطة التركيب هذه تقوِّض في شكل كامل، بالأحرى، فكرة التقشف كدافع للنمو.

وكما سنرى بالتفصيل أدناه، حصلت مناسبات قليلة جدا نجح فيها التقشف بالنسبة إلى الدول، لكن ذلك لم يحدث إلا في غياب مشكلة مغالطة التركيب، حين كانت دول أكبر من تلك المطبقة لتخفيض الإنفاق تستورد، وفي شكل كبير، للتعويض عن تداعيات التخفيضات. والمؤسف بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من البلدان، ليس العالم الذي نعيش فيه اليوم هكذا. كذلك وفي ضوء الظروف الحالية، حتى لو أمكنت معالجة مسألة الاستدامة السياسية (من يدفع)، ستقوِّض المشكلة الاقتصادية (الجميع يخفّضون الإنفاق في الوقت نفسه) هذه السياسات⁽¹⁴⁾.

يطلق جون كويغين على الأفكار الاقتصادية التي لن تموت على الرغم من التناقضات المنطقية الكبيرة والإخفاقات التجريبية الضخمة تسمية مفيدة هي

«اقتصاد الزومبي». والتقشف هو إحدى أفكار اقتصاد الزومبي لأن خطأها أثبت تكرارا لكنها لا تزال تبرز⁽¹⁵⁾. ولا يبدو أنها ستموت يوما لأسباب منها أن الفكرة الحدسية التي تقول «إن دينا إضافيا لا يعالج الدين» لا تزال جذابة في تبسيطها، ومنها أن التقشف يمكن المحافظين من أن يحاولوا (مجددا) التخلص من دولة الرعاية التي يكرهون⁽¹⁶⁾. وفكرة التقشف هي باختصار فكرة خطيرة لثلاثة أسباب: هي غير ناجحة عمليا، وهي تعتمد على تسديد الفقراء لمن أخطأ الأغنياء، وهي تقوم على افتراض غياب مغالطة كبيرة من مغالطات التركيب هي حاضرة الحضور كله في العالم الحديث.

هل «ذلك الدين كله» غير مهم، إذن؟

الدين مهم في الواقع. هو مشكلة، والذين يؤيدون التقشف من منطلقات تتجاوز كراهية فطرية للدولة وأعمالها كلها لا يحاربون طواحين هواء. ففيما قد لا نكون «غارقين في الدين»، يشعر كثيرون في العالم بقلق من أننا سنعاني ولو قليلا إن لم نتحل بالحذر. تقول الورقة الشهيرة التي وضعتها كارمن راينهاردت وكينيث روغوف وتحمل العنوان «النمو في زمن الدين»، إن دينا حكوميا يفوق عتبة حاسمة تساوي 90 في المائة يمكن أن يصبح معرقلا مهما للاقتصاد⁽¹⁷⁾. ولم ينبج هذا الرأي من النقد، لكن بغض النظر عن هذه الانتقادات، يمكن إعادة صياغة الفكرة الأساسية كما يلي: لماذا قد ترغب أي دولة في حمل عبء دين كهذا وخدمته إن لم تكن مضطرة؟⁽¹⁸⁾ ونظرا إلى الأجل الأبعد، يقول سايمون جونسون وجيمس كواك إن «أمريكا تواجه مشكلة دين بعيدة الأجل» تخلق مناخا سياسيا من «الهرع والغوغائية والتضليل»، سيفضي في الأجل البعيد إلى تخفيضات ستؤثر أكثر شيء «في الناس الأقل قدرة على تحملها»⁽¹⁹⁾. وفي نهاية المطاف، وبافتراض أن الولايات المتحدة لن تعاني صدمة على صعيد أسعار الفائدة في الأجل القريب، «ستبدو الولايات المتحدة كبلد غمطي في أمريكا اللاتينية يضم أغنياء جدا يعيشون في جزر معزولة... وطبقة مهنية مرتاحة... وطبقة دنيا كبيرة ومكافحة»⁽²⁰⁾. ويمكن للمرء أن يرى في مفارقة أننا بلغنا هذه المرحلة إلى حد كبير، لكن المسألة مأخوذة مجددا في الاعتبار جيدا. ويعني التعامل مع الدين الآن، احتماليا على الأقل، إعطاء المجتمع قدرة أكبر على الإنفاق غدا.

تمهيد في التقشف والدين والمسرحيات المعنوية

ومناسبة الحديث عن أمريكا اللاتينية، يشعر محللون آخرون بقلق أكبر قليلا. يقول منزى تشين وجيفري فرايدن، مثلا، إن الدين القومي الأمريكي هو تهديد حقا، لكن المسألة ذات المغزى حقا هي الدين الدولي والاقتراض الأجنبي المائل خلفه. ونظرا إلى الدورة الدولية لتدفق رأس المال عبر الزمن، يقولان إن الموقف الأمريكي لا يختلف كثيرا عن مواقف إيرلندا وإسبانيا وحتى الأرجنتين⁽²¹⁾. ويعتبر معلقون آخرون، مثل بول كروغمان، عن رأي أكثر استرخاء، قائلين إن الديون الضخمة يمكن تعويضها في شكل رخيص عبر تحقيق موازنة متوازنة في مناخ من النمو الإيجابي، فينمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من نمو الدين، ما يقلص القيمة الحقيقية لسندات الدين بمرور الوقت⁽²²⁾.

يمكننا طبعاً توجيه انتقادات إلى كل موقف. ويشمل بعض الانتقادات الواضحة ما يلي: يمكن للنمو الضعيف أن يفضي كذلك إلى مزيد من الدين، لذلك قد يتمثل الحل في زيادة النمو، لا تخفيض الدين. ويمكن لأي وفور قابلة للتحقيق الآن عبر تخفيضات أن تُعتبر ببساطة مجرد تخفيضات ضريبية إضافية في المستقبل القريب من دون أي مردود مناسب للأجيال المقبلة. ويمكن لرفض الولايات المتحدة إعادة تدوير الادخارات الأجنبية أن يكون مؤذياً للاقتصاد العالمي مثله مثل الاقتراض المفرط للأموال الأجنبية، بسبب التهديد الذي سيطاول قدرة سائر العالم على تحقيق فائض مع الولايات المتحدة، وهو أمر ضروري بسبب نماذج النمو المعتمدة على التصدير في سائر العالم⁽²³⁾. أخيراً، يملك الكبح المالي، الذي يؤيده كروغمان ضمناً، بعض التكاليف إلى جانب المنافع⁽²⁴⁾.

أما أنا فيقلقني الدين لكن لأسباب أخرى. أنا أقلق لأن معظم نقاشات الدين الحكومي وما يجب القيام به إزاءها لا تسيء فهم السبب والنتيجة وتشوهدما فحسب بل تأخذ أيضاً شكل منافسة معنوية بين «التقشف الحسن» و«الإنفاق الرديء» بما قد يفضي بنا إلى مرحلة من تخفيضات للموازنات تمثل هزيمة للذات. فلنتفق أولاً على أمر. إذا بلغت الولايات المتحدة مرحلة عدم القدرة على إعادة تمويل دينها، وهي مرحلة الخوف الكبير المفترض، يمكننا أن نفترض بسلامة أن بدائل الدين السيادي الأخرى انتهت أصلاً. فالولايات المتحدة تطبع الأصل الاحتياطي (الدولار) الواجب على البلدان الأخرى كلها أن تجنيه لتجري تجارة دولية. وما

من بلد آخر يملك القيام بذلك. وبغض النظر عن التخفيضات التي تجريها وكالات التصنيف، لا يزال الدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمية، وتُميل حقيقة غياب أي بدائل موثوقة (الأوروبيون منشغلون بالتضحية الذاتية ببديلهم، أي اليورو) الميزان أكثر لمصلحة الولايات المتحدة. ولا يزال الدين الأمريكي الأكثر جاذبية لأنه الأكثر قابلية للتسييل. نقطة على السطر.

ثانياً، نميل إلى نسيان أن حالات العجز في الموازنات (الزيادة في الدين الجديد المراكم - القلق القريب الأجل الذي يتراكم ويصبح «الدين») تتبع دورة الأعمال: إنها دورية، وليست مستمرة. وهذا مهم حقاً. وهو يعني أن أي شخص يقول «إن الدين أو العجز الأمريكي سيصل إلى كذا من الدولارات بحلول 2025 أو 2046 أو 2087» - يقول كثيرون كلاماً كهذا - إنما يستخرج اتجاهها خطياً Linear Trend من بيانات غير خطية⁽²⁵⁾. ولمعرفة سخافة الموقف، تذكروا الجملة العظيمة التي قالها جين سبرلنغ، المستشار الاقتصادي لكلينتون (هو اليوم يحمل الصفة نفسها بالنسبة إلى أوباما^(*) في العام 1991). لقد توقع سبرلنغ فوائض في الموازنة «على مد عينك والنظر». واستمرت هذه الفوائض لسنتين. وبناء على هذا الهراء الخطي، توقعت إدارة بوش موازنتها لـ 2002 فائضاً بواقع ألف و958 مليار دولار بين 2002 و2006⁽²⁶⁾. وكانت النتائج، كما نعرف، على العكس من التوقع إلى حد كبير.

لماذا إذن نقلق إلى هذه الدرجة على الدين الحكومي الأمريكي مادام لا يزال الأفضل بين الخيارات السيئة كلها، حالات العجز التي تسببه هي حالات دورية أساساً؛ ومستواه، كما سنرى لاحقاً في الكتاب، يبدو ضئيلاً مقارنة بالدين الخاص الذي يحمله المواطنون والمصارف في بلدان أخرى كثيرة؟ تتلخص الإجابة في أننا حوّلنا العمل السياسي المتعلق بالدين إلى مسرحية معنوية، مسرحية نقلت اللوم من اتجاه المصارف إلى الدولة. والتقشف هو الكفارة - أي التألم الطاهر بعد الحفلة غير المعنوية - باستثناء أنه لن يكون النظام الغذائي المؤلم الذي سنتشارك فيه جميعاً. لقد دُعِيَ بعضنا إلى الحفلة، لكننا مدعوون جميعاً لتسديد الفاتورة.

(*) استقال في مارس 2014 [المترجم].

توزيع الدين وتخفيض المالية

يقول مؤيدو التقشف إن الموازنة العامة للدولة، بغض النظر عن المصادر الفعلية للدين، وبما أن المطاف انتهى به في «دفاتر» الدولة، وفي «موازنتها العامة الخاصة بالأصول والمطلوبات»، يجب أن تُقلَّص قبل أن يقوَّض الدين المتزايد النمو⁽²⁷⁾. ويبدو المنطق الاقتصادي مقبولا مجددا، لكن على غرار دخول بيل غيتس حانة وتحوُّل الجميع نتيجة لذلك إلى أصحاب ملايين (في المتوسط)، يتجاهل هذا المنطق التوزيع الفعلي للمدخل والمساءلة الحاسمة المتعلقة بالقدرة على الدفع. فإن خُفِّض إنفاق الدولة، فنتائج ذلك تُوزَّع، ببساطة كبيرة، في شكل غير منصف وغير مستدام. شخصا، أنا أؤيد «شد الأحزمة من الجميع» - مادمننا جميعا نرتدي السراويلات نفسها. لكن هذا الأمر بعيد من الواقع هذه الأيام. بل إنه أبعد عن الوضع اليوم مقارنة بأي وقت منذ عشرينيات القرن العشرين.

مثلا أبرزت حركة «احتلوا» في العام 2011، أصبحت توزيعات الثروة والمدخول في المجتمعات التي هزتها الأزمة المالية، خلال السنوات الـ 30 الماضية، شديدة الانحراف. وأوضح انفجار فقاعة الائتمان هذا الأمر كثيرا. ففي الولايات المتحدة، مثلا، يملك الواحد في المائة الأعلى من توزيع المدخول الأمريكي اليوم ربع مدخول البلاد⁽²⁸⁾. أو في تعبير أكثر دراماتيكية، يملك الأمريكيون الـ 400 الأغنى أصولا تفوق أصول الـ 150 مليوناً الأقل ثراء، فيما يعيش 46 مليون أمريكي، أو 15 في المائة من السكان، في عائلات مؤلفة من أربعة أفراد وتجنّي أقل من 22 ألفا و314 دولارا سنويا⁽²⁹⁾.

يقول روبرت وايد:

زاد الواحد في المئة الأعلى مدخولا من الأمريكيين حصتهم من المدخول المجمع (باستثناء المكاسب الرأسمالية) بمعدل الضعف من 80 في المائة العام 1980 إلى أكثر من 18 في المائة العام 2007. وزاد الـ 0.1 في المائة الأعلى مدخولا (نحو 150 ألف دافع ضرائب) حصتهم أربعة أضعاف، من اثنين إلى ثمانية في المائة. ويجعل إدراج المكاسب الرأسمالية الزيادة في عدم الإنصاف أكثر حدة حتى، فالواحد في المائة الأعلى مدخولا نالوا 23 في المائة من المدخول الإجمالي في العام 2007. وخلال التوسع الاقتصادي لإدارة كلينتون

الذي استمر سبع سنوات، حصد الواحد في المائة الأعلى 45 في المائة من النمو الإجمالي في المدخول السابق لاحتساب الضرائب، فيما حصد 1 في المائة الأعلى خلال التوسع الاقتصادي لإدارة بوش الذي استمر أربع سنوات 73 في المائة... وليس في هذا الأمر خطأ طباعياً⁽³⁰⁾.

إن كنت في النصف الأوسط أو الأدنى من توزيع المدخول والثروة، فأنت تعتمد على الخدمات الحكومية، غير المباشرة (الإعفاءات الضريبية، والدعم) والمباشرة (التحويلات الاجتماعية، والنقل العام، والتربية الرسمية، والعناية الصحية). هذه هي التحويلات الاجتماعية العابرة لتوزيع المدخول التي تجعل فكرة الطبقة المتوسطة ممكنة. وهي لا تحصل بالمصادفة المجردة. العمل السياسي هو ما يجعلها تحصل. لم يستفك الأمريكيون ذات صباح ليجدوا أن الله أعطاهم تخفيضاً ضريبياً يتعلق بالفائدة على الرهون. وواضح أن القابعين في أعلى توزيع المدخول والمتحصلين على بدائل خاصة (ومزيد من التخفيضات) هم أقل اعتماداً على خدمات كهذه، لكن حتى هم سيشعرون في نهاية المطاف بنتيجة تخفيض إنفاق الدولة فيما ينتشر تأثير التقشف في اتجاه أعلى توزيع المدخول في صيغة نمو أدنى، وبطالة أعلى، وبنية تحتية متداعية، وحتى توزيع مشوه أكثر للموارد وفرص الحياة. وفي الجوهر، فالديموقراطية، وعمليات إعادة التوزيع التي تجعلها الديموقراطية ممكنة، هي شكل من أشكال ضمان الأصول للأغنياء، لكننا نجد عبر التقشف أن أصحاب الأصول الأكبر لا يسددون بانتظام أقساط هذا الضمان.

حين تُقلص الخدمات الحكومية بسبب «الإنفاق المسرف»، لا يُتوقع قطعا من الناس القابعين في الطرف الأعلى لتوزيع المدخول أن يشدوا أحزمتهم. بل سيفعل ذلك أولئك القابعون في الـ 40 في المائة الدنيا من توزيع المدخول، وهم الذين لم يحصلوا على زيادة فعلية في الرواتب منذ العام 1979⁽³¹⁾. هؤلاء هم الأشخاص الذين يعتمدون حقا على الخدمات الحكومية وراكموا كميات كبيرة من الدين (نسبة إلى مداخيلهم) سيتعرض لـ «ضبط المالية العامة». هذا هو السبب وراء اعتبار التقشف أولا وأخيرا مشكلة سياسية من مشاكل التوزيع، وليس مشكلة اقتصادية من مشاكل علم المحاسبة.

تمهيد في التقشف والدين والمسرحيات المعنوية

إن التقشف إذن فكرة خطيرة لأنه يتجاهل الجوانب الخارجية التي يخلقها، وتأثير خيارات شخص في خيارات شخص آخر، خصوصا بالنسبة إلى مجتمعات ذات توزيعات مشوهة للمدخل. فقرارات الأعلين في شأن الضرائب والإنفاق والاستثمار قبل العام 2008 خلقت مطلوبات عملاقة في صورة أزمة مالية ومؤسسات مالية أكبر من أن تُترك لتنهيار أو أن تُنقذ يتوقع الأعلون من القابعين في أدنى توزيع المدخول جميعا أن يسددوا ثمنها. يقول الأعلون، «لقد أنفقنا بإفراط»، متجاهلين من دون مبالاة إلى حد كبير واقع أن «الإنفاق» كان تكلفة^(*) إنقاذ أصولهم بواسطة كيس النقود العام⁽³²⁾. في الوقت نفسه، يقول للأدنين «شدوا أحزمتكم» أشخاص يرتدون سراويلات أكبر بكثير ويبدون اهتماما قليلا بالمساهمة في عملية التنظيف. باختصار، حين يُنتظر من الأدنين أن يسددوا في شكل غير متناسب ثمن مشكلة خلقها الأعلون، وحين يتحاشى الأعلون في شكل فاعل أي مسؤولية عن تلك المشكلة بإلقاء تبعة مشاكلهم على الدولة، لن ينتج عصر الأدنين ما يكفي من العائدات لتصويب الأمور بل سينتج مجتمعا أكثر استقطابا وتسييسا ستُقوَّض فيه الشروط اللازمة لقيام عمل سياسي مستدام يتعامل مع دين إضافي وهو أقل. فالشعبوية والقومية والدعوات إلى عودة «الرب والذهب»^(**) بنسبتين متساويتين هي نتائج التقشف غير المتوازن، ولن يستفيد أحد، حتى أولئك الأعلين. وفي عالم غير متوازن ومتقشف كهذا، سيبقى من يبدؤون عند أسفل توزيع المدخول في الأسفل، ومن دون إمكانية التقدّم و«تحسين ظروف المرء»، كما قال آدم سميث، يكون التحرك الممكن الوحيد تحركا عنيفا⁽³³⁾. وعلى الرغم مما نُقل عن السيدة تاتشر يوما، ثمة شيء قائم اسمه المجتمع، نعيش فيه جميعا، أغنياء وفقراء معا، في السراء وفي الضراء.

الكتاب باختصار

بعد هذه المراجعة، يشرح الفصل الثاني، «أمريكا: أكبر من أن تُترك لتنهيار: مصرفيون وعمليات إنقاذ ولوم الدولة»، لماذا لا تعود أزمة الدين في العالم إلى

(*) تقع هذه النتيجة، في مجال الاقتصاد الجزئي، امتثالا لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost [المحرر].
(**) «الذهب والرب والمجد» (Gold, God, and Glory) عبارة تستخدم في التاريخ للإشارة إلى الدوافع التي دعت الأوروبيين، بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، إلى استكشاف «العالم الجديد» والسيطرة عليه، فالذهب يشير إلى الثروة المادية، والرب إلى الحملات العسكرية والإرساليات التبشيرية المسيحية. أما المجد فيشير إلى المنافسة التي تقع بين السلالات الحاكمة. [المحرر].

إنفاق حكومي مفرط، على الأقل وفق مفهوم مباشر. بل نحن نشرح كيف خُلقت زيادة الدين من انهيار القطاع المالي الأمريكي، وكيف أثر ذلك في الحكومات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ووراءهما. ولشرح هذا الأمر، أركز على كيفية اجتماع التفاعل في أسواق الريبو (البيع وإعادة الشراء) مع الأدوات المعقدة وأخطار التوزيع المشوه للعائدات والتفكير الخاطئ لإعطائنا المشكلة المسماة أكبر من أن يُترك لينهار. ويأخذنا الأمر من جذور الأزمة في السحب المكثف من سوق الريبو الأمريكية في سبتمبر 2008 إلى انتقال هذه الأزمة الأمريكية المركز إلى منطقة اليورو، ونلاحظ في الوقت نفسه كيف حُوّلت أزمة مصرفية، بمهارة وبعمل سياسي أساسا، إلى أزمة قطاع عام والتكلفة التي ترتبت عن ذلك كله⁽³⁴⁾.

ويحلل الفصل الثالث، «أوروبا: أكبر من أن تُنقذ: العمل السياسي للتقشف الدائم»، كيف أُعيدَت تسمية الدين الخاص الذي خلقه القطاع المصرفي الأمريكي ليصبح «أزمة الدين السيادي» للدول الأوروبية المسرفة. وإن وضع الفصل الثاني أصول الدين في الولايات المتحدة، فالفصل الثالث يصف الترويج المضلل الذي حصل في أوروبا. وبنين كيف أصبح العالم كينزيا نحو 12 شهرا، ونتفحص لماذا لم يقع الألمان قط في الفخ حقا. ونبرز الانتهازية البريطانية والشلل الأمريكي، ونؤكد كيف أن القول بضرورة التقشف وإلقاء اللوم بالأزمة على الإنفاق الحكومي هو صنعة مجموعة من قادة الأعمال والمصرفيين وكذلك، للمفارقة، سياسيين أوروبيين. ويبرز الفصل السبب الذي يجعل التركيز الأوروبي على التقشف باعتباره الوسيلة الوحيدة للمضي قدما لا يعكس فقط مجرد خيار أيديولوجي، بل كذلك مطلوبات بنوية بلغت أوروبا عبر أقدية تمويل مصرفية، عالمية وإقليمية. هذه المطلوبات، الناجمة عن اتجار ضخم بأخطار معنوية بين المصارف الأوروبية قبل تداول اليورو، تفاقمت أكثر بسبب التصميم المؤسسي الغريب للنموذج الأوروبي الخاص بالصيرفة «الشاملة»، وخصائص تحويلات سوق الريبو (مجددا)، فانتجت نظاما مصرفيا هو أيضا أكبر من أن يُنقذ. والتقشف، إضافة إلى السيولة العامة غير المحدودة المتوافرة للأنظمة المصرفية في أوروبا، هو الشيء الوحيد الذي يبقى الفوضى المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنقد معومة، وهو علاج ذو أجل محدود. بعد تفحص مصدر الأزمة والسبب الذي يجعلها أكبر ترويج مضلل في تاريخ البشر في الجزء الأول (الفصلان الثاني والثالث)، يمكننا الآن الانهماك في الجزء الثاني،

تمهيد في التقشف والذين والمسرحيات المعنوية

«التاريخان التوأمان للتقشف»، بالفصول الثالث والرابع والخامس. والتاريخ الأول هو التاريخ الفكري للتقشف. والتاريخ الثاني يتعلق بأداء التقشف في الممارسة - أي تاريخه الطبيعي. في الفصل الرابع، «التاريخ الطبيعي لفكرة خطرة، 1692 - 1942»، نسأل من أين أتى التقشف كفكرة، ولماذا ظهر، ومن روج له؟ وكما سنرى، فتاريخ التقشف قصير وغير مباشر في الوقت نفسه. فالتقشف ليس كتلة أفكار ومبدأ مطورا في شكل حسن، وليس جزءا لا يتجزأ من نظرية اقتصادية أو غير اقتصادية. هو بالأحرى مشتق من مجموعة أوسع من الاقتناعات حول الدور المناسب للدولة في الاقتصاد، وهذه الاقتناعات مبعثرة حول النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة.

نسافر عبر أعمال لوك وسميث وهيوم، ونلاحظ كيف يبني هؤلاء مشكلة الدولة في النظرية الاقتصادية الليبرالية، المشكلة التي أقول أنا عنها إننا «لا نستطيع أن نعيش معها، ولا نستطيع أن نعيش من دونها، ولا نريد أن ندفع تكلفتها». ثم نناقش كيف فصلت «اللبلة» الاقتصادية في بداية القرن العشرين بين الذين يعتقدون أننا لا نستطيع (ويجب ألا) نعيش مع الدولة وبين الذين يعتقدون أن الرأسمالية لا تستطيع النجاة من دون الدولة. وتوصلنا الليبرالية البريطانية المستجدة، والمدرسة الاقتصادية النمساوية، ومسؤولو وزارة الخزانة البريطانية، وتقدم كينز، وتقهر شومبيتر إلى 1942، حين بدت المعركة محسومة لمصلحة الذين خضعوا للمدرسة الفكرية القائلة إننا «لا نستطيع أن نعيش من دون الدولة».

ويتابع الفصل الخامس الرحلة، «التاريخ الفكري لفكرة خطرة، 1942 - 2012». ونسافر إلى ألمانيا، موطن الأوردوليبرالية Ordoliberalism، هي مجموعة أفكار أثبتت في شكل غير متوقع أهميتها للأزمة الحالية في أوروبا، وأدت دور الملجأ للتفكير المتقشف خلال الشتاء الطويل للكينزية. ونتطرق إلى مسألة التوقيت والتطوير إذ نزور المعقل الأمريكي للمدرسة النمساوية الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية لمناقشة أفكاره حول المصارف وحالات الازدهار والانهييار. ونعرج على النظرية النقدية لميلتون والخيار العام لفيرجينيا في طريقنا إلى مناقشة بعض السياسيين غير المنسجمين مع أنفسهم بحثا منا عن المصادقية. وبعدها نزور النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي، ونبحث عن «توافق واشنطن» المتعلق بالسبل الآيلة إلى

الثراء. وأخيرا نساfer إلى إيطاليا للعثور على المواطن المعاصر للفكرة التي تقول بنجاعة التقشف، قبل أن نعود إلى جامعة كامبريدج الأمريكية لنستمع إلى الرأي القائل إن الدولة لا يمكن أن تكون محط ثقة، وإن تخفيضات الإنفاق تفضي إلى النمو. هذا هو إذن التاريخ الفكري للتقشف.

وينظر الفصل السادس، «التاريخ الطبيعي للتقشف، 1914 - 2012»، في التقشف كممارسة. وبعدها نلاحظ أن النقاشات حول تقليص حجم الدولة لا تبدأ فعلا إلا حين تبدأ الدول الكبيرة كفاية في تخفيض النفقات، نبدأ بالمعيار الكلاسيكي الخاص بالذهب وكيف بُنيت التخفيضات من ضمن عمله وأدت إلى نتائج كارثية. ونتفحص ستا من حالات التقشف منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وهي حالات الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد وألمانيا واليابان وفرنسا، ونلاحظ كيف أسهم التقشف في هذه الحالات وبقوة في تفجير العالم - حرفيا - خلال ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته. ثم نتفحص أربع حالات في الثمانينيات، وهي حالات الدنمارك وإيرلندا وأستراليا والسويد، ويُعتقد في الشكل الأكثر شيوعا بأنها تثبت أن التقشف مفيد لنا على الرغم من كل شيء. ثم نحلل الدراسات التجريبية الأحدث التي أجريت حول العلاقة بين التقشف والنمو، ونلاحظ أنها أبعد ما تكون عن دعم فكرة «التقشف التوسعي»، فهي بالأحرى تقوضها.

وأخيرا، نتفحص الأمل الجديد لمؤيدي التقشف، المتمثل في حالات رومانيا وإستونيا وبلغاريا ولاتفيا ولتوانيا - أو تحالف الـ REBL [الذي يجمع الأحرف الأولى من أسماء الدول المعنية]. ويُفترض بهذه الحالات أن تبرهن أن التقشف ناجح على الرغم مما نعرفه من السجل التاريخي والنظرية المعاصرة. لكننا لا نجد شيئا من هذا القبيل. فالتقشف غير ناجح أيضا في تحالف الـ REBL، لكننا في الواقع لانزال نسمع أن التحالف يبرهن لنا أمرا: لا تبطل الوقائع إيديولوجيا جيدة، وهذا ما يبقي التقشف فكرة خطيرة جدا. ويلخص استنتاج قصير النقاش، ويشرح لماذا كان علينا ربما أن نترك المصارف لتنهيار على الرغم من كل شيء، ويتوقع الاتجاه الذي نسير فيه على الأرجح في ضوء الطريق المسدودة المسماة تقشفا.

الجزء الأول
لماذا علينا جميعاً أن نتقشف

أمريكا: أكبر من أن تُترك لتنهار؟

المصرفيون وعمليات الإنقاذ
ولوم الدولة

مقدمة

للفيلم الوثائقي عمل داخلي Inside Job الحائز جائزة أوسكار حسنة كثيرة. هو يقدم وصفا واضحا ومفهوما لما حصل في الأزمة المالية. ويؤدي عملا مذهلا في فضح تضارب المصالح المزمن في مهنة الاقتصاد، فثمة، مثلا، اقتصاديون ينشرون أدلة «علمية» على فاعلية الأسواق والدور الإيجابي للتمويل فيما يتقاضون مبالغ ضخمة غير معلنة من قطاع الخدمات المالية في مقابل تكاليفات استشارية. تخبر القطاع ما يرغب في سماعه. لكن الفيلم أقل إثارة للاهتمام فيما يخص شرح الأسباب وراء حصول الأزمة أساسا. وينحرف حين يبدأ بالتركيز على الفشل المعنوي moral failings

«بصراحة، رأيت الدولة صدعا
وأوقفت انهيارا ماليا»

المؤلف

للمصرفيين. (يبدون رجالا في منتصف العمر يملكون مالا كثيرا وينفقون بعضا من ذلك المال على المومسات). وأعتقد بأن هدف صانعي الفيلم يتمثل في الإيحاء بأن وراء الأزمة ضعفا معنويا لدى أفراد. فمع كثرة ذلك المال، تقول القصة، طارت المعنويات من النافذة⁽¹⁾.

وفيما ترضي هذه القصة البعض، ليس الفشل المعنوي لأفراد ذا صلة بفهم أسباب حصول الأزمة المالية في الولايات المتحدة وأسباب اعتبار التقشف اليوم الاستجابة الممكنة الوحيدة، خصوصا في أوروبا. ويمكن للمرء أن يحل محل المصرفيين الفعليين في 2007 جميعا أفرادا مختلفين تماما، وكان هؤلاء ليتصرفوا بالطريقة نفسها خلال الانهيار: هذا هو ما تؤدي إليه الحوافز. والمهم حقا هو الطريقة التي اجتمعت عبرها أجزاء من النظام المالي العالمي، بدت متهافئة وكَمِدة، لتنتج أزمة لم يكن أي من هذه الأجزاء قادرا على إنتاجها وحده، والطريقة التي انتهى الأمر عبرها بالأزمة وقد أصبحت أزمة خاصة بالدولة واستطرادا أزمة خاصة بك أنت.

لكن كيف نحكم بين ما هو مهم وما هو غير مهم في إعادة بناء الشق الأمريكي من الأزمة؟ فعلى الرغم من كل شيء، كما أشار أندرو لو في مقالة حديثة حملت عنوانا شريرا هو «القراءة عن الأزمة: مراجعة لـ 21 كتابا»، فالأزمة تعاني في الوقت نفسه من الشرح المفرط والتحديد المفرط⁽²⁾. ويبرز الشرح المفرط للأزمة في توافر مشتبته بهم كثيرين يمكن اعتقالهم واتهامهم بأنهم «سبب» الأزمة «فيتمكن الكتاب من بناء روايات مقنعة تستعرض أي متهم تقريبا من «فاني» و«فريدي»^(*) إلى نسب الرفع المالي إلى عدم المساواة في المدخول - على الرغم من أن الانهيار كان في شكل واضح عملية غير خطية بعمق ومتعددة الأسباب⁽³⁾. وتعاني الأزمة تحديدا مفرطا لأنها وبسبب كونها غير خطية ومتعددة الأسباب، يمكن حذف كثير من هذه الأسباب المفترضة لكن الأزمة تبقى قابلة للحدوث. مثلا، تركز ثلاثة كتب ممتازة عن الأزمة، على التوالي، على زيادة عدم المساواة في المدخول خلال المرحلة المفضية إلى الأزمة، والطبيعة الموضحة للتنظيم المصرفي، والقوة السياسية لقطاع المال. وبالتأكيد يوضح كل كتاب جانبا مهما من جوانب الأزمة⁽⁴⁾. لكن هل هذه العوامل ضرورية بالمطلق لشرح الأزمة في شكل وافٍ؟

(*) مؤسستان أميركيتان للقروض السكنية. [المترجم].

أمريكا: أكبر من أن تترك للتهار؟

أمل بأن أضيف إلى هذه الروايات أمرا بسيطا يتمثل في الفكرة القائلة إن هذه الأزمة هي أولا وأخيرا أزمة من أزمات القطاع الخاص. وفي كل حلقة نتفحصها في هذا الكتاب، في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية، سنرى أن الأزمة بدأها القطاع الخاص لكن ثمنها يسدده القطاع العام، أي أنت وأنا. ويمكن تكريس الأمر عبر التفكير خلافا للوقائع. ويمكن للمرء أن يتساءل: هل كانت الأزمة لتحدث لو أن توزيع المدخول كان أقل تشوها، ولو كان المنظمون أكثر استقلالا، ولو كان قطاع المال أقل قوة؟ أعتقد بذلك. كانت العوامل مهمة - إذ أعطت المشكلة دفعا قويا - لكنها لم تكن جوهرية بالنسبة إلى المشكلة ولا في حد ذاتها.

أركز فيما يلي على أربعة عناصر أعتقد بأنك لا تستطيع إلغائها بالتفكير خلافا للوقائع وهي لا تزال قادرة على شرح الأزمة. وهناك الأسس العارية التي مكنت الأزمة من الحصول، وهي كلها مقيمة بصلابة في القطاع الخاص. وهذه الأسس التي سنشرحها بلغة مبسطة فيما نتقدم، هي بنية الصفقات الجانبية في أسواق الريبو الأمريكية، وبنية المشتقات المدعومة برهون ودورها في تداولات الريبو، والدور الذي أداه الترابط وخطر التوزيع المشوه للعائدات في تضخيم هذه المشاكل، والضرر الذي سببته مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي أعمت اللاعبين - المصرفيين والمنظمين معا - عن الأخطار المتراكمة في النظام. وأشدّد مجددا على أن هذه الظواهر ظواهر تخص القطاع الخاص بشكل جوهري. وأفعل ذلك لأتمكن من طرح سؤال إضافي كتمهيد. لو أن المشاكل كلها ولّدها القطاع الخاص، لماذا يلوم أشخاص كثيرون كما نرى الدولة على الأزمة ويرون في تخفيض إنفاق الدولة السبيل إلى الخروج من فوضى تسبب بها القطاع الخاص؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي ما يهمنا فيما تبقى من هذا الفصل.

المولّد: سوق الريبو والذعر المصرفي

وتُعتبر سوق الريبو repo جزءا مما يُسمّى نظام «مصارف الظل»، وتأتي كلمة «ظل» لأن نشاطات السوق تدعم نشاطات المصارف العادية وتكررها في الأغلب، أما كلمة «مصارف» فتعود إلى كون السوق تؤمّن خدمات مالية لكل من المصارف العادية (المنظمة) والاقتصاد الحقيقي. خذ شيكات الأجور مثلا. من غير العملي

إلى درجة كبيرة أن ترسل الأعمال الكبيرة في شاحنات كميات ضخمة من النقود كل نهاية أسبوع لتدفع لموظفيها من العائدات المحفوظة في مصارفها المحلية. لذلك تقرض الشركات المال أو يقرضه بعضها إلى بعض خلال فترات قصيرة جدا في مقابل أسعار متدنية جدا للفائدة، فتبادل عادة نقودا بأصول قبل أن تعيد شراء هذه الأصول في اليوم التالي - لهذا تُطلق تسمية «البيع» و«إعادة الشراء» - في مقابل رسم يُعرف بـ «الريبو». وهذه الممارسة أرخص من الاقتراض من المصارف المحلية ولا تشمل إرسال أساطيل من الشاحنات المصفحة.

وكان ما حصل في 2007 و2008 عبارة عن سباق على السحب من سوق الريبو هذه⁽⁵⁾. ويحصل السباق على السحب حين يطلب المودعون في مصرف جميعا نقودهم في الوقت نفسه ولا يملك المصرف نقودا كافية بين يديه يعطيها لهم. وحين يحصل هذا، تعتمد المصارف إما إلى الاقتراض لتحافظ على سيولتها وتوقف الذعر أو إلى إعلان تعثرها. وبرزت سوق الريبو في ثمانينيات القرن العشرين حين خسرت المصارف التقليدية حصتها في السوق بسبب عملية اسمها «إلغاء الوساطة» *disintermediation*⁽⁶⁾. فالمصارف، باعتبارها وسيطة، تقبع في وسط الأعمال المتوقعة لطرف آخر، فتربط بين المقترضين والمقرضين، مثلا، وتفرض رسوما على القيام بذلك. وقبل إلغاء الوساطة، انهمكت المصارف فيما أُسمي في الأغلب «صيرفة 3 - 6 - 3» إذ كانت تقرض بثلاثة بالمائة، وتقرض بستة بالمائة، وتقفّل أبوابها في الساعة الثالثة بعد الظهر. وكان الأمر سليما ومستقرا ومملا. لكن مع تقلص التنظيمات في أسواق المال في ثمانينيات القرن العشرين، بدأت الشركات الكبيرة في استخدام احتياطاتها النقدية الخاصة بها، فأقرضها بعضها إلى بعض مباشرة - ألغت الوساطة - متجاوزة المصارف ما قلص الأرباح المصرفية. ومما أضعف «صيرفة 3 - 6 - 3» أكثر كان ممارسة موازية اسمها التسييد *Securitization*.

افترض النموذج القديم «صيرفة 3 - 6 - 3» أن المصرف الذي يصدر قرضا لزبون يملك القرض حتى تسديده، وكانت الأرباح تنجم عن مدفوعات الفائدة التي يتلقاها المصرف. لكن ماذا لو أمكن فصل مدفوعات الفائدة هذه وبيعها إلى طرف آخر؟ وماذا لو أمكن جمع كثير من القروض المماثلة معا كمجموعة مدفوعات رهون وبيعها إلى مستثمرين في عقد مولّد للمدخل يسمى سندا مدعوما برهن؟ هكذا

أمريكا: أكبر من أن تُترك للتهار؟

يمكن للمصرف الذي أصدر القرض أن يقترض بسعر أدنى ويصدر قروضا إضافية لأن خطر عدم تسديد القرض الأول لم يعد مدرجا في دفاتره، ويمكن للمقترض أن يحصل على أسعار أفضل. كان الأمر ينطوي على ربح مؤكد، كما قالوا.

الأضرار الجانبية وفق النمط الأمريكي

على الرغم من أن التسنييد مثل تهديدا للأساليب المصرفية التقليدية، فهو قَدَم فرصة إلى المصارف التي ركبت موجة النموذج الجديد. فهذه المصارف تمكنت من إبطال مخاطرتها ببيع القروض، واستطاعت نتيجة لذلك أن تقترض بأسعار أرخص وتصدر مزيدا من القروض. ما الخطأ المحتمل في ذلك؟ الخطأ أن الأخطار المتأصلة في هذه القروض لم تختفِ حقا بل نُقلت إلى مكان آخر. وفي الواقع، ركزت بيوع القروض من غير قصد هذه الأخطار في أسواق الريبو القريبة الأجل. كيف إذا انتهى المطاف بالرهون اليومية في سوق الريبو؟

حين نضع، أنت وأنا، مالنا في مصرف، تضمنه المؤسسة الفدرالية للتأمين (FDIC) على الودائع من فشل المصرف، لذلك فخطر التوقف عن التسديد هذا مغطى. لكن ما من تأمين مماثل في أسواق الريبو، لذلك يحمي المستثمرون في أسواق الريبو نقودهم بالحصول على مكافئ ضمان للنقود المقرضة. وإن أفلس المقرض، يستطيع المقرض استعادة ماله مادام الضمان لم يفقد قيمته، وهذا أمر حاسم. لكن ما الضمان العالي النوعية؟ في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شملت الضمانات العالية النوعية طبعا سندات الخزنة. لكن السندات المدعومة برهون مصنفة AAA بدأت تُستعمل في شكل متزايد كضمانات، بسبب قلة سندات الخزنة، وهكذا انتهى الأمر بالرهون في أسواق الريبو⁽⁷⁾.

وضرب تراجع في أسعار البيوت في 2006 قيمة سندات الرهون المجمعة هذه. ولو كنت تستخدم سندات الرهون كضمان للقروض في سوق الريبو، لاحتجت إلى العثور على ضمان إضافي (كان الناس أقل استعدادا لحمله) أو ضمان أعلى نوعية (أصول بديلة كانت قليلة)، أو لاضطرت للحصول على «قصة شعر» Hair Cut (حسم) على العائد المتوقع، وهذه الأمور كلها كانت لتؤثر في ربحك الأخير. لكن لو أن لاعبا كبيرا في هذه الأسواق، مثل «بير سترنز» أو «ليمان براذرز»، عانى مشاكل في

«تقديم ضمانات» بسبب تراجع قيمة ما يملك وما يستطيع تقديمه، ربما اضطر إلى إعادة طمأننة مستثمريه بالإعلان أمام المملأ أن ما من مشكلة في الشركة.

لكن هذا التصرف هو، مع الأسف، قاتل لشركة مالية ضخمة. يقول والتر بيجهوت قبل مائة سنة تقريبا في كتابه شارع لومبارد، في اللحظة التي يعلن فيها مصرف كبير أن «المال في وضع جيد» لديه، يكون الأمر خلافا لذلك، أو على الأقل يتوقف الناس عن الاعتقاد بأن الأمر كذلك، فتجف القروض المعطاة إلى المصرف، وتصيبه «أزمة سيولة». وفي حالة «بير سترنز»، حين تراجعت أسعار البيوت وازدادت حالات التوقف عن تسديد الرهون، تراجعت قيمة استثمارات المصرف، وارتفعت «عروض الضمانات» لديه (أي ما يمكن أن يقبله الناس الذين اقترض منهم للاستمرار في إقراضه). وفي النتيجة، تراجعت سمعة «بير سترنز» وكذلك قدرته على الاقتراض، ما شكل كارثة في ضوء مستوى الرفع المالي لديه (قيمة دينه بالنسبة إلى أصوله).

إن الرفع المالي هو الوسيلة التي تحقق من خلالها المصارف كميات خرافية من المال. يقول مثل ألماني، «حين تملك ماركين، أنفق ماركا». وفي الصيرفة الحديثة، يصبح المثل، «حين تملك دولارا في مصرف، أقرض 30 أو 40 دولارا أكثر». وازداد الرفع المالي، أي نسبة الأصول (القروض والاستثمارات الخارجية) في مقابل الملكية (رأس المال الاحتياطي - الوسادة التي تستند إليها حين تحصل مشكلة)، بشكل حاد خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. فإن كان لمصرف رفع مالي يساوي 30 ضعفا، كما شاع خلال الفترة السابقة للأزمة، لا يتطلب الأمر سوى تعديلا طفيفا جدا في قيم أصوله في مقابل وسادة ملكيته ليعاني أزمة سيولة إن لم يكن أزمة ملاءة. وحين بدأت الرهون المسندة تفقد قيمتها في 2006، أصبح هذا التراجع الصغير جدا حقيقة واقعة جدا، وشهدت المصارف الكبيرة التي مولت نفسها من سوق الريبو (حصلت أساسا على قروض ليلة واحدة لتقدم قروضا لفترات أطول بكثير في مقابل كميات ضخمة من الرفع المالي في موازناتها العامة) اختفاء مصادر تمويلها. وجفت السيولة، الأمر الأساسي المفترض بأسواق الريبو تأمينه، فما من أحد كان مستعدا لتمويل أحد آخر عند الأسعار المعتادة. ولأن المصارف كانت شديدة الرفع المالي، لم تحتج لجفاف تمويلها كله - كان جفاف بعض التمويل كافيا لجعلها تفتقر إلى السيولة بشكل شبه فوري.

أمريكا: أكبر من أن تُترك لتتفكك؟

لكن السيولة لا تتبخر فجأة مثل الندى الصباحي. هي تحترق في «نار البيع» إذ اشتدت عملية تُسمى «العدوى»⁽⁸⁾. فمع غرق من في السوق جميعا حتى الركب في سندات الرهون ومحاولتهم جمع المال بالضمان نفسه ذي القيمة المتراجعة، كانوا يحاولون تسييل أصول كانت أساسا متشابهة. وإن لم يستطيعوا بيع رهون، باعوا أي شيء آخر كان في متناولهم ليجمعوا نقودا ويغطوا خسائرهم، بما في ذلك أصول ذات نوعية عالية مفترضة لم تربطها أي علاقة بالرهون. ولأن السوق لم تستطع امتصاص كمية السندات التي كانت تُرمى فيها دفعة واحدة، خلق رمي الأصول بهدف جمع النقود حالة الذعر نفسها التي سعى الجميع إلى تجنبها⁽⁹⁾. وانهارت الأسعار، وأقفلت مؤسسات أبوابها، وتبخرت الثقة أكثر.

لاحظ أنه لا صلة للأمر لا بالدولة، التي تلام اليوم على الدين الناجم عن هذه الأزمة - في تشويش مذهل للسبب والنتيجة - ولا بالمشاعر المعنوية الفردية للمصرفيين⁽¹⁰⁾. ويمكنك أن تلوم بمقدار ما تشاء المنظمين لتراخيهم أو إهمالهم والسياسيين لخضوعهم للمصالح المصرفية، لكن هذه الأزمة كانت في جوهرها أزمة من أزمات القطاع الخاص، وكانت تحديدا عبارة عن نشوء دُعر ينطوي على المليارات من الدولارات من مجموعة من حالات التوقف عن تسديد الرهون. لكن الأزمة لم تكن كبيرة بما يكفي لتسبب أزمة عالمية. ولتعرف كيف تحولت الأزمة إلى أزمة عالمية عليك أن تفهم كيف أن بنية سندات الرهون هذه انضمت إلى وثائق تأمين غير مدعومة، تُسمى «مبادلات العجز الائتماني» لتنتج «قنبلة تبادلية» نشرت أزمة سوق الريبو في النظام المصرفي العالمي. ومجددا لم تكن ثمة علاقة للدول وعادات إنفاقها المفرط المفترض، وكانت ثمة علاقة وطيدة لأوجه ضعف داخل القطاع الخاص.

المضخم: المشتقات

يصعب وصف المشتقات derivatives في شكل تجريدي. فالقول إنها سندات تشتق قيمتها من أصل أو مؤشر أو مرجع مالي ضمني آخر، وهو التعريف النموذجي، لا يقول كثيرا. وتُعرف أيضا بأسمائها المختصرة (CDOs) [التزامات الدين المضمونة] التربيعية، وETFs [صناديق المؤشرات المتداولة] التركيبية، وغيرها، ما لا يزيدها إلا

غموضا. والمشتقات هي أساسا عقود، تشبه سندات الرهون. وهي تسمح للمصارف بالقيام بما قامت به دائما، أي أن تربط بين الناس فيما تؤدي دور الوسيط وتفرض رسما، لكن بطرق تسمح لها بالإتجار بأشياء هي ليست أصولا بأي مفهوم طبيعي، كالتحركات الخاصة بأسعار الفوائد أو العملات. وفيما يُعتبر أي أصل ملكية، أو زعم يتعلق بملكية أو مدخول، فالمشتقات عقود، ورهانات تُسَدَّد استنادا إلى كيفية أداء أصول معينة خلال فترة محددة من الزمن⁽¹¹⁾. وهذا هو الفارق الأساسي. وتأتي المشتقات في مجموعات مختلفة تضم أربعة أنواع رئيسية: العقود الآجلة المتداولة في الأسواق، والعقود الآجلة المتداولة خارج الأسواق، والخيارات، وعقود التبادل⁽¹²⁾. والمشتقات التي تعيننا هنا هي عقود التبادل⁽¹³⁾، خصوصا «مبادلات العجز الائتماني»، إلى جانب كيفية تفاعلها مع سندات الرهون التي استُخدمت كضمانات في سوق الريبو.

ومن الأفكار الواجب فهمها لفهم كيف ضخمت المشتقات أزمة سوق الريبو فكرة العلاقة التبادلية بين الأصول: حين يرتفع سعر الأصل «أ» ينزل سعر الأصل «ب» في شكل موثوق. وتسمح «العلاقات التبادلية السلبية» هذه للمستثمرين بـ «تحويط» رهاناتهم. ومن الأمثلة النموذجية العلاقة بين الدولار الأمريكي واليورو. حين يرتفع أحدهما يهبط الآخر (في شكل مثالي). وتكمن المشكلة في الاعتماد على العلاقات التبادلية في أن هذه الأخيرة تفشل أحيانا، ما يترك مكشوبا للغاية. وتستهدف «مبادلات العجز الائتماني» المساعدة في التغلب على مشكلة العلاقات التبادلية هذه لكن المطاف انتهى بها وهي تضخمها.

في منتصف تسعينيات القرن العشرين، حين كانت الأسهم التي تشكل أسواق الأسهم العالمية تقترب من مرحلة فقاعة قطاع التجارة الإلكترونية، بحث المستثمرون عن أصول تخلو من العلاقات التبادلية للتحوط إذا انهارت قيمة الأسهم. وتحوّلوا بكثافة إلى العقارات لتحويط رهاناتهم على الأسهم، ودفعت العملية أسعار العقارات صعودا بما بين 70 في المائة (في الولايات المتحدة) و170 في المائة (في إيرلندا) خلال السنوات الـ 10 التالية. وكانت الأصول العقارية جذابة ليس لمجرد اعتبارها غير ذات علاقة تبادلية مع الأسهم بل كذلك لاعتبارها «غير ذات علاقة تبادلية داخل قطاعها» وهي بالتالي رهان سليم في حد ذاتها⁽¹⁴⁾. ويعني القول «غير

أمريكا: أكبر من أن تترك لتتهار؟

ذات علاقة تبادلية داخل قطاعها» أن البيوت لو فقدت قيمتها في تكساس، مثلا، لا سبب ليؤثر ذلك في أسعار البيوت في بالتيمور أو أسعار الشقق في مانهاتن. الأمر حسن حتى الآن. لكن هل يمكن تحسينه أكثر؟ كانت السندات المدعومة برهون استثمارات آمنة أصلا، لكن هل يمكن الحفاظ على هذا الأمان مع تحسين العائدات؟ لو استطعت العثور على إجابة لأمكنك جني كثير من المال.

وتحقق الأمر من خلال تقنية «تسريح الأمان» التي حوّلت السندات البسيطة المدعومة برهون (سلة مدفوعات الرهون المباعة إلى المستثمرين المشار إليهم آنفا) إلى عقود عُرفت باسم «التزامات الدين المضمونة»⁽¹⁵⁾. وجمعت التقنية مدفوعات الرهون الخاصة بكثير من الأجزاء العقارية المختلفة الواقعة في أمكنة مختلفة في السند نفسه، لكنها أبقتها منفصلة ببيع أجزاء مختلفة من السند إلى أشخاص مختلفين عبر «شرائح» (أو طبقات) مختلفة. وبذلك تأخذ أساسا جزءا من الجانب الشرقي لمانهاتن وتمزجه بجزء من ضاحية في أريزونا وجزء من واجهة بحرية في بالتيمور، وتدفع لحاملي الشرائح المختلفة (تُسمى عادة الأرشد أو الوسطى أو المساهمة) أسعارا مختلفة للفائدة وفق مدى الأخطار التي تحف بالشريحة التي اشتروها. ويحمل الناس الراغبون في مخاطرة قليلة وعائد قليل، مثلا، الشريحة الأرشد. وينال أصحاب الشهية الأكبر إلى المخاطرة (والرغبة في مدفوعات أعلى للفائدة) الشريحة الوسطى. وللراغبين في العائدات على الرغم من كل شيء كانت الشريحة المساهمة هي الجائزة.

وتتمثل الفكرة في أن الأسواق العقارية المختلفة هذه لو كانت أصلا غير مترابطة، فإن تقطيعها وإعادة تجميعها سيجعلانها غير مترابطة أكثر. فلو توقف البيت في بالتيمور عن التسديد، سيُمنح مالكو الشريحة المساهمة، لكن تلك الخسارة معزولة عن مالكي الديون المتعلقة بمبانٍ مؤلفة من شقق وبالشقق الفخمة في أبر إيست سايد^(*). ودفع الأمان الممزوج بعائدات أعلى (على الأقل بالنسبة إلى متحملي الخطر) إلى انفجار في الطلب على هذه السندات، إذ تضاعفت تقريبا أسعار البيوت في الولايات المتحدة بين 1997 و2008. ولم تعد السندات مجرد تحوّل استثماري. لقد أصبحت مرغوبة في حد ذاتها لدى المستثمرين. لكن الأمور لم تصبح مثيرة حقا إلا حين بيعت المشتقات مع مبادلات للعجز الائتماني مرفقة بها.

(*) حي فخم في نيويورك. [المترجم].

إن مبادلة العجز الائتماني هي أساسا وثيقة تأمين يمكنك بيعها⁽¹⁶⁾. وهي تؤمن مشتريها ضد عجز السند المرتبطة به. وفي المقابل، يتلقى مصدر مبادلة العجز الائتماني، أي كاتب وثيقة التأمين، تدفق مدخول منتظم من المشتري، مثلما تتلقى شركة التأمين أقساط التأمين من الزبائن. ويكمن الفارق في أن شركات التأمين تعتمد عادة على مقاييس مثل الجداول الإكتوارية (مخصصة لاحتساب الأخطار - المترجم) لحساب الأخطار التي تغطيها، ثم احتساب كمية النقود التي يجب عليها أن تضعها جانبا لتغطية الناس الذين يسيلون وثائقهم، وهو أمر سيفعلونه حتما. وتراكم شركات التأمين أيضا احتياطات نقدية لتسدد المطالبات التي سترد فعلا إلى الشركة⁽¹⁷⁾. لكن إن اعتُبرت فرضية توقف كيان ما عن التسديد (مثل «ليمان براذرز») غير محتملة إلى حد كبير، وإن أصدرت أنت مبادلة للعجز الائتماني يتعلق بهذا الكيان، لا تفترض أن عليك أن تحتفظ على الإطلاق برأس مال كبير كاحتياط لتغطية خسائر متوقعة لأن خسائر من هذا النوع غير متوقعة.

وبعد عقد من الزمن شهدت فيه أسعار البيوت ارتفاعات ما جعل الجميع يعتقدون بأن أسعار البيوت ترتفع فقط، وفيما ألغت المشتقات الرهنية الجديدة هذه كما بدا مشكلة ترابط اعتُبرت صغيرة أصلا وباتت الآن قابلة للتأمين من خلال مبادلات العجز الائتماني، كان في مقدورك أن تعتقد بأنك تمتلك ما يسميه المصرفيون «خيارا مجانيا»: أصل لا يحتمل التراجع أبدا ويحتمل الارتفاع أبدا، وتصنفه وكالات التصنيف بالعلامة AAA. وبما أن كثيرا من صناديق الاستثمار ملزمة قانونا بامتلاك نسبة محددة من أصولها كسندات مصنفة AAA، ازداد الطلب أكثر⁽¹⁸⁾.

وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تعد الأسواق تشبع من هذه السندات، ما مثّل مُشكلةٍ إذ إنّ المصارف والوسطاء الذين كانوا يصدرن هذه الرهون المربحة جدا بدأوا يفتقرون إلى المقترضين الجيدين الذين يمكنهم أن يقرضوهم. ولذلك بدأت الدفعات الأخيرة من هذه السندات تتألف في شكل متزايد من رهون تعود إلى أشخاص لا يملكون مداخيل ولا وظائف ولا أصول، تضمنها عائدات «إيباي» ebay أو بقشيش محصل في حانات يجمعه الراهنون الجدد، أو مجرد بيانات مفبركة بمداخيل ومعاملات موقعة من دون تدقيق⁽¹⁹⁾. ولأن الرهون الجديدة المقبلة كانت ذات نوعية مشكوك فيها كهذه، تراجعت بشكل

أمريكا: أكبر من أن تُترك للتناحر؟

متزايد رغبة مصدري هذه السندات في الإبقاء على هذا الخطر المشكوك فيه في دفاترهم ورغبوا في إخراجها من الدفاتر⁽²⁰⁾.

وليخرج مصدرو مبادلات العجز الائتماني هذه السندات من دفاترهم، أسسوا نظاماً نُقل عبره إصدارها وتمويلها إلى ما يُسمى أدوات استثمارية خاصة (SIV)⁽²¹⁾. وكانت هذه عبارة عن شركات أُسست بشكل منفصل، معزولة عن الموازنة العامة للشركة الأم، وكان هدفها الوحيد جمع تدفقات المدخول من هذه الرهون ومبادلات العجز الائتماني ودفعها إلى المستثمرين المختلفين الحاملين لها. وبحلول 2006، شمل هؤلاء المستثمرون بلدات نرويجية، وصناديق تقاعد أمريكية، ومصارف إقليمية أمريكية. فعلى الرغم من كل شيء، في وجود عائد جذاب، وإصدار لسندات، وضوء أخضر شبه حكومي يحمل التصنيف AAA، وأسعار ترتفع، كان أي خلل مستبعداً.

لكن في نهاية المطاف اختل كل شيء. فحين تعطلت أسواق الائتمان المهرقة أصلاً في سبتمبر 2009، تراجعت أسعار هذه السندات. ولجئ الأمر الائتمان أكثر، وضخم ما كان يحصل لأشهر على صعيد هذه السندات في سوق الريبو. وفيما كان كل مصرف يحمل أصولاً ومطلوبات متشابهة، وفيما حاول كل مصرف التخلص من هذه الأصول والمطلوبات دفعة واحدة، انهارت الأسعار. لكن المفاجأة الحقيقية التي ضخمت الأمور كانت أن تصميم هذه السندات، بدلاً من أن يخفف الترابط، عززه في الواقع.

الترابط والسيولة

من جهة المبدأ، كانت الشرائح المختلفة للالتزامات الدين المضمونة معزولة بعضها عن بعض. ولو انهارت، لحصل الأمر وفق ترتيب عكسي للشرائح، وساد اعتقاد بأنها لا يمكن أن تنهار كلها لأن أشخاصاً مختلفين كانوا يحملون أجزاء مختلفة من أي سند وأن الأسواق المعنية كانت غير مترابطة. لكن لسوء الحظ تبين أن الأسواق المعنية كانت شديدة الترابط إلى حد كبير. فإضافة مانهاتن إلى أريزونا وبالتيمور في سند واحد جعلتها مترابطة. وخلق الحجم الإجمالي للنقود المستثمرة في العقارات سوقاً كبيرة واحدة للعقارات الأمريكية امتدت حول العالم

وأصبحت مترابطة في شكل متزايد مع الأسهم، خصوصا أسهم المصارف التي كانت تتاجر بالعقارات. وحين جفت تدفقات المدخول من الجزء المحفوف بأخطار أكبر (الأوسط) حين تولى راهنون لا يملكون مداخل ولا وظائف ولا أصول عن ديونهم، شعر المستثمرون في الشرائح الأكثر أمنا بالخوف فتخلوا عن أصولهم من ضمن السعي العام إلى السيولة. وأصبح غير المترابط نظريا شديد الترابط عمليا. وفاقمت الوضع مبادلات العجز الائتماني (التأمين) المرتبطة بالتزامات الدين المضمونة والمفترض أن تسدد إذا عجزت السندات عن التسديد. ولو حصلت مطالبات التأمين هذه في شكل مكثف، لظهر عجز النظام كله عن الوفاء كاحتمال بارز. وهكذا حين اتضح نطاق حماية مبادلات العجز الائتماني الصادرة عن «ليمان» أو الصادرة في شأنه من «المجموعة الأمريكية الدولية»، مثلا، لم ينتشر الرعب في الأسواق فحسب بل بدأت أيضا الدولة ترى للمرة الأولى المشكلة نظامية لا فردية، وأصبحت مسألة «أكبر من أن يُترك لينهار» واقعا.

خلاصة القول إن شبكة من الأخطار المساء احتسابها والمستبعدة تماما بين النظام المصرفي «الطبيعي» ونظام الظل المصرفي، أنشأت من خلال روابط غير مرئية بين سندات الرهون ومبادلات العجز الائتماني ما ضخّم الترابط القائم بين الأصول والمقلل من شأنه بشكل فادح. ولم تعد المشكلة التي نشأت في سوق الريبو في 2007 مقتصرة عليها. وانتشرت الأزمة عالميا إذ سعى المستثمرون إلى حماية السيولة لكنهم فشلوا في العثور عليها. ومثلما تعتمد صادرات بلد على واردات بلد آخر، تعتمد سيولة مصرف على استعداد مصرف آخر ليكون غير سائل. وفي تلك اللحظة لم يرغب أحد في أن يكون غير سائل.

لاحظوا مرة أخرى أن هذه المسألة لم تتعلق على الإطلاق بالدولة (هما يتجاوز حقيقة أن الدول اختارت ألا تنظم أسواق المشتقات - مسألة تتعلق بالإغفال) ولا بالمعنويات الفردية. فسلوك الكل لم يكن قابلا للاختزال إلى مجموع أجزائه. وبدلا من اختزال الترابط، ضخمت هذه الأصول المعقدة أزمة سيولة كانت حاصلة أصلا وكانت نشأت في سوق الريبو قبل أشهر. وكانت مسألة «أكبر من أن يُترك لينهار» النتيجة الحتمية حين اكتشفت مؤسسات تتسم برفع مالي كبير أن السيولة كلها في العالم يمكن حقا أن تجف دفعة واحدة.

أمريكا: أكبر من أن تترك للتهار؟

التعمية الأولى: خطر التوزيع المشوه

لماذا إذا لم يتوقع أحد الأمر؟ سألت الملكة إليزابيث الاقتصاديين البريطانيين المجتمعين في مدرسة لندن للاقتصاد في 2009، الذين فشلوا على غرار المحللين في كل مكان في توقع الأزمة. تكمن الإجابة في الطريقة التي تقيس بها المصارف الأخطار وتديرها، وهذه الأخطار تمثل ثلث عناصرنا التي تبدو غير مترابطة وولدت مجتمعة الأزمة وتخص أساسا فشلا في القطاع الخاص، لا العام. يمكن لدورات الريبو أن تطلقها وللمشتقات أن تضخمها، لكن أن تأخذك أزمة بهذا الحجم على حين غرة يجب أن تملك نظرية أخطار تنكر منذ البداية احتمال وقوع حادثة كارثية، ثم يجب أن تترك للقطاع الخاص النفعي إدارة هذا الخطر بشكل كامل. ولسوء الحظ، عمل النظام المالي العالمي كله بمجرد نظرية كهذه من نظريات إدارة الأخطار.

التقنية الأولى والأكثر أساسية في إدارة الأخطار في القطاع المالي تُسمى «تنويع المحفظة» وهي تحاول ضمان عدم انكشاف محفظتك من الأصول بشكل مفرط لمصدر وحيد من مصادر الأخطار، إلا إذا اخترت ذلك عمدا. وتتمثل طريقة من طرق التنويع في عدم شراء الأصول مثلما يفعل الآخرون جميعا. عليك بدلا من ذلك أن تشتري أصولا مختلفة، يُفضل أن تكون أصولا غير مترابطة أو حتى ذات ترابط سلبي مع أصول أشخاص آخرين⁽²²⁾. وتُسمى التقنية الثانية التحويط. فبدلا من مجرد الاعتماد على الترابطات السلبية الموجودة في العالم لضمان أمنك، مثل العلاقة العكسية التي تسود عادة بين الدولار الأمريكي واليورو، يمكن للمصارف تبني إستراتيجيات محددة أو الاتجار بمشتقات ذات صفات محددة فتغطي (تحوط) الأرباح من مجموعة من الانكشافات أي خسائر من مجموعة أخرى⁽²³⁾.

بالمبدأ إذا بقي مزيج من تنويع المحفظة والتحويط - إن طُبِّقا بشكل مناسب في مناخ السوق - استثماراتك آمنة في الحد الأدنى. هل تظن أن السوق ستتراجع؟ بيع على المكشوف أصلا (اكسب من تراجع سعر سهم ما باقتراض السهم لقاء رسم وبعه ثم اشتره مجددا حين يصبح أرخص) واتخذ مركزا بعيد الأجل (اشترِ واحتفظ بما اشتريته) يتعلق بأصل غير مرتبط واستخدمه كغطاء. هل ترغب في الاستفادة مجددا من صعود السوق؟ استخدم الخيارات (الحق بشراء أصل أو بيعه بسعر محدد سلفا) لزيادة الرفع المالي (تكبير الرهان) مع اتخاذ مركز قريب الأجل كغطاء.

لكن إن كان هذا فقط المطلوب لتحقيق الأمن، وربما حتى لكسب المال، لماذا لم تتوقع المصارف الأزمة؟ لتجيب عن هذا السؤال، عليك بالتاجر الذي أصبح فيلسوفاً، عنيت نسيم نقولا طالب.

البجعات السوداء وعوالم التوزيع المشوه عند طالب

من اللزمات التي شاعت حين ضربت الأزمة للمرة الأولى تلك التي تقول إن أحداً لم يكن في مقدوره أن يتوقعها. كانت الموازي المالي للنيزك الذي محا الديناميات. فكل إستراتيجيات التنويع والتحويط التي كان مفترضا بها أن تحمي المصارف من الانفجار كانت، وفق تعبير ديفيد فينيار، المسؤول المالي الأول في «غولدمان ساكس»، فوجئت بـ «25 حركة انحرافية معيارية خلال أيام كثيرة متتالية»⁽²⁴⁾. وهذا يشبه زعم «حادثة الأرقام الرياضية الـ 10»^(*) التي تُعزى إلى جون ميريويذر حين انفجر صندوق التحوط الخاص به المعروف باسم «الإدارة الرأسمالية البعيدة الأجل» في 1998⁽²⁵⁾.

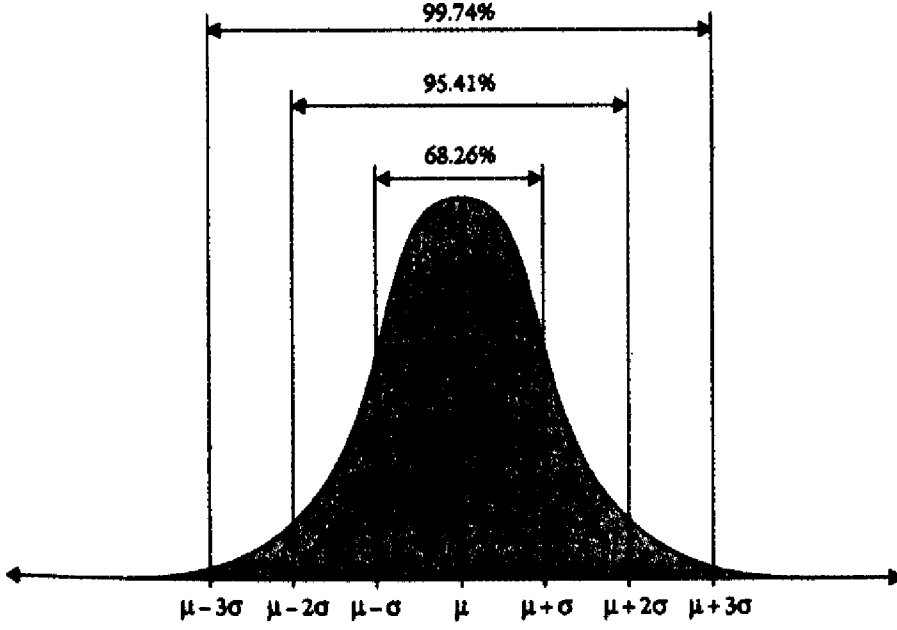
تشير هذه الأرقام الرياضية إلى عدد الانحرافات المعيارية عن متوسط توزع احتمالي يُحتمل أن تحصل عنده نتيجة، ويكون كل رقم أعلى أقل احتمالا بنسبة أكبر مقارنة بالرقم السابق له. ووفق السيد فينيار، كان ما حصل في 2008 «قابلاً للمقارنة بربح اليانصيب 21 أو 22 مرة متتالية»⁽²⁶⁾. كذلك كانت الأرقام الـ 10 لـ «الإدارة الرأسمالية البعيدة الأجل» في 1998 حادثة يجب أن تحصل ثلاث مرات في حياة الكون. وتبين حقيقة أن الحادثتين وقعتا بفارق تسع سنوات فقط فصل إحداهما عن الأخرى أن مزاعم من هذا النوع هي هراء. وتخبرنا أيضاً لماذا يعاني نسيم طالب مشكلة كبيرة مع فكرة إدارة الأخطار والهندسة المالية.

تشير المزاعم حول الأرقام الرياضية عادة إلى توزيع احتمالي «موزع في شكل طبيعي». وشكل التوزيع مهم. فحين يكون الشكل «طبيعياً»، يتوافق مع ما يُسمى توزيعاً غاوسياً^(**)، أي المنحنى الجرسى الكلاسيكي، حيث يجري معظم العمل في وسط التوزيع، ويُحتمل حصول عمل أقل كلما ابتعدت إلى الخارج في اتجاه الطرفين (انظر الشكل 1-2).

(*) Ten-sigma event: عبارة لوصف معدل الانحراف الإحصائي لحادثة ما عن المعدل الاعتيادي. [المحرر].

(**) Gaussian Distribution: دالة متصلة لتقريب التوزيع الدقيق لمجموعة من الأحداث. تسمى أحيانا دالة التوزيع الطبيعي. [المحرر].

أمريكا: أكبر من أن تُترك للتهار؟



الشكل (1-2): التوزيع «الطبيعي» للحادثة المحتملة

ولفهم أهمية الأمر، تخيل أننا جمعنا عينة لأطوال 10 آلاف شخص بالغ اختيروا عشوائيا. سنجد أن معظم الأشخاص بطول ما بين خمس وست أقدام وأن أشخاصا أقل بكثير هم بطول سبع أو ثلاث أقدام، وأنه لا أحد في عيّنتنا يقع خارج هذا النطاق. وإذا نعرف ذلك، يمكننا أن نستنتج احتمال قرب أي شخص واحد بطول معين من متوسط التوزيع. ووفق توزيع طبيعي، يعني انحراف بواقع رقم واحد أن ثمة احتمالا بواقع 68 في المائة أن يكون ذلك الشخص قريبا من الطول المتوسط. ويُترجم رقمان إلى احتمال بواقع 95 في المائة بأن يكون ذلك الشخص قريبا من المتوسط، وهكذا حتى الطرفين الدقيقين (جدا)، حيث لا أحد بطول ثماني أقدام. وكلما كبر الرقم، يصبح احتمال مقابلة شخص بطول أقصى كهذا أصغر بأضعاف مضاعفة. ويصبح احتمال حلول شخص خارج العينة تماما غير محتمل إلى درجة تستطيع معها أن تنسى الأمر أساسا.

بدل المتغير من الطول إلى احتمال عدم التسديد فتمكّن من رؤية كيف استطاع أسلوب تفكير كهذا في احتمال الحادثة المقبلة أن يكون ذا منفعة كبرى للمصارف حين حاولت أن تلائم محافظها ومراكزها مع الأخطار. وتُعرف التقنية التي سمحت للمصارف بالقيام بذلك باسم تحليل القيمة إزاء الخطر، وهي جزء من

صنف أوسع من النماذج الرياضية المصممة لمساعدة المصارف على إدارة الخطر. ويولّد تحليل القيمة إزاء الخطر رقما يتعلق بمدى الربح أو الخسارة المحتملين لمؤسسة ما في تجارة فردية. وبجمع أرقام تحليل القيمة إزاء الخطر، يستطيع المرء أن يقدر الانكشاف الإجمالي للمؤسسة. انظر في المثال التالي.

ما كان الاحتمال الأسوأ لسوق البيوت الأمريكية في 2008؟ كما في مثال الطول، تعتمد الإجابة على عينة بيانات تُعابِرُ النموذج. قبل 2007، كان التراجع الأسوأ الذي تملك المؤسسات بيانات عنه هو ذلك الناتج عن حالات التوقف عن تسديد الرهون في تكساس في ثمانينيات القرن العشرين حين خسرت البيوت 40 في المائة من قيمتها. خذ هذه البيانات كحدٍ للمُعَامِل، أو كمُدَى يستطيع طرف التوزيع الوصول إليه قبل أن يصبح الرقم أكبر من أن يُتَخَيَّل، فتستطيع أن تستنتج، في ضوء فرضية التوزيع الطبيعي للحادثة، أن احتمال أن تخسر الرهون كلها الموجودة في محفظتك أكثر من 40 في المائة من قيمتها دفعة واحدة احتمال صغير في شكل تافه. هو في الواقع صغير إلى درجة تستطيع معها التغاضي عنه. وفي الواقع، فإن احتمال فشل سندات الرهون الخاصة بك كلها أو انهيار مصرف كبير جدا هو احتمال صغير في شكل تافه، يساوي 10 أرقام أو أكثر، لكن مجددا مادمت بقيت تفكر في أن توزيع الاحتمالات الذي تواجهه موزع طبيعيا. وسيعكس رقم تحليل القيمة إزاء الخطر، ما إن تحتسبه، هذا الأمر.

لم يقبل نسيم طالب قط هذا الاتجاه من التفكير. فهو معارض لنماذج تحليل القيمة إزاء الخطر منذ زمن طويل يعود إلى 1997، مشيرا إلى أن هذه النماذج تقلل بشكل منهجي من شأن احتمال الحادثة الكبيرة التأثير والقليلة الاحتمال. وقال إن الطرفين الدقيقين للتوزيع الغاوسي مفيد أن في مجال الأطوال لكن ليس في المجال المالي، حيث الطرفان «سميكان». فلاحتمالات المرتبطة بالطرفين السميكين لا تصبح أصغر بأضعاف مضاعفة، لذلك فالحادثة النافرة أكثر تكرارا مما يسمح لك نموذجك بتخيله. ولذلك تحصل الحادثة ذات الأرقام الـ 10 بفارق تسع سنوات.

وحول كتاب طالب، الصادر في 2006 بعنوان البجعة السوداء Black Swan أي قبل الأزمة، هذه الانتقادات الموجهة إلى تحليل القيمة إزاء الخطر إلى هجوم

أمريكا: أكبر من أن تُترك لتتفاهر؟

شامل على طريقة تفكير المصارف والحكومات في شأن الخطر. وطرح طالب أساساً سؤالاً عما يمكن أن يحصل حين تلتقي بامرأة طولها 8.5 قدم بعدما تكون جمعت عينة من 10 آلاف شخص كانوا أقصر؟ لأننا لم نلتق بامرأة كهذه قط، يمكنك أن تقول بثقة إنها غير موجودة. وسيكون الالتقاء بها حادثة ذات 10 أرقام. وسيراهن طالب ضدك، وستخسر، لأن في القطاع المالي، ما من طريقة يمكنك من معرفة أنك لن تصادف ما يوازي امرأة طولها 8.5 قدم.

من الأساسيات هنا مسألة التجربة الرقابية. إن لم تكن موجوداً خلال ثلث عمر الكون (10 أرقام)، فكيف يمكنك أن تعرف ما هو ممكن خلال هذه الفترة الزمنية؟ يقول لك التوزيع المفترض ما هو ممكن، لا تجربتك. وبالعودة إلى مثال الأطوال، فلمجرد أن نموذجك يتوقع أن امرأة بطول 8.5 قدم غير موجودة، لا يلي ذلك أنها غير موجودة فعلاً وأنت لن تصادفها. وفي مثال طالب، كانت البجعات كلها بيضاء إلى أن ذهب الأوروبيون إلى أستراليا ووجدوا بجعات سوداء. كانت عينتهم الشاملة الممتدة لسنوات كثيرة والمتضمنة لمواقع كثيرة للبجعات المعروفة كلها أقنعتهم أن البجعات كلها بيضاء، حتى تبين العكس. وما من شيء في عينتهم السابقة، بغض النظر عن مدى اكتمالها، كان ليقنعهم أن ثمة بجعة سوداء آتية. فكيف إذن تتحوط من أخطار ليست في عينتك؟ وكيف تعرف المجهول قبل حله؟ تتلخص الإجابة في أنك لا تستطيع ذلك، وإن ظننت أنك تستطيع ذلك، فأنت تتجه إلى هاوية.

احتساب الرصاصات

من الطرق الممكنة للتفكير في المشكلة أن تتخيل أنك تلعب الروليت الروسية. يفضل معظم الناس ألا يلعبوا هذه اللعبة حين يُعرض عليهم الخيار لأن نسبة الخطر إلى المكافأة عالية جداً، وهذا صحيح إن افترضنا الوضع الكلاسيكي المتضمن «رصاصة وست حجرات في المسدس». لكن ماذا لو كانت لدي معلومات لا تملكها، مستمدة من نموذج رياضي اسمه الدماغ إزاء الخطر، يقول لي إن للمسدس أكثر من مليار حجرة ورصاصة واحدة، وإنني أستطيع أن أعرف مكان الرصاصة بمجرد أخذ عينة (أن أطلق الزناد ملايين المرات)؟ فلنقل

أيضا إنني كلما أطلقت الزناد أتلقي مائة دولار. أطلقه مرة فتزداد ثروتي مائة دولار، فأطلقه مجددا. بحلول وقت الغداء، أصبح مليونيرا وأكثر ثقة. وعلى صعيد تقدير الخطر الذي أواجهه، يمثل كل «إطلاق للزناد من دون انطلاق الرصاصة» معلومة جديدة عن توزيع الاحتمالات. وكلما جمعت عينة (أطلقت الزناد)، أصبح أكثر ثقة في شكل التوزيع. وأعتقد أنني أحقق توقعا أدق عن مكان الرصاصة مع كل معلومة (إطلاق للزناد)، حتى اللحظة التي أفجر فيها دماغني. لقد صادفت بجة سوداء: احتمال متدن (في ضوء العينة والتوزيع المفترض) وحادثة كبيرة التأثير (جدا).

يأخذ تحليل القيمة إزاء الخطر والتقنيات المرتبطة به عينات من الماضي لتوقع المستقبل، ومن هذه المعلومات نستقي نظريات حول الطريقة التي يجب أن يكون عليها المستقبل استنادا إلى توقعاتنا لتوزع الاحتمالات لا تجاربنا الفعلية في العالم. ونفترض أيضا أن مزيدا من المعلومات أفضل من معلومات أقل، بغض النظر عن طريقة توليد هذه المعلومات، ونعتقد لذلك أننا كلما وسعنا العينة، فهمنا العالم أكثر «كما هو فعلا». لكننا لا نفعل ذلك في الواقع. نحن نفترض بدلا من ذلك استقرارا أكبر بكثير مما هو مضمون - ببساطة لأن المسدس لم ينطلق بعد. وكما يخبرنا كتاب البجة السوداء، تأتينا الحادثة التي لم يستطع نموذجنا أن يحذرنا منها مباشرة في ذروة ثقتنا بأن هذه الحادثة لن تحدث.

يجعلنا تحليل القيمة إزاء الخطر والنماذج المشابهة ننسى أننا لا نرى مولدات الواقع (عدد الحجرات في المسدس) بل نرى فقط نتائجها (إطلاقات الزناد)، وتكون النتيجة أننا نقلل في شكل كبير من شأن النتائج التي نواجهها، ومعظمها سلبي في شكل حاسم. نظن أننا نرى المولدات، أي المسببات، لكننا لا نفعل. وبدلا من ذلك، نملك نظريات حول المسببات، ونتصرف وفق هذه النظريات، وتميل النشاطات، كما يبين مثال الروليت الروسية، إلى أن تنتهي في شكل مفاجئ وسيئ في آن.

فلنطبق فكرة البجة السوداء على إدارة الأخطار في المصارف في 2008. انظر في مجموعة بيانات تشمل عائدات النظام المصرفي الغربي. وإن أخذت متوسطا لسلسلة أوقات شهرية لربحية القطاع المالي بين يونيو 1947 ويونيو 2007،

أمريكا: أكبر من أن تُترك للتفاهة؟

يمكنك التحدث بدرجة جيدة من الدقة عن المعدل المتوسط للعائدات، أي عن الانحراف «المعياري» وسائر الأمور حتى يونيو 2007. لكن إن شملت العائدات بين يوليو 2007 وديسمبر 2008، ستشمل نشازا كبيرا بما يقضي على مقاييسك التاريخية السابقة. ما من شيء في تحليلك للقيمة إزاء الخطر أو أي تحليل آخر يمكن أن يخبرك بأن هذه الحادثة ستحصل. فالخطر في طرف التوزيع، لا وسطه، وهو ضخّم. وعلى غرار السكير المضروب به المثل الذي يبحث عن مفاتيحه فقط تحت عمود الإنارة، نميل إلى رؤية التوزيعات «الطبيعية» في عوالم غير طبيعية قطعاً، لأننا نجد الضوء هناك.

يعود بعض من السبب الذي جعل الجميع يفشلون في توقع الأزمة إلى النماذج نفسها التي استخدمتها المصارف لتوقع الأمور. فنماذج كهذه ترى المستقبل فقط كتكرار موزع توزيعاً طبيعياً للماضي. وهذا يجعل الأحداث الكبرى والعشوائية والتي تغير طبيعة اللعبة مستحيلة التوقع، فيما هي في الواقع شائعة أكثر مما ينبغي. وتعطينا هذه التقنيات، وفق تعبير طالب، وهم التحكم. ظننا أننا نؤمن وتحوّطنا. ظننا أننا نركب أخطاراً قليلة، فيما كانت الأخطار تتراكم أضعافاً مضاعفة، تحت السطح مباشرة، وتستعد للانفجار. لهذا بدت أحداث 2007 و2008 للمشاركين أرقاماً رياضية تساوي 10 أو حتى 25، لكن ما تبينه هو أن النماذج المستخدمة تتسم بما هو أسوأ من عدم الدقة. يقول أندي هالداني من مصرف إنكلترا، «كانت هذه النماذج دقيقة جداً وخاطئة جداً في آن»⁽²⁷⁾. وأضاف تقنيات إدارية لا ترى أخطار الأطراف إلى سباق ضخمته المشتقات وعززه الرفع المالي للسحب من سوق الريبو، فينتهي بك المطاف بفوضى لعينة تشمل تريليونات الدولارات. ولم نفشل في توقعها فحسب، بل لم نتوقعها أيضاً لأننا لم نعتقد أنها ممكنة أصلاً.

لاحظ مجدداً كيف أنه لا شيء من هذا كله يتعلق بعادات الإنفاق الحكومي أو معنويات الأفراد. فالأسباب هي مجدداً نظامية وتبرز من التفاعل بين الأجزاء لتنتج نتيجة لا يمكن عزوها إلى هذه الأجزاء. لماذا يؤمن الناس في هذا الشكل بتقنيات تخفي الخطر بدلاً من أن تقيسه؟ لنجيب عن هذا السؤال، علينا معالجة السبب الأعظم للأزمة - السبب الآخر الذي جعل الجميع لا يتوقعونها:

نظريات لجيل من المفكرين الاقتصاديين الذين لم يروا الأسواق إلا جيدة والدولة إلا سيئة، ما يعيدنا إلى علم الاقتصاد كقصة معنويات، على الرغم من أن القصة من نوع آخر.

التعمية الثانية: القوة السياسية للأفكار المالية

علينا أن نعتبر النظرية الاقتصادية ورقة تعليمات لإدارة الاقتصاد⁽²⁸⁾. فعلى غرار التعليمات التي تأتي مع مائدة قابلة للتركيب من صنع «أيكيا»، تقول النظرية إن العلبة المسماة «الاقتصاد» تتضمن عددا معينا من الأشياء التي تتلاءم بعضها مع بعض وفق طريقة معينة. وإن أهملت ورقة التعليمات، لن تكون المائدة الاقتصادية كما يجب تماما. ويعتبر هذا الرأي النظرية الاقتصادية ما يسميه الفلاسفة «نظرية الانسجام»^(*) المتعلقة بالعالم. فأي أمر تقوله ورقة التعليمات (النظرية) عن المائدة (الواقع) يصح للموائد كلها (دول العالم) بغض النظر عن مكان تطبيق المعلومات وزمنه. لكن ماذا لو أن النظريات الاقتصادية تقل كمالات هذه الانسجامات في العالم؟ وماذا لو أصبحت معرفتنا الاقتصادية أقل صلة بمرور الوقت وفيما يتغير العالم وتبقى النظرية نفسها؟ ستكون نظريتنا أقل انسجاما مع الواقع بمرور الوقت، فتصبح خلال هذه العملية ورقة تعليمات أقل موثوقية.

تقدم لنا النظرية الاقتصادية، في أفضل الأحوال وأسوئها، مخططات للقواعد والمؤسسات التي نبنوها لإدارة الاقتصاد. مثلا، إن اعتقدت أن تحليل القيمة إزاء الخطر يقدم نموذجا مناسباً لإدارة الخطر، قد يمكنك أن تقول بوجوب السماح للمصارف بإدارة أخطارها الخاصة بها بنماذجها الخاصة بها، على غرار ما قالت به قواعد ملاءمة رأس المال المعروفة باسم «بازل 2» Basel II التي تحكم متطلبات رؤوس الأموال الاحتياطية لدى المصارف، وهي قواعد كتبتها عموما المصارف بنفسها وطبقتها الحكومات بإخلاص. أو إذا اعتقدت أن المشكلة الاقتصادية الأولى هي

(*) Correspondence Theory: أفكار المطابقة والتمثيل ضاربة في القدم في الفكر الفلسفي؛ في ميدان مبحث الوجود ومبحث المعرفة. وأخص أشكال هذه النظرية، ذلك المتصل بفكرة الحقيقة. ومن أهم من قدم في هذا المجال ب. راسل وجورج إدوارد مور. [المحرر].

أمريكا: أكبر من أن تُترك للتناحر؟

التضخم في كل زمان ومكان، ستؤيد على الأرجح استقلال المصارف المركزية لتقييد أيدي السياسيين الموصوفين بأنهم متقلبون والذين يميلون عن خطأ إلى الإصغاء إلى الناس الذين انتخبوهم. لكن إن اتسمت تلك المخططات المؤسسية بعيوب أو كانت تلك القواعد خاطئة لأن النظرية التي استُمدت منها القواعد تختلف عن الأسلوب الذي يعمل به العالم في الواقع، قد تنتج أوراق التعليمات الخاصة بنا مؤسسات أكثر هشاشة مما نتوقع.

أخيرا، تتسم النظريات الاقتصادية أيضا بالتحيز والتنافس بمقدار ما تحوي الأفكار الاقتصادية داخلها تبريرات لتوزيعات مختلفة للموارد. مثلا، وكما سنرى في الفصل الرابع، يركز كل من النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة المعاصرة والنظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية على ذلك الجانب الاقتصادي الجزئي المتعلق بالعرض، أي على كيفية إفضاء الادخار إلى الاستثمار، الذي يفضي بدوره إلى التشغيل وإلى الرواتب التي تشتري المنتجات التي صنعها العمال أنفسهم، ما يفضي بدوره إلى أرباح يُعاد استثمارها في الشركة. لا عرض للاستثمار، ولا طلب ولا استهلاك. في المقابل، يقول الاقتصاد الكينزي إن الاستهلاك، لا الادخار، يقود الاستثمار. فبالنسبة إلى الكينزيين، ما يهم هو العالم الكلي للمجموعات (المدخول، الاستهلاك) وجانب الطلب من الإنفاق. ففي عالم كينزي، يكون المستهلكون، لا المستثمرون، هم الأبطال لأن طلبات المستهلكين تحدد ما يعرضه المستثمرون. لا طلب، لا عرض استثماريا. في ضوء هذه «الآراء المتنافسة حول مجتمع السوق»، وفق تعبير الاقتصادي ألبرت هرشمان، من يجب أن يحصل، مثلا، على تخفيض ضريبي؟ يريد الكينزيون منحه إلى الفقراء ليتمكنوا من الاستهلاك الآن فيعززوا الطلب والاستهلاك. في الوقت نفسه، يريد الليبراليون الجدد أن يعطوه إلى الأغنياء ليستثمروا بحكمة. إذن تمكّن نظريات اقتصادية مختلفة مجموعات سياسية واقتصادية مختلفة وتضعفها.

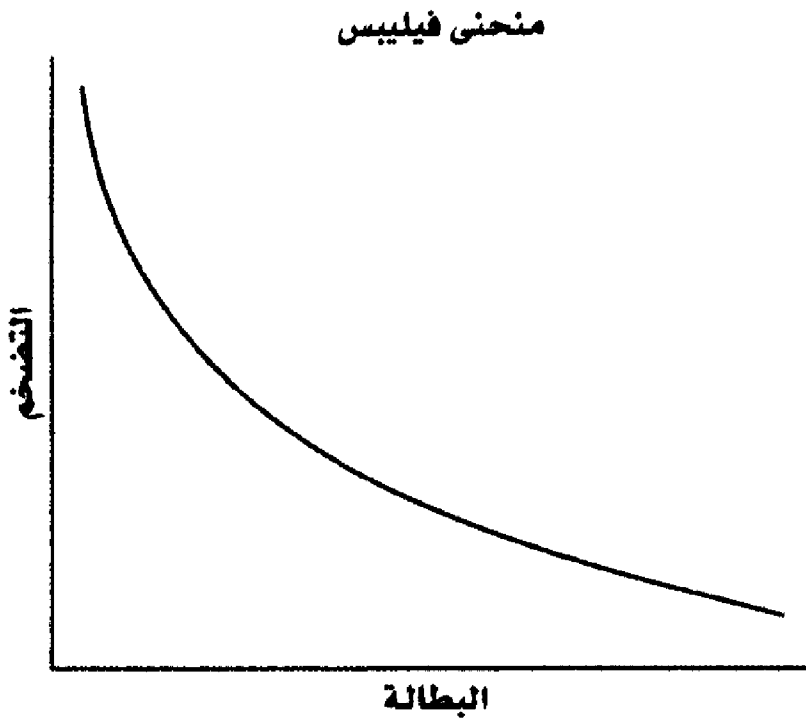
وهكذا فإن النظريات الاقتصادية هي في الوقت نفسه أكثر بكثير من ورقة تعليمات وأقل منها بكثير. هي أكثر لأنها مهمة سببيا في العالم، وليست مجرد انعكاس انسجامي له - هي في اللغة الاقتصادية ذاتية النشوء في قلب العالم. وتخبرنا نظريات مختلفة أي قواعد ننتقي، وأي سياسات نتبع، وكيف نصمم

المؤسسات، وتقدم مكافآت مختلفة لمجموعات مختلفة، خلال العملية التي تغير العالم والتي ترمي النظريات إلى رسمها. لكن النظرية الاقتصادية هي أيضا أقل بكثير من ورقة التعليمات بسبب الطبيعة الجزئية للنظريات المختلفة وكيفية رسمها في شكل غير كامل للعالم الذي تسعى إلى وصفه. وفي الواقع إن تبين أنها متناقضة مع العالم في شأن سلوكه الفعلي، فإن السيولة والترابط والخطر الطرفي هي نفسها اشتقاق في نهاية المطاف من هذه القصة الأوسع المتعلقة بفشل أفكارنا المتعلقة بكيفية عمل الاقتصاد في أن تؤدي دور أوراق تعليمات ومخططات مؤسسية مناسبة. هي الأدوات التي «نرى» عبرها الاقتصاد والأدوات التي نستخدمها للعمل داخل الاقتصاد، وهذا هو السبب النهائي لعدم تمكننا من توقع ما حصل. فإن جعل تحليل القيمة إزاء الخطر الأزمة مستحيلة إحصائيا، فإن أفكارنا حول كيفية عمل الأسواق جعلت الأزمة مستحيلة نظريا، إلى أن وقعت الأزمة⁽²⁹⁾.

تمزيق ورقة التعليمات القديمة

إن الطريقة التي نتصور بها أسواق المال اليوم هي نتيجة للثورة في النظرية الاقتصادية الكلية التي حصلت في سبعينيات القرن العشرين، حين اعتُبر أن الطريقة القديمة لتصور العالم، أي الاقتصاد الكلي الكينزي Keynesian Macroeconomics، فشلت، وفق المعايير الخاصة بذلك الزمن، في امتحان حاسم حول العالم الحقيقي. وكانت الكينزية بحلول ستينيات القرن العشرين، على الأقل في عقول واضعي السياسات، اختُصرت في علاقة إحصائية اسمها منحنى فيليبس Phillis Curve انظر (الشكل 2-2). ورمى منحنى فيليبس إلى تبيان أن العلاقة بين معدل تغير الأسعار والأجور خلال فترة زمنية طويلة هي علاقة ثابتة إحصائيا: إن معدلا معيناً للتضخم (الأجور بالنسبة إلى الأسعار) تنسجم مع مستوى معين من التشغيل. وهذا أوحى بأن واضعي السياسات كانوا يستطيعون «انتقاء» نقطة تعجبهم في المنحنى (قل نسبة مئوية معينة من التضخم بالتوازن مع نسبة مئوية معينة من التشغيل) والوصول بالاقتصاد إلى تلك النقطة من خلال إدارة فاعلة للمالية العامة. وكان ذلك ورقة التعليمات الخاصة بذلك الزمن.

أمريكا: أكبر من أن تترك للتهار؟



(الشكل 2-2): منحنى فيليبس الكينزي

وبدلاً من موازنة التضخم مع التشغيل، بدأ اقتصاد سبعينيات القرن العشرين يوازن التضخم مع البطالة في ظاهرة أُسميت بـ«الركود التضخمي» حيث ارتفعت نسبة الأجور إلى الأسعار (التضخم) والبطالة معاً. وشكّل الأمر ضربة جديّة لمصادقية الأفكار الكينزية لأنها بدت وكأنها تبين إمكانية التعايش بين البطالة والتضخم، ما كان مستبعداً جداً في النظرية الكينزية⁽³⁰⁾. وشكّل أيضاً فرصة للاقتصاديين المهمشين آنذاك، الذين لم يحبوا يوماً ورقة التعليمات الكينزية بسبب آثارها التوزيعية وبسبب تركيزها على المجموعات لا الأفراد، ليكتبوا ورقة تعليمات جديدة. باختصار، اعتُبر العالم مختلفاً عن ورقة التعليمات، فوجبت إعادة كتابة ورقة التعليمات.

وكانت ورقة التعليمات الجديدة، التي أصبحت تُعرّف باسم الاقتصاد «الكلاسيكي الجديد»، أو شعبياً أكثر، «الليبرالي الجديد»، تقنية إلى حد كبير، لكنها بدأت أساساً من فرضية تقول إن الأفراد ليسوا رجال الأعمال القصيري النظر الذين تقودهم الغريزة والذين سلقهم كينز بالسنة حداد، بل كانوا بدلاً من ذلك

معالجين فائقي الذكاء للمعلومات⁽³¹⁾. وشككت المقاربة الجديدة في أي شيء يفوق الفرد حجما، مصرة على وجوب إسناد سلوك المجموعات مثل «أسواق المال» إلى حالات سابقة من سلوك الأفراد (المستثمرون، الشركات، الصناديق) التي تشكّلها، وعلى وجوب توليد أي نظرية تتعلق بسلوك المجموعات من الفرضيتين الأساسيتين لهذا الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، أي أن الأفراد هم وكلاء تدفعهم المصالح الشخصية ويزيدون السعي وراء هذه المصالح إلى الحد الأقصى، وأن الأسواق تصفي الحسابات⁽³²⁾.

ووفق هذه النظرة الجديدة، على ورقة التعليمات الكينزية، بمعنى ما، أن تعتبر أن الأفراد مضللون دائما من السياسات الحكومية، وإلا فسيتوقعون السياسات ويستبقونها في قراراتهم، فيلغون بالتالي تأثيراتها في المتغيرات الحقيقية - ما يُسمى توقعات أو تأثيرات «التكاثر الريكاردى». مثلا، لو عرفت أن الديموقراطيين يحبون إنفاق المال، وأن المال الذي يحبون إنفاقه هو ضرائبي، سأغير عاداتي الإنفاقية قبل وصول الديموقراطيين إلى الحكم لأحمي مالي. لذلك إن استثمر الأفراد بشكل سليم، كما تقترح هذه النظرية الجديدة، فبمرور الوقت سيُلغى الأفراد الميالون إلى الخطأ من السوق، ما يخلق عالما يتشارك فيه اللاعبون في السوق جميعا النموذج الاقتصادي الحقيقي نفسه. ولذلك، لا تستطيع الحكومة القيام بأي شيء على الإطلاق باستثناء تعطيل الأمور بأن تعترض العملية. وحين لا يبقى سوى المعلومات الشائعة والدقيقة، ستلتقي توقعات أفراد كهؤلاء حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية وتعزز توازنا مستقرا وداعما لنفسه.

في ضوء هذا كله، وفيما يمكننا أن نتوقع أخطاء من أفراد عشوائيين في الأسواق، فالأخطاء المنهجية من الأسواق مستحيلة أن السوق هي ببساطة انعكاس للخيارات المثلّية للأفراد التي تنتج معا «السعر الصحيح». وستكون توقعات الوكلاء للمستقبل، وفق اللغة الكلاسيكية الجديدة، عقلانية، لا عشوائية، وسيكون السعر الذي ستعطيه السوق في ضوء ظروف كهذه السعر «الصحيح» الذي ينسجم مع القيمة الحقيقية للأصل المعني. وتكون الأسواق فاعلة كمجموعات إن كانت عناصرها الفردية فاعلة، وهي فاعلة بحكم التعريف. وكان هذا العالم فعلا، وفق تعبير الدكتور بانغلوس، أفضل العوالم الممكنة كلها.

أمريكا: أكبر من أن تُترك لتتهار؟

وكما أشار جون إيتويل قبل وقت طويل، تكتسب هذه الأفكار، المعطاة صفة رسمية باسم فرضية الأسواق الفاعلة وفرضية التوقعات العقلانية، أهمية سياسية مساوية لأهميتها النظرية، فهي ككل تقول إن الأسواق الحرة والمنتكاملة ليست مجرد وسيلة جيدة لتنظيم أسواق المال بل هي الوسيلة الوحيدة. وأي وسيلة أخيرة هي وسيلة معتلة. وفي الواقع، ربما لاحظت في هذه الرواية أن الدولة، إلى جانب دورة الأعمال، وحالات الازدهار والركود، والبطالة، والتنظيم المالي، غير موجودة في أي مكان. وإلى الحد الذي تملك معه الدولة دورا، فهو يتقلص إلى «لا شيء» لأن القيام بأي شيء سيسبب تشوهات سعرية كفيلة بإقلاق فاعلية السوق.

وأحب قطاع المال هذه الأفكار خصوصا لأنها بررت ترك النظام المالي يفعل ما يشاء، فبعيدا من الاحتيال المتعمد واحتساب التلاعب بحالات عدم التناسق المعلوماتي (حيث يعرف المصرف أكثر منك ما يؤدي إلى التداول من الداخل)، لا يستطيع قطاع المال بحكم التعريف ارتكاب أي خطأ. وإن اعتقدت بأن الأسواق تعمل كذلك، تصبح فكرة تنظيم القطاع المالي في حد ذاتها هراء. فاللاعبون الذين تحركهم المصلحة الخاصة، سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات مالية، حين يعملون في أسواق فاعلة، سيتخذون قرارات مثلى تتعلق بالاتجار، وستحسن النتائج أوضاع الجميع. وإن اعتقدت بأن الأسواق تعمل كذلك، يلي ذلك أن الخطر قابل للاحتساب، والتشريح، والاتجار، والأفضل أن يملكه مستثمرون عقلانيون يعرفون ماذا يشترطون. ولن تبرز أي مشكلة حقيقية تتعلق بالسياسات باستثناء كيفية تجنب الخطر المعنوي. أي إن قامت مؤسسات فردية برهانات سيئة وانهارت، يشجع إنقاذها ببساطة شركات أخرى على افتراض أنها ستُنقذ أيضا؛ لذلك يجب عدم إنقاذ أحد. باختصار، إن الخطر أمر فردي والأفضل ترك التنظيم للمصارف نفسها (لأنها الوحيدة التي تضع «أصابعها في النار»، فإن أي شيء تنهك فيه مفيد للجميع)، وطالما لم يبدأ أحد بإنقاذها، سيكون كل شيء على ما يُرام. وما من قطاع عام، بل القطاع الخاص فقط، وهو دائما في توازن.

مشاكل في ورقة التعليمات الجديدة

تمثلت المشكلة في ورقة التعليمات الجديدة في أنها من خلال رؤيتها التوازن والكفاءة ينشأ فقط عن قرارات التداول من الجهات الفائزة الذكاء، تجاهلت إمكانية حدوث أزمة تنشأ عن أي مصدر بغض النظر عن الخطر المعنوي أو عوامل خارجية كبيرة تكون عادة صدمة سياسية تسببها الدولة⁽³³⁾. فهي ببساطة لا يمكن أن تتصور أن الربط بين العناصر التي كان يهدف كل منها إلى جعل العالم آمناً، مثل سندات الرهن العقاري، ومبادلات العجز الائتماني، ونماذج الأخطار التي تعدها المصارف، يمكن أن يجعل العالم أقل أمناً في شكل مدهش.

كان الخلل المنطقي يكمن مرة أخرى في الأمل بأن الكل لا يمكن أن يكون مختلفاً عن الأجزاء المكونة له، فباتت مغالطات التركيب تلاحقنا مجدداً⁽³⁴⁾. واقترح الإصرار الكلاسيكي الجديد على تأسيس كل شيء في الأشياء الجزئية أنك إذا جعلت أجزاء آمنة (المصارف الفردية مسلحة بالنماذج الصحيحة الآمنة)، فإنك تجعل الكل (النظام المصرفي) آمناً. لكن اتضح أن الكل كان مختلفاً تماماً عن مجموع أجزائه لأن التفاعل بين الأجزاء ينتج نتائج بعيدة جداً عن توقعات ورقة التعليمات، وهي الورقة التي كانت في المقام الأول خاطئة تماماً في تصويرها العالم.

كانت الأزمة العميقة، من ثم، أزمة الأفكار التي جعلت هذه السندات والمؤسسات ممكنة. فإذا صدقت ورقة التعليمات الجديدة، رأيت أن مصارف الظل خدمت المصارف الحقيقية من خلال تعزيز السيولة والمساعدة في نقل الأخطار. وجعلت المشتقات النظام آمناً بأن جعلت من الممكن للأفراد بيع المخاطرة إلى الذين هم على استعداد لشرائها، والذين كان يُفترض أنهم الأنسب لتحملها بحكم الرغبة في شرائها⁽³⁵⁾. والمصارف نفسها، التي وضعت أصابعها في النار، كان يُفترض أن تكون أفضل الأطراف في الحكم على الأخطار التي كانت تركبها باستخدام النماذج التي صممها بنفسها، حتى لو اتضحت فيما بعد حقيقة أن المشكلة تمثلت تحديداً في أن المصارف لم تكن تضع أصابعها في النار لأنها كانت تنقل كل ما كان في وسعها نقله من الدفاتر إلى الأدوات الاستثمارية الخاصة.

أمريكا: أكبر من أن تُترك للتهار؟

وهكذا كانت الأزمة أكثر بكثير من ركود تضخمي أفقد الكينزية مصداقيتها، إذ كانت أزمة فكر. وكانت أزمة ورقة التعليمات الخاصة بالسنوات الـ 30 الماضية⁽³⁶⁾. أما الزعم بأن الأسعار التي جرى تداول الأصول المالية عندها كانت تمثل الأسس الاقتصادية الحقيقية، فأبطل إلى حد كبير عندما تبين أن هذا الازدهار كان فقاعة. وتبين أن التوقعات العقلانية للمستثمرين كانت قصيرة النظر وتطارد فقاعة، ومحل الوفرة الطائشة على الجانب الإيجابي حل تشاؤم على الجانب السلبي، تماما كما حذر كينز قبل نحو 80 سنة. ودفع اعتبار الخطر المعنوي بوصفه المشكلة الوحيدة على صعيد السياسات إلى القرار بالسماح بانهيار «ليمان براذرز»، ما عرّض النظام المصرفي العالمي فجأة إلى الخطر الذي تشكّله مبادلات العجز الائتماني⁽³⁷⁾. وأنتج استخلاص إجراءات لإدارة الأخطار من هذه الأفكار المعادل المالي لقيادة طائرة وأنت معصوب العينين لأن الوعد بعالم يخلو من الأخطار الطرفية، دفع في الواقع العالم إلى تلقي صدمة قوية من تلك الأطراف.

لكن الأهم من ذلك كله أن ما لم نتمكن من توقعه كان شيئا قالت ورقة التعليمات إنه غير ذي صلة، وهو شكل من أشكال الأخطار التي لم تكن قابلة للاختزال إلى مجموعة من الأخطار الفردية، هو الخطر النظامي Systemic risk. ولا يزال الخطر النظامي قائما في شكل دائم: هو خطر لا يمكنك تنويع الاقتصاد بعيدا منه. لكنه يبرز أيضا من داخل الترابط بين القرارات الفردية للوسطاء، وكذلك تضخمه هذه القرارات، وذلك بطريقة غير قابلة للتنبؤ بها من خلال معرفة تلك القرارات الفردية. إن الخطر النظامي، الخطر الذي لا يمكن التنبؤ به، الرصاصة في حجرة المسدس، هي ما اجتمعت العناصر المختلفة التي نوقشت هنا لإنتاجه. لقد فجّر الخطر النظامي السوق الكفوءة.

مرة أخرى، خصوصا في هذه المرحلة، لم تكن للأزمة علاقة بالمعنويات الشخصية أو إسراف الدولة. كانت الدولة قد جُرّدت من أي أهمية أبعد من تأمين المحاكم، والمعايير، والمقاييس، والسلع الدفاعية. وتاما كما لم تطلق السباق إلى السحب من

سوق الريبو، أو تضخم الحادثة، أو تتسبب بالتعامي عن الخطر، لم يكن للدولة علاقة بتصميم ورقة التعليمات الجديدة. وفي الواقع، صُممت ورقة التعليمات الجديدة للإبقاء على الدولة بعيدة مقدار الإمكان عن عمليات السوق. وكانت المعنويات موجودة بالتأكيد، لكنها كانت معنويات مقلوبة حيث اعتُبرت المصلحة الذاتية المجردة للاعبين في السوق المالية الفضيلة الأكثر إيجابية لأن السعي إليها أدى إلى نتائج أفضل على الرغم من النية المعنوية. وسخرت اليد الخفية لسميث - من الرأي العام. فهذه الأفكار الجديدة كانت في الواقع نوعا من مسرحية معنوية، لكن من نوع غريب جدا.

لكن ما يهم أساسا كان فشل مجموعة من الأفكار التي تبرر قيام قطاع المال بما يحب فعله كله لأن ما فعله كله هو تعريف الشيء الأكثر فاعلية الذي يمكن القيام به. كان يُفترض أن تكون هذه الأفكار «الطريقة التي يعمل بها العالم». وهكذا عندما اتضح أن العالم لم يعمل بهذه الطريقة، لم يكن مفاجئا انهيار بقية الصرح المبني على هذا الأساس. وبكلام دقيق، ضُربت هذه الأفكار من خلال حادثة واحدة تبلغ كلفتها إلى اليوم، إذا احتُسبت الخسارة التي تكبدها الإنتاج، 13 تريليون دولار، وما متوسطه زيادة مقدارها 40 إلى 50 في المائة في ديون الدول التي ضربتها الأزمة⁽³⁸⁾. ذلك يبدو ثمنا كبيرا جدا يُدفع لإنقاذ شيء ما، كان أكبر من أن يُترك لينهار، ولم يكن يُفترض أن ينهار في المقام الأول، خصوصا عندما يكون من المتوقع أن تدفع أنت وأنا هذا الثمن.

محاسبة قطاع المال: تكلفة ذلك كله

لاتزال البيانات الرسمية الأفضل عن مقدار تكلفة هذه الأزمة غير مكتملة لأن ما يدعو به بلد واحد إعادة رسملة، يدعو آخر دعما للسيولة. وربما لم تُستعد بعض نفقات الإنقاذ، مثل الضمانات الحكومية لأصول مصرف لايزال عرضة إلى الخطر. الأمر نفسه ينطبق على القروض التي سددتها المصارف بعد الأزمة. في حالة الولايات المتحدة، يقدّر صندوق النقد الدولي أن مقدار الدعم

أمريكا: أكبر من أن تُترك للتفاهار؟

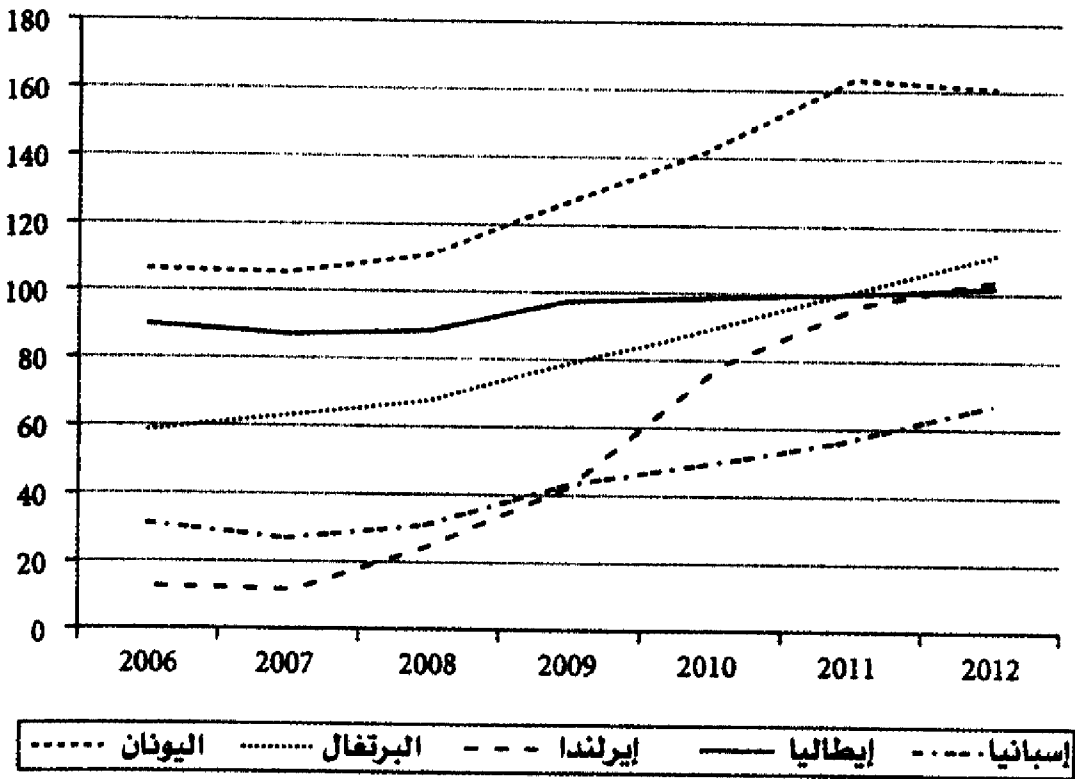
الذي تعهده المصرف المركزي كان في البداية 12.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2009، وهو يبلغ نحو 1.75 تريليون دولار. ومع ذلك، عند إضافة الدعم الفعلي الذي قدمه مجلس الاحتياط الفدرالي (بما في ذلك اتفاقيات مبادلة النقد الأجنبي مع المصارف المركزية الأجنبية، أي تسليم العدد الذي تدعو إليه الحاجة من الدولارات في مقابل عملة محلية للحفاظ على السيولة الدولارية في النظام المصرفي الأجنبي)، يمكن أن يصل الرقم إلى تسعة تريليونات دولار⁽³⁹⁾. وتقدر المحاسبة الأحدث التي أجراها معهد الأسواق الأفضل في واشنطن العاصمة، التكلفة الإجمالية للأزمة في الولايات المتحدة بنحو 13 تريليون دولار متى احتُسبت تماما خسائر الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁰⁾. وفي حالة المملكة المتحدة، يورد راصد المالية العامة لصندوق النقد في نوفمبر 2009 في الحواشي أن أرقام المملكة لدى الصندوق لا «تشمل أموال الخزنة المقدمة لدعم عمليات المصرف المركزي. وتبلغ هذه... 12.8 في المائة [من الناتج المحلي الإجمالي] في المملكة المتحدة»⁽⁴¹⁾. وليس 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة، المُنفق على إعادة رسملة المصارف بواسطة مصرف إنكلترا، في أموال مستمدة من الخزنة البريطانية، رقما بسيطا يمكن استبعاده من الموازنة العامة. لكنه يظهر في شكل واضح جدا تكاليف اعتبار النظام المصرفي أكبر من أن يُترك لينهار.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نتذكر أن هذه التكاليف الثانوية لم تذهب إلى المصارف باعتبارها الفاتورة التي يتعين دفعها في مقابل الأضرار الناجمة. لقد أُعيد بالتأكيد كثير من المال المدفوع للإنقاذ في بلدان مختلفة، لكن مرة أخرى، وكما تظهر أرقام صندوق النقد الدولي، لاتزال التكلفة الصافية تفوق بكثير المبالغ المستردة. بحلول آخر 2010، لم يكن نحو تريليون دولار استُعيد من الدول التي أنقذت مصارفها. لكن للحصول على تقدير صحيح لمقدار هذا الثمن، سيكون عليك احتساب تكاليف الإنتاج الضائعة بسبب الأزمة وإضافتها إلى هذه الأرقام.

فقط في الفترة ما بين 2008 ونهاية 2011، يبلغ متوسط الإنتاج الضائع نحو ثمانية في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الكبرى. وفي بعض الحالات، مثل اليونان وإيرلندا، كانت الخسائر مضاعفة أكثر بكثير. لكن الانخفاض في عائدات الدولة من الضرائب بسبب الأزمة هو ربما أكثر أهمية لأنه يضاعف الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية المطاف ينعكس كل من خسارة الناتج المحلي الإجمالي وفقدان الإيرادات، أولاً، في عجز فوري للموازنة، وثانياً، في زيادة الديون الحكومية اللازمة لسد النقص. ومع دخول ما يُسمَّى الضبط التلقائي على الخط، وزيادة التحويلات الاجتماعية مثل إعانات العاطلين عن العمل فيما تنخفض الإيرادات، يوسع القطاع العام موازنته مع انكماش القطاع الخاص. أضف إلى ذلك الحوافز التقديرية التي أضافتها هذه الدول لتجنب مزيد من الانهيارات في الناتج المحلي الإجمالي والمدخول، فتكون النتيجة النهائية هي الآلية الأكثر راهنية لتحويل ديون المصارف إلى ديون للدولة⁽⁴²⁾. مرة أخرى، وفق صندوق النقد الدولي، يُعزى نصف متوسط الزيادة في الدين البالغة 40 في المائة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كلها والمتوقعة بحلول 2015، إلى استبدال الإيرادات المفقودة عندما انهارت الإيرادات الضريبية من قطاع المال⁽⁴³⁾. بصراحة، رأبت الدولة صدعا وأوقفت انهيارا ماليا. هي لم تخلق صدعا في المالية العامة من خلال الإنفاق المسرف.

في المملكة المتحدة خصوصا، كان هذا الانهيار في الإيرادات الضريبية ينذر بالخطر، خصوصا بسبب تحصيل نحو 25 في المائة من الضرائب البريطانية من القطاع المالي. ليس من قبيل المفاجأة إذ إن الدين البريطاني تضخم. ومن بين ما تبقى من الزيادة في الدين الحكومي، فإن نحو 35 في المائة هي التكلفة المباشرة لإنقاذ المصارف. وفي الوقت نفسه، تبلغ حوافز المالية العامة، وهي كبش الفداء على صعيد نمو الديون وفق المعادين للدولة، 12 في المائة فقط من الإجمالي⁽⁴⁴⁾. حتى إذا كنت ترغب في إلقاء اللوم على الحفز في شأن زيادة الدين، ستحاول حصر الـ 87.5 في المائة الضائعة في هذا الصدد. ويظهر هذا بوضوح في زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ 2006 في الدول الأكثر تضررا، أو البرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا (المعروفة اختصارا في أوروبا بـ PIIGS)، كما هو موضح في (الشكل 2 - 3).

أمريكا: أكبر من أن تُترك لتتهار؟



الشكل (2-3): الدين الحكومي قبل أزمة 2006 - 2012 وبعدها

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

آمل أن يدل هذا على أن أي رواية تقول إن الإسراف في الإنفاق من الحكومات قبل الأزمة في 2007 هو سبب الأزمة، هي ببساطة أكثر من مجرد خطأ. هي مخادعة ومتحيزة. في الواقع، كان متوسط الديون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قبل الأزمة يتراجع، لا يرتفع. وما حدث هو أن المصارف وعدت بالنمو، وتكبدت خسائر، ونقلت هذه التكاليف إلى الدولة، ومن ثم تلقت الدولة اللوم لتوليد الديون والأزمة في المقام الأول، والديون طبعاً يجب أن تُسدّد من طريق تخفيض الإنفاق. لقد تكبدت المصارف خسائر، بيد أن المواطنين يدفعون ثمنها. هذا هو نمط نراه تكررًا خلال الأزمة.

أكبر من أن تُترك لتتهار؟

ثمة طريقة مختلة للتفكير في قرار إنقاذ المصارف الأمريكية بدلا من السماح لها بالانهيار تتمثل في النظر إلى وجود 311 مليون شخص في الولايات المتحدة.

من هؤلاء، تبلغ أعمار 64 في المائة 16 سنة أو أكثر، ويعمل نحو 158 مليون شخص. ويعيش 72 في المائة من السكان العاملين على رواتبهم فقط، ويملكون حسابات ادخار قليلة أو لا يملكونها، وسيجدون صعوبة في جمع مبلغ مقداره ألفا دولار خلال فترة قصيرة⁽⁴⁵⁾. ووفق معلوماتنا، ثمة نحو 70 مليون مسدس يدوي في الولايات المتحدة⁽⁴⁶⁾. فماذا يمكن أن يحدث إذا لم يكن هناك مال في أجهزة الصراف الآلي ولم تُدفع أي رواتب؟ كان هذا هو الخوف. لكن ما هو الواقع؟ هل كان النظام المالي في الولايات المتحدة، بما فيه مصارف الظل والأدوات المبهمة والنماذج السيئة للأخطار والمخططات المعيبة، في الواقع أكبر من أن يُترك لينهار؟ مستحيل إعطاء إجابة محددة لأنها ستنتطوي على احتساب النشاطات القائمة خارج الموازنات العامة للمصارف المعنية كلها وكذلك انكشافها على مبادلات العجز الائتماني والمراكز الاستثمارية في المشتقات الأخرى. هذا صعب للغاية. ومع ذلك، ونظرا فقط إلى ما يرد في الموازنات العامة من أصول ومطلوبات ونسب للرفع المالي، يمكن للمرء أن يرى بوضوح لماذا، بعد انهيار «ليمان براذرز»، تراجعت الدولة وصاحت إن القطاع أكبر من أن يُترك لينهار.

بحلول الربع الثالث من 2008، أي في ذروة الأزمة، بلغت النسبة الإجمالية للأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى المصارف الستة الأولى في الولايات المتحدة - «غولدمان ساكس» و«جاي بي مورغان» و«مصرف أمريكا» و«مورغان ستانلي» و«سي تي غروب» و«ويلز فارغو» - 61.61 في المائة. وبلغت نسب الرفع المالي (الأصول إلى الأسهم) بين 27 إلى واحد («مورغان ستانلي») وبين 10 إلى واحد («مصرف أمريكا»). قارن هذا ببصمة «ليمان براذرز». كان «ليمان» يدير رفعا ماليا بنسبة 31 إلى واحد على قاعدة أصول تساوي 503.54 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة⁽⁴⁷⁾. وإذا لم يكن ذلك كافيا لدفع حكومة الولايات المتحدة إلى العمل لوقف انتشار العدوى عبر أسواق الريبو ومبادلات العجز الائتماني، ومنع إمكانية رمي أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في النار، كان التأثير الإجمالي لبصمة الأصول المصرفية سيركز العقل الجمعي على مشكلة المؤسسات الأكبر من أن تُترك لتنهيار.

أمريكا: أكبر من أن تُترك للنهار؟

لذلك أنقذت المصارف، ووقع عبء التكاليف، كما رأينا، أولا على الدولة، وفي نهاية المطاف على دافعي الضرائب. هل كان الأمر يستحق هذا كله؟ هذا نقيض أكبر للمنطق لأن ما كان يمكن أن يحدث لا يزال في علم الغيب. لكن لو انهار النظام كله كما كان يُخشى، كانت التكلفة المباشرة ستساوي مجموع الأصول المصرفية، أي نحو 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو لا يشمل التكاليف الثانوية المتمثلة في الناتج المفقود والبطالة والضرر الذي يمكن أن يتسبب به 70 مليون مسدس.

بدأت الأزمة في أمريكا لأن النظام المصرفي أصبح أكبر من أن يُترك لينهار. تحولت المصارف من أصلها الكسول المسمى «3 - 6 - 3». وجعل إلغاء الوسطاء وبروز التسنيذ وصعود أسواق الريبو، التمويل أرخص والإقراض أكثر وفرة لكن أكثر خطورة. وكان يُفترض بتلك الأخطار أن تخضع لسيطرة المشتقات المالية وأدوات إدارة الأخطار، لكن هذه التقنيات ضخمت الأخطار ونشرتها في النظام كما بدا، بدلا من الحد منها والسيطرة عليها. كنا عميانا إزاء إمكانية حصول الأزمة، لأن كلا من المنظمين والمنظمين قبلوا منطق كفاءة الأسواق والتوقعات المنطقية والتكافؤ الريكاردي وبقية الأمور، باعتبارها وصفا للعالم الفعلي لا نظرية مبسطة تتعلق بالعالم. ولذلك، اجتمعت أجزاء مبهمة لكنها مترابطة للغاية من نظام معقد، مع ثقة مفرطة في قدرتنا على إدارة الأخطار، لتنتج انهيارا قررت الدولة أن عليها تحمله. هل كانت التكلفة البالغة 13 تريليون دولار حتى الآن ثمنا يستحق أن يُدفع؟ ربما. لكن فقط إذا تُقوِّست التكاليف وفق كل من القدرة على الدفع والمسؤولية عن الانهيار، لكن ذلك لم يحصل.

كما سنرى في الفصل التالي، حوّلت النخب السياسية والمالية أزمة القطاع المصرفي الخاص في غضون أشهر إلى أزمة للدولة ذات السيادة. وللوهلة الأولى بدا تماسك الرواية باعتبارها الرواية السائدة لشرح الأزمة في دول منطقة اليورو غربيا نوعا ما. فأوروبا تجلس عادة إلى يسار الولايات المتحدة سياسيا، لكنها كانت تتصرف إلى يمينها اقتصاديا في شكل كبير بحلول منتصف 2010. وكان السبب الأساسي لهذا الأمر هو السبب نفسه الذي رأيناه في الولايات المتحدة.

إذا كنت تعتقد أن الخطر الذي شكلته مصارف أمريكية ذات رفع مالي عال كانت أكبر من أن تُترك لتنهيار، كان خطرا مرعبا، انظر من ثم فيما يلي: في نوفمبر 2011 نشر مجلس الاستقرار المالي، وهو هيئة التنسيق للمنظمات المالية الوطنية، قائمة المصارف ذات الأهمية النظامية، أو بعبارة أخرى، لائحة المصارف الأكبر من أن تُترك لتنهيار. من بين 29 مصرفا، كانت ثمانية فقط أمريكية. وكانت 17 أوروبية. وتمكن الأوروبيون من بناء نظام كان أكبر من أن يُنقذ، وهذا هو السبب الحقيقي لماذا تخنق حفنة من اليساريين المفترضين الرفاهية في دولهم^(*).

فكرة نهائية. منذ أزمة 2008، منحت المصارف التي تخضع للجنة الأوراق المالية والبورصات نفسها 2.2 تريليون دولار كتعويضات⁽⁴⁸⁾. أكرر - منذ الأزمة. إن التقشف سياسات جيدة للمصارف لأن الذين يدفعون ثمن هذه الفوضى ليسوا هم الأشخاص أنفسهم الذين سببوها. وينطبق ذلك تماما على أوروبا. وفي الواقع، كما سنرى لاحقا، هذا هو السبب الحقيقي الذي يجبرنا جميعا على التقشف.

(*) كان هذا قبل فوز حزب «سيريزا» اليساري الراديكالي اليوناني بالسلطة في بلاده في 2015 وانتفاضته على التقشف. [المترجم].

أوروبا: أكبر من أن تُنقَذ؟ العمل السياسي للتقشف الدائم

مقدمة

صحيح أن أوروبا، وبخاصة البلدان التي تستخدم اليورو، ليست في صحة جيدة على صعيد المالية العامة. لكن كما هي الحال في الولايات المتحدة، ليس صحيحاً أن هذا الأمر جاء من طريق الانغماس في الاقتراض والإنفاق الحكوميين. فقط في حالة اليونان تبدو قصة الإسراف معقولة. والقصة ببساطة لا تنطبق على دول أوروبية أخرى. وعلى الرغم من ذلك فإن ما نسمعه اليوم يتعلق كله بإسراف الحكومة اليونانية وكسل العمال اليونانيين وعدم تنافسيتهم بوصف هذه الأمور تشكّل السبب الجذري لما يُسمّى أزمة الديون السيادية في أوروبا⁽¹⁾. مرة أخرى، أشدد على «ما يسمى بـ»، فعلى الرغم من أن نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوروبية نمت بشكل كبير منذ بداية الأزمة، من متوسط مقداره 70

«تذكر أن المصرف المركزي الأوروبي يتعامل مع مشكلة واحدة، هي تضخم الأسعار، ويملك أداة واحدة، هي سعر الفائدة»

المؤلف

في المائة في 2008 إلى 90 في المائة نهاية 2012، كان هذا نتيجة للأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة في 2007 وضربت الشواطئ الأوروبية في 2008 ودفعت الاقتصاد الأوروبي إلى الركود⁽²⁾. ومثلما حدث في الولايات المتحدة، أصبح الدين الخاص للمؤسسات المالية ذات الرفع المالي المرتفع دينا عاما للدول وذلك لسببين، أولهما مألوف فعلا، وثانيهما ناتج عن مشروع الاتحاد النقدي الأوروبي نفسه.

كان السبب المعروف هو جمود النظام المصرفي العالمي في 2008، والذي تسبب في انكماش الاقتصاد الأوروبي. وفيما كافحت الدول ملء ثقوب المالية العامة هذه، حل الدين العام مرة أخرى محل ديون القطاع الخاص فيما أنقذت الدول مصارفها وأعادت رسميتها (في بعض الحالات) في وقت دخلت فيه المثبتات التلقائية الخاصة بها لدعم اقتصاداتها (انخفضت عائدات الضرائب في حين ارتفعت التحويلات الاجتماعية في الحالات كلها). وفجأة بدت الدول المحملة بالديون التي لم تُعتبر محفوفة بالأخطار قبلا - كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا أكثر من 100 في المائة في 2001 ولم يبدُ أن أحدا اكتثر لذلك - أكثر خطورة فيما تباطأ نموها وقفزت نتيجة لذلك عائدات السندات الخاصة بها.

كان السبب المخفي هو الدور الذي أدته المصارف الأوروبية في توليد أزمة الديون السيادية. في آخر 2008، بدا أن المصارف الأوروبية نجت من أسوأ مراحل الأزمة. وبغض النظر عن مواجهة مشكلات في عدد قليل من المصارف الألمانية ومصرف بلجيكي هنا أو هناك، عانت أوروبا، وفق السياسيين الألمان خصوصا، «أزمة مصرفية أنجلوسكسونية». وقال وزير المال الألماني آنذاك بير شتاينبروك إن السبب الحقيقي للأزمة المالية هو «التركيز المفرط وغير المسؤول على مبدأ عدم التدخل، أي تحديدا إعطاء السوق أكبر مقدار ممكن من التحرر من تنظيم الدولة، في النظام المالي الأنجلو-أمريكي»⁽³⁾. وقيل إن النموذج المصرفي الأوروبي كان على النقيض أسلم بكثير بسبب ممارساته المحافظة، لذلك لم تكن ثمة حاجة إلى أن تنفق أوروبا مالا على المشكلة مثلما فعلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في آخر 2008 «كان المال الرخيص في الولايات المتحدة الدافع إلى هذه الأزمة.... أنا أشعر بقلق بالغ... [من] تعزيز هذا الاتجاه... [وأتساءل] هل يمكن أن نجد أنفسنا مرة أخرى في غضون خمس سنوات

أوروبا: أكبر من أن تنقذ؟

في مواجهة الأزمة نفسها»⁽⁴⁾. وما إن بدا أن أزمة السيولة الفورية للعام 2008 مرت، تمثل تشخيص الأزمة المفضل لدى القوة المهيمنة في أوروبا في أن المشكلة في القارة كانت أزمة إنفاق حكومي. لذلك كانت السياسات الصحيحة تخفيض موازنات الدول الطرفية المرسفة.

ثمة مشكلة واحدة فقط في هذا التشخيص: هو خاطئ. فأزمة منطقة اليورو المستمرة لا تملك في الواقع سوى صلة بسيطة بإسراف الدول الطرفية على صعيد المالية العامة، إذ إن دولة واحدة منها فقط، كما أشرنا، أسرفت في شكل ذي معنى. ثمة أزمة في أسواق الديون السيادية الأوروبية، وما من شك في ذلك. لكن التعامل معها باعتبارها أزمة ناجمة عن الاستهلاك المدفوع بالدين والإنفاق الحكومي المرسف هو لتشويش الترابط (حدث الأمران في الوقت نفسه) مع السببية (الإنفاق خارج نطاق السيطرة تسبب في الأزمة).

كما رأينا في حالة الولايات المتحدة، لم يكن للأزمة في أوروبا أي علاقة تقريبا بالدول وكل علاقة ممكنة بالأسواق. إنها أزمة من أزمات القطاع الخاص أصبحت مرة أخرى من مسؤولية الدولة. لا علاقة للأزمة تقريبا بحصول إنفاق حكومي مفرط ولديها كل علاقة ممكنة تقريبا بالحوافز التي واجهت المصارف عندما بدأ تداول اليورو، الذي يمثل آلة فناء مالي صنعها الأوروبيون لأنفسهم. ولنفهم السبب، فلنبدأ مع الرواية الرسمية للأزمة الأوروبية: كيف ضربت الأزمة أوروبا، والانقسام الأيديولوجي حول الإنفاق، واكتشاف الـ PIIGS، والدين الحكومي، والصرخة من أجل التقشف. ثم ننتقل إلى درس الأسباب التي تجعل السياسيين الأوروبيين يقولون عن وعي بعض الأشياء السخيفة جدا، أي لماذا يدخلون من القصة الحقيقية للأزمة، والسبب الحقيقي الذي يفرض علينا جميعا أن نتقشف.

الأزمة تضرب أوروبا

شهدت ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، أولى بؤابر المتاعب تقترب في أغسطس 2007 عندما وجب إنقاذ «آي كاي بي»، وهو مصرف يتخذ من دوسلدورف مقرا، بعد تعرضه لخسائر في الاستثمارات العقارية العالية الأخطار في الولايات المتحدة. وفي أعقاب هذه الحادثة، بدا لبعض الوقت أن المصارف الألمانية تجنببت الأزمة،

حتى اضطرت الدولة إلى التدخل وإنقاذ مصرف «هيبو العقاري» في 2008 حين جفت قروضه إلى راهنين في أوروبا الشرقية. ودقت هذه الحادثة ناقوس الخطر في شأن استمرار انكشاف المصارف الألمانية الأخرى على أوروبا الشرقية من خلال قروضها للمصارف النمساوية، التي قدمت بدورها نقودا تعادل أكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي النمساوي، إلى راهنين في أوروبا الشرقية بدأت عملاتهم تفقد قيمتها بسرعة.

وردا على ذلك، أعلنت الحكومة الألمانية تأسيس صندوق للإنقاذ المصرفي بقيمة 500 مليار يورو في آخر 2008. ومرت ألمانيا بوقت عصيب مرة أخرى في 2009 عندما واجهت مشكلات مصارف كثيرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومخصصة للتنمية الإقليمية في ألمانيا، كانت، كما اتضح فيما بعد، تستثمر في أصول أمريكية مسمومة. لكن خسائرها، أيضا، عولجت بسهولة. وبحلول نهاية 2009 كان النظام المصرفي الألماني مستقرا، وإن لم يكن في صحة جيدة. وقلق الألمان من تأثير أزمة الائتمان العالمية على صادراتهم التي يعتبرونها آلة نموهم وليس من الانكشاف على سندات الرهن العقاري العالي الأخطار في الولايات المتحدة.

بدت هذه المخاوف مبررة في الربع الرابع من 2008 عندما ساهمت الصادرات الألمانية بنسبة 8.1 في المائة من التراجع السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 9.4 في المائة⁽⁵⁾. وبحلول منتصف 2009 توقع المصرف المركزي الألماني انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 في المائة بحلول نهاية العام. لكن الطلب القوي في آسيا عوض بشكل مذهش الانخفاضات في منطقة اليورو، وانتعشت الصادرات الألمانية بسرعة. وارتفعت الطلبات الصناعية خلال 2009، وبحلول أغسطس وصلت ثقة المستثمرين إلى أعلى نقطة لها في ثلاث سنوات⁽⁶⁾. وبدأ أن ألمانيا تجنبت إطلاق النار المالي الصادر من الولايات المتحدة. صحيح إن ألمانيا امتلكت برنامج الحفز الخاص بها في شكل البرنامج الأصلي المخصص للسيارات والمسمى بالنقد في مقابل السيارات القديمة، وأعطت دفعة قوية للتعويضات العائلية، والأهم من ذلك أنها قدمت الدعم إلى أصحاب العمل لكيلا يسرحوا العمال. لكن خلافا لما حدث في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لم تكن ثمة حاجة إلى ضخ المال لحفز الانتعاش. ولا عجب إذن في أن الألمان بدوا مدعورين من قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بهذا الأمر تحديدا.

كينزيون لـ 12 شهرا

كان أحد أغرب جوانب انتقال الأزمة المالية من الولايات المتحدة إلى أوروبا التبرني المفاجئ للاقتصاد الكينزي من الجميع تقريبا، فيما عدا المصرف المركزي الأوروبي والحكومة الألمانية. وإذا تذكرت مناقشة السلطة السياسية للأفكار الاقتصادية في الفصل الثاني، قد لا تعتقد بأن هذا أمر غريب جدا. فعلى الرغم من كل شيء، إذا تحدثت الأزمة المالية بطريقة علنية جدا العديد من الأفكار المركزية لكفاءة الأسواق، فلن يكون استبدال تلك الأفكار بعد الأزمة مفاجئا. لكن إذا كنت تقبل بأن الأفكار الاقتصادية هي أكثر من أوراق للتعليمات، أي تركز توزيعات مختلفة للثروة والسلطة والموارد على فاعلين تعتمد مزاعمهم في شأن السلطة والمدخول على مصداقية هذه الأفكار، فإن فكرة التخلي عن هذه الأفكار، خصوصا النظرية التي «هزمها» هؤلاء اللاعبون قبل جيل، ستبدو غريبة بعض الشيء. لقد هزّت الأزمة الأفكار الليبرالية الجديدة المتعلقة بكفاءة السوق، لكن أن يحل محلها كلها الحفز الكينزي الشامل كان مسألة أخرى تماما. لكن يبدو أن هذا فقط هو ما حدث لنحو 12 شهرا.

أحد الأسباب الرئيسية لتحوّل الكينزية إلى سياسات رائجة كان أن الأفكار الليبرالية الجديدة نفت إمكانية حصول هذه الأزمة في المقام الأول. لذلك عندما حدث ما حدث كان لا بد له أن يفتح مجالا للأفكار التي تقول إن أحداثا كهذه لا مفر منها، إذا تركت الأسواق تنظم نفسها، وهذه هي النقطة الكينزية. كان يصعب الدفاع علنا عن منطق الأسواق القادرة على التصحيح الذاتي عندما كان واضحا أنها لا تصحح نفسها بنفسها. وفي الواقع، وجد حاملون التقليديون للواء الكلاسيكية الجديدة، مثل يوجين فاما وإدوارد بريسكوت وروبرت بارو، الذين تمتعوا قبالا بحضور علني طاغ، وجدوا أنفسهم محصورين في صفحات الرأي في صحيفة «وول ستريت جورنال» (*). لم يعد أحد يصدّق رواية «السعر دائما صحيح/الدولة سيئة والسوق جيدة» عندما تبين أن الأسعار خاطئة بأشواط وأن الدولة تنقذ السوق. فضلا على ذلك، ركزت السياسات الكلاسيكية الجديدة كلياً على تجنب مشكلة واحدة، هي التضخم، وتقديم نتيجة واحدة، هي الأسعار المستقرة. وبدا أن لديها القليل جدا لتقوله عن عالم أصبح فيه الانكماش المصدر الأوحد للقلق، وعنى فيه استقرار الأسعار زيادة توقعات التضخم وليس تخفيضها.

(*) Wall Street Journal: صحيفة اقتصادية أمريكية مصرة على صواب الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد. [المترجم].

وتلقت هذه الأفكار دعماً من واقع وصفه هنري فاريل وجون كويغين كما يلي: «كان ثمة طرف كينزي كبير مخبأ في الأكاديمية»، ولاقى الطرف حلفاء غير متوقعين⁽⁷⁾. انضم اقتصاديون كلاسيكيون جدد واقتصاديون متنقلون كانوا يعيدون علناً خلال الأزمة تقييم معتقداتهم الخاصة بهم، وشملوا، مثلاً، مارتن فيلدشتاين وريتشارد بوسنر، إلى خبراء بارزين في الاقتصاد الكينزي، مثل بول كروغمان وجوزف ستيجليتز، في حملة لحفز الاقتصاد، ما منح الأفكار الكينزية مكانة جديدة. حتى المؤسسات الاقتصادية الدولية التي اشتهرت بفرض التقشف على البلدان النامية، مثل صندوق النقد الدولي، بدأت تقول إن الأدوات النقدية لم تكن كافية لحل الأزمة وإن سياسات نشطة ومنسقة على صعيد المالية العامة أصبحت لازمة التطبيق⁽⁸⁾. وبقيت مؤسسات موازية، مثل المصرف المركزي الأوروبي، كان من شأنها أن تطلق قريباً هجمة مرتدة ضد السياسات والأفكار الكينزية، خارج النقاش في ذلك الوقت، فأعطت الكينزيين الساحة. أخيراً، وفيما كان نظام المدفوعات العالمي برمته على المحك وكانت سياسات «ترك الأمر للسوق» غير قابلة لأي دفاع عنها لأن السوق كانت في وضع مزري، «سرعان ما آمنت الحكومات بأن السياسات النقدية لم تكن كافية وحدها لمساعدة الاقتصاد الحقيقي»⁽⁹⁾.

وكانت النتائج فورية ودراماتيكية. واصطفت بلدان مختلفة، مثل البرازيل والصين والولايات المتحدة، لحفز اقتصاداتها وإحباط انكماش النشاط الاقتصادي. وحلت الصين أولاً بنسبة ضخمة بلغت 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوقعت إسبانيا 7 في المائة، والتزمت الولايات المتحدة بنحو 5.5 في المائة. وحفزت ألمانيا نفسها اقتصادها إلى ما يقل قليلاً عن 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان إنفاق هذا المال في الواقع مسألة أخرى تماماً، لكن الوعد بالغرض المقصود كان كبيراً. يقول كاتب سيرة كينز اللورد سكيدلسكي في كتاب احتفل بإعادة اكتشاف كينز في 2009، إننا شهدنا «عودة الأستاذ»⁽¹⁰⁾. وكانت المشكلة الوحيدة أن بعض الناس المهمين جداً غادروا الساحة بحلول الوقت الذي عاد فيه الأستاذ، وهم الألمان ثم البريطانيون والكنديون. واستمرت العودة العالمية لكينز سنة واحدة فقط من البداية إلى النهاية.

أوروبا: أكبر من أن تنقذ؟

الايدولوجيا الألمانية

لماذا عزم الألمان على وقف عودة الأستاذ؟ استشهد كثيرا بثلاثة عوامل وكل منها يحمل بعض الصواب. الأول هو القلق التاريخي الجماعي في ألمانيا من التضخم في عشرينيات القرن العشرين، ما يؤدي حتما إلى استنتاج واضعي السياسات الألمان أن «رمي الأموال في الأنحاء كلها» ليس فكرة جيدة أبدا. وفي حين أن ثمة صوابا في هذا، فالواقع هو طبعا أكثر إثارة للاهتمام.

لم يكن التضخم الألماني في عشرينيات القرن العشرين نتيجة لسياسات الحفز النقدي من المصرف المركزي والخزانة الألمانين إذ حاولا درء الركود. أولا وعلى الرغم من كل شيء، لم يحدث التضخم في ألمانيا فقط. لقد خبرت بلدان أوروبا الوسطى الأخرى، مثل النمسا وهنغاريا وبولندا، نوبات من التضخم الجامح في الوقت نفسه، ولم يكن سبب أي من هذه الدورات تطبيق سياسات كينزية. فالأصول المشتركة لهذه الدورات تكمن بدلا من ذلك في أن الحرب العالمية الأولى مُولت من طريق الديون وليس الضرائب، ما خفّض أسعار الصرف بعد الحرب وجعل الواردات أكثر تكلفة، ما عزز بدوره التضخم. وانحسر التضخم المكبوت من تلك الفترة السابقة وتدفق لـ 10 سنوات تقريبا.

ثانيا، على الرغم من أن التضخم الألماني الجامح نجم عن سياسات حكومية، فإنه قد ارتبط ارتباطا وثيقا برغبة الحكومة الألمانية في كسر الخناق الاقتصادي الناجم عن تعويضات الحرب الواجبة إلى فرنسا وفق معاهدة فرساي. أرادت فرنسا أن تسدد ألمانيا تعويضات عن حربها بماركات ألمانية مدعومة بذهب أو عملات أجنبية. لكن بالنسبة إلى ألمانيا تطلب الحصول على العملة الأجنبية، عندما كان سعر الصرف الخاص بها يتراجع، مزيدا ومزيدا من الماركات، ما زاد من التضخم. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير قرار الحكومة مواصلة دفع رواتب العمال الألمان (في الأراضي التي احتلتها فرنسا بسبب عدم دفع ألمانيا لالتزامات معاهدة فرساي في 1923) في حين كان سعر الصرف ينهار. وكان للتضخم الجامح الناتج تأثير مناسب تمثل في محو كميات كبيرة من الديون الحكومية وأحبط قدرتها على دفع مبالغ التعويضات لفرنسا. وانتهى التضخم الجامح في شكل مفاجئ جدا مع إصلاح العملة في آخر 1923. فما حصل هو أن الحكومة طبعت أموالا جديدة،

ما أنهى مشكلة الحكومة المتمثلة في طباعة العملة⁽¹¹⁾. واليوم، يستعيد واضعو السياسات في ألمانيا والمصرف المركزي الأوروبي شبح التضخم الجامح كلما أرادوا لجم الانتقادات لإجراءات التقشف أو الانتقال إلى الهجوم على مقترحات الحفز. ومع ذلك، تبدو الحجة غريبة لأن الحالة الكلاسيكية من التضخم الجامح التي تطارد ذاكرة السياسات في البلد الأقوى في أوروبا لم تنتج بشكل منفرد عن الحوافز النقدية المتعمدة التي حاولت وقف الانهيار الاقتصادي⁽¹²⁾.

الحجة الأيديولوجية الثانية التي تدفع في الاتجاه نفسه هي أن واضعي السياسات الألمان هم «أوردوليبراليين» Ordoliberal (تعني حرفيا ليبراليين نظاميين) وليسوا ليبراليين جددا. سنبحث في هذا الموضوع أكثر في الفصل الرابع، لكن الفكرة الأساسية مفادها أن الفلسفة التي تحكم النخب الاقتصادية الألمانية لم تكن قط شعار الليبرالية الجديدة «الأسواق جيدة والدولة سيئة». بدلا عن ذلك، يؤكد التقليد الأوردوليبرالي الألماني أهمية تأمين الدولة لـ *Ramenbedingungen* (الشروط الإطارية) التي يمكن للأسواق أن تعمل ضمنها. ووفق هذا الرأي، يجب على الدول تأمين شبكات أمان اجتماعي ملائمة ودعم المؤسسات الواقعة خارج الاقتصاد للسماح للعمالة بضبط المهارات اللازمة لتتناسب مع احتياجات السوق، وضمان عدم تطور اتحادات احتكارية، والحد من المضاربة غير المنتجة من خلال الضرائب وأدوات سياساتية أخرى. باختصار، يصبح التنظيم لجعل السوق ممكنة، بدلا عن التنظيم لمراقبة انحرافاتهما، إلى جانب الانضباط القوي للموازنة، نواة لـ *Sozialmarktwirtschaft* (اقتصاد السوق الاجتماعي)، حيث تنظم الدولة الأمور لكنها لا تحفزها أو تمارس التجريب، خصوصا مع الموازنة. وتكون النتيجة *Ordnungspolitik*، وهي عمل سياسي للنظام والاستقرار، خصوصا الاستقرار المالي الخاضع لحراسة مصرف مركزي مستقل وقوي⁽¹³⁾.

ثالثا، لا شيء ينجح مثل النجاح، كان الاقتصاد الألماني ناجحا للغاية مع ورقة التعليمات هذه. فعلى الرغم من الدمار شبه التام في الحرب العالمية الثانية، أصبحت ألمانيا الاقتصاد الأكبر والأقوى في أوروبا بحلول بداية ستينيات القرن العشرين. وكانت قوتها، ولاتزال، تستند إلى تصدير مَصْنوعات عالية الجودة إلى بقية العالم. وهذا لم يجعلها غنية فحسب، بل سمح أيضا لبلد كان يُسمّى في ذلك الحين ألمانيا الغربية

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

بشراء دولة مفلسة تماما، هي ألمانيا الشرقية، وإدماجها في اقتصاده، والذهاب بعد ذلك إلى الحد من تكاليف العمالة، واستعادة القدرة التنافسية، والتخلص بلا عناء من الركود في أعقاب الأزمة المالية، وتحقيق الاستقرار لمصارفه، والعودة إلى النمو الذي تقوده الصادرات في 2009، في حين وقعت بقية أوروبا في الهاوية المالية.

هذه الرواية للأحداث التي يفضلها الألمان أنفسهم تميل إلى الاستهانة بعوامل مثل رعاية الولايات المتحدة، خصوصا غض الولايات المتحدة الطرف عن إدارة ألمانيا لمارك ألماني مقيم بأقل من قيمته خلال الحرب الباردة بأكملها، باعتبار الأمر غير ذي صلة⁽¹⁴⁾. ويؤمن النخبون بهذه القصة. والدرس، على صعيد السياسات، المستفاد من الدولة الأوروبية الأقوى (والأكثر سيولة) مفاده أن فشل السياسات الحكومية، وليس فشل أسواق المال، هو ما ينتج الأزمات. لذلك، فإن «نجاح» سياسات 2008 - عودة الأستاذ وإجراءاته للحفز - بدا في نظر الألمان وحلفائهم في المصرف المركزي الأوروبي بمثابة كارثة على صعيد السياسات توشك أن تقع ولن تبرز تداعياتها سوى في تضخم مستقبلي. وكانت الزيادات الحالية في الديون مجرد إنذار بالكارثة. ونظرا إلى هذا، لم يكن الألمان على وشك التوقيع على أي جهود لمزيد من الحفز، بغض النظر عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة.

عمل سياسي ضار

يُذكر كم كان ضارا العمل السياسي في هذا الصدد. عندما ضربت الأزمة الولايات المتحدة في 2007 و2008، كانت الإدارة جمهورية، وكان رئيس تنفيذي سابق لمصرف «غولدمان ساكس» على رأس المالية العامة، فاخترعت الإدارة «برنامج إغاثة الأصول المعسرة» (تراب) بقيمة 700 مليار دولار وهندست إنقاذ النظام المالي في الولايات المتحدة. وعمد اقتصاديون كينزيون مزعمون، مثل لاري سامرز، كانوا جزءا من الفريق الاقتصادي لأوباما في 2008، إلى متابعة عمل أسلافهم الجمهوريين. ربما كان الفريق الجديد أكثر انسجاما فكريا مع منطق التعويض بحكم كونه ديموقراطيا، لكن علينا أن نتذكر أن الإدارة الديموقراطية لبيل كلينتون هي من وازن موازنة الولايات المتحدة و«أنهى الرفاهية كما نعرفها». وعندما ضربت الأزمة، ربما كانت الولايات المتحدة على اليمين أيديولوجيا، لكنها كانت يسارية كثيرا فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.

أما أوروبا، في المقابل، فكان يديرها الديمقراطيون الاجتماعيون الميالون إلى اليسار والديموقراطيون المسيحيون القابعون في يمين الوسط ممن أمضوا العقد السابق من الزمن في بناء الاتحاد النقدي الذي توقع الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى فرض ضوابط صارمة على الديون والعجز صارمة باعتبارها السياسات الوحيدة التي تستحق الاهتمام. وهكذا، عندما ضربت الأزمة، زعم اليسار الأوروبي (باستثناء البريطانيين بقيادة حزب العمال الجديد) ويمين الوسط وتصرفا وفق أساليب يمكننا أن نتوقعها عادة من الجمهوريين الأمريكيين: لقد دافعا عن الاستقرار المالي، والسيطرة على التضخم، وتخفيض الموازنة باعتبارها السبل الضامنة للخروج من الأزمة.

في المملكة المتحدة أدت هذه الديناميكيات السياسية الضارة في بلد واحد: عمدة رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون، الذي أشرف بوصفه وزيرا للمال على أكبر ازدهار وأكبر ركود في تاريخ بريطانيا في حين كان يعد بـ «التعقل المالي الهادف»، إلى إنفاق نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني أو إقراضها أو ضمانها لإنقاذ المصارف وأكثر من ذلك لحفز الاقتصاد. وعندما خسرت حكومة براون الانتخابات لمصلحة حزب المحافظين بقيادة ديفيد كامرون في مايو 2010، كان حزب كامرون أمضى العامين السابقين في محاولة إقناع الناخبين بأنه لن يخفف الإنفاق الاجتماعي، وسيكون في الواقع أفضل من حزب العمال الجديد في تقديم الخدمات العامة. كانت هذه الأوقات، كما يقول المثل الصيني، أوقاتا مثيرة للاهتمام. ونظرا إلى هذا الخليط الغريب من المناصب السياسية والمنظرين الأيديولوجيين، أنتج ربيع 2010 مشهدا غريبا، إذ دافع الأمريكيون عن الكينزية العالمية، فيما كان الألمان، في مقابل تهليل من الحكومة الجديدة للمحافظين البريطانيين بزعامة ديفيد كامرون، يطالبون بالتقشف الإقليمي.

الطريق إلى تورونتو

خلال ربيع 2010، ومع خفوت الخطر الفوري بانهايار مالي وعدم بروز التهديد الجديد بانتشار عدوى الديون السيادية بعد في شكل كامل، بدأت تشكيلة الأيديولوجية الجديدة في التبلور. في العام السابق شككت الولايات المتحدة، إلى جانب البريطانيين في ظل الحزب العمالي غوردون براون، في شكل متزايد بالتزام ألمانيا

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

بحفز اقتصادها. وهوجمت ألمانيا لركوبها المجاني أساسا جهود الحفز لدى الدول الأخرى، وهو اتهام نفتته. وللإنصاف، عندما يأخذ المرء في الاعتبار إجراءات الحفز الفعلي في ألمانيا، مثل دعم وقت العمل وتأثير دولة الرفاه الأكبر لديها في الانكماش، يملك الألمان أكثر من نقطة في مصالحهم. لكنهم لم يكونوا على وشك تقديم حفز أبعد من ذلك، خصوصا أن صادراتهم عاودت الانتعاش بحلول منتصف 2009، ولم يواجهوا، كما بدا في ذلك الوقت، أزمة مصرفية يجب التعامل معها. وتابعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الضغط على ألمانيا في الفترة التي سبقت انعقاد اجتماع مجموعة العشرين في تورونتو خلال يونيو 2010. وفي الوقت نفسه، وبدلا من مجرد الاستمرار في قبول الهجوم المضاد المستمر للكينزية، بدأ بعض الحرس القديم لليبرالية الجديدة في كل من أوروبا والولايات المتحدة بالرد في النقاش العام.

أصبح لصحيفة «فاينانشيال تايمز» نوع من لوحة إعلانات لإبداء الرأي الاقتصادي النخبوي. وباستخدام الصحيفة كمنصة، انتقل رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي السابق ألان غرينسبان من القول في أكتوبر 2008 إن الأزمة أجبرته على إعادة النظر في «عيب» في «الأيديولوجيا» الخاصة به عن الأسواق، إلى الاعتراف في فبراير 2009 باستحسان تأميم المصارف، ثم إلى الدفاع بحلول يونيو من العام نفسه عن التقشف والقلق، بطريقة ألمانية للغاية، من التضخم المستقبلي⁽¹⁵⁾. ورأى جيفري ساكس أن «الوقت حان للتخطيط لعصر ما بعد الكينزية» لأن الحفز كان في أحسن الأحوال لا لزوم له، وفي أسوأ الأحوال مضرا⁽¹⁶⁾. وبحلول منتصف 2010 كانت «فاينانشيال تايمز» تنظم «نقاش التقشف» التي وضعت الكينزيين على نحو متزايد في موقف دفاعي ضد زمرة من المحافظين والكلاسيكيين الجدد. وفي تطور ذي دلالة، بدأ سياسيون ألمان رئيسيون يضمون قواهم إلى مديريين في المصرف المركزي الأوروبي لإرسال رسالة مشتركة. وقال رئيس المصرف المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه في انتقادات ذكرت كثيرا في «فاينانشيال تايمز»، «لا تحفزوا أكثر - حان الوقت الآن للجميع ليتشددوا»⁽¹⁷⁾. كانت الحملة ضد الأستاذ تزداد حماسة.

وقبل أسبوع من كل اجتماع كامل لمجموعة العشرين، يجتمع وزراء المال في المجموعة لوضع جدول الأعمال. وأشاروا في اجتماعهم خلال يونيو 2010 في بوسان بكوريا الجنوبية إلى أن الكينزية العالمية كانت على وشك الفشل. كانت

صحيفة «فاينانشيال تايمز» أوردت قبل وقت قصير، خلال أبريل 2010، أن موقف مجموعة العشرين حول الأزمة كان أن الإنفاق العام «يجب الحفاظ عليه حتى يترسخ الانتعاش بقوة». وبحلول موعد اجتماع بوسان، أصبح وزراء المال في مجموعة العشرين يعتقدون بأن «الأحداث الأخيرة تسلط الضوء على أهمية المالية العامة المستدامة... والإجراءات الصديقة للنمو وتحقيق الاستدامة للمالية العامة». واعترضت الولايات المتحدة على هذا التحول في اللهجة على أساس أن «سحب حفز المالية العامة والحفز النقدي... في حاجة إلى المضي قدما بالتزامن مع تعزيز القطاع العام»، لكن المد بدأ فعلا يتحول، حتى قبل حصول الاجتماع الكامل لمجموعة العشرين في تورونتو⁽¹⁸⁾.

وصعد المصرف المركزي الأوروبي الحكومة الألمانية في وقت واحد الضغط على الموقف الأمريكي في الفترة التي سبقت الاجتماع الكامل. وقبل أيام من اجتماع مجموعة العشرين، رفض رئيس المصرف المركزي الأوروبي تريشيه صراحة الحجج الكينزية حول نقص الطلب، مشيراً إلى ضرورة «تطبيق سياسات تتعلق بالموازنة... يمكن أن نسميها بناء الثقة» تركز على الحد من الديون. وبعد ذلك بيومين، نشر وزير المال الألماني فولفغانغ شويبله مقالة موسعة في صحيفة «فاينانشيال تايمز» شدد فيها على ضرورة «ضبط توسعي للمالية العامة». وفي استدعاء لشبح التضخم المستقبلي، قال، «نحن [ألمانيا]... قلقون أكثر من الآثار المترتبة على العجز المفرط وأخطار ارتفاع معدلات التضخم». وهكذا، لن تستجيب ألمانيا للأزمة «بمراكمة الدين العام»⁽¹⁹⁾. وبحلول موعد اجتماع تورنتو، انحاز الكنديون والبريطانيون إلى صف الألمان، تاركين الأمريكيين معزولين. وكرر البيان الختامي لاجتماع تورونتو اللازمة، التي ألفها تريشيه وضخمها شويبله، حول «ضبط المالية العامة في شكل صديق للنمو». وعلى الرغم من اعتبار الأمر آنذاك مراوغة بين المواقف الكينزية والتقليدية، أشار في الواقع إلى نهاية الكينزية العالمية.

وفي أعقاب بيان مجموعة العشرين، صدرت في يونيو 2010 النشرة الشهرية للمصرف المركزي الأوروبي، التي كانت بلا حرج إعادة صياغة للأفكار الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ودعوة إلى المضي قدما في «ضبط المالية العامة في شكل صديق للنمو». وفي النشرة ظهر على الشاشة «المستهلكون الريكارديون» ذوو

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

التوقعات العقلانية الذين ترقبوا آثار السياسات الحكومية لسنوات مقبلة، إلى جانب المستثمرين الكارهين للتضخم والحساسين للثقة والفرعين من احتمال «مزاحمة» الحكومة للاستثمار والتضخم المستقبلي والديون الحكومية الأكبر من أي وقت مضى⁽²⁰⁾. وزعم ستيفن كينسيلا في شأن ما بدا تناقضا منطقيا في الضبط التوسعي للمالية العامة، فقال إن «مؤيدي هذه النظرية يقولون إن الانكماش في المالية العامة، بدلا من أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج سيحدث زيادة في الإنتاج، [فيما] يتوقع المستهلكون والمستثمرون تخفيضات ضريبية في الأجل البعيد بسبب التخفيضات في الإنفاق [التي] ستبطل... الانكماش»⁽²¹⁾. ونظرا إلى هذا الإصدار من نظرية التوقعات العقلانية، يمكن للمصرف المركزي الأوروبي أن يستنتج أن التقشف يجب يكون الطريق إلى الأمام لأن «المنافع في الأجل الأطول على صعيد ضبط المالية العامة غير متنازع عليها إلى حد كبير»⁽²²⁾. هي غير متنازع عليها مادام قد طُرِح السؤال فقط وفق هذا النموذج الضيق من التوقعات العقلانية. كانت الكينزية العالمية في الواقع تستعد للخروج. لكن إذا وضعنا الرهاب الألماني من التضخم والأوردوليبرالية جانبا، لماذا كان الأوروبيون فجأة حساسين جدا لمشكلة الديون الحكومية وعارضوا مزيدا من الإنفاق المحفّز؟ تعيدنا الإجابة إلى دول الـ PIIGS في أوروبا وطرقها المسرفة.

دول الـ PIIGS الأوروبية واكتشاف الديون السيادية: اليونان

بينما كان الألمان يتعافون والإنجليز يمارسون الإنقاذ، كانت أزمة هادئة تختمر على طرف أوروبا. كانت اليونان منذ فترة طويلة الطفل المشاغب في الطرف الأوروبي. خرجت من الحرب العالمية الثانية، وتوجهت مباشرة إلى أكثر الحروب الأهلية دموية في التاريخ الأوروبي الحديث. وعندما انتهت الحرب، وقع البلد الفقير أصلا في ركود (فيما ازدهرت بقية أوروبا) في ظل نظام سياسي غير مستقر انهار في النهاية إلى ديكتاتورية عسكرية وحشية. وعندما خرجت اليونان من فترة الديكتاتورية واستقرت في آخر سبعينيات القرن العشرين، قدّمت لها المجموعة الاقتصادية الأوروبية (كما كان الاتحاد الأوروبي يُعرف آنذاك) تمويلا خارجيا اشتدت الحاجة إليه من أجل الاستثمار في البنية التحتية في حين تبلور نظامها الحزبي الحديث.

وهيمنت على العمل السياسي اليوناني في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته الإدارات الاشتراكية لرئيس الوزراء بابانديرو التي سعت إلى زيادة المدخول الشخصي والاستهلاك العام، في استجابة مفهومة لعقود من عدم الاستقرار والعنف والاستقطاب السياسي. وأدارت هذه الحكومات سياسات توسعية باستمرار أسفرت، نظرا إلى انخفاض الإنتاجية في البلاد، عن زيادة الديون واتساع العجز. (في الواقع لم تحقق اليونان فائضا في الموازنة في 50 سنة). وفاقته نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 100 في المائة في 1994، وحامت نحو 105 في المائة لـ 10 سنوات، ثم قفزت نتيجة للأزمة المالية في 2008 لتصل إلى 165 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في آخر 2011⁽²³⁾.

وما جعل هذا الإنفاق ممكنا أن تبني اليورو مكن اليونان وغيرها من دول الأطراف الأوروبية (البرتغال وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا) من أن تحظى فعليا بالتصنيف الائتماني لألمانيا على افتراض أن المصرف المركزي الأوروبي سيدعم الديون غير المسددة كلها التي تصدرها الدول الأعضاء لأن الديون كلها بعملة اليورو الجديدة نفسها. وهكذا انخفضت تكاليف الاقتراض المرتفعة تاريخيا في هذه البلدان. فتكاليف الاقتراض في اليونان، مثلا، انخفضت من 20 في المائة على السندات التي تستحق بعد 10 سنوات قبل اعتماد اليورو إلى نحو 4 في المائة في 2005، وفي حالة اليونان خصوصا، كانت النتيجة مزيدا من الاقتراض⁽²⁴⁾. ولأن اليونان كانت قادرة على الاقتراض بسهولة أكبر، أصبح المال أكثر وفرة محليا، فمؤلا كلاً من الاستهلاك والاستثمار، لكن هذا زاد أيضا تكاليف اليد العاملة في اليونان بالنسبة إلى جيرانها في منطقة اليورو، فتراجعت قدرتها التنافسية، واتسع عجز حسابها الجاري- أصبحت اليونان تستورد أكثر مما تصدّر بالمال الإضافي.

وعانت اليونان بعض المشكلات الهيكلية الخاصة التي حوّلت نقاط الضعف هذه إلى أحداث تنظر الحدوث. أولا، إذا وضعنا جانبا كل هذه القصص التي تتكرر أحيانا كثيرة عن الفساد المستشري والتقاعد المبكر المشكوك فيه، وهي قصص كثيرة، لدى اليونان ضعف في القدرة على جمع الضرائب وإرادة سياسية أضعف حتى لفرض التحصيل، لذلك فالعائدات لم تواز النفقات قط. ثانيا، كان الإنفاق الحكومي غير منسق بشكل بارز، لذلك كشفت الحكومة اليونانية في أكتوبر 2009

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

عن أن عجز المالية العامة المبلغ عنه عند 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كان في الواقع أقرب إلى 13 في المائة. وفي شكل لا يدعو إلى الدهشة، دق المستثمرون جرس الإنذار بصوت عال حول الحالة الحقيقية للمالية العامة في اليونان. وقفزت أسعار الفائدة المنخفضة التي حظيت بها الديون اليونانية منذ اعتماد اليورو من طريق التصنيف الائتماني الألماني المستعار، ما جعل البيئة الصعبة لتسديد الفوائد بشعة بشكل مفاجئ جدا. وفي تصعيد للضغوط، لاحظت وكالات التصنيف الأمر وخفّضت تصنيف السندات اليونانية من A إلى BBB-، ما ضاعف من عبء الديون من طريق تخفيض الأسعار وزيادة ارتفاع العائدات. لذلك، بدأ الاقتصاد في الانكماش في شكل ازدادت معه الديون غير المسددة مع انهيار الناتج المحلي الإجمالي.

في حالات كهذه، يواجه المستثمرون في سوق السندات معضلة. إذا كانوا يعتقدون أن السندات تسير إلى مزيد من الانخفاض في القيمة، يجب أن يتخلصوا منها في أقرب وقت ممكن⁽²⁵⁾. لكن إذا تخلوا عن الأصل المعني، يتعرضون إلى خطر قيام من يحملون هذه الأصول جميعا الشيء نفسه، لتنهار الأسعار نتيجة لذلك. وكما رأينا في الفصل الثاني مع سندات الرهن العقاري الأمريكية، يلوح خطر العدوى عندما يؤدي التخلص، في هذه الحالة، من الأصول اليونانية، إلى انهيار في الأسعار. وإذا يتوقع الأشخاص الذين يحملون تلك الأصول الأمر، فإنهم سيريدون التخلص منها قبل أي شخص آخر، ما سيؤدي إلى بيع سريع جدا يحاول الجميع تجنبه. وهذا بدوره يؤدي إلى التخلص من أصول أخرى (غير يونانية) لتغطية خسائهم (اليونانية)، ما يقلل من قيمة الأصول غير ذات الصلة، ويؤدي في النهاية إلى بيع سريع للأصول الجيدة ككل. ونظرا إلى أن المصارف الأساسية في منطقة اليورو كانت محشوة بالكامل بسندات دول الأطراف (هي، على الرغم من كل شيء، أقرضت اليونانيين المال عن طريق شراء سنداتهم)، ستكلف أي عملية للبيع السريع في نهاية المطاف أكثر بكثير من قيمة الديون اليونانية المعلقة، خصوصا إذا كانت نار الديون تنتشر إلى البرتغال وإيرلندا، وكان يخشى أن تصل، ربما، إلى إسبانيا وإيطاليا.

كانت السياسات المثلى ستكلف في 2009 نحو 50 مليار يورو. كان المطلوب أن يشتري المصرف المركزي الأوروبي، أو ألمانيا، الدائن الرئيسي، الديون اليونانية في السوق الثانوية التي كانت خاضعة لخطر إعادة التمويل في الأجل القريب، ودفنها

في مكان ما في أعماق الموازنة العامة، ومتابعة الحياة العادية. لماذا لم يفعل ذلك؟ تكمن إجابة واحدة في العمل السياسي الألماني. كانت ثمة انتخابات إقليمية مقبلة في ألمانيا، وكان إلقاء اللوم على اليونانيين لكونهم غير فاعلين أسهل سياسيا من الشرح للجمهور الألماني بأن المصرف المركزي الأوروبي يجب أن ينقذ اليونانيين لأسباب تتعلق بأخطار نظامية. وتكمن الإجابة الأخرى في قوانين المصرف المركزي الأوروبي التي تحظر على دولة واحدة إنقاذ أخرى خوفا من توليد خطر معنوي. فعمليات الإنقاذ هذه غير مسموح بها إلا في ظروف استثنائية (المعاهدة المعنية تذكر الكوارث الطبيعية). تذكر أن المصرف المركزي الأوروبي يتعامل مع مشكلة واحدة، هي تضخم الأسعار، ويملك أداة واحدة، هي سعر الفائدة. هكذا، كان المصرف المركزي الأوروبي غير قادر تماما، ولم يكن الألمان مستعدين تماما لتحمل المسؤولية. لذلك، بدأ المستثمرون في احتساب سعر خطر العدوى باعتباره مرجحا بشكل متزايد، وبدأت العائدات على سندات دول الأطراف كلها بالارتفاع، وهذا هو السبب الذي جمع البرتغال وإيرلندا وإسبانيا وإيطاليا مع اليونان. وولدت جماعة الـ PIIGS في نيران خطر العدوى. ولسوء الحظ، في حين أن التسمية المختصرة للجماعة جذابة، المشكلة هي أن إيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا ليست في شيء مثل اليونان.

إيرلندا وإسبانيا: ورطة الفقاعة العقارية

إن إيرلندا وإسبانيا ثنائي أغرب من أن يُجمَعَ مع اليونانيين. أولا وعلى الرغم من كل شيء، لديهما معا سمعة أفضل في شأن مدفوعات الضرائب. لكن الأهم من ذلك بكثير أن أوضاعهما المالية العامة والنقدية كانت جيدة في العام 2007. فعلى عكس اليونان، كانت إيرلندا وإسبانيا معا «الأفضل في صفهما» في مواجهة احتمال وقوع الديون والعجز في أزمة. في العام 2007 كانت نسبة صافي الدين الإيرلندي إلى الناتج المحلي الإجمالي 12 في المائة، وبلغت لدى إسبانيا 26 في المائة. في المقابل، بلغت الديون في ألمانيا 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁶⁾. لماذا إذن وقعت إيرلندا وإسبانيا في أزمة عندما تجنبتهما ألمانيا؟ الإجابة، كما جرت العادة، تبدأ وتنتهي مع المصارف، وهي تتعلق في هذه الحالة بالإقراض العقاري. إذا حفرت اليونان لنفسها حفرة بعيدة الأجل على صعيد المالية العامة غطّاها انخفاض أسعار الفائدة، لم تدرك

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

إيرلندا أن الحفرة موجودة حتى وبنت بيوتا فوقها. وإسبانيا، كما سنرى، هي إيرلندا مضروبة في بضعة أضعاف. أما إيطاليا فهي البرتغال مضروبة في بضعة أضعاف. وتبقى اللازمة نفسها في كلتا الحالتين.

كان أداء إيرلندا، مثل ألمانيا، جيدا قبل الأزمة. فإيرلندا خفضت نسبة الدين الحكومي الإجمالي لديها إلى ناتجها القومي الإجمالي من 112 في المائة العام 1986 إلى 25 في المائة العام 2007، وبلغ صافي ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 مجرد 12 في المائة⁽²⁷⁾. واستطاعت تحقيق ذلك من طريق التصدير إلى البلدان التي كانت تتوسع، وزادت مهارات القوة العاملة لديها للاستفادة من تدفق الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تحرص على استخدام إيرلندا، ذات القوى العاملة الناطقة باللغة الإنجليزية، وحيث تنخفض معدلات الضريبة على الشركات، كبوابة إلى السوق الأوروبية الموحدة. ارتفع الناتج القومي الإجمالي لإيرلندا في شكل كبير، وكذلك الأجور، وازداد كل من الاستهلاك وعائدات الضرائب. وشجع نمو هذا الاقتصاد المسمى بالنمر السلتي Celtec Tiger خلال آخر تسعينيات القرن العشرين مزيدا من الناس على اعتبار العقارات استثمارات، وبذلك ولدت إيرلندا الحادثة المصرفية الهائلة التي تنتظر الحدوث، من دون وجود «فائي» أو «فريدي» أو أي شيء مثلهما.

جزء مما أثار الفقاعة في إيرلندا أثر أيضا في اليونان: نشاطات شراء السندات من المصارف الأوروبية الكبرى، التي أعطت الدول الطرفية المال الرخيص، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة التي حددها المصرف المركزي الأوروبي والتي تُترجم إلى الصفر، إن لم تكن أسعارا حقيقية سلبية، في إيرلندا وإسبانيا من 2000 فصاعدا. «ولذلك قفزت أسعار العقارات [الإيرلندية] بنسبة تزيد على 64 في المائة في 2002 - 2006»⁽²⁸⁾. ولتمويل الإقراض على هذا النطاق الواسع، تحولت المصارف الإيرلندية في شكل متزايد إلى أسواق التمويل بالجملة في الولايات المتحدة (أسواق الريبو التي قرأنا عنها في الفصل الثاني)، وكان الهدف أساسا الاقتراض بين ليلة وضحاها لتمويل رهون عقارية تمتد إلى 30 سنة. وبلغت بصمة الأصول الإجمالية للمصارف الإيرلندية الرئيسية الثلاثة في وقت وقوع الحادثة نحو 400 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقدم أحد تلك المصارف، «المصرف الإنجليزي - الإيرلندي»، 67

مليار يورو للقطاع غير المالي (العقارات) في 2007 فقط⁽²⁹⁾. وكان «المصرف الإنجليزي - الإيرلندي» يعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل في الأجل القريب. وعندما جُمِدَت سوق ما بين المصارف بعد انهيار مصرف «ليمان»، انهارت قدرة المصارف الإيرلندية على خدمة قروضها، وانهارت أسعار العقارات الإيرلندية، أخذت معها القطاع المصرفي بأكمله إلى الأسفل.

وخوفا من انهيار مالي، أصدرت الحكومة الإيرلندية ضمانا شاملا لمطلوبات النظام المصرفي بأكمله، وفي شكل مفاجئ جدا، أصبحت الـ 400 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الواردة كأصول في الموازنة العامة للقطاع الخاص، مشكلة للشعب الإيرلندي. وكانت النتيجة الإجمالية لانفجار فقاعة سوق العقارات وانهيار النظام المصرفي «أكبر انخفاض مركب في الناتج المحلي الإجمالي لدى أي دولة صناعية خلال 2007 - 2010»⁽³⁰⁾. وازداد الدين الحكومي بنسبة 320 في المائة إلى أكثر من 110 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنفقت الحكومة نحو 70 مليار يورو لدعم النظام المصرفي. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل البطالة إلى 14 في المائة بحلول منتصف العام 2011، وهذا الرقم كان يمكن أن يكون أعلى في غياب الهجرة.

وفي إسبانيا تلخص الحالة في «أن اللازمة لا تزال هي نفسها»، وإن ترجمتها وضخمها مؤسسات مصرفية مختلفة. فبدلا من ثلاثة مصارف كبيرة تهيمن على الإقراض المحلي كله، كما في الحالة الإيرلندية، فإن أكبر المصارف في إسبانيا مدولة، وبالتالي يُتحوط لها إلى حد ما ضد الاضطراب الداخلي. في إسبانيا المشكلة الحقيقية، كما اتضح في ربيع 2012، كانت تكمن في مصارف الادخار الإقليمية: أو cajas de ahorros.

لفهم وضع إسبانيا اليوم، عليك أن تبدأ بحقيقة أن إسبانيا كانت في 1979 ثامن أكبر اقتصاد صناعي في العالم. أما اليوم، فتراجعت إلى المركز الـ 17. وبين العامين، نُزِعَت صفة التصنيع عن إسبانيا على نحو فاعل، لتصبح البلاد مركزا للمصارف والخدمات والسياحة. والمشكلة هي أن مصادر المدخول التي يعتمد نموذج نمو كهذا عليها تأتي في المقام الأول من خارج البلاد: عندما يتوقف هؤلاء الأشخاص عن الإنفاق والإقراض، أنت في ورطة خطيرة. وتكبر المشكلة عندما يكون النمو المحلي ممولا بديون ويعتمد على أكثر بقليل من تبادل للبيوت.

أوروبا: أكبر من أن تُنفذ؟

يقول جون مولدين: «شهدت إسبانيا أمّ فقاعات الإسكان كلها»⁽³¹⁾، وهو صحيح لكنه أيضا مضلل قليلا، فلدى بلدان أخرى فقاعات أكبر. ووفق بيانات مصرف إسبانيا، في حين أن الاندفاع الإسباني المتهور في السكن لـ 10 سنوات أنتج زيادة بنسبة 115 في المائة في أسعار المساكن بين عامي 1997 و2007، كانت فقاعة المملكة المتحدة أكبر عند 140 في المائة، وتصدرت إيرلندا القائمة بـ 160 في المائة. لكن أهمية إسبانيا أكثر بكثير من إيرلندا، والسبب أن الناتج المحلي الإجمالي الإسباني يساوي نحو سبعة أضعاف حجم اقتصاد إيرلندا. وإسبانيا هي رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، وهي مسؤولة عن نحو 10 في المائة من منطقة اليورو الناتج المحلي الإجمالي. هكذا، كانت فقاعة الإسكان الإسبانية مهمة في أكثر من مجرد إسبانيا.

في هذا المعنى يبقى مولدين على حق تماما. كان حجم فقاعة العقارات الإسبانية مذهلا. لقد أصبحت العقارات محورية في الاقتصاد الإسباني، فالبناء ولد وحده 14 في المائة من العمالة و16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفور إدراج القطاعات ذات الصلة، قفزت الأرقام إلى نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي وربع العمالة. وفي شكل لا يثير الدهشة، نظرا إلى هذه الطفرة العمرانية، توسع الائتمان لتلبية الطلب. وفي الواقع، شكّلت القروض الممنوحة إلى المطورين وحدها نحو 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2007⁽³²⁾. وعندما انفجرت الفقاعة، أطلقت البطالة من 8 إلى 25 في المائة في غضون ثلاث سنوات، فيما بلغت بطالة الشباب 52 في المائة في منتصف 2012. وانخفض الطلب المحلي بنسبة سبعة في المائة، في حين تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3 في المائة في الربع الأول من 2009 وحده.

اختلاف إيرلندا عن إسبانيا - بغض النظر عن حجم الانفجار - يكمن في المؤسسات الخاصة للقطاع المصرفي الإسباني. كما ذكر أنفا، فالمصارف الإسبانية الثلاثة الكبرى، بمحافظها الاستثمارية الدولية، تتمتع في شكل معقول بتحوط جيد ضد الانكشاف المحلي. من أين يأتي إذن حجم الائتمان هذا؟ الإجابة هي cajas de ahorros، أو مصارف الادخار الإقليمية (تشبه الاتحادات الائتمانية الأمريكية)، خصوصا في نسختها المتمثلة بتكتل «بانكيا» Bankia الذي أفلس في العام 2012. قدمت هذه المؤسسات معا نحو 50 في المائة من مجموع القروض في القطاع المصرفي المحلي. وcajas مهمة لأن قروضها غير شفافة (تشبه الرهن العقاري العالي

(الأخطار)، ولأن رسملتها ناقصة، والأهم من ذلك، أنها محشوة بالكامل بأصول لا تُستعاد في أي وقت قريب، خصوصا لأن الأصول المعنية كانت غير مسعرة بسعرها الحقيقي في البداية. والأصول لا تُستعاد قريبا لأن الجانب الآخر من الموازنة العامة لقروض cajas هو زيادة هائلة في دين القطاع الخاص في إسبانيا. ونما هذا الدين بما يزيد على 20 في المائة سنويا في الفترة التي سبقت الأزمة إلى أكثر من 200 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحمل هذا الدين اليوم كتلة سكانية ربعها عاطل عن العمل. أضف إلى ذلك حقيقة أن القروض العقارية الإسبانية هي قروض معاودة، ما يعني أن المصرف يمكن أن يلاحق المدين في شأن الدين الأصلي - إلى الأبد - وليس في شأن القيمة الحالية للعقار فقط، وللراهنين كل حافز للجلوس وعدم السماح للسوق بالتوازن، ما يجعل الوضع أسوأ قليلا. في الولايات المتحدة يمكنك التخلي عن رهن عقاري ويصبح البيت مشكلة المصرف. أما في إسبانيا، فعند التخلي عن البيت، تبقى ديون الرهن العقاري مشكلتك.

خذ إيرلندا وإسبانيا معا، ولن تكون أمامك قصة الدول المسرفة والعمال غير الفاعلين وبقية الحكاية. مؤكداً أن الحكومات الإقليمية الإسبانية أقامت عددا قليلا من المشاريع غير المنتجة ما فاقم الأوضاع، وتشمل مطارات لا تعرف حركة مرور، ودور أوبرا واسعة النطاق لا تجد زبائن، وما شابه ذلك. لكن هذه أعراض وليست أسبابا. وفي الواقع، في بلاد الباسك^(*)، حيث خضعت cajas لسيطرة سياسية أكبر، لم يُسمح بالاستثمار في العقارات بالمقدار نفسه، وكانت النتيجة توجه الاستثمار إلى التصنيع⁽³³⁾. الأزمة الأساسية هي، مرة أخرى، أزمة من الأزمات المالية للقطاع الخاص، وليس العام.

ما لدينا هنا هو الشيء نفسه الذي رأيناه في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأيسلندا التي سنتناولها بالتفصيل في فصل لاحق - انفجار فقاعات المساكن الممولة من القطاع الخاص. هو ظاهرة تعود أساسا إلى القطاع الخاص ما لبثت أن أصبحت مشكلة للقطاع العام. والفارق هو أن إيرلندا، من خلال ضمان ديون مصارفها، صراحة وفورا، حوّلت الديون الخاصة إلى ديون عامة وهي تتعرض اليوم لضغوط لتسديدها. أما إسبانيا فلم تتمكن حتى من الحصول على معلومات وافية عن

(*) Basque Country: إقليم قديم تاريخيا يقع شمالي إسبانيا، بات مستقلا منذ العام 1979. [المحرر].

أوروبا: أكبر من أن تنفذ؟

أزمتها المصرفية، على الرغم من أن أكبر تكتل لـ cajas أفلس في العام 2012⁽³⁴⁾. لكن حقيقة أن هذا يحدث في ظل اقتصاد أكبر بسبعة أضعاف من إيرلندا ويضم مؤسسات مصرفية مبهمة أكثر، تشكّل سببا أكثر من كافٍ لجعل اللاعبين في سوق السندات يقلقون على الملاءة المالية للدولة التي تقف وراء تلك المصارف. ومن شأن توقف اليونان عن تسديد ديونها أن يكون خطرا من تلقاء نفسه، لكن إذا انتشر الأمر إلى إيرلندا وإسبانيا، فستكون النتيجة غير قابلة للتوقع.

البرتغال وإيطاليا: أزمة النمو البطيء

ترتبط البرتغال وإيطاليا بعلاقة واحدة كما إسبانيا وإيرلندا. لكن بدلا عن ارتباطهما بأزمة عقارية أصبحت مصرفية، تعاني البرتغال وإيطاليا مزيجا من انخفاض النمو، وشيخوخة السكان، وانخفاض الإنتاجية، والتصلب المؤسسي. ما يجمع دول الـ PIIGS كلها هو أن اعتمادها على اليورو خفّض مدفوعات الفائدة على سنداتها فيما فضّلت المصارف الأساسية ديونها على الديون الألمانية والفرنسية ذات العائد الأقل حتى. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه الأموال الرخيصة المنتجة في دول الـ PIIGS، كانت البرتغال في ورطة قبل وقت طويل من أزمة 2008.

تعرضت اثنتان من الصناعات التصديرية الرئيسية للبرتغال، وهي الأحذية والمنسوجات، لضربة بسبب المنافسة من آسيا وأوروبا الشرقية في تسعينيات القرن العشرين. لذلك، اتسع العجز التجاري للبرتغال وتراجعت قدرتها التنافسية، في حين عانى قطاع الخدمات، وكثير منها غير قابل للتداول، ركودا. وتحول الشباب على نحو متزايد إلى التعليم، فخفضوا مؤقتا، على نفقة الدولة، معدل البطالة، من دون زيادة المهارات بالضرورة. وأشارت مجلة «إيكونوميست» بامتعاضٍ إلى «أن عدد المحامين ازداد بنسبة 48 في المائة بين عامي 2000 و2010»⁽³⁵⁾. وفي الوقت نفسه، بلغ متوسط حصة الفرد من النمو 0.2 في المائة سنويا خلال الفترة نفسها، في حين بلغ مجموع الديون العامة والخاصة أكثر من 240 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2010.

وضاعفت التركيبة السكانية هذه المشاكل. تحل البرتغال في المرتبة 178 من بين 230 بلدا في النمو السكاني و195 في الولادات. ويبلغ متوسط العمر 40 سنة، ويتجاوز

عمر 18 في المائة من السكان 65 سنة. وقبل الأزمة كان يمكن تجاهل هذه الأمور لأن تدفقات رؤوس الأموال من مركز أوروبا إلى أطرافها حجبت النقص المزمن في النمو لهذه البلدان. لكن بمجرد أن توقفت تلك التدفقات في 2010 في سياق مخاوف السوق من الديون اليونانية والإيرلندية، ما لم يكن قبلاً مشكلة - ديناميكيات النمو البعيدة الأجل - أصبح فجأة كذلك. فعلى الرغم من كل شيء، إذا غابت المحركات الأساسية لِذَعْمِ النمو، لن يخفّض أي مقدار من التقشف الديون المستحقة.

وتُعتبر إيطاليا نسخة عملاقة من البرتغال في حين أنها في جوانب كثيرة نقيض لإسبانيا. لدى إيطاليا دين خاص منخفض ودين عام ضخّم. والدين العام ضخّم بمعنى أن لإيطاليا ثالث أكبر سوق للسندات في العالم. دعونا نفكر في ذلك لحظة. لدى بلد أوروبي جنوبي يملك الكتلة السكانية الـ 23 الأكبر في العالم والاقتصاد الـ 11 الأكبر في العالم، ثالث أكبر سوق للسندات في العالم. كيف حدث هذا؟ انظر فقط في شمال إيطاليا، وسترى إحدى الدول الصناعية الأكثر تطوراً في العالم، حيث الصادرات تنافسية والمنتجات ذات مرونة سعرية والمدخول المرتفع. انظر في جنوب إيطاليا، وسترى عالماً مختلفاً بدلاً عن المنتجين الزراعيين والشركات الصغيرة المنخفضة الإنتاجية.

ويوحّد هاتين النسختين المختلفتين جداً من إيطاليا نظام سياسي نقل الموارد من الشمال ليدفع الثمن في الجنوب، في حين لا يفرض ضرائب على مواطنيه بالكامل لتعويض النقص بسبب استمرار التحالفات الطبقية التقليدية في الجنوب. لذلك يتحقق الأمر بعجز مستمر، تحوّل إلى ديون قُلِّصت بتخفيضات مستمرة لمعدل الصرف. وألغى اعتماد اليورو تخفيض قيمة العملة هذا، لكن الانهيار في أسعار الفائدة الذي جاءت به الخطوة أدام الوضع غير القابل للاستدامة فترة أطول قليلاً. في العام 2000، بلغ صافي الديون الإيطالية إلى الناتج المحلي الإجمالي 93 في المائة. وفي 2007، سجل 87 في المائة. اليوم هو 100 في المائة، إذ تخفّض سياسات التقشف والأزمة معدل النمو البطيء أصلاً للاقتصاد الإيطالي والبالغ نحو 1.5 في المائة سنوياً (والمستمر منذ 25 سنة)، في حين أن الديون المستحقة لا تزال تكبر، فيما قفزت أسعار الفوائد⁽³⁶⁾.

وكما هي الحال بالنسبة إلى البرتغال، ما لم يكن مسألة في 2000 أصبح كذلك فجأة في العام 2010 عندما لاحظت الأسواق ثلاثة أشياء: لدى إيطاليا أصلاً ثالث

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

أكبر سوق للسندات في العالم، ويُعتَبَر معدل نموها مريعا بما يجعل قدرتها على تسديد ديونها أو حتى إعادة تمويلها إذا ارتفعت أسعار الفائدة مقيدة للغاية، وتبدو تركيبتها السكانية أسوأ من البرتغالية. وفي حين تحتل إيطاليا المرتبة 158 من أصل 230 بلدا على صعيد النمو السكاني، في تفوق هامشي على البرتغال، تحتل المرتبة 207 في الولادات. ويبلغ متوسط عمر السكان 43.5 سنة، فيما تجاوز 20 في المائة من السكان 65 سنة. ونظرا إلى أن واحدا من عدد قليل من الأحداث الخطية حقا في الحياة هو الموت (لا يوجد أي شخص يبلغ من العمر 200 سنة)، سيبلغ أكثر من ثلث السكان في إيطاليا أكثر من 65 سنة بحلول العام 2035. وفي الوقت نفسه، لا يتعامل المسؤولون الحاليون بود مع الهجرة باعتبارها وسيلة للخروج من هذا المأزق.

إذا كانت إسبانيا عبارة عن إيرلندا مضخمة، فإيطاليا برتغال مضخمة. وصحيح هو القول إن هذه الدول لا تستطيع أن تحقق نموا يخرجها من الديون المتراكمة. وصحيح أيضا القول إن ثمة أزمة على صعيد السندات السيادية في هذه الدول. لكن هل دول الـ PIIGS حقا في ورطة بسبب أزمة الإنفاق الحكومي؟ في الحالة الإيطالية فإن الاعتماد على العجز الذي أصبح ديونا وعلى تخفيض قيمة العملة الذي استُعيضَ عنه بتدفقات رأسمالية رخيصة وعائدات منخفضة في شكل مصطنع فور اعتماد اليورو، يشير إلى أن المالية العامة عبارة عن قطار مترهل يسير بخطى بطيئة، واستيقظت الأسواق في نهاية المطاف على حقيقة أن إيطاليا لن تملك بعد 30 سنة من الآن شخصا يعمل لتسديد الفائدة على السندات التي تستحق بعد 30 سنة لأن الإيطاليين سيكونون مشغولين جدا بدفع المعاشات التقاعدية. وعلاوة على ذلك، لم تعد الأسواق ترى ما كان مستداما في 1999 - نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة أكثر من 100 في المائة - مستدام الآن نظرا إلى خطر العدوى من دول الـ PIIGS الأخرى. لقد تغيرت النظرة إلى الأخطار، بدلا عن الأخطار الكامنة نفسها، التي كانت دائما هناك.

لذلك، هل الدولة متواطئة؟ نعم. هل سببت الدولة هذه المشاكل؟ لا. إلا إذا كنا على استعداد للقول إن مستوى خصوبة الأسرة في إيطاليا هو من مسؤوليات

المالية العامة ويمثل بالتالي مشكلة للدولة. وفي الحالة البرتغالية، في حين أن التركيبة السكانية وانخفاض الإنتاجية تؤدي أدوارها، بلغ صافي الديون البرتغالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000 نحو 52 في المائة و66 في المائة في العام 2007، وهو بالكاد دليل على وجود مبالغة في الإنفاق. بدلا عن ذلك، وفي كلتا الحالتين، فإن ما كان يُعتبر مستداما أصبح فجأة يُعتبر غير مستدام بمجرد أن أضيفت إلى أزمة النمو البطيء إمكانية حصول عمليات بيع سريع مدفوعة بالعدوى في أسواق السندات الأوروبية كلها. وكما جرت العادة، فإن فهم الأخطار هو ما يهم. ومرة أخرى، ومثلما رأينا في حالة الولايات المتحدة، لم تكن ثمة موجة من الإنفاق الحكومي وراء كل هذا. لماذا إذن الاستمرار في الاعتبار المتخيل لأزمة سوق السندات على أنها أزمة الحكومات المرسفة؟

الخلط بين الترابط والسببية: الظهور الخاطف للتقشف

مع بلوغ العائدات مستويات لا يمكن تحملها في اليونان وإيرلندا والبرتغال، تلقى كل بلد خطة إنقاذ من الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وكذلك قروض ثنائية، شرط أن تقبل حزمة تقشف لتصويب مسار ماليتها العامة وتنفيذها. خفّضوا الإنفاق وزيّدوا الضرائب - لكن خفّضوا الإنفاق أكثر مما ستزيّدون الضرائب - وسيكون كل شيء على ما يُرام؛ هكذا قيل. وفي مايو 2010، تلقت اليونان قرضا بـ 110 مليارات يورو في مقابل تخفيض بنسبة 20 في المائة في أجور القطاع العام، وتخفيض المعاشات التقاعدية 10 في المائة، وزيادة الضرائب. وتوقع المقرضون، أو ما يُسمّى الترويكا المؤلفة من المصرف المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي، عودة النمو بحلول العام 2012. وبدلا من ذلك، وصلت البطالة في اليونان إلى 21 في المائة في آخر العام 2011، وواصل الاقتصاد الانكماش. وفي نوفمبر 2010، احتاجت إيرلندا إلى إنقاذ وتلقت 675 مليار يورو في مقابل تخفيض 26 في المائة في الإنفاق العام. وفي مارس 2011، جاء دور البرتغال، وتلقت 78 مليار يورو في مقابل حزمة مشابهة من الإصلاحات. ومع ذلك، ونظرا إلى الانكماش في هذه الاقتصادات كلها والخوف من العدوى، وصلت العائدات على الديون البرتغالية التي تستحق بعد 10 سنوات إلى

أوروبا: أكبر من أن تلتقذ؟

17 في المائة في بداية العام 2012، وخفض تصنيف سندات التي تستحق بعد 10 سنوات إلى BBB- وهو تصنيف السندات غير المرغوب فيها.

وفيما بقيت اليونان أبعد ما تكون عن الاستقرار من خلال الحزمة الأصلية من القروض والتخفيضات، واصلت التدهور وتطلبت خطة إنقاذ ثانية في يوليو 2011. وأضيفت ديون بـ 110 مليارات يورو، أصبحت 130 مليارات في أكتوبر 2011، إلى الموازنة العامة اليونانية بينما فرض تخفيض آخر للأجور بنسبة 20 في المائة، إلى جانب تخفيضات مماثلة عابرة للقطاعات في الإنفاق العام ومزيد من الزيادات الضريبية. وفي نهاية المطاف، اضطر مالكو السندات من القطاع الخاص حتى إلى تحمل تشذيب (تخفيض) في قيمة الديون اليونانية بلغ نحو 75 في المائة، بالإضافة إلى شطب نحو 100 مليار يورو. وعلى الرغم من هذا الانغماس في التقشف، يُتوقع أن تصل الديون اليونانية (إذا ظلت الأشياء كلها كما هي في مدى السنوات الثماني المقبلة، وهو أمر لن يحدث أبدا) إلى 120 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020. ويعتقد صندوق النقد الدولي أن 145 في المائة هي نسبة أكثر ترجيحاً بحلول العام 2020. ولمجرد إبقاء الأمور على المسار الصحيح، أسقطت الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في اليونان وإيطاليا واستعيز عنها بحكومات تكنوقراطية غير منتخبة وعدت بإبقاء الإصلاحات مستمرة.

تجدر الإشارة إلى توقيت الأحداث. تكثفت المعارضة للسياسات الكينزية في ربيع العام 2010 فور بروز الأزمة اليونانية في الأنباء على الرغم من أن اليونان لا تساوي سوى 2.5 في المائة من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو. في المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة، ركز السياسيون المؤيدون للتقشف على الأزمة اليونانية باعتبارها كناية عن أخطار الكينزية. وأصبح التخويف من «التحول إلى يوتان» مبررا لمزيد من التقشف المحلي.

أجرى المحافظ جورج أوزبورن، وزير المال البريطاني الجديد، في شكل متكرر مقارنات على صعيد المالية العامة بين اليونان والمملكة المتحدة فور انتخابه، فقال في مثال نموذجي على تصريحاته، «ترون في اليونان مثالا لبلد لم يواجه مشاكله، وهذا هو المصير الذي أريد تجنبه»⁽³⁷⁾. وزعم كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي سايمون جونسون في الوقت نفسه تقريبا بأن المملكة المتحدة واليونان

متشابهان أساساً⁽³⁸⁾. وفي الوقت نفسه، شبه المؤرخ المحافظ نبال فيرغسون اليونان بالولايات المتحدة، قائلاً بانهيار يلوح في الأفق⁽³⁹⁾.

وتلقف الجمهوريون في الكونغرس الأمريكي تعليقات كهذه بغبطة، في حين التقطت وسائل الإعلام المسألة وضخمتها خلال ربيع 2010 كله⁽⁴⁰⁾. في أوروبا، ركز المصرف المركزي الأوروبي تكررًا على اليونان باعتبارها مصير الدول الأوروبية ما لم تُخفّض الموازنات⁽⁴¹⁾. لقد خرج التقشف إلى الضوء بفضل اليونانيين. وُجِّع الهجوم على الكينزية العالمية باكتشاف أزمة الديون اليونانية وتضخيمها عبر خطر انتقال العدوى لتكريس التقشف في المالية العامة باعتباره السياسات الرائجة. لكن عبر القيام بذلك، خلط بين السبب والترابط، في شكل متعمد إلى حد بعيد، وعلى نطاق واسع.

أكبر ترويج مضلل في التاريخ الحديث

كانت النتيجة من إعادة كل هذا الوسم الانتهازي أكبر ترويج مضلل في التاريخ الحديث. فما كان أساساً مشاكل على صعيد ديون القطاع الخاص أُعيدت تسميته «دينا» تولّد عن إنفاق عام «خرج عن السيطرة». ومع ذلك، ومن بين دول الـ PIIGS كلها، ما من دولة أسرفت في شكل ذي معنى غير اليونان. ربما تراخت إيطاليا، لكن أحداً لم يهتم لامتلاكها ثالث أكبر سوق للسندات في العالم حتى العام 2010، عندما أجبرت العدوى والتركيب السكانية حاملي الديون الإيطالية على وقف استثماراتهم. وربما أنفقت البرتغال مالا كثيراً على تحديث بنيتها التحتية وبناء بضعة خطوط من السكك الحديدية العالية السرعة تحوم شكوك حول الحاجة إليها، لكنها لم تكن مسرفة حقاً. ومثلت إيرلندا وإسبانيا أزميتي إسكان للقطاع الخاص أصبحتا أزميتين مصرفيتين، لكن الدولتين كانتا أكثر حذراً مالياً من ألمانيا، حيث جُعِلت الأخطار عبئاً اجتماعياً وخصّصت الأرباح. في الحالات كلها، انتهى الأمر بنقاط الضعف في القطاع الخاص بأن خلقت مطلوبات من القطاع العام، غير أن الجماهير الأوروبية مطالبة الآن بدفعها في ظل برامج تقشف تجعل الوضع أسوأ لا أفضل. وكانت الأزمة المالية في هذه البلدان كلها نتيجة لوصول الأزمة المالية إلى شواطئها، وليس سبباً لها. والقول إنها السبب هو بمنزلة خلط متعمّد، وسياسي، بين السبب والنتيجة.

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

يجب علينا حقا أن نعرف في شكل أفضل. تشير كارمن راينهاردت وكينيث روغوف، وهما ليسا صديقين للسياسات الكينزية، إلى أن أزمة مصرفية تستتبع أزمة ديون سيادية في 80 في المائة من الحالات⁽⁴²⁾. ولا تصل راينهاردت وروغوف إلى حد استخدام كلمة «سبب». لكن موريتز شولاريك وألان تايلور أثبتا أن أزمات الديون السيادية هي دائما تقريبا «ازدهارات ائتمانية انتهت بالانهيار»⁽⁴³⁾. وهي تتطور في القطاع الخاص وتنتهي في القطاع العام. والسببية واضحة. فالفقاعات والانفجارات المصرفية تسبب أزمات الديون السيادية. نقطة على السطر. أما قلب السببية وإلقاء تبعه أزمة سوق السندات على الدولة، كما فعل واضعو السياسات في أوروبا تكرارا لفرض سياسات تقشف فاشلة، فيطرح السؤال، لماذا يستمرون في فعل ذلك؟

في حين أن من المغري القول إن السياسيين الألمان ومصرفي المصرف المركزي الأوروبي لم يفهموا معا مغالطات التركيب وتحسسوا معا من التضخم وترك الأمر عند هذا الحد، ثمة إجابة مرضية أكثر، وهي نفسها التي رأيناها في حالة الولايات المتحدة: ما يبدأ مع المصارف ينتهي مع المصارف. ولنفهم حقا لماذا تتكشف أوروبا إلى حد الإعسار، ونحن في حاجة إلى تضمين العوامل الأيديولوجية والسياسية الحقيقية في احتساب كيف أن اليورو كعملة مكن من تطوير نظام مصرفي أصبح أكبر من أن يُنقذ. فإذا كانت لدى الولايات المتحدة مصارف أكبر من أن تُترك لتنهيار، لدى أوروبا نظام من المصارف هي مجتمعة أكبر جدا من أن تُنقذ. وهذا يعني أنه لا يمكن لدولة تغطية الأخطار الناتجة عن مصارفها لأن المصارف كبيرة جدا وليست لدى الدولة مطبعة للمال. وفي هذا العالم لا يمكن وجود خطة إنقاذ كبيرة بما يكفي لإنقاذ النظام إذا بدأ بالانهيار. ولذلك، لا يمكن السماح للنظام بالانهيار، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يفرض علينا جميعا أن نتقشف. في الولايات المتحدة كنا نخشى عواقب انهيار المصارف. وفي أوروبا هم خائفون من الشيء نفسه، وهم كما سنرى، مرعوبون لسبب وجيه.

للوصول إلى هناك نواجه بعض المواضيع المألوفة جدا: أدوات استثمارية خاصة للرهن العقاري العالي الأخطار، مشاكل ضمانات سوق الريبو، والمصارف التي تطارد العائدات في بيئة ينخفض فيها معدل الفائدة، وبعض المواضيع غير المألوفة مثل أنظمة تصفية المصارف (لديها مسؤولية إنقاذ المصارف أو تركها لتنهيار)، والاتجار

بالخطر المعنوي (أكبر من أن يُترك لينهار كنموذج أعمال)، ولماذا الدّين الوطني الصادر بعملة موحدة هو فكرة سيئة حقا. تشرح هذه المواضع معا لماذا نحن جميعا في حاجة حقا إلى أن نتقشف: لأننا مرة أخرى في حاجة إلى إنقاذ المصارف من نفسها. لكن هذه المرة لا يوجد سياسي، خصوصا في أوروبا، سيصل إلى الاعتراف بأن هذا هو بالضبط ما يجري القيام به، لهذا السبب ثمة حاجة إلى ترويج مضلل.

الاتحاد الأوروبي واليورو: جسر بعيد جدا؟

حقق الاتحاد الأوروبي كمشروع سياسي نجاحا مذهلا. فبعدما بُني حرفيا إلى حد كبير على رماد قارة دُمّرت مرتين بسبب الحرب فيما يزيد قليلا على 30 سنة، احتفظ بالسلام في أوروبا ونشر الرخاء في أنحاء القارة كلها. واستوعب الأنظمة الديكتاتورية السابقة في البرتغال وإسبانيا واليونان وحولها إلى ديموقراطيات مستقرة. وبعيدا من كونه من مواليد الحرب الباردة، اتسعت طموحاته في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. وإذا استثنينا مأساة البلقان في تسعينيات القرن العشرين، أدرج الاتحاد الشعوب من البلطيق إلى رومانيا في المشروع الأوروبي، وعزز التجارة، ووسع سيادة القانون، ودفع مشروع «إنشاء اتحاد أوثق من أي وقت مضى» إلى مستوى أبعد. لو أنه فقط لم يفعل الشيء نفسه مع النقد. ففيما كان المشروع السياسي الأوروبي يحقق نجاحا باهرا، كان قريبه النقدي، أي اليورو، قريبا من كارثة على الجميع، ربما باستثناء الألمان⁽⁴⁴⁾.

كان يُفترض بالمشروع الهادف إلى جمع أوروبا في شكل أوثق من خلال عملة موحدة أن يعمل عند مستويين. أولا، كانت الاقتصادات التي لم تندمج في شكل جيد، وتشهد دورات أعمال مختلفة، وتخصصا قليلا وفق نقاط القوة الاقتصادية النسبية الخاصة بها، ستتلاقى لتصبح أكثر تماثلا وأكثر كفاءة ببساطة من طريق استخدام وحدة الحساب نفسها. هذه كانت الفكرة على الأقل. ثانيا، كان وجود عملات مختلفة يعني وجود أسعار صرف مختلفة، وعواقب مختلفة للدول، والناس، والشركات⁽⁴⁵⁾. بالنسبة إلى الأشخاص والشركات، كان متعبا تغيير العملات في السفر أو التجارة، وقلصت الحاجة إلى ذلك الأمرين معا. وعند مستوى الدول، كانت الحجة أن أسعار الصرف المختلفة التي تتحرك معا تولّد تقلبات في العملات

أوروبا: أكبر من أن تُنفذ؟

كان يصعب التحوط منها، وتخلق حوافز لإضعاف العملات للحصول على مساحة مريحة من خلال تخفيض قيمة العملة في مواجهة الشركاء التجاريين الأقوى من أجل تحسين القدرة التنافسية، وهو أمر فعلته دول أوروبية كثيرة تكرارا. ولا تقتصر المشكلة مع تخفيض قيمة العملة باعتباره من سياسات التعديل على أن الخطوة تزعج جيرانك؛ هي تؤدي أيضا إلى استيراد التضخم إلى البلدان التي تقلل من قيم عملاتها. وأصبحت إيطاليا شعارا لهذه المشاكل، بعدما خفضت قيمة الليرة سنويا بين عامي 1980 و1987، باستثناء العام 1984، وبالتالي عانت تضخما أعلى بكثير من المتوسط في بقية أوروبا، فيما حدثت بفاعلية من متوسط الأجور الحقيقية الإيطالية من خلال الباب الخلفي للتضخم.

مواكبة الألمان

كافح القادة الأوروبيون مع مشاكل التضخم/ انخفاض قيمة العملات/ التذبذب هذه خلال العقود القليلة الماضية، وبنوا تباعا آليات أدق لمعدل الصرف للحفاظ على العملات الأوروبية معا. واستُبدلت بترتيبات للعملات تُسمى «ثعابين» ترتيبات تُسمى «الثعابين في الأنفاق» ومن ثم «آليات سعر الصرف» الرسمية وكانت كلها خيارات لمواكبة الألمان. كانت «المشكلة الألمانية» في أوروبا مشكلة تتعلق بكيفية تقييد الألمان للحفاظ على السلام. وأصبحت «المشكلة الألمانية» بعد العام 1970 تتعلق بكيفية مواكبة الألمان لجهة الكفاءة والإنتاجية. وتمثلت طريقة، على النحو الوارد أعلاه، بتخفيض متسلسل لقيمة العملة، لكن الطريقة بدأت تؤذي. وتمثلت وسيلة أخرى في ربط العملة بالمارك الألماني، وبالتالي جعل الأسعار والتضخم في بلدان مساوية للأسعار والتضخم في ألمانيا، واتضح أن من شأنها أن تضر أيضا، لكن بطريقة مختلفة.

المشكلة مع مواكبة الألمان أن الصادرات الصناعية الألمانية لديها أدنى مرونة أسعار في العالم⁽⁴⁶⁾. وفي كلام أبسط، تصنع ألمانيا أشياء عظيمة حقا يريدونها الجميع وسيدفعون ثمنا أكبر لها مقارنة بالبائتات كلها. لذلك عندما تربط عملتك بالمارك الألماني، فأنت تراهن ضامنا الفوز على أن الصناعة الخاصة بك يمكن أن تكون قادرة على منافسة الصناعة الألمانية لجهة الجودة والسعر. ومن شأن ذلك أن يكون

صعبا بما فيه الكفاية إذا لم يكن المارك الألماني مقيما بأقل من قيمته لمعظم فترة ما بعد الحرب، ولو لم تكن تكاليف اليد العاملة ومعدلات التضخم في ألمانيا أقل من المتوسط، وهذا مع الأسف ما كان الأمر عليه بالنسبة إلى الآخرين جميعا. وهذا أعطى الاقتصاد الألماني ميزة إنتاج أشياء أقل من عظيمة أيضا، وبالتالي إضعاف المنافسين في المنتجات الأدنى مستوى، إلى جانب المنتجات الأعلى في سلسلة القيمة المضافة⁽⁴⁷⁾. أضف إلى ذلك الأجور الألمانية المعاصرة، التي شهدت انخفاضات حقيقية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فيكون لديك اقتصاد تصعب للغاية مواكبته. وعلى الجانب الآخر من هذا الرهان الضامن الفوز كانت أسواق المال. نظرت الأسواق إلى الاقتصادات الأقل حيوية، التي ربطت نفسها بالمارك الألماني، مثل المملكة المتحدة وإيطاليا، ورأت وسيلة لكسب المال.

السبيل الوحيد إلى الحفاظ على ربط العملة هو إما الدفاع عنها باحتياطات النقد الأجنبي أو تخفيض الأجور والأسعار لديك لاستيعاب ذلك. وللدفاع عن الربط تحتاج إلى كثير من العملات الأجنبية فعندما تفقد عملتك قيمتها (ستفعل إذا كنت تحاول مواكبة الألمان)، يمكنك بيع احتياطات العملة الأجنبية وإعادة شراء عملتك للحفاظ على السعر المطلوب. لكن إذا كانت الأسواق تستطيع معرفة مقدار العملة الأجنبية لديك في الاحتياطي، يمكنها أن تراهن ضدك، وتفرض تخفيض قيمة عملتك، وتكسب الفارق بين الربط والقيمة السوقية الجديدة في بيع على المكشوف.

فعل جورج سوروس (وكثير من صناديق التحوط الأخرى) في حادثة شهيرة هذا الأمر مع الآلية الأوروبية لأسعار الصرف في العام 1992، فأخرج المملكة المتحدة وإيطاليا من النظام. وتمكن سوروس من أن يفعل هذا لأنه كان يعرف ألا وسيلة تستطيع المملكة المتحدة أو إيطاليا من خلالها أن تصبح تنافسية مثل ألمانيا من دون حصول انكماش حاد في الأسعار بهدف زيادة القدرة التنافسية، وأن البلدين لن يستطيعا تحمل سوى مستوى محدد من الانكماش والبطالة قبل أن تنفذ احتياطيتهما من النقد الأجنبي أو يخسرا الانتخابات المقبلة. وفي الواقع، كان يشار إلى الآلية الأوروبية لأسعار الصرف أحيانا باسم «آلية الركود الأبدية» في أوروبا، كان هذا هو تأثيرها الانكماش. باختصار، تفشل محاولات الحفاظ على ربط للعملة يكافح التضخم لأنها ليست ذات مصداقية في النقطة التالية: لا

أوروبا: أكبر من أن تُنفذ؟

يمكنك إدارة معيار الذهب (تكون الطريقة الوحيدة للضبط من خلال الانكماش الداخلي) في نظام ديمقراطي⁽⁴⁸⁾.

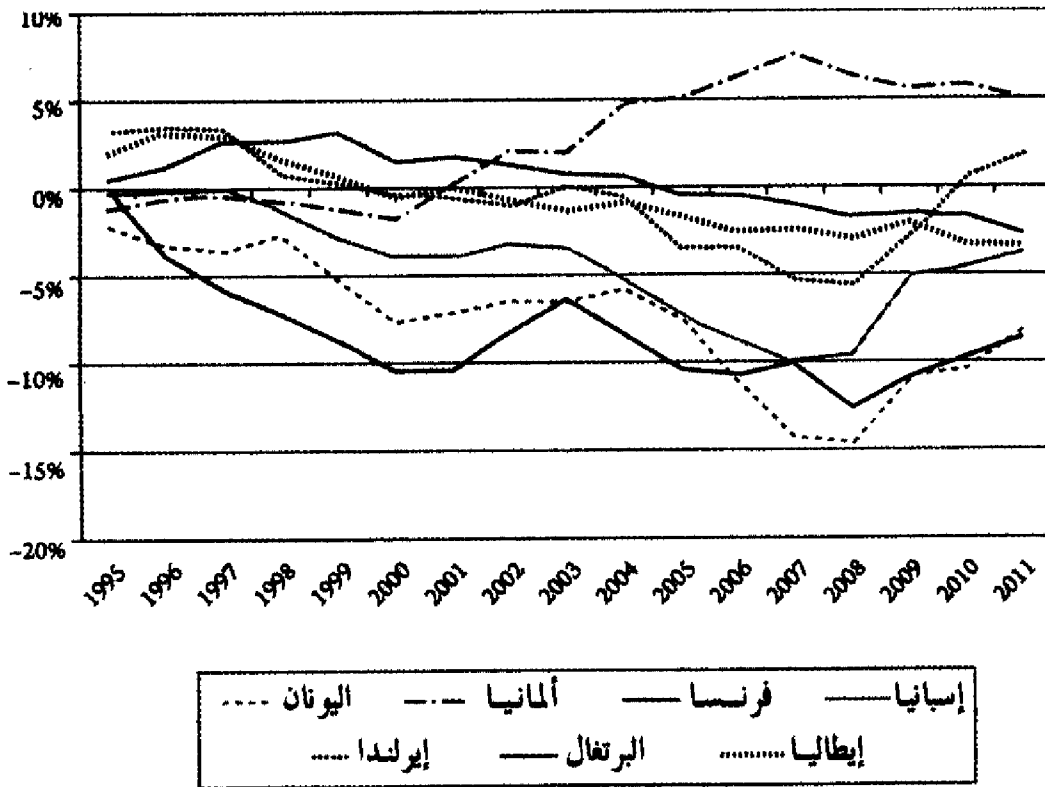
حسنا، يمكنك المحاولة، والأوروبيون الذين بنوا الاتحاد الأوروبي حاولوا. بعد كارثة آلية أسعار الصرف، وفي مشهد يعيد إلى الأذهان مشهدا في فيلم مونتي بايثون «الكأس المقدسة» The Holy Grail حين يقول الملك لابنه «قالوا لا يمكنك بناء قلعة في مستنقع، وفعلت الأمر في أي حال، وسقطت القلعة، لذلك فعلت الأمر مرة أخرى، وسقطت، لذلك فعلت الأمر مرة أخرى، وسقطت»، قرر الأوروبيون أن يمشوا خطوة أبعد من ربط العملات بالمارك الألماني، قرروا أن يصبحوا جميعا ألمانا من خلال تقاسم العملة نفسها والسياسات النقدية نفسها.

سيُصبح اليورو، خلف آلية أسعار الصرف، إصلاحا داخليا لمرة واحدة للعملات الأوروبية المختلفة كلها في مقابل عملة عائمة خارجية واحدة، مع فارق واحد مهم⁽⁴⁹⁾. بدلا عن الربط والإبقاء على العملات ومطابيع المال الوطنية، بعد الإصلاح ستُلغى العملات الوطنية وستُسَلَّم المطابيع إلى الألمان للتأكد من أن التضخم وانخفاض قيمة العملة لن يكونا مرة أخرى من بين الخيارات. وبالتسليح بدلا عن ذلك، بالمصرف المركزي المستقل الجديد الذي كان له هدف واحد فقط، الحفاظ على معدل التضخم عند نحو اثنين في المائة، بغض النظر عن تكاليف الإنتاج والعملية وعبر السيطرة على أسعار الفائدة، ستُعَدَّل الأسعار والأجور تلقائيا مع التوازن الخارجي. بعبارة أخرى، بنى الأوروبيون مرة أخرى معيار الذهب في دولة ديمقراطية. تُنسب إلى أينشتاين ملاحظة مفادها بأن فعل الشيء نفسه تكرارا مع توقع نتائج مختلفة هو تعريف الجنون. كان المشروع النقدي الأوروبي منذ البداية جنونا محدودا. وكشف أخيرا فقط أنه ضرب من الجنون.

لماذا أصبح اليورو جهازا نقديا كارثيا

في وقت إطلاق اليورو، توقع العديد من الاقتصاديين أنه سيفشل. أشار مارتين فيلدشتاين إلى أن البلدان التي تعتمد اليورو لا تشكّل «منطقة مثلى للعملة» حيث تتكامل بشدة الدورات التجارية وما شابه ذلك فيمكن تحقيق مكاسب الكفاءة⁽⁵⁰⁾. ورأى بول كروغمان صعوبة في عقد من الزمن من الركود والبطالة

استلزمته معايير التقارب في معاهدة ماستريخت للعام 1992، شرطا مسبقا لاعتماد اليورو، فالعجز في الموازنة والديون ومعدلات التضخم يجب تخفيضها كلها في الوقت نفسه⁽⁵¹⁾. وكان الاثنان على حق، لكن ما سبب المشاكل حقا كان أن استخدام اليورو، بدلا من أن يخلق التقارب، خلق اختلافا كبيرا بين الاقتصادات الأوروبية (انظر الشكل 3-1) في كل شيء تقريبا ما عدا الهوامش بين عائدات السندات وميزان المدفوعات.



الشكل (3 - 1): اختلافات الحسابات الجارية في منطقة اليورو

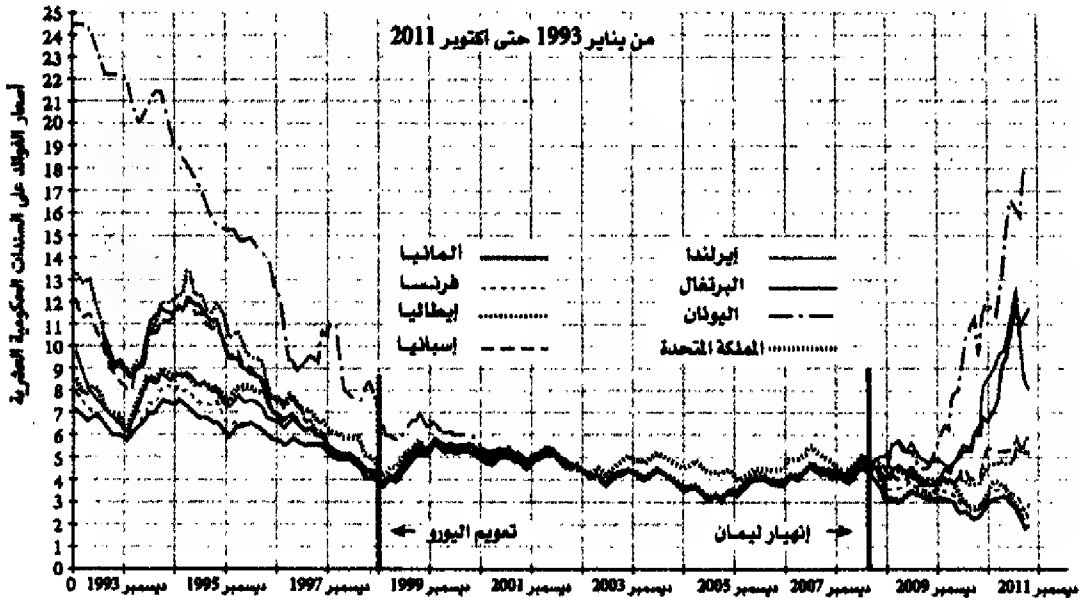
لاحظ أنه قبل اعتماد اليورو، كانت فرنسا البلد الوحيد مع فائض في الحساب الجاري. وبعد اعتماده، صمدت فرنسا حتى العام 2005 قبل أن تتحول إلى العجز. وانتقلت ألمانيا إلى الفائض في العام 2001، وانتقلت بقية منطقة اليورو إلى مزيد من العجز. كان ثمة تقارب من نوع ما. الجميع ما عدا ألمانيا عانوا العجز. ولمعرفة لماذا حدث هذا، يتعين علينا أن نلجأ إلى الطريقة التي تمول هذا العجز، ما يأخذنا إلى عالم أسواق الديون السيادية، وما فعله اعتماد اليورو لحوافز المصارف الأوروبية (الشكل 3-2).

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

إذا كانت الصورة ترسم ألف كلمة، فالشكل (3 - 2) يرسم مليونا. على الجانب الأيسر، نرى رأي الأسواق في السندات السيادية قبل اعتماد اليورو. بدأت عائدات السندات اليونانية التي تستحق بعد 10 سنوات بـ 25 في المائة، وانخفضت إلى 11 في المائة، ثم جاءت من ضمن 50 نقطة أساس (نصف نقطة مئوية) مقارنة بالسندات الألمانية بحلول 2001. كذلك تراجعت السندات الإيطالية من ذروة بلغت 13 في المائة في 1994 لتصبح في العام 2001 «ألمانية تقريبا» لجهة العائدات. ومع ذلك، واضح تماما أنه لا اليونان ولا إيطاليا ولا إيرلندا، ولا أي بلد آخر، أصبح فعلا ألمانيا، فلماذا نرى هذا التقارب في العائدات؟ الإجابة الشعبية أن اعتماد المصرف المركزي الأوروبي وسعيه الذي لا ينتهي إلى مصداقية مناوئة للتضخم أشارا إلى مشتري السندات أن كلا من أخطار الصرف الأجنبي وأخطار التضخم أصبحت الآن شيئا من الماضي. كان اليورو أساسا ماركا ألمانيا موسعا، وكان الجميع الآن ألمانيا.

على الرغم من حقيقة أن السندات الوطنية كانت لا تزال تصدر عن الحكومات الوطنية نفسها، اشترتها المصارف والجهات المالية الأخرى مفترضة أن الأخطار التي رأيناها على الجانب الأيسر من الشكل (3-2) قد انتهت بشكل سحري بعد اعتماد اليورو. وغمر هذا التطور دول الأطراف بامال الرخيص لتغمر تماما الأسواق المحلية للتمويل بالجملة، ما جعل هذه الأخيرة عرضة إلى هروب رؤوس الأموال فأصبحت هذه الأسواق غير سائلة في العام 2011، رافعة، في حالة إسبانيا خصوصا، مديونية القطاع الخاص. وفي حين أقرض المقرضون الشماليون المصارف المحلية والمطورين العقاريين وما شابه ذلك، استخدم المستهلكون في دول الأطراف هذا المد العاقي من النقد الرخيص لشراء المنتجات الألمانية، وبالتالي برزت الاختلالات في الحساب الجاري المشار إليها سابقا.

لكن لماذا اعتقد مشترو السندات هؤلاء أن هذه المؤسسة الجديدة التي لم تُختبر بعد، أي المصرف المركزي الأوروبي، ستحمي في الواقع قيمة سنداتهم، وأن الحكومات الوطنية لم تعد مهمة، وأن اليونان أصبحت الآن ألمانيا؟ الإجابة: لم يكونوا في حاجة إلى تصديق أي شيء من هذا القبيل لأن ما كانوا يفعلونه يمكن وصفه بأنه أمّ الاتجار بالخطر المعنوي.



الشكل (2-3): عائدات السندات الحكومية العشرية في منطقة اليورو

المصدر: المصرف المركزي الأوروبي - مستودع البيانات الإحصائية

أمّ الاتجار بالخطر المعنوي

لو كنت أحد المصارف الأوروبية في آخر تسعينيات القرن العشرين ورأيت عائدات السندات السيادية تنهار، ربما أزعجك الأمر لأن مصدرا للأرباح المحفوفة بالأخطار كان يختفي. من جهة أخرى، لو تخلصت حقاً المصرف المركزي الأوروبي باعتباره أداة جديدة من أخطار أسعار الصرف لمصلحة الدول بإصدار الديون واستبعاد التضخم من خلال وضع آلة طباعة المال الوحيدة في أوروبا في فرانكفورت، لكان حقاً حلم كل مصرفي - كخيار حر - أصول آمنة ذات اتجاه صعودي إيجابي، تماماً كالتزامات الدين المضمونة التي رأيناها في الولايات المتحدة. ولهذا ستكون أحقّ إن لم تشترها بكثافة، وهذا ما فعلته المصارف الأوروبية تحديداً. لكن فيما تقتارب العائدات، سيكون عليك شراء مزيد ومزيد من السندات لكسب أي أموال. كانت مع ذلك ثمة فوارق صغيرة لكن مهمة في العائدات بين السندات السيادية الصادرة في أوروبا الشمالية وبين تلك الصادرة من الأطراف بعد تقتارب العائدات. لذلك، إذا كنت بادلت الدين الألماني والهولندي القليل العائد الخاص بك بما استطعت أن تجده من دين مساوٍ له من دول الـ PIIGS، ثم أعطته دفعا قويا من

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

طريق إدارة نسب عالية من الرفع المالي التشغيلي تبلغ 40 إلى واحد - أكبر بكثير من نظرائك في الولايات المتحدة - ملكت آلة مال عملاقة مضمونة مؤسسيا. ما الذي يجعل هذا اتجارا بالخطر المعنوي؟

تخيل أنك كنت تعرف أن اليونان لا تزال هي اليونان وإيطاليا لا تزال هي إيطاليا فيما الأسعار المحددة في الأسواق تمثل نشاطات شراء السندات من المصارف التي تخفض العائدات بدلا من تقدير لأخطار السندات نفسها. لماذا تشتري هذه الأوراق إذا كان العائد لا يعكس الأخطار؟ قد تدرك أنك إذا اشتريت ما يكفي منها - إذا كبر حجمك حقا - وفقدت تلك الأصول قيمتها، ستصبح أنت خطرا على النظام المصرفي الوطني الخاص بك وسيتعين إنقاذك من دولتك. إذا لم تُنقذ، نظرا إلى انكشافك وروابطك عبر الحدود مع مصارف أخرى رفعك المالي العالي، ستشكّل أخطارا نظامية للقطاع المالي الأوروبي بأكمله. هكذا، كلما ازدادت الأخطار التي ركبته في دفاترك، خصوصا في شكل ديون لدول الأطراف، ازداد احتمال تغطية خطرك من المصرف المركزي الأوروبي، أو حكومتك الوطنية، أو الاثنين معا. وهذا من شأنه أن يكون اتجارا بالخطر المعنوي عند المستوى القاري. قد يكون اليورو مشروعا سياسيا أمّن حوافز اقتصادية لهذا النوع من الاتجار ليحصل. لكن اللاعبين في القطاع الخاص هم من اقتنص الفرصة عمدا وطوعا تماما.

الآن، إما لأنهم اعتقدوا حقا أن المصرف المركزي الأوروبي غير المختبر أزال بشكل سحري كل خطر من النظام أو رأوا إمكانيات للاتجار بالخطر المعنوي، أو حصل الأمران معا، اشترت المصارف الأوروبية الكبرى أكبر مقدار من الديون السيادية لدول الأطراف (وأصول أخرى لهذه الدول) استطاعت شراءه. في الواقع، وكما سترى أدناه، حفزت المفوضية الأوروبية هذه المصارف لوضع أيديها على أكبر عدد ممكن من سندات دول الأطراف واستخدمتها كضمان في معاملات الريبو، فزادت بالتالي الطلب عليها أكثر⁽⁵²⁾. كان هناك، مع ذلك، عيب واحد بسيط في الخطة. في حين أن الإقراض والاقتراض المصرفيين قد يكونان عابرين للحدود في منطقة اليورو، فإن مسؤوليات تصفية المصارف وإنقاذها (على الرغم من اقتراح في 2012 باتحاد مصرفي في الاتحاد الأوروبي، لم يفعل سوى القليل لمعالجة هذه المشاكل في شكل أساسي) لاتزال وطنية⁽⁵³⁾. لذلك، في حين يمكن لأي مصرف فردي أن يمارس الاتجار

بالخطر المعنوي هذا، فإن مارسته المصارف كلها في وقت واحد، يصبح بسرعة كبيرة جدا ما كان على حدة أكبر من أن يُترك لينهار أكبر من أن يُنقذ ككل. مرة أخرى، كانت ديناميكيات النظام تختلف عن ديناميكيات مجموع الأجزاء.

تقزيم الملك

لفهم الأخطار التي تنطوي عليها هذه التجارة بالنسبة إلى الدول، تذكر أنك إذا أخذت الأصول الإجمالية لأكثر ستة مصارف في الولايات المتحدة في الربع الثالث من العام 2008 وجمعتها، فستحصل على ما يزيد قليلا على 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. لذلك يمكن لأي واحد من هذه المصارف، في المتوسط، أن يزعم أنه سيؤثر في نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إذا انهار. أضف خطر العدوى الذي نوقش سابقا، فتحصل على ما رأيته السلطات الأمريكية مشكلة المؤسسات الأكبر من أن تُترك لتنهيار. الآن، افعل الشيء نفسه مع المصارف الأوروبية في الربع الرابع من العام 2008، وهو أمر يجب عليك القيام به على أساس وطني (نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي) لأنه ليس هناك في وقت كتابة هذا النص، نظام شامل للاتحاد الأوروبي لضمان الودائع، ولا توجد آلية إنقاذ للمصارف عند مستوى الاتحاد الأوروبي - كل شيء يقع على عاتق الدولة - فتحصل على بعض النتائج المخيفة جديا^{(54)(*)}.

في العام 2008، حققت أكبر ثلاثة مصارف فرنسية بصمة إجمالية على صعيد الأصول بلغت 316 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا. وكان اثنان من أكبر المصارف الألمانية الأصول يساويان 114 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الألماني. وفي العام 2011، بلغ الرقمان هذان 245 و 117 في المائة على التوالي. كان «دويتشه بنك» وحده صاحب أصول بأكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الألماني ويدير رفعا ماليا تشغيليا يساوي 40 إلى واحد⁽⁵⁵⁾. وهذا يعني أن خسارة ثلاثة في المائة من أصولها يضعف موازنته العامة كلها ويعرض الدولة الألمانية إلى خطر

(*) فيما لا يزال الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى نظام موحد لضمان الودائع يتجاوز الشروط الملزمة للدول الأعضاء في هذا الصدد، أسس في 27 سبتمبر 2012 آلية الاستقرار الأوروبية لإنقاذ الدول الأعضاء وقطاعاتها المصرفية المتعثرة. [المترجم].

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

محتمل. ولمصرف واحد، «آي إن جي» في هولندا، بصمة أصول تساوي 211 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدولته. ولأكبر أربعة مصارف في المملكة المتحدة بصمة أصول إجمالية تساوي 394 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة. وتشكل أكبر ثلاثة مصارف إيطالية مجرد 115 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن بريطانيا تنال على ما يبدو بطاقة دخول مجانية إلى أسواق سندات مقارنة بإيطاليا. وبالمقارنة، تبدو الديون السيادية في كل من هذه الدول لا شيء⁽⁵⁶⁾.

وفي دول الأطراف ليس الوضع أفضل حالا. فالمصارف المحلية لم تكن لتفوت على نفسها هذا الاتجار، فاشتريت الديون السيادية الخاصة بدولها بالأطنان. ووفق عينة من مصارف منطقة اليورو التي خضعت إلى اختبارات التحمل في يوليو 2011، تملك المصارف اليونانية 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي اليوناني في سندات محلية، وتحتفظ المصارف الإسبانية بنحو 20 في المائة، وأصبحت ملكية تلك السندات وطنية بشكل متزايد خلال 2012⁽⁵⁷⁾. تذكر، ليس على هذه الأصول أن تساوي صفرا لتخلق مشكلة. عليك أن تعطل ما يكفي من الأصول للقضاء على رأس المال المصنف بأنه من الدرجة الأولى في المصرف، ويمكن أن تقل الأصول المعطلة عن اثنين في المائة من الإجمالي، خصوصا عندما تؤخذ في الاعتبار الالتزامات العابرة للحدود وأخطار العدوى⁽⁵⁸⁾.

خلاصة القول أنه في كل بلد وعبر منطقة اليورو ككل، أصبحت المصارف الأوروبية أكبر من أن تُنقذ. فما من دولة، حتى لو ملكت مطبعة مال خاصة بها، يمكنها إنقاذ مصرف معرض لمخاطر بهذا الحجم. وإذا وقعت ترتيبا لعملة ألغيت بموجبه عملتك، أنت حقا في ورطة. يقول سايمون تيلفورد وفيليب وايت بصراحة، إن أزمة منطقة اليورو هي «حكاية رفع مالي مصرفي مفرط وإدارة أخطار ضعيفة في أساسها... [و] سوء توزيع ملحمي لرأس المال من طريق مصارف ذات رفع مالي مفرط»⁽⁵⁹⁾.

من البداية كان اليورو عبارة عن أزمة مصرفية يُنتظر أن تحدث. ومن شرارات الأزمة كانت اليونان واكتشاف أن دول الـ PIIGS كانت تزيد عائدات السندات، كما فعلنا سابقا. ومن الشرارات الأخرى كانت سلسلة الأحداث التي وقعت، مثلما شاهدنا في الولايات المتحدة في العام 2008، في عمق النظام المصرفي نفسه وتركزت

على استخدام السندات الحكومية كضمان للريو في تمويل المصارف. ومرة أخرى، ما يُصوّر على أنه أزمة للقطاع العام هو، في أساسه، مشكلة للقطاع الخاص (المصرفي) في شكل شبه كامل.

الأضرار الجانبية وفق النمط الأوروبي

لذلك دعنا نتصور أنك مصرف أوروبي كبير عالمي (للتجزئة والاستثمار معا) وكنت أجريت اتجارا عملاقا بالخطر المعنوي ضد دول في الاتحاد الأوروبي، أو أنك فقط آمنت حقا بصلاحيات المصرف المركزي الأوروبي. للاستفادة من هذا، تحتاج إلى إدارة مستويات عالية جدا من الرفع المالي. أين يمكنك الحصول على المال لإدارة عملية كهذه؟ عموما، يمكن للمصارف تمويل نشاطاتها بطريقتين، من طريق زيادة الودائع وإصدار الأسهم من جهة، وزيادة الديون من جهة أخرى. إذا أصدرت الأسهم، تسقط قيمة كل سهم، لذلك ثمة حد يصبح معه إصدار الأسهم هزيمة ذاتية. ولزيادة الودائع حدود أيضا، خصوصا في اقتصاد تنخفض فيه معدلات الادخار، أما الدين فليس له حد.

أين يمكن للمصارف الأوروبية أن تجد كميات ضخمة من الديون الرخيصة لتمويل نفسها؟ وكانت أسواق الريبو التي واجهناها في الفصل الثاني مكانا، لكنها هذه المرة تقع في لندن بدلا من نيويورك⁽⁶⁰⁾. وكانت صناديق أسواق المال الأمريكية التي كانت تبحث عن عائدات إيجابية في عالم ينخفض فيه سعر الفائدة بعد العام 2008 المكان الآخر. فعلى الرغم من كل شيء، كانت تلك المصارف الأوروبية المحافظة بعيدة جدا عن خطورة المصارف الأمريكية، فلماذا لا تشتري كثيرا من الديون القريبة الأجل الخاصة بها؟ فالمصرف المركزي الأوروبي لن يسمح لهم بالانهيار، أليس كذلك؟

بمرور سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحولت تلك المصارف الأوروبية المفترض أنها محافظة على نحو متزايد عن التمويل بالودائع المحلي والأمن وجمّعت أكبر مقدار استطاعت أن تجده من الدين القريب الأجل من مصادر دولية. فعلى الرغم من كل شيء، كان أرخص بكثير من الحصول على ما ادخرته الجدة ودفع فائدة مرتفعة نسبيا لها في مقابل حساب الامتياز. وصح

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

الأمر إلى درجة أن إحدى الدراسات أوردت أنه بحلول «سبتمبر 2009، استضافت الولايات المتحدة فروعاً لـ 161 مصرفاً أجنبياً جمعت بشكل جماعي تريليون دولار من التمويل المصرفي بالجملة، ووجهت 645 مليار دولار لتُستخدَم في مقارها»⁽⁶¹⁾. وجمعت المصارف الأمريكية في هذا الوقت نحو 50 في المائة من تمويلها من الودائع، في حين أن المصارف الفرنسية والبريطانية بلغ الرقم المقابل أقل من 25 في المائة⁽⁶²⁾. وبحلول يوليو 2011، كان 755 مليار دولار من أصل 1.66 تريليون دولار في صناديق أسواق المال الأمريكية مملوكة في شكل دين قريب الأجل للمصارف الأوروبية، مع أكثر من 200 مليار دولار أصدرتها المصارف الفرنسية وحدها⁽⁶³⁾. وكما كانت الحال في العام 2008، كانت هذه المصارف تقترض بين ليلة وضحاها لتمويل القروض لفترات أطول.

وإضافة تمويلها من طريق الاقتراض القريب الأجل في أسواق الولايات المتحدة، اتضح أن تلك المصارف الأوروبية المحافظة المتجنبة للأخطار لم تغب عن أزمة الرهن العقاري الأمريكي على الرغم من كل شيء. في الواقع، كان أكثر من 70 في المائة من الأدوات الاستثمارية الخاصة التي أُسست للتعامل بـ «الأوراق التجارية المدعومة بالأصول» (الرهن العقاري) التي واجهناها في الفصل الثاني إنما أسستها مصارف أوروبية⁽⁶⁴⁾. وقد يكون العام 2008 عام أزمة في أسواق الرهن العقاري الأمريكية، لكنه عرف ممولين أوروبيين وقنوات أوروبية، ولا يزال معظم تلك الأصول المنخفضة القيمة عالقا في الموازنات العامة للمصارف الأوروبية المقيمة في دول لا تملك مطابع مال. ثم بحلول العام 2010، تماما كما بدأت عائدات الديون السيادية على الجانب الأيمن من الشكل (2-3) تتباعد، انهارت قدرة المصارف الأوروبية على تمويل نفسها من خلال الاقتراض الأمريكي القريب الأجل بطريقة كانت عودة شبه كاملة إلى الولايات المتحدة في العام 2008.

تذكر أن في الولايات المتحدة في العام 2008، بدأت الضمانات الخاصة باقتراض الريبو تفقد قيمتها. هكذا، كان على الشركات المعنية إضافة مزيد من الضمانات لاقتراض المبلغ نفسه من المال، أو أن سيولتها نفدت بسرعة حقيقية، وهذا ما حدث للنظام المصرفي في الولايات المتحدة. لقد بدأ الشيء نفسه يحدث في أوروبا. وبينما كانت السندات المدعومة بالرهن العقاري، وهي الضمانات الأفضل بالنسبة إلى

المقترضين الأمريكيين من أسواق الريبو الأمريكية، مصنفة AAA، كانت الضمانات الأفضل بالنسبة إلى المقترضين الأوروبيين من أسواق الريبو في لندن الديون السيادية الأوروبية المصنفة AAA. ومثلما احتاج المقترضون الأمريكيون إلى بديل عن سندات الخزنة وتحولوا إلى سندات الرهن العقاري المصنفة AAA، كان أمام المقترضين الأوروبيين سندات ألمانية آمنة لطيفة قليلة يستخدمونها كضمان لأن المصارف الأساسية كانت مشغولة بالتخلص منها لمصلحة ديون دول الأطراف. فبدأوا باستخدام ديون دول الأطراف التي اشتروها في شكل جماعي، والتي كانت، على الرغم من كل شيء، مصنفة تقريبا كالديون الألمانية، وهي سياسات نالت دفعا قويا من توجيه أصدره الاتحاد الأوروبي «مكرّسا أن السندات السيادية في منطقة اليورو تُعامل على قدم المساواة في معاملات الريبو» من أجل جعل الأسواق الأوروبية أكثر سيولة. وبحلول العام 2008، كانت ديون دول الـ PIIGS تضمن 25 في المائة من تعاملات الريبو الأوروبية كلها⁽⁶⁵⁾. ويمكنك أن تبدأ في رؤية المشكلة.

وسط قلق المستثمرين في شأن الديون السيادية الأوروبية، بدأت وكالات التصنيفات الائتمانية تخفيض تصنيفات تلك الديون السيادية، وهوت سنداتاتها من AAA إلى BBB وأسوأ من ذلك. وهكذا، أصبحت في حاجة إلى استخدام مزيد ومزيد من هذه السندات السيادية للحصول على الكمية نفسها من النقد في سوق الريبو. للأسف، مع استخدام نحو 80 في المائة من اتفاقات الريبو هذه الديون السيادية الأوروبية كضمان، عندما سقطت قيمة تلك السندات، بدأت قدرة المصارف الأوروبية على تمويل نفسها والحفاظ على هياكلها ذات الرفع المالي العالي في التبخر⁽⁶⁶⁾.

كانت المصارف ذات الأصول الصحية لتتمكن من تحمل هذه الخسارة المفاجئة للتمويل، لكن فضلا عن القروض العقارية الأمريكية التي كانت تملأ دفاترها، كانت المصارف الأوروبية محشوة بالكامل بأصول أخرى لدول الأطراف كانت قيمتها تنخفض بسرعة. كان مقدار الانكشاف مثيرا للدهشة مرة أخرى. في بداية العام 2010، كان للمصارف في منطقة اليورو انكشاف جماعي بلغ 727 مليار دولار على إسبانيا، و402 مليار دولار على إيرلندا، و206 مليارات دولار على اليونان⁽⁶⁷⁾. وقُدِّر انكشاف المصارف الفرنسية والألمانية على دول الـ PIIGS في العام 2010

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

بنحو تريليون دولار. وكان للمصارف الفرنسية وحدها انكشاف بـ 493 مليار دولار على دول الـ PIIGS، أي ما يعادل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي. وقدّرت «ستاندرد آند بورز» الانكشاف الكلي للمصارف الفرنسية بـ 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

مرة أخرى، كانت الأغلبية العظمى من هذه الانكشافات انكشافات للقطاع الخاص - إقراض سكني في إسبانيا، وما شابه ذلك. وكان العنصر السيادي لهذه الأرقام صغيرا نسبيا. لكن ما يهم هو مقدار الرفع المالي لهذه المصارف ومدى أهمية السندات السيادية في تمويل هذه المصارف. فور أن فقدت هذه السندات قيمتها، وجدت المصارف الأوروبية على نحو متزايد نفسها محرومة من أسواق التمويل الأمريكية بالجملة في الوقت نفسه الذي بدأت فيه أسواق المال الأمريكية بالتخلص من الديون القريبة الأجل الخاصة بها. ما حدث في الولايات المتحدة في العام 2008، أي «أزمة السيولة» العامة، تصاعدت في أوروبا في عامي 2010 و2011. ولم تتفادها عمليات التمويل البعيدة الأجل التي أطلقها المصرف المركزي الأوروبي إلا في أواخر العام 2011 وبداية العام 2012. ولم تقدّم هذه السياسات غير التقليدية والمتمثلة في تخفيف شبه كمي سوى هدنة مؤقتة. سماها بول دي غروي «إعطاء الأموال الرخيصة إلى المصارف المرتعدة مع المشاكل كلها التي تترتب على ذلك»⁽⁶⁸⁾. وكانت النتائج أنه في غضون شهرين من عمليات التمويل البعيدة الأجل الأول التي نفذها المصرف المركزي الأوروبي، ارتفعت عائدات السندات السيادية مرة أخرى، وتحملت الدول المسؤولية عن هذه المصارف دينا سياديا أكبر في موازنتها العامة - وغابت هذه الحقيقة عن المستثمرين القلقين الآن عن إسبانيا وإيطاليا. كانت قارة أخرى، وأزمة مصرفية أخرى، لكن كان كل ما سمعناه هو الإنفاق المسرف للدول - لماذا؟

يمكنك إدارة معيار الذهب في نظام ديموقراطي (لبعض الوقت)

الإجابة القصيرة هي أنه مع تفوق الرفع المالي لدى مصارف أوروبا عنه لدى المصارف الأمريكية في أي وقت، ومع بصمات للأصول بلغت أضعاف النواتج المحلية الإجمالية في بلدانها، ومع موازنات عامة كانت معتلة بشكل خطير وغير شفافة بشكل خطير، أصبحت المصارف مرة أخرى مشكلة من مشاكل الدول. لكن على

عكس حالة الولايات المتحدة (وحالة المملكة المتحدة)، لا يمكن للدول المعنية أن تبدأ حتى في حل هذه المشاكل لأنها تخلت عن مطابع المال في حين تركت مصارفها تصبح أكبر من أن تُنقَذ. وبعد إدراك هذا، عندما تعرض تصنيف AAA للتهديد في فرنسا في العام 2011، لم تقلق أسواق السندات في شأن قدرة الدولة الفرنسية على دفع المعاشات التقاعدية للمعلمين المتقاعدين في نانسي. قلقت، وبشكل معقول جدا، على قدرتها على التعامل مع إفلاس أي من المصارف الثلاثة الكبرى («سوسيتيه جنرال» و«بي إن بي باريسا» و«كريدي أغريكول»)، خصوصا في بيئة من التقشف الصلب. فإذا كانت الدول لا تستطيع عبر زيادة التضخم الخروج من ورطة (لا توجد مطبعة للمال) أو عبر تخفيض قيمة العملة للحصول على النتيجة نفسها (لا عملة سيادية)، لا يمكنها إلا أن تتوقف عن التسديد (ما سيفجر النظام المصرفي، لذلك هذا ليس خيارا)، فلا يبقى سوى الانكماش الداخلي من خلال الأسعار والأجور - أي التقشف. هذا هو السبب الحقيقي الذي يلزمننا جميعا أن نتقشف. مرة أخرى، يتعلق كل شيء بإنقاذ المصارف.

لكنك لا تستطيع أن تقول الحقيقة حول سبب تقشفك

لذلك، لماذا إذا تلعب الحكومات الأوروبية لعبة الترويع المضلل ومن ثم تلقي اللوم كله على الدول التي أنفقت أكثر من اللازم؟ أساسا، لأنك في نظام ديمقراطي بالكاد تستطيع أن تقول الحقيقة حول ما تقوم به، وتتوقع النجاة سياسيا. تصور سياسيا أوروبا كبيرا يحاول أن يشرح لماذا على ربع الإسبان تحمّل البطالة، ولماذا على أطراف أوروبا كلها أن تقبّع في حالة ركود دائم لمجرد إنقاذ العملة التي وُلدت قبل 10 سنوات فقط. كيف سيبدو الأمر؟ أظن أن الأمر سيتخذ منحى من هذا القبيل.

إلى: الرأي العام الناخب

من: رئيس وزراء الدولة الفلانية في أطراف منطقة اليورو

إخواني المواطنين. قلنا لكم على مدى السنوات الأربع الماضية إن

السبب وراء بظالتكم ووراء أن العقد المقبل من الزمن سيكون بائسا

هو أن دولا أنفقت أكثر من اللازم. لذلك نحن الآن جميعا في حاجة إلى أن نتكشف ونعود إلى ما يُسمى «المالية العامة المستدامة». لكن الأوان آن لقول الحقيقة. إن انفجار الديون السيادية هو عرض من الأعراض، وليس سببا للأزمة التي نجد أنفسنا فيها اليوم.

ما حدث في الواقع هو أن أكبر المصارف في البلدان الأوروبية المركزية اشترت كثيرا من الديون السيادية من جيرانها في الأطراف، أي دول الـ PIIGS. وغمر هذا دول الـ PIIGS بالمال الرخيص لشراء منتجات البلدان الأوروبية المركزية، وبالتالي فإن الاختلالات في الحساب الجاري في منطقة اليورو الذي نسمع كثيرا عنه وما ترتب على ذلك من فقدان القدرة على المنافسة في اقتصادات الأطراف هذه. على الرغم من كل شيء، ما الهدف من صنع سيارة تنافس سيارة «بي إم دبليو» إذا كان الفرنسيون سيقدمون لك المال لشراء واحدة؟ كان هذا كله يسير على ما يرام حتى اضطربت الأسواق بسبب اليونان واعتبرت عبر مواقفنا التسويقية أن المؤسسات التي تهدف إلى إدارة الاتحاد الأوروبي لا يمكنها التعامل مع أي من هذا. توقف المال الذي يشحّم العجلات فجأة، وقفزت مدفوعاتنا لفوائد السندات.

كانت المشكلة أننا تخلينا عن مطابع المال وأسعار الصرف المستقلة - آلياتنا لامتناس الصدمات الاقتصادية - لنعتمد اليورو. وفي الوقت نفسه، تبين أن المصرف المركزي الأوروبي، المؤسسة التي كان يُفترض بها تحقيق استقرار النظام، كان نوعا من مصرف مركزي وهمي. هو لا يمارس أي وظيفة حقيقية غير مقرض الملاذ الأخير. كان موجودا لمحاربة التضخم الذي انتهى في العام 1923، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية الفعلية. وفي حين أن مجلس الاحتياطي الفدرالي ومصرف إنجلترا يستطيعان قبول أي أصول يرغبان فيها في مقابل أي نقود يرغبان في تقديمها، المصرف المركزي الأوروبي محدود دستوريا وفكريا على صعيد ما يمكنه قبوله. لا يمكنه تحويل الدين إلى نقود أو توزيعه، ولا يمكنه إنقاذ البلدان، ولا يمكنه أن يقرض المصارف مباشرة كميات كافية. هو جيد حقا في محاربة التضخم، لكن عندما تحصل أزمة مصرفية، يكون

عديم الفائدة نوعا ما. وهو طور سلطات جديدة شيئا فشيئا طوال الأزمة لمساعدتنا على النجاة، لكن قدراته لا تزال محدودة للغاية. الآن، أضيفوا إلى ذلك حقيقة أن النظام المصرفي الأوروبي ككل هو ثلاثة أضعاف حجم النظام المصرفي الأمريكي ويدير نحو ضعفي رفعه المالي، وتقبلوا أنه مليء بأصول رديئة لا يستطيع المصرف المركزي الأوروبي إخراجها من دفاتره، ويمكنكم أن تروا أن لدينا مشكلة. عقدنا أكثر من 20 قمة وعددا لا يحصى من الاجتماعات، ووعد بعضنا بعضا بمعاهدات على صعيد المالية العامة وآليات إنقاذ، واستبدلنا حتى حكومة منتخبة ديمقراطيا أو اثنتين من أجل حل هذه الأزمة، وحتى الآن لم نتمكن من القيام بذلك. حان الوقت لنقول صراحة لماذا لم ننجح. الإجابة القصيرة هي أننا لا نستطيع حلها. كل ما يمكننا القيام به هو التسويف، ما يعني أنكم ستعانون عقدا ضائعا من الزمن من النمو والتشغيل.

كما ترون، المصارف التي أنقذناها في العام 2008 جعلتنا نتحمل حمولة كاملة من الديون السيادية الجديدة لدفع ثمن خسائرها وضمناء ملاءتها. لكن المصارف لم تُشَفْ، وفي عامي 2010 و2011 بدأ مالها ينفد. لذلك تحرك المصرف المركزي الأوروبي عكس رغباته ليغرق المصارف بمليار يورو من الأموال الرخيصة جدا، عبر عمليات التمويل البعيدة الأجل، عندما لم تعد المصارف الأوروبية قادرة على اقتراض المال في الولايات المتحدة. واستُخدِمَ المال الذي أعطاه المصرف المركزي الأوروبي إلى المصارف لشراء بعض الديون الحكومية القريبة الأجل (لتخفيض عائدات سنداتنا قليلا)، لكن معظمه بقي في المصرف المركزي الأوروبي كتأمين ضد الكوارث بدلا من أن يُعمَّم في الاقتصاد الحقيقي ويساعدكم في العودة إلى العمل. فعلى الرغم من كل شيء، نحن في وسط ركود تعطيه سياسات التقشف دفعا قويا. إذن من سيقترض ويستثمر في خضم تلك الفوضى؟ الاقتصاد بأكمله في حالة ركود، والناس تسدد الديون، وما من أحد يقترض. وهذا يسبب هبوط الأسعار، ما يعطل المصارف ويجمّد الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى. حرفيا ما من شيء يمكننا القيام به حيال ذلك. نحن في حاجة إلى الحفاظ على سيولة المصارف وإلا فستنهار،

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

وهي كبيرة جدا ومترابطة، فانهيار أحدها يمكن أن يفجر النظام برمته. وعلى الرغم من بشاعة التقشف، فهو حقا لا شيء مقارنة بالانهيار العام للنظام المالي.

هكذا لا يمكننا تحقيق تضخم وتميرير التكاليف إلى المدخرين، ولا يمكننا تخفيض قيمة العملة وتميرير التكاليف إلى الأجانب، ولا يمكننا أن نتوقف عن تسديد الديون من دون قتل أنفسنا، لذلك نحن في حاجة إلى انكماش، لأطول مدة مطلوبة لجعل الموازنات العامة لهذه المصارف تصل إلى شكل شبه مستدام. لهذا السبب لا يمكننا أن نسمح لأي بلد بمغادرة منطقة اليورو. إذا ترك اليونانيون، مثلا، اليورو قد نكون قادرين على تجاوز ذلك، لأن معظم المصارف تمكنت من بيع أصولها اليونانية. لكن لا يمكن بيع أصول إيطاليا. هناك كثير جدا منها. ويهدد خطر انتشار العدوى بتدمير المصارف كلها. لذلك الأداة السياسية الوحيدة التي لدينا لتحقيق الاستقرار في النظام هي أن ننكمش في مقابل ألمانيا، وهو أمر يصعب حقا القيام به حتى في أفضل الأوقات. الوضع رهيب، لكن هو كذلك. بطالتكم ستُنقذ المصارف، وستُنقذ في طريقها الدول التي لا يمكنها إنقاذ المصارف بنفسها، وبالتالي ستُنقذ اليورو. نحن، الطبقات السياسية في أوروبا، نود أن نشركم على تضحياتكم.

هذا هو الخطاب الذي لن تسمعه أبدا لأن أي سياسي سيليقيه سيضع سيرته الذاتية على موقع monster.com^(*) بعد 10 دقائق. لكن هذا هو السبب الحقيقي الذي يجعلنا جميعا في حاجة إلى التقشف. عندما يصبح النظام المصرفي أكبر جدا من أن يُنقذ وحين يصبح الاتجار بالخطر المعنوي Moral Hazard الذي سبب كل شيء «خطرا غير معنوي» نظاميا، أي أداة ابتزاز يساعدنا ويحرضها السياسيون المنتخبون لخدمة مصالحنا أنفسهم. عندما ينشط هذا الاتجار في مكان تسوده مؤسسات غير قادرة على حل الأزمة التي تواجهها، تكون النتيجة تقشفا دائما.

الاستنتاج: غطرسة اليورو وكابوس هايك

يرى جاي شامباو أن اليورو عالق في ثلاث أزمت متشابكة، كل منها تزيد

(*) موقع للباحثين عن عمل. [المترجم].

من سوء الآخرين⁽⁶⁹⁾. ويرى أن المشكلة المصرفية لمنطقة اليورو تضاعف مشكلة الديون السيادية، التي بدورها (ومن طريق التقشف) تضر بالنمو باسم تعزيز القدرة التنافسية، التي لا يلبث الانكماش أن يقوضها⁽⁷⁰⁾. هذا يلخص الأمر تقريبا. لكن لتشخيصه وتشخيصنا، الذي يشدد على دور المصارف أولا وعلى الرغم من كل شيء، يمكن للمرء إضافة العديد من طبقات البؤس. المال من عمليات التمويل البعيدة الأجل الذي كان يُفترض أن يعطي المصارف وقتا لإعادة الهيكلة وإعادة الإقراض، استُخدم بدلا من ذلك للتأمين ضد الكوارث. ومع تدهور أوضاع الائتمان في دول الأطراف، وهروب رأس المال من دول الأطراف إلى دول المركز (عندما نقل المدخرون اليونانيون حساباتهم إلى المصارف الألمانية، مثلا)، ظهرت اختلالات مالية ضخمة (مثل الخلل في الميزان التجاري في الشكل 3-1) في حسابات ما يسمى نظام مدفوعات الهدف الثاني في منطقة اليورو الذي يهدف المصرف المركزي الألماني بمليارات من الالتزامات الخارجية للمصارف المركزية في دول الأطراف⁽⁷¹⁾. وفي غياب سلطة للمالية العامة عند مستوى الاتحاد الأوروبي، سوى سلطة نقدية، لا توجد أدوات لامتناس الصدمات على غرار تلك التي يمكنك أن تجدتها، مثلا، في الولايات المتحدة. عندما تغلق شركة في ميشيغان وتنتقل إلى ميسيسيبي، تندفق رؤوس الأموال من ولاية إلى أخرى، لكن الضرائب المجموعة في ولاية كونكتيكت تُلطف التعديل من خلال التحويلات الاجتماعية الفدرالية. والعمالة متنقلة أكثر بكثير أيضا في الولايات المتحدة منها في الاتحاد الأوروبي، وتسمح أمريكا أيضا بموت المدن، فتسرع بالتالي التعديل. لا شيء من هذا يحدث في أوروبا. اتضح أن الاقتراض باليورو عبر الحدود هو، عندما تعكس أسواق السندات العلاوات الحقيقية للأخطار، يشبه تماما الاقتراض بعملة أجنبية، وكانت النتيجة أن المصارف تريد على نحو متزايد أن تلائم القروض المحلية بالأصول المحلية⁽⁷²⁾. وعلى الرغم من عدم وجود أخطار تتعلق بسعر الصرف يجب التأمين ضدها، إذا ارتفعت العائدات السيادية الخاصة بك وانكمش اقتصادك المحلي، فستنخفض قدرتك على تسديد القروض الخاصة بك كما لو كنت تسدد الدفعات بعملة تنخفض قيمتها.

أنا قادر على الماضي قدما في رواية الطريقة التي يبرز فيها اليورو يوميا ليكون سلاحا مدمرا خلافا أكثر من أي وقت مضى. لكن ما يجعل الوضع في أوروبا رهيبا

أوروبا: أكبر من أن تُنقذ؟

في جوهره ليس مجرد هذه الثغرات الكبيرة في تصميم هيكلها المؤسسي أو الخطر المعنوي الذي تشكّله مصارفها. بدلا من ذلك، فإن ما يمكن أن يُسمّى «عطرسة معرفية» epistemic hubris وراء هذا المشروع النقدي الخاص باليورو ككل، هو ما يشكّل مرة أخرى القوة الخاصة بمجموعة من الأفكار الاقتصادية التي تعمينا عن رؤية آثار التصاميم المؤسسية الخاصة بنا، تماما كما حصل في حالة الولايات المتحدة. لا أحد يعرف المستقبل، لكننا نعرف أنه يملك بعض الصدمات التي يخبئها لنا. يمكننا أن نتصور تلك الصدمات خارجية المنشأ، ونصمم آليات للتعويض عنها، مثل دول الرعاية الحسنة الإعداد⁽⁷³⁾. أو يمكننا أن نعتبرها ذاتية، وهي في كل زمان ومكان نتيجة لخياراتنا السيئة المتعلقة بالسياسات. إذا اخترنا هذا الرأي الأخير، ونحن لا نعرف ما قد يخبئه المستقبل، وكذلك سحب أدوات السياسات من السياسيين المنتخبين ديمقراطيا، فقد نرغب في محاولة جعل المستقبل يتفق مع خياراتنا. كيف نفعل ذلك إذا؟

تخيل المستقبل باعتباره فضاء من الاحتمالات غير المحققة. يمكنك قبول عدم اليقين ذلك والتأقلم معه، أو يمكنك محاولة جعل المستقبل يعمل وفق بعض المعايير المحددة، مقلصا مساحة الفرص المستقبلية الممكنة. تفعل ذلك بالقواعد. مادامت واضحة والجميع يتبعها، فوفق هذا المنطق، سيتكشف المستقبل، كما تود أن تراه، بما يتوافق مع القواعد. هذه هي الأوردوليبرالية وقد جن جنونها، فضلا عن المنطق وراء اليورو. من معايير التقارب الخاصة بماستريخت، إلى معاهدة الاستقرار والنمو، إلى المعاهدة الجديدة للمالية العامة الموعودة التي من شأنها أن تحل مشاكل اليورو كلها مرة واحدة وإلى الأبد (غير أن ذلك لن يحدث)، يتعلق الأمر كله بالقواعد. لكن هذه القواعد لا تنطبق يوما إلا على الدول. كان طبعاً ثمة قلق من أن بعض الدول قد لا تتبع القواعد، لذلك وُضع مزيد من القواعد. لكن لم يكن ثمة اهتمام كبير باحتمال أن جهات خاصة، مثل المصارف، قد تتصرف بشكل سيئ. لكن هذا هو بالضبط ما حدث، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يتهم الدول، ويفرض عليها قواعد جديدة، ويصر على أن ذلك سيحل المشكلة. يمكننا أن نفكر مرة أخرى بالقول المأثور القديم عن أن السكارى يبحثون فقط عن مفاتيحهم تحت المصباح لأنه المكان الوحيد المضاء.

كثيرا ما يُعتبرَ فريدريك هايك (*) والد الاقتصاد الليبرالي الجديد⁽⁷⁴⁾. هو ليس وصفا غير عادل فهو بالتأكيد غير معجب بالدولة. لكن ما ثار حقا عليه هو الغطرسة المعرفية للمخطط الذي يفترض أنه قادر على توقع المستقبل أفضل من اللاعب المحلي صاحب المعرفة المجربة أكثر بكثير. على الرغم من أن نقد هايك يُوجّه عادة للمخططين الكينزيين، فنقده اليوم أكثر صلة بمخططي الاتحاد الأوروبي الذين يعتقدون أنه من خلال وضع القواعد التي يمكن أن تجعل المستقبل يتفق مع فضاء الاحتمالات التي يريدون أن يروها. يقول بول دي غروي في شكل جميل، «يشبه الأمر القول إن الناس إن اتبعوا بدقة قواعد قانون الحرائق ما من حاجة إلى فرقة المطافئ»⁽⁷⁵⁾.

من خلال النظر فقط في معدلات التضخم، والعجز في الموازنة، والديون الخارجية، فشل مخططو الاتحاد الأوروبي في رؤية نمو النظام المصرفي حتى أصبح أكبر من أن يُنقذ. ويتمثل ثمن غطرستهم في الاعتقاد السائد بين النخب الأوروبية بأن مجرد عقد واحد من الزمن أو أكثر من التقشف المتواصل سيكون كافيا لدعم المصارف، وربما تكون التكلفة النهائية تقويض المشروع السياسي الأوروبي. قد يكون هذا الثمن الحقيقي لإنقاذ المصارف. ليس فقط نهاية اليورو، بل نهاية المشروع السياسي الأوروبي نفسه، الذي سيكون ربما المأساة النهائية لأوروبا.

ونظرا إلى ما هو على المحك، علينا أن نتساءل عما إذا كان أي شخص في أي وقت اعتقد حقا بأن التقشف فكرة جيدة، وبأنه أكثر من غطاء سياسي لمصالح أنانية. للقيام بذلك، يجب علينا الآن أن نحضر درسا في أحد التاريخين التوأم للتقشف، ذلك المتعلق بالنسب الفكري. وتحوّل بعد ذلك إلى تاريخه التجريبي لندرس أين ومتى نجح في الممارسة العملية. حان الوقت أن نتذكر لماذا، بعد وضع الأحداث الجارية جانبا للحظة واحدة، هذه الفكرة خطيرة إلى هذه الدرجة لكنها مغرية.

(*) Friedrich Hayek (1899 - 1992): اقتصادي وفيلسوف نمساوي، انتقد نظرية كينز عن دولة الرفاهية، وتبنى نظرية السوق الحرة وقدمها نموذجا لدورة الأعمال التجارية. [المحرر].

الجزء الثاني
التاريخان التوأمان للتقشف

مقدمة للفصول 4. 5. 6

التاريخان الفكري والطبيعي للتقشف

«غياب البديل» ليس كافيا

بعد قراءة الجزء الأول من هذا الكتاب،
قد تتساءل عما إذا كان أي شخص اعتقد يوما
أن التقشف فكرة جيدة. يبدو السياسيون
الأمريكيون المعاصرون منجذبين إليه بسبب
أسلوب في العمل السياسي الوطني يلقي
اللوم على القطاع العام في شأن أي أمر سيئ
يحدث في القطاع الخاص. مثل الآباء المفرطين
بالتساهل الذين لا يستطيعون أن يصدقوا
أن ذريتهم تخطئ يوما، لا يمكن لواضعي
السياسات الأمريكيين إلا إلقاء اللوم على
الدولة، وأحيانا المصارف، لكن ليس السوق.
لكن القيام بذلك أمر غير أمريكي إلى حد
ما - لكان الولاء لوول ستريت موازٍ لاحترام
الدستور. وفي الوقت نفسه، يبدو أن واضعي
السياسات الأوروبيين محاصرين في غرفة بين

«يبدو أن الرهان انطلق وأحيل
التقشف إلى التقاعد في دار الأفكار
الاقتصادية السيئة»

المؤلف

جهاز نقدي كارثي ونظام مصرفي مفرط في الرفع المالي يقبع على حافة الهاوية، وورقة تعليمات ألمانية مخصصة لنزع فتيل الشيء نفسه الذي يجعل المشكلة أسوأ لا أفضل.

ومع ذلك، وكما سنرى، يمكن أن يكون التقشف الرد الصحيح على صعيد السياسات. لسوء الحظ، هو يعمل فقط في إطار مجموعة محددة للغاية من الشروط التي لا تصف، للأسف، العالم الذي نعيش فيه حالياً. ويفشل التقشف فشلاً ذريعاً عندما تكون هذه الظروف غائبة، وثمة كثير من الأدلة لدعم هذا الزعم. لماذا إذن لاتزال الفكرة «تهيمن، من الجهتين العملية والنظرية، على الفكر الاقتصادي للطبقات الحاكمة والأكاديمية من هذا الجيل، كما فعلت لمائة سنة مضت» كما قال جون ماينارد كينز في 1936؟⁽¹⁾ فعلى الرغم من كل شيء، مرت 80 سنة منذ أن كتب كينز هذا الكلام ولا يزال بريق التقشف أبعد من أن يتلاشى.

تطرح إجابتان نفسيهما علينا. الأولى هي تنويع على جملة نشرتها السيدة تاتشر - «لا يوجد بديل»^(*). في ضوء الفصل السابق، قد يكون لديك الانطباع بأن هذا تماماً هو الرأي الذي يطرحه هذا الكتاب. فعلى الرغم من كل شيء، يبدو أنك عندما تبني نظاماً مصرفياً أكبر من أن يُنقَذ، وترمي بعيداً كل ما لديك من الأدوات الأخرى على صعيد السياسات (السيطرة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وما إلى ذلك) في نوبة «أوروبية» قد لا يكون ثمة بديل كبير من التقشف، على الأقل في أوروبا.

هذا هو في الواقع الأسلوب الذي تنتظر به النخب الأوروبية في مجال السياسات إلى الأشياء، وبالتالي إلى التقشف. لكن هذا لا يعني إما أن التقشف سينجح وإما أنه ليس ثمة بديل. أوروبا تجري في الوقت الحالي تجربة تقشف عملاقة، والنتائج - كما ذكرنا - بالبشاعة المتوقعة. وإذا كان فعل الشيء نفسه مراراً لا يزال تعريفاً للجنون، فالأرجح أن نهاية الجنون ستكون سيئة، قبل وقت طويل من إيتاء التقشف ثماره، وهو أمر غير ممكن في ظل الظروف الراهنة. لذلك نسأل، مرة أخرى، لماذا يستمرون في فعل ذلك؟ ليس «غياب البديل» كافياً

(*) TINA: There is no alternative.

التاريخان الفكري والطبيعي للتقشف

لشرح الجاذبية الدائمة للتقشف في مواجهة أدلة مضادة. وكما سرى في الختام،
ثمة دائما بدائل.

التاريخ الغائب للتقشف وماضيه المفقود

وعلى النقيض من الضروريات التي يفرضها «غياب البديل»، تتطلع مجددا
الإجابة المكونة هنا إلى قوة الأفكار الاقتصادية. زعمتُ في الفصل الثاني أن السبب
الأساسي للأزمة المالية للعام 2008 كان قبول المنظمين والعاملين في أسواق المال
مجموعة مُعينة من الأفكار الاقتصادية باعتبارها ورقة التعليمات الخاصة بذلك
الزمن. وعلى الرغم من وجود العديد من أوراق التعليمات الاقتصادية التي أنتجت
في مدى القرون القليلة الماضية - المذهب التجاري، والشيوعية، وهيمنة مجموعات
المصالح، وهذا غيض من فيض - نحن مهتمون هنا بأصول الليبرالية، الأكثر نجاحا
من بين الكل، حتى نتمكن من تتبع أصول التقشف ونسبه. أريد خصوصا أن ألفت
الانتباه، بأسلوب عالم الإحاثة paleontologist، إلى غياب في «السجل الأحفوري»
لأفكار اقتصادية ليبرالية.

الغائب المعني هو التقشف نفسه. فبالنسبة إلى فكرة محورية في حوكمة الدول
والأسواق، يتميز التاريخ الفكري للتقشف بالقصر والسطحية على حد سواء. لا
توجد «نظرية تقشف» مطوّرة في شكل جيد في الفكر الاقتصادي تعود إلى الوراء
بالزمن إلى بعض البيانات الأساسية التي أصبحت أكثر منهجية وصرامة بمرور الوقت
كما هي الحال، مثلا، مع نظرية التجارة⁽²⁾. لدينا بدلا من ذلك ما وصفه ديفيد
كولاندر بـ «حساسية» في شأن الدولة، مضمّنة في الاقتصاد الليبرالي منذ إنشائه،
وتنتج «التقشف» كإجابة افتراضية عن السؤال، ماذا نفعل عندما تفشل الأسواق؟⁽³⁾.
فما اقتصاد الليبرالية كرد فعل على الدولة. والدولة هنا ليست الدولة كما
نعرفها اليوم - (عادة) ديموقراطية تمثيلية بطموحات إنفاقية على نطاق واسع
- بل دولة يمثّلها الملوك: ملوك أشرار، ومتقلبون، وغير جديرين بالثقة يسرقون
ثروتك فور أن ينظروا إليك. لذلك كانت الدولة شيئا يجب تجنبه، وتخفيضه
إلى الحد الأدنى، وتجاوزه، ولجمه، وعلى الرغم من كل شيء، عدم الثقة به. وفي
المقابل، برزت السوق في الفكر الليبرالي كما الترياق الفكري والمؤسسي لسياسات

المصادرة التي ينتهجها الملك⁽⁴⁾. وفي عالم كهذا، إذا حُررت الأسعار والتجار، ستتضاعف ثروة الأمم (لاحظ، ليس «الممالك»).

لكن من البداية قام هذا الرأي الليبرالي، أي «الدولة في مقابل السوق»، على سوء فهم: تظهر الأسواق في شكل طبيعي عند إزالة الدولة من المعادلة. لكن وكما أشار كارل بولاني في نهاية الحرب العالمية الثانية، لا يوجد شيء طبيعي في الأسواق⁽⁵⁾. فتحويل الناس إلى عمال مأجورين، وتأمين الملكية الخاصة للأرض، وحتى اختراع رأس المال والحفاظ على شكله النقدي، كلها مشاريع سياسية عميقة تنطوي على محاكم وتنظيم وتنفيذ وبيروقراطية وسائر الأمور⁽⁶⁾. وفي الواقع، كانت سيطرة طبقة التجار على الدولة السمة المميزة للرأسمالية المبكرة⁽⁷⁾. فمع استثناءات جزئية تتعلق بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة (السابقة لأنها كانت أول بلد حقق التحول إلى الرأسمالية واللاحقة لأنها كانت معزولة جغرافيا)، من ألمانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى الصين اليوم، تخلق الدول الأسواق بمقدار ما الأسواق تحدّد مصير الدول⁽⁸⁾. ولا يزال الفكر الاقتصادي الليبرالي غافلا - إلى حد كبير - عن هذه الحقائق. ونتيجة لذلك، يقارب الليبراليون الجدد المعاصرون الذين يزعمون بالتقشف، المسألة بعصاب معادٍ للدولة ينتج «تقليص الدولة» كإجابة افتراضية، بغض النظر عن السؤال المطروح أو مدى ملاءمة الإجابة.

في بداية القرن العشرين، اعتُبر «تقليص الدولة» الحل الوحيد المقبول من الطبقات الحاكمة في العالم الرأسمالي. لكن هذه الإجابة تلقت ضربة قاسية في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما كبرت الدول بدلا من أن تتقلص، نظرا إلى فشل سياسات التقشف في تعزيز الانتعاش، وكذلك نما الاقتصاد الذي دعمته، في مدى السنوات الـ 30 التالية. ومع ذلك، لم يبتعد حقا عصاب الليبرالية من الدولة، وجلبت الأزمة الحالية مرة أخرى الحجج القديمة نفسها في شكل كامل. وفق ملاحظة أبداها ألبرت هرشمان يوما، عندما تتكرر الحجج نفسها لأكثر من 300 سنة من دون تعديل يُذكر، وبغض النظر عن أي وقائع مخالفة تؤثر فيها، ينبغي علينا جدا أن ننظر إليها بعين الشك⁽⁹⁾. وفي روح الشك الخاص بهرشمان، يقدم الفصلان الرابع والخامس، مستفيدين من التاريخ الفكري للتقشف، إجابة عن السبب الذي يجعل الفكرة لاتزال تهيمن على عقول الطبقات الحاكمة

والأكاديمية. ونهني بعد ذلك دراستنا للتقشف بفحص، في الفصل السادس، للحالات التجريبية الرئيسية للتقشف العملي.

في الفصل الرابع، سنتقصي مرحلة ما قبل تاريخ التقشف، أولاً بوصفه عنصراً غائباً عن الفكر الاقتصادي الليبرالي المبكر، وبعد ذلك كسياسات محددة في النظرية الاقتصادية التي سادت بين بداية القرن العشرين ومنتصفه. لم يكن التقشف نوعاً من سياسات جُودل لمصلحتها باستمرار من القرن السابع عشر فصاعداً، لأن ظروف تحقيقه - الدول الكبيرة التي تنفق كثيراً من المال الذي يمكن تخفيضه - لم تنشأ إلا في القرن العشرين. بدلاً من ذلك، يظهر التقشف بمرور الوقت كنتيجة مشتقة من غيرها من المعتقدات المشتركة - كحساسية - تتعلق بطبيعة الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية وتقع في صلب الفكر الاقتصادي الليبرالي⁽¹⁰⁾.

للتعبير عن هذا الموقف، يدرس الفصل الرابع أعمال ثلاثة من أول المفكرين الاقتصاديين الليبراليين المهمين في شكل حاسم: جون لوك وديفيد هيوم وأدم سميث. نبدأ مع حجج لوك لإنشاء الملكية الخاصة ونظريته المشتقة حول الدولة. وننتقل من لوك عبر أعمال ديفيد هيوم إلى آدم سميث، ملاحظين كيف أن كلا من أفكار هيوم عن المال والتجار وأفكار سميث في شأن النمو والضرائب يؤدي إلى وجهة النظر القائلة إن الحكومة، ودينها، يمثلان إشكالية عميقة. وتكمن أهمية هؤلاء الليبراليين المبكرين الثلاثة بالنسبة إلى التفكير بالتقشف في موقف يتشاركونه وأصطلح أنا على تسميته مشكلة الدولة في الفكر الليبرالي التي لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها.

يعاني الليبراليون إذ يضعون الأسواق بوصفها الترياق من الدولة، للاعتراف بضرورة الدول لإنشاء الأسواق والحفاظ عليها. ينكر خط من خطوط الفكر الليبرالي باستمرار على الدول أي شيء أكثر من دور في الحد الأدنى، وهذا ما نراه عند لوك وهيوم. ويعترف خط آخر بضرورة الدولة، وهذا ما نراه عند سميث، لكنه يقلق من كيفية دفع ثمنها. وهذا التوتر بين وجهتي النظر هاتين - لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها - يولد قلقاً حول كيفية تمويل الدول نفسها، وهذا هو القلق الذي يخلق الظروف الملائمة لظهور التقشف كأيدولوجيا اقتصادية متميزة عندما تصبح الدول في حد ذاتها كيانات كبيرة بما فيه الكفاية على صعيد الموازنة

فتبرر تقليصها، وهذا ما حصل بحلول عشرينيات القرن العشرين. وعندما يحدث ذلك، يظهر التقشف في حد ذاته كأيديولوجيا اقتصادية متميزة.

وبعد تفصيل مختصر لبعض السوابق في القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين، ودرس اثنين من المذاهب التقشفية الرئيسية التي تشكلت في هذه الفترة: «التصفوية» liquidationism - تُسمى أحيانا «أيديولوجيا بانكر» في الولايات المتحدة - و«وجهة نظر الخزانة» في المملكة المتحدة. كانت هذه الأفكار، كما أزعّم، الأفكار الليبرالية الجديدة الأصلية التي اعتمدت على الليبرالية الكلاسيكية لكل من لوك وهيوم وسميث، وطبقت نفسها مجددا على حالات السياسات الخاصة بذلك الزمن. وبعد ذلك أناقش الردود التي ولّدتها هذه الأفكار، وأهمها دحض جون ماينارد كينز لسياسات التقشف والتفنيد الغريب لها من جوزف شومبيتر⁽¹¹⁾. وبحلول 1942، يبدو أن الرهان انطلق وأحيل التقشف إلى التقاعد في دار الأفكار الاقتصادية السيئة. لكن اتضح فيما بعد أن هذا التقاعد كان مبكرا.

الحاضر المطعون به للتقشف

في الفصل الخامس، نأخذ القصة إلى مرحلة متقدمة. نبدأ بتقديم تفاصيل عن مكانين لجأ إليهما التقشف بعدما بدا أن الحجج المضادة للتقشف التي تقدّم بها كينز فازت، وهما ألمانيا، موطن الأوردوليرالية، والنمسا، لا البلاد، بل النمسا المدرسة الاقتصادية المتميزة. وبقيت الوسيلة الألمانية وسيلة ألمانية حصرية لتنظيم الاقتصاد حتى أصبحت المبدأ التصميمي وراء مشروع اليورو. وبقيت المدرسة النمساوية حركة هامشية، حتى ثمانينيات القرن العشرين على الأقل، عندما أصبح المناخ الفكري في شكل عام ليبراليا جديدا أكثر. وشكلت المدرسة النمساوية أيضا نوعا من المنزل المؤقت للحجج الأمريكية المؤيدة للتقشف. وبعد مناقشتنا لهاتين المدرستين، نستعرض بإيجاز التحوّل الليبرالي الجديد من ثمانينيات القرن العشرين، ملاحظين كيفية تمكين هذه الأفكار له. ثم نناقش كيف أثر هذا التحوّل الليبرالي الجديد في السياسات الاقتصادية في جنوب الكرة الأرضية، وكيف أن صندوق النقد الدولي خصوصا بات يعتبر التقشف، في شكل مجموعة من الأفكار تُسمى «توافق واشنطن»، السياسات التنموية الرائجة خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته.

لكن التقشف بقي السياسات المطبقة في العالم النامي، حتى الأزمة الحالية على الأقل. لكن حتى في تلك اللحظة، لم تظهر الأفكار من العدم: كانت لديها سلائف ومروجون⁽¹²⁾. وفي نهاية الفصل الخامس، نوجه اهتمامنا إلى مجموعة صغيرة من الاقتصاديين تتخذ من الجامعات الإيطالية والأمريكية مقرا وبدأت خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته بتطوير نظرية «التقشف التوسعي» التي أعطت في النهاية التقشف أسسا نظرية خطيرة. ندرس هذه الأفكار، ملاحظين خصوصا نسبها الأوردولبيرالي والتحديات الحاسمة لها التي ظهرت أخيرا.

الفصل السادس ينتقل من عالم النظرية إلى عالم الممارسة. نفصل هنا الحالات المصرية للتقشف من ثلاثينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. ويؤكد التحليل أن على الرغم من أن شكلا معيناً من أشكال التقشف يجمع بين تخفيض قيمة العملة واتفاقيات العمل الواسعة النطاق للحد من نمو الأجور، يؤدي أحيانا إلى توسعات، تفوق هذه الحالات حالات سلبية أكثر بكثير، ولا تنطبق شروط تلك التوسعات في شكل منفرد على العالم الذي يحدث أننا نعيش فيه اليوم. وتحقيقا لهذه الغاية، يحلل الجزء الأول من الفصل الحالات التي جعلتنا نفكر لأكثر من 30 سنة أو أكثر بأن التقشف هو في الواقع فكرة خطيرة جدا. وتتعلق هذه الحالات بمحاولات الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد وألمانيا واليابان وفرنسا تصحيح مسارات سفن مالياتها العامة في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته من خلال التقشف. ونلاحظ كيف فشل التقشف في هذه البلدان كلها في إنتاج الانتعاش وكيف سمحت السياسات التوسعية التي تلتها في استعادته.

ويتحول الجزء الثاني من هذا الفصل إلى الحالات الإيجابية للتقشف منذ ثمانينيات القرن العشرين التي شكلت جوهر مزاعم التقشف التوسعي - فكرة أن التقشف، بعيدا من كونه خطرا، هو فاضلة إيجابية. وندرس هنا حالات إيرلندا والدنمارك وأستراليا، ملاحظين أنها كانت إما نماذج أقل من كاملة حتى أو توسعية لأسباب أخرى غير مجرد التقشف المقلص للموازنة. وأخيرا، نوجه اهتمامنا إلى حالات راهنة - تحالف الـ REBL الذي يضم رومانيا وإستونيا وبلغاريا وليتوانيا ولاتفيا - وهو «الأمل الجديد» لدعاة التقشف. وأدرس هذه الحالات بالتفصيل، وأزعم أنها لا تحمل أمثلة إيجابية ولا دروسا قابلة للنقل إلى بقية العالم المتقدم.

قال ميلتون فريدمان مرة: «فقط الأزمة الفعلية أو المفترضة، تنتج تغييرا حقيقيا. عند حدوث تلك الأزمة، تعتمد الإجراءات التي تُتخذ على الأفكار المتوافرة»⁽¹³⁾. تفسر الفصول الثلاثة المقبلة السبب وراء «توافر» فكرة التقشف بأشكال مختلفة في مدى القرون الأربعة الماضية. ولا يحسنها بمرور الوقت التكرار والصقل وإعادة المستمرة. لكن ذلك لا يمنع الليبراليين من اعتبارها جذابة إلى ما لا نهاية وتلميعها مجددا كل مرة تقع فيها أزمة.

التاريخ الفكري لفكرة خطرة، 1692 – 1942

الجزء الأول: الأصول الكلاسيكية للتقشف
جون لوك: «وافق الناس على امتلاك غير متساو
للأرض»

كان جون لوك أحد الفلاسفة الأكثر شهرة في
إنجلترا. وهو إذ كتب في أعقاب الحروب الأهلية
الإنجليزية في القرن السابع عشر، كان همه
التأسيس المناسب لحكومة مدنية. وبدلاً من التنظير
البسيط، شكّلت كتابات لوك الدعاية الأساسية
لطبقات التجار الناشئة التي كانت تنتزع السلطة
شيئاً فشيئاً من النخب الأرستقراطية البريطانية.
وكان لوك جزءاً من الحركة التي بلغت ذروتها في
«الثورة المجيدة» للعام 1688، التي نزعَت السلطة
من الملك وعززت سلطة أشخاص مثل لوك.

وبغض النظر عن التفلسف حول حقوق
المواطنين في كيان سياسي وحدود لسلطة
الملوك الذين يسعون إلى حكمهم، كان لوك

«الدولة لا يمكن التعايش معها، ولا
يمكن العيش من دونها، ولا يُراد
دفع تكلفتها»

المؤلف

من الثوار الاقتصاديين. وأسس فكرته التي تشكل القاعدة الشرعية لحقوق الملكية الفردية، والتي من دونها لا يمكن أن توجد الليبرالية الاقتصادية، ولا فصل بين الدولة والسوق، ولا الرأسمالية كما نعرفها اليوم. وترد رؤية لوك في كتابه الرسالة الثانية للإدارة الحكومية (1690). ولخلق الفصل بين الدولة والسوق الذي أراده، كان على لوك القيام بخطوات كثيرة: تطبيع المدخول والتفاوت في الثروة، وتشريع الملكية الخاصة للأرض، وشرح ظهور أسواق العمل، ونزع الصفة السياسية عن اختراع الجهاز المسمى المال الذي يجعل هذه الأمور كلها ممكنة. وأساسا، إن ليبرالية لوك هي الليبرالية الاقتصادية التي تضع الفرد ضد الدولة. ويبدأ التاريخ الفكري للتقشف من هنا.

جون لوك يتخيل السوق

يبدأ لوك بالتساؤل: كيف يمكن لـ «الله الذي أعطى العالم للناس في شكل مشترك» أن يسمح بالتراكم غير المتكافئ، إن لم يكن غير المحدود، للثروة؟⁽¹⁾ تكمن الإجابة في تصور لوك للملكية. بالنسبة إلى لوك، تكمن الملكية فينا جميعا، في أشخاصنا، لكنها مهمة فقط لقابلية التحويل بينها وبين عملنا. وهذا يعني أننا عندما نعمل على شيء، مثل الأرض، يجعله عملنا ملكا لنا. يقول لوك «أي شيء يزيله شخص من حالة الطبيعة... [و] يمزجه بعمله... [هو] يجعله بذلك من ممتلكاته»⁽²⁾. الآن، قد تعتقد أنت بأن الناس الآخرين في ذلك الوقت سيعترضون على استيلاء شخص على أرض عامة بهذه الطريقة. لكن لوك يصر على أن «أخذ هذا الجزء أو ذاك [من الأرض] لا يعتمد على موافقة صريحة من العوام جميعا» إذ «لا يزال ثمة ما يكفي [الجميع] وبالجودة نفسها»⁽³⁾.

وبعدما حل مشكلة التوزيع بافتراض وجود وفرة لا حصر لها، يرى لوك أن الحجة الوحيدة الحقيقية المناوئة للملكية الخاصة هي مسألة التلف، أي امتلاك المرء أكثر مما يمكنه أن يستخدم، وهذا أمر لن يحبه الله⁽⁴⁾. ولحسن الحظ أن الزمن والعادات أعطيانا جهازا يُسمى المال يتيح لنا تجاوز مشكلة التلف لأننا نستطيع تخزين الأموال ومبادلتها بالمواد الاستهلاكية في أي وقت من الأوقات⁽⁵⁾. ولهذا أيضا تأثير جانبي مفيد يتمثل في خلق سوق العمل، لأنك تستطيع الآن الحصول على ناس

يعملون لحسابك على الممتلكات الخاصة بك، وجعلهم بعد ذلك، من خلال جهاز المال، ينفرون (يعطون) ثمار عملهم لك بمنزلة تبادل حر. وهذا يسمح للوك بأن يخلص إلى أن «الرجال وافقوا على امتلاك غير متناسب وغير متساو للأرض... بعد... الموافقة الطوعية [التي] توصلوا إليها على طريقة تمكن رجلا من أن يمتلك إلى حد ما أراضي أكثر مما يمكنه إلى حد ما أن يستخدم الإنتاج الخاص بها، من خلال تلقيه... كمية مفرطة من الذهب والفضة، يمكن اكتنازها من دون إيذاء أحد»⁽⁶⁾.

في سياق بلد عصفت به حرب وقتل للملك وتمرد، قد يبدو هذا الرأي غير دموي إلى حد ما: عدم غير محدود للمساواة في الممتلكات طُبِعَ بحكم عدم تبصر الله لمسألة التلف. لكنه يسمح للوك بأن يشرح أمرا باعتباره حتميا، وجيدا بالتالي، هو خلق أسواق الأرض والعمل ورأس المال، وصودف أن هذا الأمر كان المشروع السياسي للغاية الذي انهمك فيه أهل طبقته في تلك المرحلة. وكانت الخطوة المقبلة للوك حماية هذه المؤسسات الجديدة الخاصة بالسوق من ذلك العدو الناشئ للرأسمالية: الدولة.

جون لوك يتصور الدولة

لا يكون للحق الشهير لدى لوك بالتمرد على الحكومة والشك العميق فيها معنى إلا فيما يتعلق بانتهاك حقوق الملكية الخاصة الذي منحه لنفسه لتوه. ففي عالم لوك، تكون قوة السلطة التشريعية «مقتصرة على الصالح العام للمجتمع»، الذي يُعرَّف بأنه التحرر من تدخل الحكومة في الشؤون الخاصة، خصوصا تلك المتعلقة بالملكية، إلا إذا وافق المواطنون على ذلك⁽⁷⁾. قال لوك في شأن الضرائب، إن «فرض الضرائب وجبايتها... من دون موافقة الشعب... هو إغارة على القانون الأساسي للملكية»⁽⁸⁾. وحين يفعل المشرعون ذلك، «يضعون أنفسهم في حالة حرب مع الشعب»، غير أن الحكومة، وليس الشعب، تكون «المذنبة بالتمرد» وتفقد حقها في الحكم⁽⁹⁾.

تذكر أن هذه الحجج كانت تُطوّر في إنجلترا خلال القرن السابع عشر، حيث الدّين العام كان دّين المملوك، المملوك الذين يتذرعون بحقوق منحهم إياها الله للاستيلاء على ممتلكات الآخرين طوعا أو كرها. أما نشر لوك مبررات واهية بالمقدار

نفسه لوجوب امتلاكه هو إخوانه في الكيان السياسي أكبر مقدار من العالم وفق ما يرغبون فهو خارج عن الموضوع. فهدفه، بدلا عن ذلك، هو الدفاع عن هذه المكاسب ضد الدولة مهما تكلف الأمر وتخفيض قدرة الدولة على استخراج مزيد من الموارد إلى الحد الأدنى. هذا هو الأساس في الحد الأدنى لما يمكن للدولة ويجب عليها القيام به، وفق تراث لوك الذي بنى الليبراليون اللاحقون عليه. ويعاني هذا الأساس، وفق تصميمه، في دعم أي رأي في الدولة يمتد إلى أبعد من حماية الملكية. لكن حتى هذا النشاط الضيق يكلف مالا، وهذا المال يفرض على الدولة أن تجمعها. وهكذا وُلدت هذه المعضلة الليبرالية التي تولد التقشف: الدولة لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها.

ديفيد هيوم: «الائتمان العام سيدمر الدولة»

وضع العملاقان التوأم للتنوير الأسكتلندي، آدم سميث وديفيد هيوم، لبناتهم الفكرية على الأسس الضيقة للوك. نبدأ بهيوم الذي كانت مساهماته في الاقتصاد السياسي وفيرة⁽¹⁰⁾. تشكّل محور مقالاته «في المال» فكرة أن الحوافز النقدية يمكنها في الأجل القريب حفز النشاط الاقتصادي لكن في الأجل البعيد يجب أن تظهر إما كتضخم أو تتبدد من دون إحداث متغيرات حقيقية. وهذا أيضا خط قياسي في نظرية الاقتصاد الكلي المعاصرة، عُرِفَ بأطروحة الحياد البعيد للأجل للمال. ويُنسب أيضا إلى هيوم العمل لتفصيل أفكار ريتشارد كانتيلون حول ميزان التجارة من خلال آليته المعروفة باسم «تدفق السعر والنقد»، وهي الآلية التي يقوم عليها معيار الذهب في القرن التاسع عشر⁽¹¹⁾. لكننا مهتمون بهيوم لكتاباته حول «الائتمان العام» - ما نسميه الديون الحكومية.

هيوم، مثل لوك، يرى المال أداة، فهو «لا شيء أكثر من تمثيل للعمل والسلع... ووسيلة لتقييمهما أو تقديرهما»⁽¹²⁾. لكن وفق نسخة هيوم من الأحداث، لا يأتي المال إلى حيز الوجود للتغلب على مشكلة التلف/مشاكل المحاسبة عند الله. هو يتبع، بدلا عن ذلك، التجارة، التي تضع طبقات التجار عند لوك، وليس الدولة، في مركز كل شيء. فبالنسبة إلى هيوم، التجار هم حافز التجارة وخالقو الثروة. هم، وفق هيوم، «يشكلون أكثر أعراق الناس فائدة، فهم يعملون كوسطاء بين... أجزاء

الدولة»⁽¹³⁾. ونتيجة لذلك «من الضروري والمعقول، أن جزءا كبيرا من السلع والعمل [المولدة] يجب أن ينتمي إلى التاجر، فهي مدينة له إلى حد كبير»⁽¹⁴⁾. وفي حين أن «المحامين والأطباء لا يولدون أي صناعة»، فقط التجار قادرون «على زيادة الصناعة، وقادرون أيضا من خلال زيادة التدبير، على إعطاء فهم كبير لهذه الصناعة إلى أعضاء معينين في المجتمع»⁽¹⁵⁾. أولئك «الأعضاء المعينون في المجتمع» هم طبعا هيوم وأمثاله: طبقات التجار.

ماذا يمكن أن يتهدد حالة سعيدة للشؤون كهذه تسبب فيها طبقة التجار نموا طبيعيا للتجارة وتحفره في آن معا؟ سيكون التهديد طبعا مطالبة الدولة بعائدات، خصوصا في شكل ديون. لا يوجه هيوم أي انتقاد إلى مسألة الدين الحكومي. هو أمر سيئ. نقطة على السطر. وإن بدت الأسباب التي يسوقها مألوفا اليوم، فالسبب، كما حذرنا هرشمان، هو أن الحجج نفسها كانت تصول وتجول لبضع مئات من السنين الماضية مع تعديل طفيف.

ديفيد هيوم يئس من الديون

مشكلة هيوم الأساسية مع الدين العام هي غياب سقفه، على الأقل حتى تصبح أسعار الفائدة على الديون مرهقة. بالإضافة إلى ذلك، يسهل فرض الدين لأن تكاليفه مخفية وموزعة بين الأجيال، ما يجعل الدول تحب الديون. قال هيوم، «من المغربي جدا لوزير توظيف وسيلة كهذه، فهي تمكنه من تقديم رقم عظيم أثناء ولايته، من دون إثقال عاتق الناس بالضرائب.... وبالتالي... وبطريقة لا يشوبها خطأ تقريبا، يُساء استخدام هذه الممارسة في كل حكومة»⁽¹⁶⁾. وبناء على ذلك، ستصدر الحكومة الديون بسعر يتجاوز سعر الفائدة الذي يمكن أن تكسبه في مكان آخر، وستعثر بالتالي على مشترين مستعدين، لكن التكلفة ستكون تحويل الأموال بعيدا عن الصناعة. ونتيجة لذلك، سيصبح رأس المال مركزا في سندات للدين «تستبعد الذهب والفضة من تجارة الدولة... وهذا يعني جعل الإمدادات والعمل أغلى مما يجب أن تكون عليه في حالات أخرى»⁽¹⁷⁾.

وعندما يبلغ إصدار الديون هذا في نهاية المطاف سقفا، سيتعين على الحكومات أن تبيع قسما أكبر منه إلى الأجانب، ما من شأنه أن يؤدي إلى امتلاك الأجانب

«حصة كبيرة من الأموال الوطنية التي لدينا [بما] يجعل العامة... رافدا لهم»⁽¹⁸⁾. وإذا كان هذا كله سيحصل، لأنه حتمي وفق هيوم، تبطل الحرية. وفيما الضرائب في حدودها القصوى تُدفع لتسديد الفائدة على الديون، ما من مجال لاستيعاب أي نوع من الصدمات المالية. ونتيجة لذلك، سيصدر مزيد من الديون، وستستمر الضرائب على دافعي الضرائب»، ما يدفع الحكومة إلى «رهن إيراداتها كلها [وإلى] غرقها في حال من الكسل والخمول والعجز»⁽¹⁹⁾.

وإذا بدا هذا كله مألوفاً، فهو لأنه مألوف. فمزاعم هيوم ليست صدى لمزاعم اليوم- إن مزاعم اليوم هي نسخ مباشرة عن مزاعم هيوم. للعثور على زعم بأن الدين نفسه أسهل من الجهة السياسية من الضرائب، لا تنظر إلى أبعد من الانتقادات الأوروبية الشمالية للسياسات المتعلقة بالموازنة في اليونان وإيطاليا⁽²⁰⁾. وللعثور على زعم بأن ديون الحكومة تزاخم الاستثمارات الأخرى، راجع العدد الكبير من الانتقادات التي وُجّهت إلى الحفز الذي أطلقه أوباما⁽²¹⁾. وللعثور على زعم بأن الدين يزيد الأسعار ويمس بقدرة الدولة على تخفيف مزيد من الصدمات، راجع الكم الهائل من الانتقادات التي طالت التيسير الكمي والمخاوف من أن يتسبب الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الأميركية بالنتيجة نفسها بالضبط⁽²²⁾. وللعثور على الخوف من امتلاك الأجانب الولايات المتحدة، ضع ببساطة في محرك البحث «غوغل» عبارة «الصين تملك الولايات المتحدة»^(*). يأتي البحث بـ 25 مليون نتيجة على الرغم من أن البيان هو ببساطة غير صحيح- يملك الأجانب أقل من ثلث ديون الولايات المتحدة غير المسددة⁽²³⁾.

على الرغم من هذا الهجوم من الانتقادات المألوفة، علينا أن نتذكر أن هيوم توقع نهاية بريطانيا العظمى بسبب الإصدار المفرط للديون في اللحظة نفسها التي أوشكت فيها بريطانيا العظمى على السيطرة على العالم لقرن من الزمن. يصعب أن يكون الأمر خاطئاً إلى هذه الدرجة: لكن الصجج ضد الدين، وفق النموذج نفسه في جوهرها، لاتزال مستخدمة اليوم، بعد مرور 300 سنة. يبدو أن الحقائق نادراً ما تنتصر على أيديولوجيا جيدة لليبرالية، وعندما يتعلق الأمر بأيديولوجية جيدة لليبرالية، لا يمكنك الانتصار على آدم سميث.

(*) «china owns USA».

آدم سميث: «أضعفت ممارسة تمويل [الدين] تدريجيا كل دولة اعتمدتها» قلق معاصر هيوم، والأكثر شهرة منه حتى، آدم سميث⁽²⁴⁾، أيضا من مشكلة الدين العام. والفارق بين هيوم وسميث أن هيوم يحدد المشكلة، ولا يقدم حلا، معتبرا أنه لا مفر من الانزلاق نحو الإعسار والإضعاف. أما سميث فيخطو خطوة أفضل، هو يحدد المشكلة والحل. ولحل مشكلة الديون يجب أن نتقبل مبدأ التقشف - المعروف باسم تقشير الأسكتلنديين.

يشبه اقتصاد سميث أدب شكسبير قليلا - هو كثيرا ما يُقْتَبَسُ وقليلا وما يُقْرَأُ. فمن ملاحظاته على تقسيم العمل في مصنع الدبابيس المسمّى باسم منتجاته، إلى «اليد الخفية» التي توجه تصرفات أنانية لأغراض مشتركة، تتمتع الاقتباسات القياسية من سميث بشهرة واسعة. أما تفاصيل ما قاله سميث في شأن الاقتصاد فلا تزال أقل شهرة كثيرا ومثيرة للدهشة تماما. لقد جمع سميث كثيرا من الأعمال المتنثرة للاقتصاديين المبكرين عن طبيعة المال والنمو الاقتصادي، ودور رأس المال والعمل، ومجموعة كبيرة من المسائل الأخرى، ومن ثم امتلك الحس السليم لوضعها في مكان واحد يمكن الوصول إليه: كتابه ثروة الأمم⁽²⁵⁾. ويلاحظ ألبرت هرشمان أن هذا الكتاب لم يكن مشروعا أكاديميا. كان حجة لمصلحة الرأسمالية قبل انتصارها، وحجة ناجحة جدا أيضا⁽²⁶⁾.

لأغراضنا هنا، نجد في سميث حساسية معينة تجاه الدولة وديونها تقربنا من الفكرة الحديثة للتقشف، لكن من زاوية مفاجئة: أهمية الاقتصاد Frugality والتقشير parsimony في الإنفاق الشخصي كمحرك للنمو الرأسمالي. وإذا قوّضت هذه الحساسية، تتعثر الرأسمالية نفسها. ولنفهم تماما ما كان يود سميث أن يقوله عن الدين والتقشير، علينا أن نبدأ بما قاله عن الخدمات المصرفية، والذهاب من هناك إلى الادخار والاستثمار والنمو، ثم إلى الموضوع الأكثر غرابة ربما وهو ضرورة الدولة بسبب مشكلات عدم المساواة والعمل السياسي الطبقي، ومشكلة كيفية دفع تكلفة الدولة⁽²⁷⁾.

التقشير المنتج لدى آدم سميث

بالنسبة إلى سميث، لا خدمات مصرفية من دون ثقة في المصرفيين. فإذا كانت لدى الزبائن ثقة في السندات الإذنية للمصرفي (ماله الورقي)، فسيتمكن المصرفي عندئذ من أن يقرض ورقيا مبالغ تفوق ما يحتفظ به من الذهب الاحتياطي لتغطية

سحوباته withdrawals⁽²⁸⁾. واليوم، نسمي هذا الإجراء «الصيرفة الاحتياطية الجزئية». لكن سميث، مثل هيوم، يرى المال غير قادر على التأثير في المتغيرات الحقيقية في الأجل البعيد، لذلك فإن مجرد إضافة النقود الورقية إلى الاقتصاد لن تؤدي إلى النمو⁽²⁹⁾. لكن إذا أنتج كثيرون من المصرفيين الموثوقين كمية من النقود الورقية تفوق ما يمكن للاقتصاد أن يمتصه، والمصري أكثر من ذلك - إذا اعتبرت الأوراق «جيدة مثل الذهب» - إذا استخدمنا تلك العبارة في السياق المناسب لها - فسيفقد الذهب الداعم لهذا الورق والموجود في الطبقة السفلية للمصرف دوره في بلاده. لكن لحسن الحظ يمكن إرساله إلى الخارج، ما يسمح للبلاد بمزيد من الواردات⁽³⁰⁾.

يقول سميث: إن الواردات التي يسمح بها هذا الإجراء يمكن أن تكون من نوعين: «بضائع... يُرجح أن يستهلكها الكسالى الذين لا ينتجون شيئاً» أو بضائع «يمكن أن تشتري مخزوناً إضافياً من المواد... وتشغل... صناعيين»⁽³¹⁾. «وإذا استُخدم [الإجراء] بالطريقة الأولى، فسيشجع على الإسراف... وإذا استُخدم بالطريقة الثانية، فسيشجع على الصناعة»⁽³²⁾. وهكذا فإن التدبير المتأصل لدى الأسكتلنديين - أي تقديرهم - هو المفتاح على ما يبدو للنمو (الصناعة). لماذا التقدير إذن وشراء سلع استثمارية بدلا من الخمور الأجنبية؟ نفعل ذلك، وفق سميث، بسبب الشعور الذي يأتي «معنا من الرحم، ولا يتركنا حتى ندخل القبر» - هي مشاعر تؤدي إلى النمو الاقتصادي⁽³³⁾.

بالنسبة إلى سميث، يحرك الادخار الاستثمار لا الاستهلاك، لماذا؟ لأن ثروة الأمة هي مجموع مدخولها. احذف ما يُستخدم لإعادة إنتاج العمل (الأجور) من هذا المدخول، فيبقى الربح. ويُعاد استثمار الأرباح في الاقتصاد من طريق ادخارات التجار، التي تقدّم إلى أعضاء منتجين في المجتمع (تجار آخرين) ليستثمروها. اليوم نسمي هذا الأمر اقتصاد جانب العرض. فالاستثمار يحرك الاستهلاك ويجعل الاستهلاك ممكناً في الوقت نفسه، وليس العكس. ولهذا السبب، «يكون الجزء الأكبر منه [المدخول] موجهاً طبعاً إلى تطبيق الصناعة»⁽³⁴⁾. ما يكمن وراء هذه النظرة إلى العالم هو خصوصاً النفسية الأسكتلندية التي تستحق التحليل لأنها توحى بسبب امتلاك فكرة التقشف هذه القوة المعنوية حتى اليوم.

بالنسبة إلى سميث، لأن الادخار يؤدي إلى الاستثمار، لا يتأخر المدخول أو يتسرب، ولا يكون الاكتناز أو عدم اليقين ممكنين. ونتيجة لذلك، ليس للدين دور

في النظام فيما الادخار جيد وطبيعي بالنسبة إلينا في الوقت نفسه. يقول سميث، «التقدير، وليس الصناعة، هو السبب المباشر لزيادة رأس المال... كل ما قد تكتسبه الصناعة، إن لم ينقذه التقدير ويخزنه، لن يكبر رأس المال أبدا»⁽³⁵⁾. وهكذا يصبح التدبير فضيلة في حين يصبح التبذير رذيلة فـ «إذا لم يُعوَّض إسراف البعض بتدبير البعض الآخر، فسيؤدي سلوك كل ضال من طريق تغذية الخامل بخبز الكادح [إلى] إفقار البلد بأكمله»⁽³⁶⁾.

ما يخلصنا من فقر الدولة وإضعافها هو إذن هذا الشعور: أن الناس في طبيعتهم مدخرون مقترون ميالون إلى الاستثمار. وتستند رأسمالية سميث إلى الاستعداد النفسي للادخار بدلا عن الإنفاق. يقول سميث بأمل، على الرغم من أن «بعض الرجال قد يزيدون نفقتهم بشكل كبير جدا على الرغم من أن إيراداتهم لا تزيد على الإطلاق، يمكننا أن نثق بأن أي طبقة أو فئة من الرجال لا تفعل ذلك... لأن المبادئ المشتركة للحكمة... تؤثر دائما... في الأغلبية العظمى من كل فئة»⁽³⁷⁾. واضح أن سميث لم يتصور الراهن الأميري أو المصرف الشامل الأوروبي في القرن الحادي والعشرين. لكن ما رآه وخشيه كان شيئا من شأنه أن يخل بهذه الرغبة الطبيعية في الادخار والاستثمار: المال السهل، وهو ما تعرضه أسواق الائتمان (الدين). باختصار، من خلال إفساد مشاعر الادخار لتسهيل إقراض الحكومة، «تفتقر الأمم العظيمة..... بالتبذير وسوء السلوك العامين»⁽³⁸⁾. ومرة أخرى، لا تستطيع السوق أن ترتكب أي خطأ، وبالتالي فإن أي خطأ يجب أن يقع على عاتق الدولة.

سميث يستعيد الدولة (على مضض) ...

يعترف سميث تماما بأن السوق لا يمكن أن توجد من دون دولة. وفي الواقع، يفضل كتاب كامل من ثروة الأمم ضرورة الدولة لتأمين الدفاع الخارجي، والعدالة الداخلية، وحتى التدريب والتعليم للعمال⁽³⁹⁾. الأمر الأكثر إثارة للاهتمام أنه صادق بشكل مقنع فيما يتعلق بالآثار السياسية للرأسمالية، فيقول، «كلما كانت هناك ملكية كان هناك تفاوت كبير»، لذلك «فإن الاستحواذ على ممتلكات قيمة وواسعة... يتطلب بالضرورة إقامة حكومة مدنية»⁽⁴⁰⁾. والحكومة المدنية، «بمقدار ما تُؤسس لأمن الممتلكات، تكون في الواقع أُسست من أجل الدفاع عن الأغنياء ضد

الفقراء، أو من الذين لديهم بعض الممتلكات ضد أولئك الذين ليس لديهم شيء على الإطلاق»⁽⁴¹⁾. ويضع هذا القبول سميث بعيدا جدا عن العقد الطوعي بين الرجال الذي قال به لوك وقريبا مرة أخرى من المعضلة الليبرالية حول الدولة: لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، لكن الأسوأ من ذلك كله، يجب أن تُدفع تكلفتها، وهذا ما يقوض الرأسمالية نفسها.

بعدما اعترف بأنه يحتاج إلى الدولة، يجب على سميث الآن إيجاد وسيلة لدفع تكلفتها، وهو ما يجعل فرض الضرائب ضرورة. المبدأ الأول من الضرائب لدى سميث هو التصاعدية. وهذا يعني أن «رعايا كل دولة يجب أن يساهموا... بما يتناسب مع الإيرادات التي يتمتعون بها على التوالي تحت حماية الحكومة»⁽⁴²⁾. ويبدو أن هذا يعني أن الأغنياء يجب أن يتحملوا مقدارا أكبر من العبء الضريبي، فهم يتمتعون بمزيد من العائدات المحمية من الدولة. لكن تفحص سميث أشكالا مختلفة من الضرائب يؤدي به إلى التقليل من شأن التصاعدية، والتوصية بضرائب استهلاك على الكماليات - أي شيء يفوق الضروريات الأساسية - كأفضل وسيلة لتمويل الدولة⁽⁴³⁾. لكن ضرائب الاستهلاك ربما تكون الشكل الأكثر رجعية من الضرائب، لذلك، كيف يلائم ذلك فكرته حول التناسب؟

هو ملائم بشكل جيد، شرط أن تبدأ بملاحظة أن «الاستهلاك الكامل للصفوف الأدنى من الناس... هو في كل بلد أكبر بكثير... من ذلك الخاص بالصف المتوسط... والصف... الأعلى»⁽⁴⁴⁾. لذلك، فإن فرض ضرائب على أي شيء ما عدا الكماليات «سيقع تماما على عاتق الصفوف العليا للشعب»، التي من شأنها أن تقلل من التقدير، فتخفف بالتالي معدلات النمو⁽⁴⁵⁾. لكن لا وسيلة تضمن أن فرض ضريبة استهلاك على كل ما هو غير ضروري سيكفي لتمويل الدولة بالحجم الذي يتوخاه سميث. كيف إذن سيتم تمويل الحكومة؟ الإجابة هي الدين الحكومي، وسميث لا يحب هذه الإجابة. مشكلة سميث مع الديون هي أن الدول، على عكس التجار، ليست مدخرة في طبيعتها. في الواقع، ومما يدعو إلى أسفه، «أصبح التقدير الذي يؤدي إلى تراكم نادرا في الحكومات الجمهورية (التي يديرها التجار) كما في الحكومات الملكية»⁽⁴⁶⁾. ونتيجة لذلك، يُثقل التجار، بشكل غير مباشر، بـ «ديون هائلة ترهق حاليا الدول الكبرى كلها في أوروبا وربما ستدمرها في الأجل البعيد»⁽⁴⁷⁾. وعلى غرار مزاعم هيوم،

سيحدث هذا الخراب لأن «الدول الكبرى» هي الدول الممثلة بالتجار الذين لديهم كثير من النقود التي يمكن إقراضها إلى الحكومة، وهم سيفعلون ذلك في ضوء الشروط الجيدة التي ينالونها. ويقوض هذا المال السهل حافز الادخار عند كل من طبقة التجار والدولة ويقوض حافز الدولة فرض ضرائب، وفق هيوم⁽⁴⁸⁾. ونتيجة لذلك، يُصدّر مزيد من الديون⁽⁴⁹⁾. وفي نهاية المطاف، تصل هذه الإستراتيجية إلى سقف، و«تُفرض الضرائب من ثم لغرض وحيد هو دفع فائدة الأموال المقترضة»⁽⁵⁰⁾. وعندما يحصل هذا، فقد تصفي طبقة التجار بأكملها أعمالها فضلا عن مغادرة البلاد، وتركها تفلس، لأن الخيار الوحيد الممكن هو ترك الحكومة تتوقف عن تسديد الديون المستحقة عليها⁽⁵¹⁾.

ما يجعل الديون السيادية لا تطاق بالنسبة إلى سميث ليس مجرد التوقف عن التسديد الذي تؤدي إليه حتما، هو يخشى أكثر حتى العواقب التوزيعية لذلك التوقف عن التسديد. ولدرء التوقف السيادي المحتوم عن التسديد، تُدفع إلى المقرضين عملة مخفضة القيمة⁽⁵²⁾. وهؤلاء المقرضون هم طبعا «الأثرياء، الذين يكونون فيما يتعلق بالأمر دائنين بدلا عن مدينين»، ونتيجة لهذا التمويل التضخمي تُدمر ثرواتهم، وبالتالي قدرتهم على الاستثمار من طريق الادخار. ونتيجة لذلك «[سيكسب] المدين الخمول والمبذر على حساب الدائن مقتصد... فيُنقل رأس المال... إلى الذين يُحتمل... أن يبددوه»⁽⁵³⁾. وباختصار، فإن المال السهل المعروض خلال شراء الديون الحكومية يفسد التقدير، والتقدير محرك النمو والتقدم. وهذا هو السبب الذي يدعو إلى مقاومة الدين الحكومي وتبني التقشف في صورة التقدير.

لوك وهيوم وسميث: إنتاج التقشف غايبا

لاحظ أن أيا من هؤلاء المنظرين لا يقدم حجة مباشرة لمصلحة التقشف، وبالتالي ينصب تركيزنا على غياب التقشف. وينهمك لوك وهيوم وسميث في بناء الدول وكبحها، الدول التي لم تنفق بعد بما يكفي لتبرير سياسات تخفيض الإنفاق، لكن التي تثير ديونها قلقا عميقا مع ذلك. نجد نشأة التقشف هنا، في الخوف المرضي من الديون الحكومية التي تقع في قلب الليبرالية الاقتصادية. فالدين الحكومي يحرف المدخرين، ويصرف التجار، ويدمر تراكم الثروة.

يبنى لوك الليبرالية للحد من الدولة مهما كلف الأمر. ولا يرى هيوم منفعة حقيقية للدولة فطبقة التجار هي الطبقة المنتجة التي ينبغي أن تتدفق الأموال إليها. ويرى سميث دورا للدولة لكنه يناضل بعد ذلك في سبيل تمويلها. يريد أن يدفع أقل ما يمكن من الضرائب لدعم الدولة، لكنه يدرك أنه من دون هذا الدعم لا يمكن أن تستمر سياسيا الرأسمالية التي يفضلها. يقود تقشير سميث (الادخار)، وليس إسرافه (الاستهلاك) كل شيء، ثم تأتي الديون الحكومية، الديون التي ستُصدّر لاحقا، مع عدم كفاية الضرائب وإسراف الدول، لتقوض الميل الطبيعي لدينا إلى الادخار، ما يهدد مخطط سميث بأكمله. وربما قدّم هيوم إلينا المبررات الاقتصادية للحد من الديون، وهي مألوفة إذ نجدها تُكرّر معدلة اليوم. غير أن سميث هو الذي يحوّل الدين إلى مسرحية معنوية. هو يعطينا الحجج المعنوية ضد الدين، التي لايزال يتردد صداها اليوم.

للإنصاف، ليس الأمر كأن سميث وهيوم اختلقا هذا كله لمجرد الرغبة في تفادي الضرائب. قبل فترة طويلة من زمن لوك، راكمت الدول ديونا وأفلست بانتظام رتيب، فأفقرت مقرضيها بهذه العملية⁽⁵⁴⁾. وفي زمنيها الخاصين بهما، رأى هيوم وسميث معا أمثلة عن انحراف تمويل الديون. وعاش سميث صدمة انهيار «مصرف إير»، وهو مصرف أسكتلندي ممول بديون هدد الملاءة المالية للمبترع الرئيسي لسميث وهو إيرل بوكليوش⁽⁵⁵⁾. وفي كتاباته فكّر هيوم في المحاولة السابقة لجون لو، وهو أسكتلندي آخر، لتسديد الديون الوطنية لفرنسا من طريق إصدار أسهم في شركة تجارية عملاقة استخدمت مصرف فرنسا وكيلا ماليا لها. وبحلول العام 1721، عندما انفجرت الفقاعة الناتجة عن ذلك، أفلست فرنسا - مرة أخرى⁽⁵⁶⁾.

غير أنه فيما يتعلق بالطريقة التي ننظر بها إلى التقشف اليوم، يبدو النقد المعنوي الذي كاله سميث إلى الدين مألوفا كالنقد الاقتصادي لهيوم. إن الادخار فضيلة والإنفاق رذيلة. ولا بد من أن الدول التي تدخر تفعل الشيء الصحيح، في حين أن المنفقين يحضرون لمتاعب. في أزمة اليورو، نرى المدخرين الأوروبيين الشماليين إلى جانب المبذرين الأوروبيين الجنوبيين، على الرغم من أن الاستدانة المفرطة مستحيلة من دون الإقراض المفرط. كذلك، لاحظ كيف أن مزاعم الدول الغربية، أن مشاكل ديونها تكمن مع الدول الآسيوية التي تدخر كثيرا، لا تلقى

تعاطفا. المعنويات لا تقف إلى جانب المبدّر⁽⁵⁷⁾. في منطقة اليورو، لا تواجه البلدان ذات الفائض مشكلة في إدارة فائض تجاري دائم لكنها تنتقد الآخرين لإدارتهم عجزا، كما لو أن أحدهما ممكن من دون الآخر⁽⁵⁸⁾. وأخيرا، تجد مخاوف سميث عن الادخار في مقابل الديون والتقتير في مقابل الاستهلاك صدى جاهزا في توسل المستشارة أنجيلا ميركل قيم ربة المنزل الشوابية^(*) علاجا لمتاعب منطقة اليورو: الادخار والتقتير وتجنب الديون هي مفتاح النجاح⁽⁵⁹⁾. وبعد 300 سنة لاتزال اللازمة هي نفسها. قد لا يكون التقشف كما نعرفه اليوم، باعتباره سياسات نشطة لتخفيض الموازنة والانكماش، باديا للعيان في تاريخ الفكر الاقتصادي المبكر. غير أن ظروف مظهره- التقتير والتدبير، والمعنويات والخوف المرضي من مغبة الدين الحكومي- تقبع في أعماق السجل الأحفوري لليبرالية الاقتصادية منذ بدايته.

الجزء الثاني: بزوغ التقشف

آلام متزايدة: التقشف يجتمع بالدولة الحديثة

بنى الاقتصاديون الليبراليون في القرن التاسع عشر على الأسس التي أورثها لوك وهيوم وسميث، وبذلك كرروا مشكلة الدولة التي تطارد الليبرالية الاقتصادية - «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها»- وضخموها. وفي وقت لاحق تمسك ليبراليون، مثل ديفيد ريكاردو، تمسكا قويا بشق «لا يمكن التعايش معها» حين تعلق الأمر بالدولة. كان ريكاردو رائدا في دراسة المجموعات (الأرض والعمل ورأس المال) واعتبرها بمنزلة لاعبين جماعيين تساوي مصالحهم صفرا في مقابل بعضها البعض. وتصور ريكاردو اقتصادا تنافسيا للغاية يتألف من شركات صغيرة، وتنقلب فيه الأرباح العالية المستحقة في البداية لأول الداخلين إلى السوق متوسطا منخفضا جدا لمعدل الربح كلما انضم مزيد من الناس وانتشرت التقنية في أنحاء الصناعة كلها. عند هذه النقطة المنخفضة يخرج رأس المال والعمالة من السوق بحثا عن مجالات جديدة للربح، ويبدأ بالتالي دورة الاستثمار مجددا. لم يكن هناك أي دور إيجابي للدولة في رؤية ريكاردو. في الواقع، كان الشيء الوحيد الذي كان لا بد من تجنبه هو أي محاولة من الدولة للتخفيف من تعديلات

(*) شوابيا منطقة تاريخية ولغوية ألمانية، الجزء الأكبر منها يقع اليوم في ولاية بادن فورتمبورغ. [المترجم].

السوق، بغض النظر عن مقدار التخريب الذي قد تتسم به هذه التعديلات. ووفق ريكاردو، حتى لو كانت «حالة العمال هي الأكثر بؤسا»، يجب ألا تحاول الحكومة تعويضهم⁽⁶⁰⁾. فمحاولات «تعديل وضع الفقراء... بدلا عن جعل الفقراء أغنياء... تجعل الأغنياء فقراء»⁽⁶¹⁾. وعلى هذا النحو، يقتصر الدور الصحيح للدولة على تعليم الفقراء «قيمة الاستقلال» بدلا عن تغيير توزيعات السوق⁽⁶²⁾. يجب على الدولة حراسة حدود الملكية، لكن ينبغي عليها ألا تغير توزيعات الملكية. لاتزال لهجة لوك واضحة لدى ريكاردو.

ومع ذلك، كانت الدولة تغير دورها طوال القرن التاسع عشر، على الرغم من تحذيرات ريكاردو. فالنشاطات نفسها للقومية وبناء الدولة في القرن التاسع عشر جعلت الدولة أكثر تدخلا بكثير مما كان متوقعا حتى من سميث⁽⁶³⁾. وفضلا على ذلك، أخرج النجاح الكبير للرأسمالية مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية التي طالبت بالتمثيل السياسي، والتعويض الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وكلها أمور تكلف مالا وتهدد الملكية الخاصة⁽⁶⁴⁾. وكافح للتعامل مع هذا العالم الجديد مع تقدّم القرن التاسع عشر ليبراليون اقتصاديون، مثل جون ستيوارت ميل، الذي أيد جانب «لا يمكن العيش من دونها».

حاولت الأطروحة الفلسفية الأكثر شهرة لميل، في الحرية، أن تجد طريقا بين المطالبات الداهمة للجماهير وحماية الحقوق الليبرالية الفردية، في حين حددت أطروحته، مبادئ الاقتصاد السياسي، وبشكل أدق أكثر من أي وقت مضى، مجالات العمل الشرعي للدولة، حتى في مجال الدين الحكومي. فبدلا من تكرار أطروحة هيوم وسميث عن «الإضعاف الذي لا مفر منه للدولة من خلال الدين»، قال ميل: مادام الاقتراض الحكومي لم ينافس على رأس المال ويزيد بالتالي أسعار الفائدة، فإن إصدار سندات الدين مقبول، حتى لو كانت الضرائب أفضل⁽⁶⁵⁾. ومرة أخرى، مثل هيوم وسميث، نرى كيف يرفض جانب من الليبرالية الدولة بينما يقبل الجانب الآخر دورا محدودا لها.

جانب واحد من الليبرالية، كما رأينا مع لوك وهيوم، ينفي دور الدولة، وبعد ذلك، مع سميث، يقر بوجودها. ومثل ريكاردو هذا التقليد الذي توضع فيه السوق كنقيض حتى للدولة. وتبين لنا كتابات ميل جانبا آخر من الليبرالية في القرن التاسع عشر يتكيف مع نمو الدولة ومطالباتها بالإيرادات. ولم يكن التوتر بين ريكاردو وميل على دور الدولة

فريدا. بدلا من ذلك، كان ولا يزال متوطنا في الليبرالية الاقتصادية. وكانت نتيجته قيادة الفكر الليبرالي عبر مسارين مختلفين للغاية خلال آخر القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين. أدى مسار إلى الليبرالية الجديدة، التي كانت حركة بريطانية في المقام الأول أخذت الليبرالية أبعد من ريكاردو وميل في اتجاه أكثر تدخلا. وقادت الطريق الأخرى إلى النمسا، حيث أخذت الليبرالية منعطفًا أكثر أصولية.

الليبراليان الاجتماعي والجديدة(*)

ظهرت الليبرالية الاجتماعية في بريطانيا إلى حيز الوجود عندما انحازت نخب الحزب الليبرالي البريطاني في شكل أساسي إلى ميل على حساب ريكاردو⁽⁶⁶⁾. لقد سعوا إلى تطوير دور الدولة على حد سواء كمدافع عن الرأسمالية وكأداة للإصلاح الاجتماعي في عصر الصراع الطبقي والديموقراطية الجماعية الوليدة. باختصار، إذا وجب الحفاظ على سيادة المبادرة الخاصة ومؤسسات السوق الحرة، فإنه لم يعد ممكنا السكوت على الفقر وعدم المساواة اللذين اعتبرهما ريكاردو أمرا طبيعيا وحتميا. فضلا عن ذلك، لم ير الليبراليون الاجتماعيون البريطانيون هذا الاحتضان للدولة شرا لا بد منه، أو تصحيحا سلسا لمشكلات تجنبنا للثورة. بدلا من ذلك، اعترفت الليبرالية الاجتماعية بمسؤولية الدولة عن الإدارة والإصلاح الجاريين للمؤسسات الرأسمالية.

كانت العواقب البعيدة الأجل لهذا التحول لليبرالية البريطانية مثيرة. جاءت المعاشات التقاعدية الموحدة، والتأمين ضد البطالة، وتكثيف التنظيم الصناعي كلها في بداية القرن العشرين. وبعد عشرين سنة، كان ورثة هذه الحركة إصلاحيين اجتماعيين واقتصاديين كبارا في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، مثل تي إتش مارشال، وجون ماينارد كينز، ووليام بيفيريدج. دفع هؤلاء بدورهم الليبرالية الاجتماعية أكثر قدما، ووضعوا الأسس لدولة الرفاه الشاملة.

(*) يمكن القول في التمييز بين new Liberalism وneoliberalism (على الترتيب)، إن الاتجاه الأول يؤمن بأهمية ضمان الحرية الفردية، في الوقت الذي فشلت فيه ليبرالية الأسواق الحرة في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، وأن الحكومة المتميزة بالمسؤولية هي الحل لكثير من المشكلات الاجتماعية. في حين أن الاتجاه الثاني يمتاز عموما بالرغبة في تكثيف وتوسعة السوق من خلال زيادة عدد التبادلات التجارية، مع السعي إلى فتح نطاق التعامل ليشمل العالم بأسره، بما في ذلك تسليح كل أشكال النشاط البشري. [المحرر].

وإذا كانت الليبرالية الاجتماعية هي التي يمكن أن نسميها «تعدىلا لميل»، أي التكيف العملي مع تعقيدات الاقتصاد الحديث، فالاقتصاد النمساوي كان «رفضاً لريكاردو»، وهو رد فعل أصولي ضد الاقتصاد الحديث⁽⁶⁷⁾. ويعتقد خبراء الاقتصاد النمساوي بأن خير دفاع عن الليبرالية يكمن، ليس من خلال مزيد من إعادة التوزيع وإدارة الدولة، بل من خلال الانسحاب الكامل للدولة من دورها في الاقتصاد. وفي استعارة لمصطلح شائع اليوم، كان النمساويون الليبراليون «الجدد» الأصليين. سأناقش الأفكار النمساوية بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس. لكن باختصار، هاجم النمساويون الأفكار التدخلية الجديدة عند جبهتين.

أولاً، تحدوا الزعم الليبرالي الاجتماعي بأن عمليات السوق الحرة المحضة تعرض إلى الرأسمالية الخطر باستخدام زعم مضاد بأن السوق تملك بنية تطويرية بعيدة الأجل لا يستطيع التدخل الحكومي تغييرها أو توقعها. على هذا النحو، فالتدخل ضار في كل زمان ومكان. وفضلاً عن ذلك، ولأن التدخلات الحكومية تنتج تشوهات في السوق واستثمارات رديئة، كانت مصدراً للطفرات والانهيئات الائتمانية. وتبقى الأسواق مستقرة ما لم يحصل تدخل. والرأسمالية ليست غير مستقرة في طبيعتها: الحكومة تجعلها كذلك. ثانياً، لم يتخلّ الاقتصاديون النمساويون قط عن خوفهم من الدولة العملاقة، التي استمروا في اعتبارها العدو النهائي للقيم الليبرالية. ووجهوا خصوصاً تهمة مفادها أن الحكومات فور السماح لها بالتدخل تستخدم مطابع المال دائماً لتمويل نشاطاتها. وفيما بدأ الليبراليون الاجتماعيون البريطانيون يرون الركود قابلاً للعلاج من خلال زيادة الإنفاق، اعتبر النمساويون فترات الركود ألماً ضرورياً يرافق التقشف بعد «حفلة» التدخل. وخلاصة القول إن الليبراليين الاجتماعيين وورثتهم في منتصف القرن العشرين آمنوا بالدولة والتدخل، فيما رفض النمساويون، خصوصاً فريدريك هايك، ولودفيغ فون ميزس، وجوزف شومبتر، هذه الأفكار تماماً. قال جون ماينارد كينز مرة:

إن أفكار علماء الاقتصاد والسياسة، سواء حين يخطئون ويصيبون، أكثر قوة من المفهوم السائد. وفي الواقع، لا يحكم العالم غيرهم سوى قلائل. فالرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم معفون تماماً من أي مؤثرات فكرية، يكونون عادة عبيداً لاقتصادى بائد⁽⁶⁸⁾.

ليست أفكار اليوم حول التقشف استثناء لهذه القاعدة. لا يزال ورثة الليبرالية الاجتماعية والمدرسة النمساوية الذين برزوا في منتصف القرن العشرين، يحددون الشروط الأساسية لمناقشة التقشف بعد ثمانين سنة. ونحن الآن نتبع هذه الأفكار من خلال فترة الكساد العظيم وفترة ما بين الحربين العالميتين باستخدام أعمال كينز وشومبيتر كنماذج لنا. في الفصل التالي نتابع من حيث اختبأ التقشف خلال فصل الشتاء الطويل للكينزية وصعود دولة الرفاه ما بعد الحرب، وهو ما يقودنا مرة أخرى إلى النمساويين من خلال المرور عبر ألمانيا.

التقشف وفق النمط الأمريكي: التصفوية^(*)

لعل التوصيف الأكثر شهرة في التفكير التقشفي الأمريكي يأتي من جملة نُسبت إلى أندرو ميلون، وزير الخزانة في عهد الرئيس هيربرت هوفر، في استجابة لأزمة آخر عشرينيات القرن العشرين وأول ثلاثينياته: «سيلوا العمالة، وسيلوا الأوراق المالية، وسيلوا المزارعين، وسيلوا العقارات»⁽⁶⁹⁾. والنتيجة ستكون «تطهير» النظام من العفونة. وسيعيش... الناس... حياة أكثر معنوية... وسيلتقط الناس المغامرون الحطام من الناس الأقل كفاءة»⁽⁷⁰⁾. كان آدم سميث، على ما يبدو، على قيد الحياة وبصحة جيدة على نهر بوتوماك^(**). لكن وعلى الرغم من الدعوات المعنوية، لم تتمسك إدارة هوفر تمامًا بجملة ميلون «التصفوية».

لم تشبه أمريكا بحلول 1930 كثيرا الاقتصاد البعيد كلياً عن التدخل. فقوانين شيرمان للعام 1912، التي نظمت الاحتكارات وفككت «الاتحادات الاحتكارية»، كانت تدخلية بعمق، وحض هوفر، كرئيس للبلاد، على مجموعة متنوعة من التدخلات الرامية إلى التخفيف من حدة البطالة⁽⁷¹⁾. لكن هذه التدخلات كانت، من خلال تصميمها، إما اتفاقيات طوعية بين قطاع الأعمال والدولة الضعيفة المخالب، أو قواعد تهدف إلى جعل الأسواق «أكثر» كمالات من طريق زيادة المنافسة والحد من حجم الشركات. وبالتالي، كان جانباً الليبرالية معاً موجودين في أمريكا في هذا

(*) Liquidationism: المذهب الداعي إلى امتناع الحكومات وأجهزتها المالية عن التدخل في تخفيف آثار حالات الركود والكساد، وإلى ترك المشكلات، التي وقع فيها القطاع الخاص، تنحل من تلقاء نفسها. [المحرر].
(**) نهر في واشنطن يدل مجازاً على الإدارة الأمريكية. [المترجم].

الوقت: الجانب الذي تكيف مع الدولة ورأى منفعتها، وذلك الذي سعى إلى الحد منها وزيادة نطاق السوق.

وإذ مال الاقتصاديون الأميركيون في هذه الفترة نحو الرأي الأخير، لم يروا حالات الركود حادّات قابلة للعلاج. رأوها جزءاً من طبيعة الرأسمالية نفسها: منتظمة، ودورية، ومتوقعة الحدوث. واعتمد النموذج الأساسي على ما كان يسمى «نظرية الدورة الحديثة للأعمال»، التي اقتطعت من قماشة مماثلة على نطاق واسع كالأفكار النمساوية المذكورة أعلاه⁽⁷²⁾. ويمكن العثور على تعبير واضح في شكل خاص عن هذه النظرية في منشورات «مؤتمر الرئيس حول البطالة» للعام 1923 الذي أسسه هوفر وهو وزير للتجارة في عهد الرئيس كوليدج. وقال المؤلف الرئيسي لهذا التقرير، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا ويسلي ميتشل، إن «فترة من الركود تُنتج بعد بعض الوقت شروطاً معينة تحبذ زيادة النشاط التجاري... ما يسبب [للمفارقة] تراكمًا للضغوط داخل نظام متوازن للأعمال، وهي ضغوط تقوض في نهاية المطاف الشروط التي يقوم عليها الازدهار»⁽⁷³⁾.

وخضعت هذه «الشروط المعينة» للتطوير بعد عقد من الزمن في مجلد موثوق آخر، هذه المرة على أيدي مجموعة من خبراء الاقتصاد في جامعة هارفارد⁽⁷⁴⁾. وفي المجلد زعم جوزف شومبيتر، وهو مهاجر نمساوي ومتتبع لعمل الاقتصاديين النمساويين الآخرين في تلك الفترة، مثل هايك وفون ميزس، أن الرأسمالية لديها في أي لحظة معينة «بنية رأسمالية» متميزة، هي النموذج التطوري البعيد الأجل الذي أُلحِإليه سابقاً، وتُظهر نفسها كمزيج معين من الأصول الإنتاجية التي ولّدها الاستثمار خلال دورة معينة. وعندما يزدهر الاستثمار، كما يحصل حتماً في الرأسمالية، يُستثمر في الاقتصاد رأسمال «كبير أكثر مما ينبغي» ورأسمال «كبير أكثر مما ينبغي من النوع الخطأ» في الوقت نفسه⁽⁷⁵⁾. وبعد انهيار 1929، عندما انفجرت سوق الأوراق المالية، وبعد تاريخ من الازدهار والانهيار للاستثمار في السكك الحديدية في مدى القرن السابق، بدا هذا الرأي أكثر من بديهي. لكن ما حوّل هذه البديهية إلى نظرية كان مفهوم النمو المستخلص من ذلك.

مرددا الدور الذي منحه هيوم وسميث إلى التجار، وضع شومبيتر أصحاب المشاريع في مركز تحليله للركود وما يجب القيام به حيال ذلك. بالنسبة إلى شومبيتر،

يقوم أصحاب المشاريع باستثمارات، ويكون كثير منها سيئا، لكن الرأسمالية تتقدم بسبب هذه الإخفاقات، وليس على الرغم منها. نحن في حاجة إلى الفشل، أو لن تتطور الرأسمالية. وتنتج عملية التصفية، أو الفشل، المواد الخام للجولة المقبلة من الابتكار والاستثمار. على هذا النحو، يسبب التدخل، سواء أكان تضخميا أو غير ذلك، مشكلتين. أولا، هو يعرقل عملية التصفية اللازمة، إذ يدعم الشركات بالمال الرخيص، فلا يفعل سوى تأجيل اليوم المحتوم⁽⁷⁶⁾. ثانيا، هو يعطل الإشارات السعرية التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع فلن يعرفوا القطاعات التي يجب أن يستثمروا فيها. ويتراجع الاستثمار، على الرغم من التدخل الحكومي الذي كان يهدف إلى زيادته.

لذلك تقول التصفوية بالحتمية - الركود يجب أن يحدث - وأيضاً بالعواقب غير المقصودة للتدخل - إذا وقفت في طريق تلك الحتمية سينتهي بك الأمر بجعل الأمور أسوأ. ونتيجة هذا الخط من التفكير هو التقشف - تطهير النظام وتخفيض الإنفاق - الذي يصبح جوهر الانتعاش. قد يكون التقشف مؤلماً، لكنه أمر لا مفر منه لأن الخضوع فترات مقيمة كهذه هو جوهر العملية الرأسمالية للاستثمار والاكتشاف. لم يكن هناك، بالتالي، أي بديل.

وبالتالي سعت إدارة هوفر بنشاط لا إلى بدائل عن التقشف، بل إلى مجاملات ومسكنات اتخذت شكل سياسات طوعية لتسهيل تكيف العمالة ورأس المال مع الاستخدامات الجديدة. وُصِّمَت تلك السياسات دائماً للمساعدة في التعديل قبل بدء التقلبات الدورية بدلا من التعويض بمعاكسة هذه التقلبات. فالقيام بالأمر الأخير من شأنه، وفق تحذير شومبيتر، «أن يؤدي إلى انهيار أسوأ من ذلك الخاضع إلى العلاج»⁽⁷⁷⁾. هذه السلالة النمساوية في التفكير الأمريكي حول حتمية الدورات، ومركزية صاحب المشروع، وأهمية الفشل، تعايشت مع خط آخر من الفكر الاقتصادي الأمريكي وتعززت به، وهو الخط الذي شدد على الحاجة إلى سياسات تتعلق بـ«مالية عامة سليمة»⁽⁷⁸⁾. وبعدها فضلها المجتمع المصري، عززت هذه الأفكار الجهة النمساوية بالإصرار على أن الثقة بقطاع الأعمال، وهي المفتاح إلى نمو جانب العرض، لا تُسترد إلا إذا أشارت الحكومة بمصادقية إلى أنها ستسمح بحصول عملية قيء كما هو مطلوب منها من طريق التقشف. وفيما يمكن التغاضي عن تخفيف مؤقت لأعراض البطالة، آل دور الدولة في لحظات كهذه إلى تحقيق التوازن في الموازنة، وفرض الضرائب حتى

في حالة الركود إذا اعتُبر ذلك ضروريا، لاستعادة ثقة المستثمرين. وخلال 1931، السنة الأخيرة من ولايته، فعل هوفر هذا الأمر بالضبط للإشارة إلى عزمه في مواجهة الصعوبات المالية. وكانت النتيجة أسوأ ركودا في التاريخ الأمريكي.

إذا كانت هذه الأفكار تبدو مألوفة اليوم، فالسبب، وعلى غرار أفكار هيوم وسميث، أن الحجج نفسها يُعاد تدويرها مرة أخرى، بعد ثمانين سنة. ليست فكرة أن الأزمة الحالية وُلدت من استثمار سيئ من الماضي، خصوصا في القطاع العقاري، غير معقولة تماما. لكن تمديد وجهة النظر هذه للقول إن «فاني» و«فريدي» سببتا الأزمة العالمية ليس معقولا⁽⁷⁹⁾. أما فكرة أن الضرائب يجب أن تُجبي لتحقيق توازن الموازنات في وسط الركود، فهي التقليدية السياسية لترويك صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي في أزمة اليورو، ولمصلحة موازنة الولايات المتحدة مثل لجنة سيمبسون - باولز⁽⁸⁰⁾. فالحاجة إلى «عودة ثقة قطاع الأعمال» لإطلاق الانتعاش تشكل حجر الزاوية في سياسات التقشف البريطانية المعاصرة، على الرغم من غياب أي نتائج لها حتى الآن. لكن بعد ذلك، وكما هي الحال الآن، لم يكن الأمريكيون وحدهم في شرح هذه الأفكار. في الواقع، كانت أفكار كهذه تملك في عشرينيات القرن العشرين لكنة بريطانية واضحة.

التقشف بلكنة بريطانية: رأي الخزانة

على الرغم من توسع الدولة البريطانية إلى مجال المعاشات التقاعدية والتأمين والتنظيم تحت تأثير الأفكار الليبرالية الاجتماعية في العقدين الأولين من القرن العشرين، ظلت الاستجابة البريطانية لأزمة عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته ليبرالية ومتقشفة بحزم. توجد النسخة البريطانية من التقشف عادة في الورقة البيضاء للحكومة البريطانية للعام 1929، وعنوانها «مذكرات في شأن بعض المقترحات المتعلقة بالبطالة»⁽⁸¹⁾. وكما جرت العادة، فالواقع أكثر تعقيدا نوعا ما من ذلك.

كان ما يُسمى رأي الخزانة المشروح في ورقة السياسات هذه أحدث تكرارا حقا للأفكار الليبرالية الكلاسيكية نفسها التي واجهناها أصلا. كانت المملكة المتحدة بوصفها أكبر اقتصاد في العالم في القرن التاسع عشر ومرساة لمعيار الذهب، ما سهل

تعديلات دولية بين البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز من خلال انتقال إمدادات المال المحلية المرتبطة بالذهب، من أشد المؤمنين بالتجارة الحرة، والانتقال الحر لرأس المال (مهم جدا لمدينة لندن كمركز مالي)، والعمل الحر (غياب أي تنظيم له)، ودولة ليبرالية محدودة⁽⁸²⁾. وعلى الرغم من أن الدولة الليبرالية المحدودة تلك كانت تنمو نموا سريعا وتحصل على مسؤوليات جديدة خلال العقدين السابقين من الزمن، كانت لاتزال تمثل نحو 12 في المائة فقط عشية الحرب العالمية الأولى⁽⁸³⁾.

الأهم من ذلك هو عقلية مسؤولي وزارة الخزانة التي كان عليها أن تتكيف مع واقع دولة أكبر وأكثر تدخلا. تقول معاصرة كينز، جوان روبنسون، «قبل خمسين سنة من 1914 كان الاقتصاديون المكرسون... يعظون جميعا حول مذهب واحد... هو أيديولوجيا عدم التدخل... وكانت التجارة الحرة والموازنات المتوازنة كل ما هو مطلوب... وكانت هذه المذاهب لاتزال مهيمنة في 1914»⁽⁸⁴⁾. لكن بحلول منتصف عشرينيات القرن العشرين، تحول التراجع الاقتصادي لما بعد الحرب إلى ركود كامل، وفيما تعرضت هذه المذاهب على نحو متزايد إلى هجوم بسبب تدهور الوضع، بدأ موقف الخزانة يتخذ شكل وسيلة دفاع عن الوضع الراهن. وتعود أصول الموقف إلى استجابة وزارة الخزانة إلى اقتراحات التخفيف من حدة البطالة من خلال برامج الأشغال العامة المؤقتة. كان المنطق المتقدم والمنتشر بالضبط حجة «المزاحمة» نفسها التي واجهناها لدى هيوم وسميث، وبرزت أخطار المال السهل والديون في شكل كامل مرة أخرى.

وفي ترديد لهيوم وسميث، كانت حجة وزارة الخزانة أن الحكومة إذا رغبت في اقتراض المال لتمويل الإنفاق، عليها أن تقدم شروطا أفضل من تلك المتوافرة في أي مكان آخر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تخفيض الاستثمار الكلي من خلال «مزاحمة» رأس المال الخاص في حين أنه يزيد الديون بهدف لا يقدم سوى فترة راحة مؤقتة بدلا من العلاج الكامل. يقول وزير الخزانة المحافظ ستانلي بالدوين في 1922، «إن المال المأخوذ لأغراض حكومية هو مال مأخوذ بعيدا من التجارة، وسيميل الاقتراض بالتالي إلى تخفيض التجارة وزيادة البطالة»⁽⁸⁵⁾. لكن وجهات النظر هذه لم تقتصر على الخزانة. وانتشرت الفكرة على نطاق واسع إلى درجة أن شخصا من وزن جون ماينارد كينز قال في 1924 إن «الأموال العامة التي جُمعت

من خلال الاقتراض، لا يمكن أن تفعل شيئا في حد ذاتها... هي قد تسبب ضررا فعليا إذا حوّلت رأس المال العامل عن إنتاج البضائع»⁽⁸⁶⁾.

لكن الرأي المتجانس إلى حد ما للنخبة البريطانية بدأ يتفسخ في 1925 عندما انتقد كينز قرار تشرشل العودة مرة أخرى إلى معيار الذهب بعد توقف دام عشر سنوات⁽⁸⁷⁾. وضع تشرشل بريطانيا مرة أخرى عند سعر صرف عالٍ، كان على الرغم من منفعه لمدينة لندن والأجانب الحاملين للإسترليني، مريعا بالنسبة إلى الصادرات البريطانية. ونتيجة لذلك، قفزت البطالة السيئة أصلا، وتراجع النشاط الاقتصادي. كان كينز توقع إمكانية حصول ذلك، وهو حصل فعلا، ما أثار استياء تشرشل ووزارة الخزانة.

النزاع بين كينز ووزارة الخزانة، وهو نزاع غريب لأن كينز كان مستشارا لوزارة الخزانة طوال هذه الفترة، تفاقم في 1929 عندما أصدر كينز، مع هوبير هندرسون، كتيب «هل يمكن للويد جورج أن يفعل ذلك؟» ردا على مقترحات استأثرت بكثير من النقاش طرحها السياسي الليبرالي ديفيد لويد جورج في كتيب سابق بعنوان «يمكننا قهر البطالة». في تقييمه لمقترحات جورج، عمد كينز إلى «الإشارة للمرة الأولى... إلى العلاقة بين الادخار والاستثمار»⁽⁸⁸⁾. أي أنه قال إن الادخار لا يدفع الاستثمار إذا «كان الاستثمار حر التقلب تحت تأثير توقعات» مثل تلك التي تقول إن المدخول والتشغيل يتأقلمان مع المستوى اللاحق للادخار⁽⁸⁹⁾. ونتيجة لذلك، على الحكومة أن «تملأ الفراغ/تشغل المضخة» من خلال إنفاق المال الذي ينال عليه قطاع الأعمال بسبب عدم اليقين في شأن المستقبل.

مثل هذا الرأي تهديدا كبيرا لوزارة الخزانة لأنه عنى ضمنا أن عوامل جانب العرض كانت كافية لدفع الاقتصاد إلى التشغيل الكامل. وتطلب استجابة، قدمتها الخزانة على النحو الواجب في «مذكرات في شأن بعض المقترحات»، وفي الشكل الأكثر علانية في خطاب الموازنة للعام 1929 الذي ألقاه ونستون تشرشل وقال فيه، «عندما تقتض الحكومة في سوق المال تصبح منافسا جديدا للصناعة وتمنح نفسها الموارد التي يمكن أن تستخدمها خلاف ذلك مؤسسة خاصة، وتزيد بهذه العملية إيجار المال بالنسبة إلى المحتاجين إليه جميعا»⁽⁹⁰⁾. وهذا بيان لفكرة أن الحكومة تزاخم الاستثمار، هو من أوضح ما يمكن للمرء أن يقرأ.

لكن «مذكرات في شأن بعض مقترحات» نقلت الأمر فعلا خطوة أخرى إلى الأمام، فقالت بأن أي سياسات تعويضية كهذه كان مصيرها الفشل، حتى إذا أمكن تمويلها. وأصرت وزارة الخزانة الآن على أن «زيادة الاقتراض الحكومي للأشغال العامة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، إذا كان للدخارات أن تنجذب إلى السندات الحكومية فلا يكون الاقتراض تضخميا، وهذا من شأنه أن يحوّل الأموال التي يُفترض خلاف ذلك إلى الصناعة الوطنية أو إلى الاستثمار في الخارج»⁽⁹¹⁾. وهكذا أضيف التهديد بارتفاع أسعار الفائدة إلى الحجة الأصلية حول المزاحمة وتحريف الادخارات إلى سندات الدين غير المنتجة.

لكن وزارة الخزانة لم تكن تحارب كينز ولويد جورج فقط. كانت تتعلق أيضا الرأي التقليدي للأعمال، التي رأت أن مجتمع الأعمال، إن اعتبر الأشغال العامة مضيعة للوقت، فسيرد من طريق تحويل الأموال إلى الخارج، فيبطل بالتالي أي آثار للإنفاق⁽⁹²⁾. وهكذا أضيفت حجة من حجج التكافؤ الريكاردي تقول إن المستثمرين العقلانيين يتوقعون ويبتلون السياسات، إلى حجة مزاحمة الاستثمار/زيادة أسعار الفوائد لتطويق المنطق المؤيد للإنفاق في شكل أكبر. وفي الواقع، أدلى هوبر هندرسون، المتعاون السابق مع كينز الذي كان أيضا الأمين العام للمجلس الاستشاري الاقتصادي للحكومة، بهذه الحجة تماما في أكتوبر 1930. ثم ذهب هندرسون إلى القول إن الحالة العامة للثقة تتأثر كما هي الحال في كل زمان ومكان سلبا بالإنفاق الحكومي⁽⁹³⁾. وقال بيل جاينواي، «استمرت أفكار القوة التقييدية [التقشف]: بقي الخوف من فقدان الثقة يقيد عمل حكومة معفاة من التحدي المالي والسياسي الخارجي»⁽⁹⁴⁾.

ثم أضافت وزارة الخزانة حجة أن الإنفاق لا يمكن أن ينجح لأن من شأن تأثيرها الحافز أن يجذب الواردات. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري، ما يجعل الشركات البريطانية أقل قدرة على المنافسة، وهذا من شأنه في الأجل البعيد أن يفاقم الركود بدلا عن التخفيف منه⁽⁹⁵⁾. وهنا مرة أخرى، نرى أصداء قلق شومبيتر من الحد من عملية التصفية، التي من دونها لن يكون هناك تحسن في رأس المال، ولن يحصل بالتالي انتعاش⁽⁹⁶⁾. على الدولة، مرة أخرى، أن تظل محدودة في طموحاتها وتصرفاتها.

لكن مرور الوقت بدأ جانب الليبرالية الاقتصادية الذي رأى دوراً أكثر إيجابية للدولة يؤثر في رأي الخزانة. بحلول 1935، وعلى الرغم من أن وزارة الخزانة كانت لاتزال تعتبر أن «الأشغال العامة كعلاج للبطالة عقيمة تماماً»، كان لدى الحكومة دور تؤديه في الحفاظ على «زخم الانتعاش» في مناطق معينة من البلاد من طريق الإنفاق⁽⁹⁷⁾. في الواقع قبل 1937، كانت وزارة الخزانة على استعداد لأن تقترح تجميد صندوق احتياطي للأشغال العامة بهدف الإفراج عن أمواله عندما يسوء التراجع كإجراء لمعاكسة التقلبات الدورية⁽⁹⁸⁾. لكن حتى هنا، لجمت المخاوف من التضخم الذي قد ينشأ عن الإنفاق الممول بديون ومن الحاجة إلى تسديد الديون المتراكمة، جاذبية هذا المنطق، حتى في خضم الركود العميق⁽⁹⁹⁾. وبين التفكير التقشفي البريطاني، مثل ابن عمه الأمريكي، مناعة ملحوظة إزاء الحقائق الاقتصادية الخاصة بذلك الزمن. ربما اعترف بضرورة الدولة، لكن مثل سميث، لم يكن في مزاج لدفع ثمن أعمال الدولة.

نهاية التقشف الأنكلو - أمريكي وفق غط ثلاثينيات القرن العشرين: كينز وشومبيتر
تُروى أحداث ثلاثينيات القرن العشرين في الفصل السادس لدى مناقشة «التاريخ الطبيعي» للتقشف. ويكفي أن نقول هنا إنه على الرغم من اعتناق دول لهذه الأفكار لـ 20 سنة، بين 1918 و1938، لم تحقق هذه السياسات شيئاً للانتعاش. وفي مقاربة نسبية، فإن البلدان التي تخلت عن معيار الذهب والتي كانت قادرة على التركيز على تعزيز الطلب المولد محلياً تعافت في صورة أكبر وأسرع من تلك التي بقيت عليه، ونظرت إلى التقشف من منظور الانكماش لتعديل مسار السفينة⁽¹⁰⁰⁾. جربت الولايات المتحدة، مثلاً، للمرة الأولى أفكاراً بديلة في شأن التركيز الصناعي والاتحادات الاحتكارية كحلول ممكنة للتراجع الاقتصادي خلال فترة قانون الانتعاش الصناعي الوطني في 1934 - 1935. ثم وعلى الرغم من انتخاب فرانكلين روزفلت لتحقيق التوازن في الموازنة، بدأت إدارة روزفلت «تشغيل المضخة» برعاية «الصفقة الجديدة» وبدأ الاقتصاد في التعافي⁽¹⁰¹⁾. وحدث تحول مماثل على نطاق واسع في السويد⁽¹⁰²⁾. وتمسكت بريطانيا وفرنسا، في المقابل، بالتقشف، واستمر الركود في كلا البلدين حتى بداية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁰³⁾.

الحجج المضادة للتقشف لدى كينز

خلال أربعينيات الحرب العشرين، وفي سياق الإنفاق الحربي الضخم، برزت الأفكار المؤيدة للإنفاق والمضادة للتقشف في الساحة وتلاشت المذاهب المؤيدة للتقشف إلى الخلفية. وكانت الحجة المعادية للتقشف الأكثر شهرة النظرية العامة لكينز⁽¹⁰⁴⁾. لكن عمل كينز كان نتيجة بمقدار ما كان سببا للتحوّل بعيدا من التقشف. قالت جوان روبنسون ببلاغة، «وجد هتلر فعلا كيفية علاج البطالة قبل أن ينتهي كينز من شرح سبب حصولها»⁽¹⁰⁵⁾. لكن هذه الأفكار الجديدة من كينز وكثيرين غيره في الوقت نفسه تقريبا كانت مهمة تحديدا لأنها، خلافا لورقة التعليمات القديمة، شرحت ليس فقط الركود لكن الأوقات العادية أيضا في إطار واحد. ولم تستطع الأفكار المؤيدة للتقشف الجزم بأنها فعلت الأمر نفسه بعد عقدين من الزمن من انتظار انتعاش كان «قاب قوسين أو أدنى». وعلى الرغم من كل شيء، أخذت عملية التصفية مجراها لفترة طويلة في شكل بشع، لكن يبدو، خلافا لتوقعات الوزير ميلون، أن الناس الأكثر كفاءة ورأس المال الرخيص المنتظرين - قاب قوسين أو أدنى - لإنعاش الاقتصاد مجددا لم يكونوا كثيرين. وتمكنت النظرية العامة لكينز من أن تشرح أين كان الناس من هذا القبيل يختبئون ولماذا كانوا يفعلون ذلك.

باختصار، أثبتت كينز مغالطة التركيب التي كانت موجودة في كل من أسواق العمل والاستثمار، والتي تجاهلها الليبراليون وأدت إلى عطالة الموارد لفترات طويلة من الزمن. أولا، أظهر أنه على الرغم من أن أي عامل يمكن أن يقبل تخفيضا للأجور ليبقى في العمل، إذا فعل كل العمال هذا، سيخفض الأمر في كليته الاستهلاك والأسعار، ما يزيد الأجور الحقيقية (تأثير حسم الأسعار من الأجور)، ويجعل العامل الذي «تأقلم» أكثر فقرا وكأنه عاطل عن العمل⁽¹⁰⁶⁾. ثانيا، أظهر كينز أن في ظل ظروف عدم اليقين في شأن المستقبل، من غير المنطقي لأي مستثمر الاستثمار بدلا من النوم على المال، وتكون نتيجة نظر المستثمرين بعضهم إلى بعض بحثا عن إشارات حول ما يجب القيام به، إنهم جميعا ينامون على المال ولا يستثمر أحد⁽¹⁰⁷⁾. وهكذا نجلب، من خلال أعمالنا الخادمة للمصلحة الذاتية الجماعية، الركود نفسه الذي نحاول في شكل فردي تجنبه. قد تعاني اليد الخفية لسميث التهاب المفاصل، لكن التقشف قد يزيد الأمر سوءا.

أظهر كينز أن قرارات الادخار والاستثمار فصلت مؤقتاً، وأن الادخارات لم تؤد بالضرورة إلى الاستثمار. ويمكن أن يؤدي الادخار بسهولة مماثلة إلى الاكتناز والاستهلاك المنخفض. وكانت مهمة الدولة، بعد ذلك، تغيير التوقعات الاستثمارية للمستثمرين من خلال زيادة الأسعار ليتمكن تحقيق أرباح، ما يجعل من المنطقي والمعقول أن يبدأ تشغيل العمال مرة أخرى، وبذلك، الخروج من الركود. وبدلاً من الادخار الذي يؤدي إلى الاستثمار، قاد الاستهلاك من طريق رواتب العمال في نهاية المطاف الاستثمار. واليوم نسمي هذا الاقتصاد اقتصاد جانب الطلب.

لم تكن هذه الأفكار مجرد إضافة إلى النظرة الليبرالية الجديدة. كانت تجاوزاً لها إلى نظرية عامة أكثر⁽¹⁰⁸⁾. فبدلاً من ادخار التجار ودفعهم عجلة النمو من خلال التقدير، صور كينز عالماً تكون فيه حقاً طبقة المستثمرين، أي الأبطال لدى سميث وهيوم، مجرد مشتق من طرف جانب العرض لنظام جانب الطلب الذي تحركه قرارات الاستهلاك المتخذة من الملايين من الناس العاديين. يقول كينز، «الاستهلاك - في تكرار لما هو واضح - هو الغاية والهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي»⁽¹⁰⁹⁾. يحرك الاستثمار الاستهلاك من خلال تأثيره في الأسعار ويدفع بالتالي توقعات الاستثمار، وليس العكس. الثقة هي أثر للنمو، وليست سبباً له. لكن إذا كانت هذه هي الحال، لم ينقلب عالم سميث فقط، بل انقلب معه التقشف، كشعور ومعنويات وسياسات. أما التوازن بين الدولة والسوق، أي مشكلة «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها» التي ولدت التقشف كسياسات افتراضية للتعامل مع حالات الركود، فحُلَّت تماماً لمصلحة الدولة. وفي هذا العالم يصبح الإنفاق، ومع الديون، خصوصاً الحكومية، سياسات جيدة. ويتحول الادخار الفردي باعتباره فضيلة، في المقابل، إلى مفارقة التقدير: إذا كنا جميعاً ندخر (التعريف نفسه للتقشف)، سنفشل معاً جميعاً كما سينكمش الاقتصاد من نقص الطلب. وضحى الليبراليون بعد كينز بالتقشف على مذبح التبذير المالي. فبعد عقدين من الفشل، كان المدافعون عن التقشف يملكون القليل ليقولوه أو يبينوه حول فضائله. وكان أبرز الذين أسكتوا جوزف شومبيتر نفسه.

تراجع شومبيتر

بعد اثنتي عشرة سنة من انتقاد سياسات إدارة روزفلت في عمله اقتصاد برنامج الاسترداد، الذي منح تصفوية ميلون نظرية نمو وشدد على أهمية أصحاب المشاريع ودافع عن التقشف، تحول جوزف شومبيتر إلى شخصية فكرية معزولة. بحلول 1946، كان العالم اتبع طريق كينز، وليس طريق شومبيتر. كان في مقدور شومبيتر، مثل كثيرين آخرين، أن يقفز إلى عربة القطار ليلتحق به، لكن بالنسبة إلى ليبرالي اقتصادي حقيقي، ومحافظ سياسي، لم يكن ذلك قط خيارا. اعتبر «النظرية الركودية Stagnationist theory»^(*) ... كما وضعها الراحل اللورد كينز» مجرد نظرية «مذهلة» لمجرد أنها «لم تتعرض إلى السخرية بما يخرجها من النقاش»⁽¹¹⁰⁾. ماذا كان رده إذن على هذه الأفكار المثيرة للضحك التي شرحت على ما يبدو الركود، وماذا أمكنه أن يقدم في مواجهتها من أفكار أفضل بكثير غير مجموعته الخاصة من الأفكار المؤيدة للتقشف؟

جاءت استجابة شومبيتر للكساد العظيم وفشل سياسات التقشف لعلاج في عمله الضخم الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية، الذي ظهر في 1942⁽¹¹¹⁾. عزا شومبيتر فشل التقشف إلى آليتين متلاصقتين: حلول التكتل الكبير والمدير محل الشركة الصغيرة وصاحب المشروع، وانهيار ثقافة ركوب الأخطار التي دعمت نشاطات أصحاب المشاريع. وعلى الرغم من أن الكساد العظيم اختمر لـ 10 سنوات قبل كتابة شومبيتر تحليله للعام 1934، كان يُفترض بالكساد العظيم أن يكون تراجعاً دورياً عادياً من شأن جرعة جيدة من التقشف أن تصحبه قبل موعد لا يتجاوز 1935 أو 1936. وبحلول 1942 لم يغير شومبيتر لهجته، أو عقله: أطل ببساطة الإطار الزمني وأضاف عددا قليلا من التجانسات.

رأى كتاب شومبيتر الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية أن الكساد العظيم لم يكن عظيما ولا تراجعيا. كان بدلا من ذلك مجرد فترة انتقالية ملحوظة خصوصا من التغير التقني والتنظيمي الذي أصبح ميسرا في شكل مفرط، وأحد حالات الركود «المتكررة التي هي نتيجة للتأثير المخل للمنتجات أو الأساليب الجديدة»⁽¹¹²⁾.

(*) Economic Stagnation: الركود الاقتصادي؛ فترة طويلة يغيب خلالها النمو في الاقتصاد. فأي نمو اقتصادي يقع بين 2 في المائة و3 في المائة يُعدُّ ركودا. [المحرر].

ونعرف ذلك، في رأيه، لأن الرأسمالية، إذا نُظِرَ إليها في شكل صحيح، هي نظام يتغير في شكل مستمر ولأن التكيف هو المعيار الصحيح. «التقدم الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي يعني الاضطراب»⁽¹¹³⁾. لا يمكن بالتالي الحكم على الرأسمالية في الأجل القريب. في الواقع، «يَجِبُ عَلَيْنَا الْحُكْمُ على أداؤها بمرور الوقت، كما تَتَجَلَّى من خلال عقود من الزمن وحتى قرون»⁽¹¹⁴⁾. وبحكم التعريف، من ثم، فالتعويض عن الاضطراب، إذ يعمل في الأجل القريب جداً، لا يوقف فقط عملية التدمير الخلاق من أصحاب المشاريع الذي يقبع في قلب الرأسمالية؛ القيام بذلك يكفل إنتاج مزيد من الاستثمار السيئ الذي يخزن ببساطة المشاكل في المستقبل لأن مهمة التقشف لم تكتمل.

تبدو الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية إذن بيانا أطول وأكثر تفصيلاً لمعتقداته السابقة. لم يتغير شيء بالنسبة إلى شومبيتر، باستثناء كل شيء من حوله. وفي الواقع، وبدلاً من مواجهة كينز وأفكاره مباشرة، يبطل الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية دفاعاً قوياً عن الليبرالية لمصلحة مناقشة مطولة لماركس وشرح بيروقراطي - ثقافي لحتمية حلول الاشتراكية محل الرأسمالية. وتستحق حجته رواية لأنها تدل على الطريق المسدود الذي بلغه التفكير التقشفي الأنكلو - أمريكي بحلول منتصف أربعينيات القرن العشرين. فبدلاً من الانهماك، تراجع الحجة إلى تعليق معنوي ويقينيات نهاية القرن التاسع عشر.

بغض النظر عن تطبيع الاضطراب، ركز شومبيتر على التغيرات في الهيكل الصناعي للاقتصادات الرأسمالية وصعود شركات كبيرة جداً لشرح فشل التقشف في إنتاج الانتعاش. هذه هي قصته التطورية البعيدة الأجل التي خضع فيها موضع الإنتاج والابتكار إلى تحوّل على نطاق واسع، ونتيجة لذلك، فإن الرأسمالية الخاصة بصغار المنتجين وأصحاب المشاريع والمنافسة الكاملة «ليست مستحيلة فقط، بل أقل شأنًا» وكانت في طريقها إلى أن تُستبدَل⁽¹¹⁵⁾. تُبْنِي البيروقراطية والتغيير المؤسسي هما المحرك الرئيسي في هذه القصة، فهما يقودان التطور الاقتصادي، ويبعدان الابتكار عن أيدي أصحاب المشاريع ويضعانه في أيدي متخصصين ومديرين في شركات كبيرة. وتصبح الشركات كيانات بيروقراطية عملاقة هي أبداً تكيفا مع التحولات البيئية وتعمل على نطاق أوسع من ذلك

بكثير. وتصبح باختصار أشبه بولايات ويُعتمد عليها أكثر. ويسير احتكار القلة Oligopoly والتدخلية interventionism بالترافق.

الأهم من ذلك بالنسبة إلى شومبيتر، أن هذا التحول الواسع النطاق يتسبب بخسائر ثقافية. وفي حين في الماضي «كانت الفردانية الوعرة لغاليليو فردانية الطبقة الرأسمالية الصاعدة»⁽¹¹⁶⁾، أزالَت التقنية والبيروقراطية معا اليوم احتمالات ازدهار أفراد على هذا الغرار. ويقول أسفا إن «العملية الرأسمالية ترشد السلوك والأفكار، ومن طريق القيام بذلك تطرد من عقولنا... الإيمان الميتافيزيقي» ف «يصبح التقدم الاقتصادي غير شخصاني ومؤتمت»⁽¹¹⁷⁾. عندما تتوَلَّى الشركات الكبيرة الإنتاج ليس مدخول صاحب المشروع هو الذي يُستبدل. فعلى الرغم من كل شيء، يحصل صاحب المشروع على أسهم في هذه التكتلات الجديدة. لكن بدلا من ذلك، تصبح وظيفته الاجتماعية لا لزوم لها، ف «البورصة بديل سيئ عن الكأس المقدسة»⁽¹¹⁸⁾. وهذا قد يؤدي إلى التقدم المادي، إلى مزيد من الاستهلاك وكل ما يراه كينز مهما، لكنه بالنسبة إلى شومبيتر مستقبل فارغ من الجهة المعنوية. وهو أيضا مستقبل يثير الغيرة من الطبقات الأدنى، فهي بقيادة فئات لا وظيفة لها من المثقفين الميالين إلى اليسار الذين يشعرون بالاستياء من الرأسمالية، تصبح معتادة عند مستويات من المعيشة أعلى من أي وقت مضى، ولا يمكن أن تقبل بعد ذلك بالاضطرابات في السوق. وبالتالي، فإن اضطراب العقود السابقة هو أكثر قليلا من عدم قدرة الجماهير المدللة على قبول التعديلات اللازمة⁽¹¹⁹⁾.

أما بالنسبة إلى أولئك الأعضاء في فئة المستثمرين التي كانت فخورة يوما، فهم أيضا الآن لا يهتمون إلا بالاستهلاك، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى هذه النظريات المقبولة حديثا، والنتيجة أن كلا من الوحدة الأسرية البرجوازية ومعنويات الادخار، أي الشعور الذي وصفه سميث، سيختفي من العالم. يقول شومبيتر إن «البرجوازية عملت في المقام الأول... للاستثمار، ولم يكن الأمر ينطوي... على معيار الاستهلاك بمقدار ما انطوى على معيار التراكم الذي كافحت البرجوازية من أجله ودافعت عنه ضد الحكومة»⁽¹²⁰⁾. وبفضل القوتين التوأم للبيروقراطية والتقنية، تخلت البرجوازية عن هذا الصراع. و«عندما يُقال ويُفعل كل شيء، [البرجوازية] لا تهتم حقا»⁽¹²¹⁾. وعندما لا يهتم أحد للرأسمالية، فالنتيجة هي الاشتراكية.

إذا ذكرك شومبيتر بشخصية جون غالت للرواية آين راند، فذلك صحيح: هو مقدود من القماش المحافظ نفسه. وكما هي الحال في الخطاب الطويل لغالت في نهاية رواية أطلس هازا كتفيه، ما يبدأ كوسيلة للدفاع القوي عن الليبرالية الاقتصادية ينتهي تراجعاً ضعيفاً عنها. فمع صعود وجهة النظر الكينزية، كان أمام المحافظين مثل شومبيتر خياران: الاعتراف بأنهم كانوا على خطأ (أو على الأقل استيعاب الأفكار الجديدة التي بدت مناسبة للحقائق أفضل من القديمة) أو العثور على شيء آخر للحديث عنه. اختار شومبيتر الطريق الثانية، وهكذا تحدث عن وفاة الادخار، ونهاية الفضيلة الأسرية، وانتصار البيروقراطية. وكان تراجعاً هو نفسه رمزا لتراجع التقشف كحجة فكرية خطيرة بين التيار الاقتصادي السائد في البلدان الأنكلو - أمريكية. وبدأ أن العداء للتقشف انتصر. لكن الفوز لم يكن كاملاً. نجا التقشف في جزء واحد من العالم كان في مأمن من اللورد كينز: العالم الناطقة بالألمانية. وواصلت المدرسة الاقتصادية النمساوية إعطاء التقشف منزلاً فكرياً معولماً، في حين أعطى الأوردوليبراليون الألمان، كما سنرى قريباً، التقشف قاعدة وطنية للعمليات.

التاريخ الفكري لفكرة خطرة، 1942 - 2012

الجزء الأول: التقشف يجد منزلا أوروبا
ومنزلا أميركا مؤقتا

أهلا بك في ألمانيا: ادخر أولا ثم تسوق!

كان أحد⁽¹⁾ الإسهامات الدائمة لجوزف شومبيتر في الفكر الاقتصادي مفهومه لعواصف «التدمير الخلاق» التي تعبر خلال الاقتصاد⁽²⁾. وبعدها تمزقت باستخدام أصحاب المشاريع للتقنية والابتكار التنظيمي المستمر وقسوة المنافسة، تقوم الأعمال وتسقط، فتقود دورة الأعمال على مر الزمن. ومن ثم، يصعب أن نتصور اقتصادا أقل تأثرا بشومبيتر من اقتصاد ألمانيا. انظر، مثلا، إلى حين أسست بعض الشركات الرائدة في ألمانيا، والتي لا تزال معنا اليوم: «باسف» (المواد الكيميائية)، 1865؛ «كروبس» (الأجهزة)، 1846؛ «تايسن

«لا ينبغي فقط أن نخفض الإنفاق، بل يجب علينا أيضا أن نفعل ذلك عندما يكون ذلك مؤلما»

المؤلف

كروب» (التعدين)، 1891 و1811؛ «دايملر/مرسيدس بنز» (السيارات)، 1901 و1926. «سيمنس» (الهندسة)، 1847، مثلا لا حصرا.

ونجت هذه الشركات من الحربين العالميتين والاحتلال والتقسيم والحرب الباردة وإعادة التوحيد - ناهيك عن قيام التكتلات وصعود دورة الأعمال وهبوطها. وخلافا لما حدث في عالم شومبيتر المؤلف من أصحاب مشاريع وشركات صغيرة تنافسية، بدأت الشركات الألمانية في كثير من الحالات كمؤسسات واسعة النطاق أصبحت ممكنة بفضل روابط حكومية ومصرفية معقدة كانت نموذجية للدول في مرحلة متأخرة من مراحل التصنيع. وتبتكر هذه الشركات بشكل متزايد، فتحسن خطوط الإنتاج المتفانية خطوة بخطوة باستخدام مهندسين وعلماء متخصصين⁽³⁾. لم يرَ معظمها أصحاب مشاريع في قرن. وحصل كثير من الإبداع، وقليل جدا من التدمير - على الأقل للشركات - في ألمانيا. لماذا إذن أصبحت ألمانيا ملجأ لحجج التقشف من النوع الذي يرتبط عادة بالمفكرين النمساويين - الأميركيين مثل شومبيتر؟ تكمن الإجابة فيما فعلته مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الألمان الذين يُسمون الأوردوليبراليين Ordoliberals لفكرة التقشف، وللعلاقة المعتادة بين الدولة والسوق في الفكر الليبرالي، وما فعلته في هذه العملية، للاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية. تطرقنا إلى الأوردوليبرالية سابقا. وهنا سنجسد دورها بوصفها معقلا للحجج المؤيدة للتقشف خلال فصل الشتاء الطويل للعهد الكينزي وبوصفها قالب التصميم الأساسي للمتغير الأوروبي المعاصر المتعلق بالتقشف.

إذا أخذت وفق شروطها، تبدو الأوردوليبرالية شكلا غريبا من الليبرالية. إنها لا تعاني مشكلة «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها» التي تكمن في قلب الليبرالية الأنجلو-أميركية. فبالطريقة نفسها التي حل كينز بها مشكلة التقشف لليبراليين الاجتماعيين في بريطانيا، حلت الأوردوليبرالية مشكلة الدولة في ألمانيا بتجاوزها، لكن بطريقة مختلفة تماما. يرى الأوردوليبراليون دور الدولة بوصفه تهيئة للظروف الإطارية اللازمة للأسواق لتعمل بشكل فاعل في المقام الأول. فالدولة التي يطيب لهما التعايش معها ليست مديرة الاقتصاد الكلي الذي يركز على جانب الطلب من الاقتصاد التي

انبثقت من الليبرالية الاجتماعية البريطانية. الدولة الأوردوليبرالية هي بدلا من ذلك، واضحة قواعد تمكّن المنافسة وتساعد تعديلات السوق من خلال تطوير آليات ومؤسسات محددة في مختلف مفاصل الاقتصاد.

تاريخيا، وعلى الرغم من وجود العديد من الأسس الليبرالية في العالم الناطق باللغة الألمانية في القرن التاسع عشر، لم تصبح الليبرالية الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ألمانيا كما حصل في العالم الأنجلو-أميري، وذلك لثلاثة أسباب. أولا وعلى الرغم من كل شيء، كان على الليبراليين الألمان أن يتعاملوا مع رواية محافظة معاكسة ناقدة للحضارة وضعت الثقافة الألمانية العميقة في مواجهة الحضارة الليبرالية الغربية السطحية (تحديدا الإنجليزية)، كانت تؤكد أن ألمانيا كانت من نوع مختلف في أمور كهذه⁽⁴⁾. ثانيا، تضررت بشدة في ألمانيا مصداقية الليبرالية باعتبارها مذهباً اقتصادياً بعد الانهيار الكبير لسوق الأوراق المالية في 1873 أو ما يُسمى أزمة المؤسس (Gründerkrise). ثالثاً، في أعقاب أزمة المؤسس، أصبحت الدولة الألمانية تدخلية أكثر بكثير، ما أضر أكثر الجاذبية الأيديولوجية لليبرالية، وأتاح مساحة لبروز المفكرين المؤيدين لتدخل الدولة والمناهضين لليبرالية مثل فريدريش ليست. وفي قفزة زمنية من تسعينيات القرن التاسع عشر، فإن الجِدّة النسبية لليبرالية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي المعاد تشكيله للدولة الذي أجازته، هما ما حوّل ألمانيا إلى ملجأ بعد الحرب العالمية الثانية ثم إلى المكبر المعاصر للصوت لحجج التقشف في أوروبا.

أهمية التأخر

يتطلب فهم العلاقة التاريخية لألمانيا مع كل من الليبرالية والتقشف انهماكا في الشروط التي بموجبها أصبح الدول رأسمالية. نميل إلى نسيان أن بريطانيا والولايات المتحدة هما الاستثناء وليستا القاعدة عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الدول والأسواق. فالأولى اعتنقت الرأسمالية من دون منافسين، ما سمح لدولة صغيرة ومحدودة أن تتطور، في حين كانت الثانية معزولة جغرافياً مع جبهة داخلية ضخمة يمكن استغلالها⁽⁵⁾. وعمل بقية العالم، المصنّعون المتأخرون

الذين تلوا هاتين الدولتين، في ظل ظروف مختلفة إلى حد كبير، وأكثر تنافسية. وهذا أمر مهم لأن تاريخ دخولك الاقتصاد العالمي يحدد بشكل ليس صغيرا نوع الدولة التي تطورها للتعامل مع هذا الاقتصاد، وتقول القاعدة الأساسية أنك كلما تطورت متأخرا، كانت الدولة أكبر وأكثر تدخلا.

عندما نفكر في الدول التدخلية التي تبنت التصنيع متأخرة، نميل إلى التفكير في دول شرق آسيا⁽⁶⁾. ومع ذلك، وعلى الرغم من التجارب الفرنسية من «بلاس دي فوغ» إلى «مصرف كريديه موبيلييه»، كانت الدولة التنموية الأصلية هي ألمانيا. وأجبرت لعبة اللحاق بالركب مع البريطانيين، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ألمانيا (جاءت إلى حيز الوجود في 1871) على أن تكون بمنزلة وسيط، وفي كثير من الحالات وكيل تأمين، بين المصالح الصناعية والتجارية والزراعية⁽⁷⁾. يعاني المتطورون المتأخرون جميعا مشكلة الحجم. فللحاق بركب الدول الصناعية فعلا، على الدولة المتطورة متأخرة أن تضمن الأخطار التي ينطوي عليها الاستثمار لأن حجم رأس المال المطلوب في التصنيع بعدما تبنته دول أخرى يفوق قدرة أي صاحب مشروع منفرد على فعل ذلك - من هنا يبرز حجم الشركات الألمانية وبنيتها وطول عمرها. وفي أداء هذا الدور، عمدت الدولة الألمانية، سواء أكانت ملكية أو فاشية أو ديموقراطية، إلى منح نفسها دائما دورا أكثر توجيهها وتنسيقا في الاقتصاد مما هي الحال في الدول الليبرالية. وفي مختلف مراحل التطور الألماني، كان دور الدولة حاسما في قمع الاستهلاك وزيادة الادخار لتأمين مصادر كافية من رأس المال للاستثمارات الصناعية الواسعة النطاق، مع تأمين في الوقت نفسه تحويلات اجتماعية تسهل هذه السياسات ولا تعوقها⁽⁸⁾. على هذا النحو، شكلت التعويذة Erst Sparen, Dann Kaufen (ادّخر أولا ثم تسوّق) الخاصة بالادخار قبل الاستثمار - تقدير كان سميث ليشيد به - الجوهر التقشفي للفكر الاقتصادي الألماني قبل وقت طويل من ثلاثينيات القرن العشرين، عندما ظهرت الأوردوليبرالية.

أصول الأوردوليبرالية

تشكلت الأوردوليبرالية برعاية والتر أوكن وفرانز بوم وهانز غروسمان - دويرث، وهم مؤسسو مدرسة فرايبورغ للاقتصاد خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

كان خصمهم الكبير الاتحادات الاحتكارية الاقتصادية الخاصة وليس الدولة. وقال ليبراليو فرايبورغ إن المشكلة الاقتصادية الأساسية في ألمانيا في عشرينيات القرن العشرين كانت «عجز النظام القانوني عن منع خلق السلطة الاقتصادية الخاصة وسوء استخدامها»⁽⁹⁾. لاحظ أن السلطة الخاصة، وليست العامة، كانت مدعاة القلق. كان الفرد في حاجة إلى حماية من الدولة، حتما، لكن الاعتراف بأن الدولة لم تكن التهديد الوحيد الذي يستحق القلق في شأنه وسم ابتعاد مدرسة فرايبورغ من نسخة «لا يمكن التعايش معها» الخاصة بالليبرالية الأنجلو-أميركية. لكن المساهمة الرئيسية لمدرسة فرايبورغ، كانت تجاوز هذه الملاحظة وتركيز الاهتمام على الشكل الهيكلي للرأسمالية.

بالنسبة إلى والتر أوكن خصوصا، لم تكن الرأسمالية التجميع العشوائي للأفراد الذي تصوره سميث. كانت بدلا من ذلك، تتألف من نظامين هيكليين متعارضين في شكل أساسي أسماهما «اقتصاد المعاملة» و«الاقتصاد المدار مركزيا»⁽¹⁰⁾. وعلى الرغم من أن هذين النظامين لا يتفقان في الجوهر، تجمع الاقتصادات الحقيقية بالضرورة بين عناصر منهما، وهنا تبدأ المشاكل. خصوصا عندما تصبح البرلمانات معنية، يمكن لعناصر من النظام الإداري أن تقع في قبضة أعضاء أقوى في نظام المعاملات، ويبرز بالتالي الخوف من الاتحادات الاحتكارية والقوة خاصة. وتتمثل السياسات المثلى إذن في جعل هذا الجمع بين النظامين يعمل من خلال تمكين النظام الأخير (الدولة) ظروف تشغيل النظام السابق (السوق) وتعزيزها⁽¹¹⁾. وحدد أوكن دور الدولة في الاقتصاد بالقول، «المبدأ الأول: ينبغي أن تركز سياسات الدولة على حل مجموعات القوة الاقتصادية أو الحد من أداؤها. [...] المبدأ الثاني: يجب أن يركز النشاط السياسي - الاقتصادي للدولة على تنظيم الاقتصاد، وليس على توجيه العملية الاقتصادية»⁽¹²⁾. وكان ذلك ليتحقق، وفق الفرايبورغيين، من خلال الالتفات إلى «الدستور الاقتصادي»، الذي هو، وفق فرانز بوم، «قرار شامل (Gesamtentscheidung) [لمجتمع ما] يتعلق بطبيعة (الفن) عملية التعاون الاجتماعي-الاقتصادي وشكلها»⁽¹³⁾. ووفق النثر الأقل تكلفا لأوكن، هو «القرار السياسي العام لكيفية تنظيم الحياة الاقتصادية للأمة»⁽¹⁴⁾.

يقول المنظر القانوني ديفيد غرير، «تحوّلت الفكرة الأساسية لليبرالية الكلاسيكية... رأسا على عقب بالقول إن فاعلية الاقتصاد تعتمد على علاقتها

بالنظم السياسية والقانونية»⁽¹⁵⁾. وعلى الرغم من أن العمل الأوردوليبرالي المبكر خلال الفترة النازية أعطى الأولوية لدولة قوية باعتبارها مروجاً لنظام كهذا، فقد تغيرت وجهة النظر هذه بمرور الوقت - وتغير الظروف - إلى موقف يقول إن السياسات الاقتصادية لا ينبغي أن تملئها دولة قوية، خصوصاً تلك التي يمكن الاستيلاء عليها⁽¹⁶⁾. بل إن الدولة تحتاج إلى أن تكون قوية بما يكفي فقط لتأمين «النظام»، Ordo، وما يترتب عن ذلك من Ordnungspolitik، أي «السياسات المستندة إلى النظام»، فالإطار القانوني الذي يحكم عمل الشركات والدولة معاً يشكل الدستور الاقتصادي الحاسم، وفق الفريديريش، لأي اقتصاد ناجح⁽¹⁷⁾. وبالتالي تقيّد الـ Ordnungspolitik كلا من الدولة التي تمارسها، والقطاع الخاص الذي ينمو في داخلها، من خلال تنظيم غير مباشر من الدستور الاقتصادي.

لكن هذا الدستور الاقتصادي لم يكن مجرد شيء يمكن وضعه على ورقة. قال الأوردوليبراليون إن الدستور الاقتصادي الصحيح لا يمكن ببساطة أن يُستنتج من الجهة النظرية ويُفرض من الدولة. هو يجب أن يلقي دعماً قوياً من أعضاء المجتمع الذي يُطبّق عليه، وفي شكل مصيري، يجب أن يقوم بتنفيذه على واجب متبادل لهؤلاء الأعضاء بالعمل وفق الشروط المنصوص عليها في الدستور⁽¹⁸⁾. باختصار، كل شخص يحتاج إلى اتباع القواعد، وقيام الجميع بذلك يعيد تشكيل تلك القواعد ويجيزها⁽¹⁹⁾.

لتحقيق ذلك، كانت السياسات المناسبة للدولة لا تتعلق بتهيئة الظروف للاستثمار أو التلاعب بمستوى الأسعار من طريق الحوافز النقدية، كما قال أتباع كينز. بدلاً من ذلك، ونظراً إلى اهتمامها بالحد من السلطة الخاصة، شكلت القواعد العليا للمنافسة، بدعم من السياسات النقدية لمصرف مركزي مستقل سياسياً، الجوهر المؤسسي للدستور الاقتصادي. ومن شأن مكتب مخصص لمكافحة الاحتكار ضمان اتفاق الاقتصاد ككل مع القواعد العامة المتعلقة بالمنافسة، في حين تؤدي السلطة النقدية المستقلة دوراً داعماً للحفاظ على استقرار الأسعار. وعلى كل من المؤسستين أن يكون منفصلاً عن الدولة البرلمانية وغير خاضع لها مباشرة.

المنافسة، لا الاستهلاك، تؤدي إلى النمو

من خلال مهاجمة التركيز والاتحادات الاحتكارية مع الحفاظ على استقرار الأسعار، يأمل الأوردوليبراليون بتوليد النمو من خلال تعزيز القدرة التنافسية للشركات الألمانية وجاذبية منتجاتها. كان الهدف السياسي لهذه المؤسسات إذن التشجيع على «المنافسة الإنجازية» بدلا من «المنافسة المعوقة»، فمن شأن جودة المنتجات المصنعة أن تخلق الطلب عليها، في إعادة صياغة حديثة تحايي جانب العرض لقانون سباي⁽²⁰⁾. وبموجب هذا الشروط المؤسسية ستتدفق منافع النمو السريع إلى أفراد المجتمع جميعا⁽²¹⁾. يقول كريستشان وارتن إن الأوردوليبراليين اتفقوا على فكرة واحدة مفادها أن «الدولة الدستورية الليبرالية إن لم [تكن] ترغب في أن ترى نفسها تتدهور إلى حالة تدخلية... يجب اعتبار صيانة نظام المنافسة وإنفاذه أحد أهدافها الرئيسية»⁽²²⁾.

وكما سنوضح أدناه، هذه المؤسسات الجديدة والأفكار الكامنة التي كانت بمنزلة مخططات لها، رُبطت بعد فترة وجيزة من صراع داخلي بين الديموقراطيين المسيحيين ما بعد الحرب، بدولة الرفاه الأبوية البسماركية القائمة لتشكيل ما يسميه ألفريد مولر - أرماك «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وهو «نظام من القواعد القانونية التي يمكن أن تلبي الشعور العام بالعدالة»، ومن شأنها ربط المواطنين بالدستور الاقتصادي لأنهم أدركوا منافعه⁽²³⁾. ولاحظ رالف بتاك أن الأوردوليبراليين، على الرغم من شكوكهم العميقة بتعويضات الرعاية الاجتماعية، قدّروا تماما أن «الاستقرار والأمن [لدى] الطبقة العاملة كانا شرطا أساسيا لتأمين اقتصاد السوق»⁽²⁴⁾. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الأوردوليبراليين لا يريدون حقا ارتباط الدستور الاقتصادي بدولة الرفاه، فالظروف والعمل السياسي قضت خلاف ذلك: كان على اقتصاد السوق أن يصبح اجتماعيا.

بناء الأوردو

كان تحوّل الحجج الأوردوليبرالية إلى ورقة تعليمات اقتصادية محلية بالنسبة إلى السياسات الاقتصادية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية شبه محسوم بعوامل كثيرة. فأولا وعلى الرغم من كل شيء، كان السكان الألمان مرهقين

وجائعين فيما هلك رأس المال في البلاد. وخوفا من عدم الاستقرار السياسي، احتاجت سلطات ما بعد الحرب إلى النمو، ومثل السكان الخاضعين لحكمها، توجست تلك السلطات من النمو الآتي من مشاريع «الدولة الكبيرة»، سواء من اليسار أو اليمين. ثانيا، خرجت مدرسة فرايبورغ، التي لم تخجل من الترويج لمشروع نمو، من الفترة النازية من دون شائبة وسليمة أكثر أو أقل. وفي حين ألقي القبض على بعض الأعضاء ونُفي عدد قليل من اللاعبين الرئيسيين مثل فلهلم روبكه، كان جوهر المدرسة في المكان والوقت المناسبين، حاملا ما بدا، في السياق الألماني، أفكارا جديدة صديقة للنمو. وكان للأوردولبيراليين أيضا راع قوي هو كبرى الصحف الخاصة بذلك الزمن، «فرانكفورتر أجمائنه تسايتونغ»، وأذنا صاغية من سلطات الاحتلال الحليفة، على الأقل فور خروج الحلفاء من المرحلة العقابية للاحتلال⁽²⁵⁾.

ثالثا، كان الملف الاقتصادي لألمانيا كمتطور متأخر يتعلق دائما بالصناعة الموجهة إلى التصدير. لذلك كان طبيعيا للنخب الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا أن تركز على إعادة بناء القدرات التصديرية وانتعاش أسواق التصدير باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو السريع المرغوب. وسعى الأوردولبيراليون إلى الحفاظ على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاتحادات الاحتكارية القلقة، لكن لم تكن لديهم مشكلة مع الشركات الكبيرة في حد ذاتها، خصوصا تلك التي كانت قادرة على إنتاج النمو المستند إلى التصدير. لكن النمو الذي تقوده الصادرات يتطلب سياسات صارمة تتعلق بتنافسية التكلفة، ما يتطلب بدوره مراقبة الأجور من خلال تقييد الاستهلاك وموقف قوي مكافح للتضخم. وهذا أدى إلى زيادة سيطرة السلطة النقدية على السلطة الخاصة بالمالية العامة، فيما أصبحت السيطرة على التضخم المكمل النقدي لضمان المنافسة⁽²⁶⁾.

رابعا، كان نظام الأحزاب السياسية بعد الحرب في فوضى، وكانت أحزاب الوسط، خصوصا الاتحاد الديمقراطي المسيحي، تبحث عن مجموعة جديدة من الأفكار تخاطب بها تصورات أعضائها الكاثوليك (في الأغلب) لمصالحهم⁽²⁷⁾. وفي ضوء جاذبية الأوردولبيرالية في المجتمع، وعدم ثقتها بالقوة الخاصة وكذلك العامة، وقبولها المتردد إلى حد ما - لكن الضروري نظرا إلى ظروف العصر - بإعادة توزيع

دولة الرفاه الثروة القومية من خلال الأسرة، وجدت الأوردوليبرالية على حد سواء جمهورا مستعدا ومركبة إطلاق في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي.

لكن وكما يقول جربر، لا شيء ينجح مثل النجاح، لذلك عندما عمد لودفيغ إرهارد، الأوردوليبرالي الزميل المسافر ووزير الاقتصاد الألماني بحكم الواقع خلال فترة الاحتلال، إلى إطلاق الأسعار من خلال إلغاء التقنين والضوابط السعرية في 1948 من دون أن يؤدي ذلك، في البداية على الأقل، إلى دفع الاقتصاد قبالة الهاوية، اكتسبت الأفكار الأوردوليبرالية هيبة⁽²⁸⁾. ومع ذلك، وبعد الطفرة الأولية، ضربت الأزمة الكورية ألمانيا بشدة، وافترق الأوردوليبراليون إلى استجابة تدخلية إيجابية. وقلق الحلفاء من ارتفاع معدلات البطالة، فضغطوا على الأوردوليبراليين للتفكير في اتخاذ إجراءات إيجابية في مجال سوق العمل للتعامل مع الأعداد المتزايدة بسرعة من العاطلين عن العمل. وسمح هذا للكاثوليك الاجتماعيين داخل الحزب المسيحي الديمقراطي بالضغط من أجل تحقيق تكامل أفضل لسياسات الرعاية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، ما عزز مكانة دولة الرفاه في الأوردو في مواجهة اندفاعات الأوردوليبراليين⁽²⁹⁾.

أعطى هذا الانصهار شكلا مؤسسيا لفكرة ألفريد مولر - أرماك حول اقتصاد السوق الاجتماعي (die Sozial Marktwirtschaft). وتحت هذا الشعار، فاز الحزب الديمقراطي المسيحي في الانتخابات الوطنية حتى 1966، وهي الفترة التي يُشار إليها الآن باسم «المعجزة الاقتصادية الألمانية» (das Wirtschaftswunder)، وازدادت خلالها القوة الشرائية للأجور 73 بالمائة بين 1950 و1960. وفي الوقت نفسه، تراجع التضخم، فازدادت الأجور الحقيقية أكثر⁽³⁰⁾. وفي الواقع، وعلى الرغم من إعادة توطين 12 مليون مشرد وتقسيم البلاد، بلغ متوسط البطالة في خمسينيات القرن العشرين 8 بالمائة وظلت الأسعار مستقرة⁽³¹⁾.

مزاخمة كينز محليا

كان نجاح Socialmarktwirtschaft (اقتصاد السوق الاجتماعي) والأفكار الأوردوليبرالية التي يقوم عليها ذلك كاملة إلى درجة، وفق كريستوفر ألين، «نادرا

ما نالت الكينزية تفكيراً جدياً باعتبارها [سياسات] ممكنة» من الاقتصاديين الألمان، الذين إذا ناقشوا الكينزية، اعتبروها تضخمية في طبيعتها⁽³²⁾. وبالتالي، عندما جاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني إلى السلطة في 1966 مع برنامج مؤيد للكينزية رداً على تعثر معدلات النمو، وجد تقبلاً قليلاً لهذه الأفكار سواء في الأوساط البيروقراطية أو الأكاديمية. محلياً، كان كينز «مزاحماً» من الجهة النظرية. وفي مزيد من الاستبعاد، عمدت السلطة النقدية، «المصرف المركزي الألماني المستقل بشدة... حدوداً نقدية صارمة لتمويل العجز»، فزاحمت الكينزية محلياً في الممارسة العملية⁽³³⁾. وهذا غير مفاجئ كثيراً عندما ينظر المرء إلى أن أوردوليراليو فرايبورغ تنبأوا بدور كهذا للسلطة النقدية، بحجة أن «مصرفاً مركزياً قوياً [سيكون] الحارس ضد أي إساءة لاستعمال السلطة من السلطات السياسية»⁽³⁴⁾. ووفق التعابير الأوردوليرالية، يساوي الإنفاق سوء الاستخدام، وصُمم المصرف المركزي تحديداً لمنع هذه المخالفات.

باختصار، ازدهرت ألمانيا ما بعد الحرب مع أفكار تركز على تقشف من نوع معين في صميمها. تملك ألمانيا وتعلن ليبرالية تحتضن الدولة وتحولها. وبذلك تفعل الشيء نفسه بالنسبة إلى التقشف. إن حقيقة أن الأوردوليرالية والحوكمة وباقي المفاهيم تدور كلها حول قواعد، تعني تحديداً أن الحوكمة الاقتصادية الرشيدة ليست إنفاقية. وإذا وضعت القواعد إطاراً يؤسس للازدهار من خلال تعزيز المنافسة، فلا يزال جانب العرض من الادخار والاستثمار، لا جانب الطلب والاستهلاك، هو القاعدة. ربما حدثت الأوردوليرالية الليبرالية، لكن اقتصادها لا يزال في العديد من الطرق كلاسيكية كالاقتصاد سميث وهيوم.

وفي سياق الاقتصاد الذي تطور متأخراً وتقوده الصادرات ويحتاج إلى فرض الادخار للحاق ببريطانيا، فالأمر ينطوي على منطق كامل: Erst Sparen, Dann Kaufen. لكن مثلما رأينا في الفصل الثالث، هو يتجاهل في شكل مذهل حقيقة أن إدارة شخص فائضاً تصديرية تعني أن شخصاً آخر يدير عجزاً. لا يمكننا جميعاً أن ندير فوائض وندخر. على شخص ما أن ينفق حتى يكون ثمة طلب على هذه الصادرات. وهكذا، فإن مغالطة تعميم من نوع مختلف تطل برأسها مرة أخرى؛ وهذا هو المكان الذي يظهر فيه حقاً نقل هذه المبادئ المستندة إلى التقشف

إلى الإطار الدستوري للاتحاد الأوروبي، وإلى الاستجابة السياسية الألمانية للأزمة. فإذا كان تركيز ألمانيا على القواعد والالتزامات والسلطة النقدية القوية والبرلمان الضعيف وعدم الإنفاق للتعويض عن انهيارات يبدو مألوفاً، ينبغي عليه أن يكون كذلك. إنه التصميم الأساسي للاتحاد الأوروبي. إن استجابة ألمانيا للأزمة، والأزمة نفسها، ينبعان على حد سواء من ورقة التعليمات الأوردوليبرالية نفسها.

أوروبا الأوردوليبرالية

عندما ركبت بقية أوروبا في آخر سبعينيات القرن العشرين، عانت ألمانيا أقل وتعافت أسرع من الدول الأوروبية الكبرى كلها⁽³⁵⁾. وأصبحت قدرتها على الصمود في وجه الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة نموذجاً للدول الأوروبية الأخرى: أولاً، من خلال الربط الفاشل للعملات بالمارك الألماني في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته؛ وثانياً، من خلال إدماج المبادئ الأوردوليبرالية في دستور المصرف المركزي الأوروبي والسياسات التي تركز على المنافسة لدى المفوضية الأوروبية؛ وثالثاً، من خلال المقاربة المستندة إلى القواعد والمخصصة لتنظيم مشروع اليورو. من معايير التقارب في اتفاقية ماستريخت إلى ميثاق الاستقرار والنمو إلى المعاهدة المالية الجديدة المقترحة - كل شيء يتعلق بالدستور الاقتصادي - بالقواعد، بالأوردو⁽³⁶⁾.

مثلاً، إن مركزية التنافسية كمفتاح للنمو هي فكرة متكررة لدى الاتحاد الأوروبي. ويحمل عقدان من الزمن من توجيهات المفوضية الأوروبية لزيادة المنافسة في كل مجال، من الاتصالات إلى توليد الطاقة إلى ضمان أسواق التمويل المصرفي بالجملة، البصمة الأوردوليبرالية نفسها. كذلك فإن التركيز المستمر على فقدان دول الأطراف التنافسية والحاجة إلى تخفيض عميق للأجور والتكاليف فيها، في حين يُتجاهل تماماً دور البلدان ذات الفائض في توليد الأزمة، يشي بفهم أوردوليبرالي عميق للإدارة الاقتصادية. فالمدّخرون، على الرغم من كل شيء، لا يمكن أن يكونوا مخطئين. كذلك فإن الابتكار الألماني لفرامل دستورية للديون (Schuldenbremse) لدى دول الاتحاد الأوروبي كلها بغض النظر عن دورات الأعمال أو المواقف الهيكلية لديها، إلى جانب وجود المعاهدة الجديدة للمالية

العامة المستندة إلى قواعد واعتبارها الحل لهذه الأزمة، هو مجرد أوردو أشد من أي وقت مضى أُسمي اسما آخر.

وإذا كسرت دول القواعد، فالسياسات الممكنة الوحيدة هي اتباع نظام غذائي من التقشف الصارم لإعادتها إلى التناغم مع القواعد، بالإضافة إلى عقوبات تلقائية تُخصّص لأولئك الذين لا يستطيعون البقاء في إطار القواعد. لا توجد مغالطات تركيب، فقط سياسات جيدة وأخرى سيئة. ولأن الدول، من وجهة نظر أوردوليبرالية، لا يمكن الاعتماد عليها لتأمين التقشف الضروري لأنها عرضة إلى الفساد، يجب أن تكون لدينا قواعد وسلطة نقدية مستقلة لضمان توافق الدول مع الأوردو الضروري، فوُلد بالتالي المصرف المركزي الأوروبي. من ثم، وفقط من ثم، سيعود النمو. في حالة اليونان وإيطاليا في 2011، كان ذلك يعني عزل عدد قليل من الحكومات المنتخبة ديموقراطيا، فليكن ذلك إذن.

الشيء الملحوظ أكثر من غيره، في عملية إضفاء الصفة الأوردوليبرالية على أوروبا هذه، هو كيفية تكرارها الخطأ المنسوب في الأغلب إلى الاقتصادات الأنجلو-أميركية: الإصرار على أن الدول النامية كلها يجب أن تتبع أوراق التعليمات الليبرالية الخاصة بالاقتصادات الأنجلو - أميركية لتغتني، وهذا ما يُسمّى مقارنة توافق واشنطن للتنمية التي سنناقشها قريبا. وكان الاعتراض الأساسي للدول التي تطورت متأخرة، مثل دول شرق آسيا، على توافق واشنطن أي الفكرة الأنجلو-أميركية القائلة «تبلرلوا فيأتي النمو»، ذا شقين. أولا، يخطئ هذا الفهم في اعتبار أن نتائج النمو، والمالية العامة المستقرة، والتضخم المنخفض، والقدرة التنافسية لجهة التكلفة، وهلم جرا، هي مسببات للنمو. ثانيا، يكون المسار الليبرالي إلى النمو ذا معنى فقط إذا كانت الدولة تطورت في وقت مبكر، وذلك لغياب المنافسين - مع الاحترام الواجب للمملكة المتحدة في القرن الثامن عشر والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر⁽³⁷⁾. لكن في العالم المعاصر، الدولة تقود التنمية دائما تقريبا. كانت ألمانيا في العديد من الطرق البلد الأول الذي أثبت هذه النقطة تحديدا في أثناء لحاقها بركب بريطانيا. لكن بعد ذلك، وعلى غرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، نسيت ألمانيا تفردتها، سواء لجهة التوقيت والسياق، أو لجهة أن بناء الأوردو الذي تقوده الصادرات والذي جعل

ألمانيا غنية، لم يكن ممكنا إلا تحديدا لأن الدول الأخرى لم تكن تفعل الأمر نفسه في الوقت نفسه⁽³⁸⁾. الآن تريد ألمانيا والمفوضية الأوروبية أن يكون الجميع في أوروبا أكثر ألمانية: هي مغالطة تركيب أخرى لا يمكن أن تنجح. يقول مارتن وولف في شكل جميل، «هل يُفترض بالجميع تحقيق فوائض الحساب الجاري؟ إذا كان الأمر كذلك، ففي مقابل من - أهل المربخ؟ وإذا حاول الجميع حقا إدارة فائض من الادخارات، ماذا يمكن أن تكون النتيجة غير ركود عالمي دائم؟»⁽³⁹⁾ تمكنت ألمانيا من أخذ زمام المبادرة في أوروبا لأن الأفكار الألمانية كانت في قلب الاتحاد الأوروبي واليورو منذ البداية. وهذا هو أيضا السبب الذي مكّن الألمان من تحقيق نجاح كبير في تحويل النقاش حول الأزمة وفق أسلوبهم - كانوا الشعب الوحيد الذي آمن حقا بما كان يقوله. في حين كان الأميركيون كينزيين افتراضيا، كان الألمان أوردوليبراليين تصميميا. وفي المسائل النقدية، على الرغم من كل شيء، ثمة أهمية للإيمان.

باختصار، أعطت ألمانيا التقشف فرصة جديدة للحياة من خلال اقتصاد السوق الاجتماعي ومعجزتها الاقتصادية بعد الحرب. فمقولة Erst Sparen, Dann Kaufen لا تدع مجالا للمبذر سوى أن يتقشف، وهي لا تفسح مجالا للتعويض إلا عبر السياسات التي تسرع تكيف السوق. وليست البصمة التي تركتها هذه الأفكار على مؤسسات الاتحاد الأوروبي موضع شك. لا يوجد مكان لكينز والتعويض في اتحاد اقتصادي تنتج فيه المنافسة النمو من خلال إنتاج منتجات تنافسية وإدارة فوائض، وليس الطلب الضحل لمطابع المال. وفي عالم كهذا، فالركود وليس الازدهار، هو الوقت المناسب للتقشف.

هذا كله يقودنا إلى الدور الذي أداه أبناء عمومة الأوردوليبراليين، الاقتصاديون النمساويون، في تعزيز حجج التقشف. إذا كان الشعور بتأثير الأوردوليبرالية حصل في المقام الأول في أوروبا، فإن تأثير الأفكار النمساوية يكمن في الولايات المتحدة. كان للأفكار النمساوية منزل أميركي مؤقت لفترة طويلة، كما رأينا في تشخيص شومبيتر في ثلاثينيات القرن العشرين⁽⁴⁰⁾. وعادت إلى الرواج في الأزمة الحالية لأنها بدت مستوعبة لشيء لم يهتم به كينزيون كثيرون (باستثناء هيمان مينسكي)، وبذلك أعطتنا مجموعة أخرى من الأسباب التي تفرض علينا التقشف.

المنزل الأمريكي المؤقت للتقشف: المدرسة النمساوية

في آخر القرن التاسع عشر، ظهر الاقتصاد النمساوي في الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية من الجدل حول الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في تعزيز التنمية الاقتصادية بعد طفرة النمو بقيادة الدولة في ألمانيا. كان كارل منغر الشخصية الرئيسية هنا، فهو أحد أول من يُسمون الاقتصاديين الحديين، الذين رأوا القيمة الاقتصادية باعتبارها مسألة منفعة ذاتية وأسعار نسبية، وليس بوصفها وظيفة من وظائف تكاليف الإنتاج. الأهم لأغراضنا، أنه كان يكن عداء شديدا لانهماك للدولة في مساعدة الرأسمالية على طول الطريق. وأطلق منجر «نقاشا منهجيا» (Methodenstreit) مع أعضاء المدرسة الاقتصادية التاريخية الألمانية حول تلك المسائل التي دفعت الألمان إلى تسمية منجر وأتباعه «المدرسة النمساوية». وبعد جيل أكاديمي، تحدى طلاب منجر التدخلية المتزايدة للدولة الليبرالية في هذه المسائل النمساوية بشكل خاص.

بالنسبة إلى هؤلاء المنظرين - كان لودفيغ فون ميزس وفريدريك هايك الأكثر بروزا، إلى جانب جوزف شومبيتر باعتباره الصوت النمساوي المهاجر في الولايات المتحدة - تملك السوق الحرة بنية تطويرية بعيدة الأجل لا يمكن للتدخل الحكومي إلا أن يضرها. وإذ تقف المدرسة النمساوية بحزم مع مدرسة «لا يمكن العيش من دونها»، رفضت المدرسة النمساوية الدولة كصاحبة أي دور إيجابي أو ضروري في الاقتصاد. ورفضت زيادة الصفة الرياضية للاقتصاد التي كانت جارية في ذلك الوقت. وإذ رأت الاقتصاد تطوريا، ومخلا بالتوازن، وخاضعا لقيادة أصحاب المشاريع في حال من عدم اليقين، فضلت التحليل التاريخي على حساب التفاضل. ونظرا إلى هذه الخيارات، وجد النمساويون أنفسهم على نحو متزايد وقد فاتهم الزمن.

مثلا، خلال عشرينيات القرن العشرين، تورط ميزس وهاييك فيما يسمى مناقشات الحساب الاشتراكي في تلك الفترة، فسعيا إلى إثبات استحالة التخطيط المركزي. قال ميزس إن التخطيط كان مستحيلا حرفيا، فهو خط يصعب الدفاع عنه كأكثر من خط إيديولوجي. وكلما تمسك بآرائه، وجد نفسه عرضة إلى تجاهل أكبر من الاقتصاديين الآخرين. وفي الوقت نفسه، وعندما تلقى هايك دفعة ثانية

عندما وجد ليونيل روبنز صاحب التفكير المماثل وظيفة له في مدرسة لندن للاقتصاد في 1931، وجد نفسه في ورطة حين وطئت قدماه بريطانيا. تقول جوان روبنسون إن هايك ألقى محاضرة في كامبريدج بعد وقت قصير من وصوله، وسأله آر إف كاهن، «إذا خرجتُ غدا واشتريت معطفا جديدا، فهل من شأن ذلك أن يزيد معدلات البطالة؟» «نعم»، قال هايك، «لكن... سيستغرق الأمر حجة رياضية طويلة جدا لشرح السبب»⁽⁴¹⁾. وبحلول 1944، وجد هايك نفسه أمام تجاهل مماثل، في شبه تقاعد، فكتب عن أخطار الاشتراكية في ملحمته الطريق إلى العبودية. وكان العمل السابق لهايكن، الأسعار والإنتاج، بمنزلة تحفته حول نظرية دورة الأعمال، لكنه مثل دورات الأعمال لشومبيتر في 1939، وُلِدَ ميتا في المطابع.

بعدما تعرضت الأفكار النمساوية إلى التجاهل أولا ثم الهزيمة في أوروبا، نجت الأفكار النمساوية في أميركا، حيث انحصرت شعبيتها وتدفقت لقرن تقريبا. وعلى الرغم من أن الثورة الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية سحقتها وطرحتها أرضا، لم تختفِ الأفكار النمساوية تماما قط من الساحة الأميركية. هي نظمت نوعا من العودة في سبعينيات القرن العشرين عندما مُنح هايك جائزة نوبل في الاقتصاد، وكانت بمنزلة مبرر شعبي لسياسات جانب العرض لدى ريغان، لكنها اختفت مرة أخرى حتى أعادتها الأزمة الحالية إلى الصدارة. لماذا هذا الظهور؟ الإجابة تكمن فيما قالوه عن المصارف.

الدليل النمساوي إلى الازدهار والركود

على الرغم من أن النظرية العامة لكينز حملت العنوان الفرعي «عن العمالة والفائدة والمال»، لم يهتم علم الاقتصاد ما بعد الحرب كثيرا بالمال. كان ثمة رأي اكتسب شهرة في سبعينيات القرن العشرين - المدرسة النقدية - اعتبرت المال أمرا مهما جدا، وسندرس هذا الرأي بعد قليل لأغراض مختلفة. لكن بالنسبة إلى معظم الاقتصاديين بدءا من ثلاثينيات القرن العشرين، كان يُنظر إلى المال بالطريقة نفسها التي نظر بها هيوم إليه قبل 200 سنة، باعتباره حافزا في الأجل القريب، و/أو محايدا في الأجل البعيد، و/أو تضخميا محتملا⁽⁴²⁾. فالمال،

كما يُقال أحيانا، «لا يغير التفضيلات ولا الاحتمالات». والمال في شكل ائتمان إذا هو ببساطة غياب للإنفاق لدى شخص نُقل إلى شخص آخر ليستخدمه في دفع الفائدة بالإضافة إلى عائد رأس المال. ببساطة أكثر، إن ديون شخص هي مدخول لشخص آخر. الأمر هو مجرد إعادة توزيع للأصول القائمة وليس أمرا يثير الحماسة. فنظام الائتمان يكرر ببساطة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد.

هذا الرأي جعل من الممكن تماما للاقتصاديين التقليديين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحديث عن «القضاء على دورة الأعمال» في أثناء العيش في فترة من «الاعتدال العظيم»، حيث رُوِّضت تقلبات الماضي من خلال سياسات جيدة للمصارف المركزية⁽⁴³⁾. وبعد ذلك طبعاً انفجر العالم، في وسط هذا الاعتدال العظيم المفترض، تماما كما تنبأ النمساويون. وبينما بدا الجميع مدركين أن الانفجار كان ذا علاقة بفقاعات الأصول والمصارف، لم يملك كثيرون في بداية الأزمة قصة مقنعة حول كيفية تسبب المصارف بها. هذا هو المكان الذي دخل منه النمساويون مرة أخرى. وبدأ أن كتاباتهم في ثلاثينيات القرن العشرين وصفت تماما الأزمة المالية للعام 2008. أما أعقابها والإجراءات المفترض اتخاذها فتبين أنها كانت مسألة أخرى تماما.

نموذج هايك/ميزس لأزمات الائتمان وانهيائاته

عندما كتب هايك وميزس في عشرينيات القرن العشرين، وجها الانتباه إلى حقيقة واضحة مفادها أن المصارف تكسب المال من طريق توسيع الائتمان. وبينما قد يرغب كل مصرف في أن يكون محتاطا، لكل مصرف حافز لتوسيع الائتمان خارج احتياطياته الأساسية (الذهب في ذلك الوقت) ليستمر في العمل في مواجهة مصارف أكثر عدوانية و/أو يستولي على حصتها في السوق. وعلاوة على ذلك، تشجع المصارف على القيام بذلك من خلال وجود مصرف مركزي يدعم النظام المالي بالسيولة. هاتان القوتان معا تنتجان توسعا في الائتمان إلى ما وراء ما يسمح به الادخار «الحقيقي» وتخفيضا لسعر الفائدة على القروض.

هذا التوسيع للائتمان يشير لأصحاب المشاريع إلى أن التكلفة الحقيقية لرأس المال انخفضت، ونتيجة لذلك، يمكنهم الآن تنفيذ مشاريع ممولة من خلال هذا

الائتمان الرخيص، وهو ما لم يكن مربحا قبل ذلك. وحتى لو اشتبه أصحاب المشاريع في هذا الحفز الاصطناعي، لا يحب أحد مشاهدة المنافسين يأخذون حصته في السوق، ولذلك يأخذ المال غاضا النظر. وفي الإجمال، يؤدي هذا إلى توسع في الاقتراض وضعف في الرغبة في الادخار. وبعدها كانوا فطنين ومقتصدين وحكماء في ظروف السوق الحرة، يصبح أصحاب المشاريع متلقين متهورين ومغفلين للذين بمجرد أن تبدأ المصارف توزيع كميات من المال الرخيص.

وإذ ينال أصحاب المشاريع حوافز مناسبة، يستخدمون عددا أكبر من الناس ويشترون مزيدا من المواد، ما يدفع إلى زيادة الأسعار والأجور. وهذا ينتج التأثير القريب الأجل للحفز النقدي الكلاسيكي الذي يبدأ بالظهور في ارتفاع الأسعار، خصوصا أسعار الأصول، ما يشجع على مزيد من الاقتراض. لكن الاقتصاد الأساسي لم يتغير. هناك ببساطة مزيد من المال يطارد عددا أقل من السلع: إنه التضخم. وإذا تعي المصارف خطأها، تتجه الآن إلى تكبد خسائر، لذلك تفعل ما في وسعها كله لعدم تكبد تلك الخسائر. فهي تقدم مزيدا من القروض، وتخفّض أسعار الفائدة أكثر، وتؤجل عموما المشكلة.

هذا، من وجهة النظر النمساوية، هو بالضبط الشيء الخطأ الذي يمكن القيام به لأنه يضخم فقاعة الائتمان أكثر فيما يحول رؤوس الأموال بعيدا عما يمكن أن تكون السوق خصصته في شكل أفضل في غياب هذا الائتمان الرخيص كله. هذه السياسات تحقق حقا التضخم، ونتيجة لذلك تنهار القيمة الحقيقية للنقود؛ لذلك لا بد لهذا الاستثمار السيئ من أن يولد عائدا أكبر، وإلا انهارت الموازنة العامة لدى الجميع. وإذا تعلم المصارف ذلك، وفي سياق التضخم المتزايد، فهي تبدأ بزيادة أسعار الفائدة فيما تراجع قدرتها على توليد الائتمان الجديد. وفي الوقت نفسه، يعمل الطلب على الائتمان للحفاظ على الفقاعة للتعجيل بالتضخم⁽⁴⁴⁾. وفي نهاية المطاف، يعي الرأي العام أن نمو الأصول هذا كله هو في الحقيقة مجرد تضخم نقدي وليس ارتفاعا في القيم الحقيقية للأصول، فتنفجر الفقاعة، ويبدأ الذعر، وتُرمى الأصول، وتنفجر الموازنات العامة، ويغرق الاقتصاد.

هذا هو المكان الذي يدخل منه التقشف. يقول ميزس، بمجرد أن تبدأ «الرحلة إلى القيم الحقيقية»، يدرك الناس أن «الأزمة وفرة الركود التي ستلي

هما تتويج لفترة الاستثمار غير المبرر الناجمة عن توسيع الائتمان»⁽⁴⁵⁾. ولذلك، «يجب على الاقتصاد أن يكيف نفسه مع هذه الخسائر [و]... ما ينبغي القيام به... هو تقليص الاستهلاك»⁽⁴⁶⁾. يجب إعادة بناء الادخارات التي بُدِّدت، ما يعني استهلاكاً أقل. ويجب أن تدرك المصارف خسائرها لتبدأ عملية الإنعاش، ما يعني التقشف. آخر شيء يتعين علينا القيام به هو إنقاذ المصارف أو المستهلكين. فعلى الرغم من كل شيء، فما بدأ بسبب تدخل في السوق، أي تخفيض الأسعار عبر التوسع في الائتمان إلى أبعد من المستوى الذي يمكن لـ «الادخارات الحقيقية» أن تنتجه، لا يمكن التعامل معه من خلال مزيد من الشيء نفسه.

البلاهة «المفترضة» للتدخل

فعلاً، أسوأ شيء يمكن أن يحدث هو مشاركة الحكومة. فمن خلال إغراق السوق بالسيولة، أو الحفاظ على سعر منخفض للفائدة عندما يشح الائتمان، أو محاولة حفز الاقتصاد للتخفيف من حدة الدورة، يطيل تدخل الحكومة ببساطة فترة الركود. وعلاوة على ذلك، ينتج التدخل أمراضاً أكثر هي ربما أكثر خطورة: هو يخلق، وفق ميزس، إضراباً عن رأس المال بين المستثمرين.

عندما يكون هناك انهيار مالي، ثمة (في المقام الأول) أربع طرق للتعديل: التضخيم، أو التقليص، أو تخفيض قيمة، أو التوقف عن التسديد⁽⁴⁷⁾. وترى المدرسة النمساوية أن الانكماش وتخفيض الأجور والأسعار حتى يتمكن الاقتصاد من أن يتكيف مع القيم الحقيقية، هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به، لكن الحكومات لا تحب هذا الأمر لأنه يسبب بطالة وعدم استقرار. لذلك، وبعد استبعاد التوقف عن التسديد لأنه يميل إلى زعزعة الاستقرار أيضاً، تفضل الحكومات تخفيض قيمة العملة، إذا كانت تملك سعر الصرف الخاص بها، أو التضخم، أو كليهما، كوسيلة لتمرير التكاليف إلى الدائنين «القلة» ليسددوا ثمن أخطاء المدينين «الكثرة».

وفق النمساويين إذن ينبغي لنا ألا نَفَاجاً إذا رأينا كثيراً من الشركات تنام على أكوام كبيرة جداً من النقد في وسط ركود. وعلى خلاف ما قد يقوله لكم المحفزون عن أن هذا السلوك هو استجابة لحالة عدم اليقين في شأن المستقبل

أو النقص في الطلب، فإن وراء الأمر حقا اعتقادا عقلانيا تماما بأن الحكومة لو نالت نصف فرصة فستعتمد إلى الخروج من المتاعب بتعزيز التضخم أو تخفيض قيمة العملة على حساب طبقة المستثمرين. قد تكون الشركات نائمة على أكوام من النقد ولا تستثمر، لكن الركود ليس خطأ الرأسماليين كما يريد كينز أن تصدق. بدلا من ذلك، يغطي المستثمرون في شكل معقول جدا الخطر المستتر للمصادرة الحكومية من خلال الدفع في اتجاه التضخم أو تخفيض قيمة العملة. فالخوف من مصادرة الدولة ممتلكاتك - وهو الكابوس الليبرالي الأصلي - يطل برأسه مرة أخرى. بدلا من ذلك، «الرأي العام على حق تماما في رؤية الأزمة... نتيجة لسياسات المصارف»⁽⁴⁸⁾. وبالتالي يقر مجموع الرأي النمساوي بأننا يجب أن نسمح بانهييار المصارف ومن ثم إعادة تشغيل النظام.

وزاد المنظرون النمساويون اللاحقون على هذا الإطار الأساسي. أكد البعض، مثل غوتفريد هاربرلر، دور النقابات في تحديد الأجور، ما يضطر المصرف المركزي إلى زيادة الائتمان من خلال النظام المصرفي التجاري لتحقيق مطالب العمال بأجور مفرطة⁽⁴⁹⁾. وشدد موراي روثبارد، بدوره، على دور المصارف المركزية باعتبارها المضخة النهائية للائتمان من ضمن مخطط الابتزاز الذي يمارسه النظام المصرفي على الجمهور⁽⁵⁰⁾. لكن النموذج الأساسي يبقى نفسه. فالأمر ككل يتعلق بالمصارف المنتجة لدورات الازدهار والركود التي تسوء إذا تدخلت الحكومة إما من خلال السياسات النقدية المستندة إلى المصارف المركزية وإما من خلال السياسات الحافزة الخاصة بالمالية العامة. والتكشف هو الرد الوحيد الصحيح والممكن على الركود. كل شيء آخر هو حماقة.

أمريكا ذات اللكنة النمساوية: إيجابيات أن تكون نمساويا وسلبياته

ليس مستغربا أن هذه الحجج لاقت صدى في أمريكا بعد الأزمة. فهي تملك، على الرغم من كل شيء، تاريخا سابقا مغمورا في الولايات المتحدة يعود إلى عشرينيات القرن العشرين عبر شومبيتر. في الواقع، وباعتبار هذه الأفكار وصفا لما حدث من خطأ في الفترة 2007 - 2008، يبدو أن هذه الأفكار تناسب الحقائق في شكل جيد. المصارف، وأخطار الديون، والإفراط في الرفع المالي، وتضخم

الأصول، وانهيار الادخارات، العناصر كلها موجودة. وتستغل الرسالة القائلة «لا للإنقاذ» تيارا قويا من الرأي العام الأمريكي الشعبوي⁽⁵¹⁾. وفي الوقت نفسه، وجدت الرسالة القائلة: «لا تتدخلوا/ اسمحوا للأمر بأخذ مجراه» دعما قويا من الجناح اليميني للحزب الجمهوري وبين عناصر في مجتمع المال التي لم تكن أكبر من أن تُترك لتنهيار، خصوصا صناديق التحوط⁽⁵²⁾. لماذا إذن وبغض النظر عن عدد قليل من الشخصيات الرفيعة المستوى الرئيسية مثل غلين بيك، وبيتر شيف، ورون بول، وألان غرينسبان (الابن)، يصعب العثور على اقتصاديين من التيار السائد، حتى في أمريكا، يقبلون علنا النظرية النمساوية لدورة الأعمال؟ لمعرفة السبب، يتعين علينا أن ننظر في جانب الأصول والمطلوبات في الموازنة العامة التفسيرية النمساوية.

على جانب الأصول (نظريا)، نجد أن عمل المصارف المركزية في إنتاج فقاعات الأصول، بسياسات بعيدة الأجل من المال الرخيص أكثر مما ينبغي وبالغطرسة المعرفية لإدارة الاعتدال العظيم الذي انفجر في وجوه محافظي المصارف المركزية أنفسهم الذين أعلنوا أنهم روضوا الدورة، ليس وصفا غير معقول للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يوضح النموذج النمساوي الأساسي في شكل جيد الاجتياح الواسع لتضخم فقاعة الأصول وانكماشها. وفكرة أن الدين ليس مجرد وسيلة من وسائل إعادة التوزيع (مدخولي هو دينك)؛ لأن الرفع المالي ذو أهمية؛ ولأن مردود تمويل الديون غير متماثل، خصوصا على الجانب السلبي، هي أيضا قول ومساهمة مهمان. لكن المشاكل تبدأ عندما تنتقل إلى جانب المطلوبات (السياسات).

أولا: ولأنهم المعقل الأخير لفكرة «لا يمكن التعايش معها»، يتحسر الليبراليون النمساويون بسبب التقشف لكنهم لا يرون عنه بديلا. «لا تفعل شيئا» و«اترك للاقتصاد الشفاء الذاتي» هما من المقترحات السياسية الرئيسية الخاصة بهم. وتُجرَّب حاليا نسخة من ذلك في منطقة اليورو، وكما رأينا هناك، لا يسير الشفاء على ما يرام. يجب علينا أيضا أن نتذكر أننا مررنا بالأمر نفسه قبلا. عُرِضَتْ هذه الأفكار نفسها كتفسيرات ونُقِذَتْ كسياسات في العديد من البلدان في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، وكما سَنرى في الفصل السادس، لم تنجح أيضا آنذاك. لقد أظهر كينز ألا سبب يجعل اقتصادا ما يعود «في شكل طبيعي» إلى توازن

التشغيل الكامل بعد صدمة. يمكن أن ينجح الأمر في دولة بعيدة عن التشغيل الكامل لفترة طويلة جدا⁽⁵³⁾. أما التفسير النمساوي للبطالة المستمرة بعد انهيار - أي عدم قدرة الاقتصاد على الشفاء الذاتي كما ينبغي - فيعزوها إلى تمسك النقابات بأجور أعلى من تلك التي تسمح بتطهير الأسواق. لكن في الولايات المتحدة، مثلا، حيث تغطي النقابات أقل من واحد من ثمانية عمال، يبدو تفسير كهذا ببساطة غير ذي مصداقية⁽⁵⁴⁾. وعلاوة على ذلك، تملك ألمانيا والسويد - وهما بلدان يعانيان معدلات بطالة أعلى بكثير خلال دورة الأعمال - معدلات أعلى بكثير على صعيد الانتساب إلى نقابات.

ثانيا: إذا كانت السياسات الوحيدة المعروضة هي لإبعاد الحكومة عن الشؤون الاقتصادية تماما، ليس واضحا كيف يمكن ذلك من دون الانهماك في نوع من تطهير الاقتصاد ونظام الحكم الحديثين بأسلوب «تصفير السنة». كذلك تتطلب فكرة الاعتماد على «ادخارات حقيقية» بدلا من «الائتمان الاصطناعي» إلغاء الصيرفة الاحتياطية الكسرية - حين يقرض المصرف من مضاغفات احتياطياته - وبالتالي تقليص أمور كثيرة، مثل التسديد، وقروض السيارات، وقروض التعليم، وقروض الرهن العقاري، وهلم جرا. ويصعب أن نرى في ذلك تحسينا للرفاه أو أمرا مستداما سياسيا بأي معنى مفيد.

ثالثا: ليس عليك أن تكون كينزيا لتعترف بأن الاقتصادات لا تُشفى ذاتيا بالضرورة. حلل أحد الاقتصاديين النقديين في أمريكا خلال الكساد العظيم، إيرفينغ فيشر، كيف أن حالات الركود - في أمر سبب له خيبة أمل - «لا تصحح نفسها» في الواقع بسبب ظاهرة تُسمى انكماش الدين⁽⁵⁵⁾. ببساطة، حين ينكمش الاقتصاد، تزداد الديون فيما يتقلص المدخول، ما يصعب من تسديد الديون فيغرق الاقتصاد أكثر. هذا، بدوره، يؤدي إلى تقلص الاستهلاك، ما يدفع في مجموعه الاقتصاد إلى مزيد من الانخفاض، ويزيد الدين الواجب تسديده أكبر. رابعا: ومثلما لا يعني هذا أن على الحكومات أن تتدخل دائما لدرء تعديلات السوق، كما أظهر جيدا «خيار غرينسبان» وإنقاذ المصارف في إيرلندا، يفترض القول إنه لا ينبغي أبدا أن يكون هناك تدخل معرفة بالنظام - أنه سيعود إلى التشغيل الكامل إذا ترك وحده - وهي معرفة يقول النمساويون أنفسهم إن

تحقيقها مستحيل. ولا يمكن أبدا تحقيق الرأي النمساوي المتعارض مع الواقع، القائل إن غياب التدخلات سيجعل تخصيصات السوق مثلى. فعلى الرغم من كل شيء، إذا خُدع أصحاب المشاريع بتخفيضات أسعار الفائدة القريبة الأجل، ما من سبب يدعو إلى افتراض أن خياراتهم ستكون بالضرورة أفضل من خيارات الدولة التي تمارس الخداع عندما يتعلق الأمر باختيار كيفية تخصيص رأس المال في البداية⁽⁵⁶⁾.

خامسا: لا يحتاج المرء إلى قبول أطروحة جون غالت حول مكافحة التضخم بإضراب رأس المال لشرح الأسباب التي تجعل الشركات تنام حاليا على طن من النقود. ببساطة، من غير العقلاني الاستثمار خلال فترة الركود، فأنت لا تعرف إن كنت ستستعيد مالك مهما كانت النقود رخيصة. وأخيرا، كان تضخم الأصول عرضا من أعراض الأزمة بمقدار ما كان سببا. والأسباب الأكثر جوهرية، كما قلنا في الفصل الثاني، كان تفاعل الموازنة العامة ذات الرفع المالي المفرط، وهشاشة نظام مصارف الظل (أسواق الريبو)، وهيكल المشتقات المعقدة، وكلها أمثلة رائدة على المشاريع المالية. فعلى ما يبدو، وخلافا لرأي شومبيتر، ليست كل روح مبادرة وابتكار جيدة.

باختصار، في حين أن النظرية النمساوية ثابتة للغاية في بعض المجالات، خصوصا في تغطية الرواية الواسعة الخاصة بدورة الائتمان وأخطار الديون المفرطة، لا تتمتع السياسات النمساوية المقترحة من هذا التحليل - «أقصى التقشف في أسرع وقت ممكن» - بمعنى كبير نظرا إلى ما نعرفه عن كيفية أداء الاقتصادات الفعلية عندما تنهار. فأبعد من تشجيع «الشفاء الذاتي»، يمكن لعدم التدخل وعدم التعويض أن ينتجا سياسات التقشف الدائم، التي تعرفها أوروبا. إن أفكارا كهذه جذابة من الجهة السياسية بالنسبة إلى البعض، خصوصا المحافظين المعادين للدولة، ولها صدى من الجهة النظرية، لكنها تنفجر في الممارسة العملية.

في خلاصة لما تقدّم، قدمت ألمانيا منزلا بعد الحرب لحجج التقشف في شكل الأوردوليرالية، وهي ورقة التعليمات المتعلقة بكيفية إدارة اقتصاد متأخر التطور ومرتفع المدخرات وفائق التقنية، ويقوم على التصدير. هي

ورقة تعليمات رائعة - طالما تعلقت فعلا باقتصاد تطور متأخرا، وترتفع فيه الادخارات، ويتمتع بتقنية فائقة، ويقوم على التصدير. أما إذا لم يكن الاقتصاد كذلك، كما تكتشف أطراف منطقة اليورو، فتصبح ورقة التعليمات مجرد تذكرة ذهاب إلى التقشف الدائم. وقدمت المدرسة النمساوية منزلا أمريكيا مؤقتا إلى مجموعة من الحجج الليبرالية ذات الصلة، وحتى الأكثر تقشفا. وفي حين تجاوز الأوردوليبراليون مشكلة «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها» من خلال تحويل الدولة إلى إطار للاقتصاد، يدعونا النمساويون إلى إلغاء الدولة مرة واحدة وإلى الأبد باعتبار ذلك السبيل الوحيد لإنقاذ أنفسنا من دورات الازدهار والركود⁽⁵⁷⁾.

حققت كل من الأفكار الأوردوليبرالية والنمساوية الليبرالية مكانة بارزة في الأزمة، بيد أن الأزمة نفسها لم تنتج هذه الأفكار على أنها نوع من الاستجابة التلقائية والواضحة والمناسبة في شكل فريد. الجزء الأول من الفصل الثالث لاحظ أن العمل السياسي القريب الأجل كان وراء هذا التحول في الأفكار. ما سنفعله الآن هو درس العوامل الممكنة في الأجل البعيد لهذه الأفكار التي تشرح التقبل الحالي لها. ويأخذنا فهم هذه الشريحة من التاريخ الفكري للتقشف في جولة من التحول الليبرالي الجديد العام في الاقتصاد في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وعبر سياسات صندوق النقد الدولي في التسعينيات، إلى عمل اقتصادي التيارات السائد المؤيدين للتقشف في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الجزء الثاني: العوامل الممكنة للتقشف

مزاحمة كينز على الصعيد العالمي: النظرية النقدية، والخيار العام، وأخطار الديمقراطية على الرغم من عثور هذه الأفكار المحلية بالتأكيد على منازل ألمانية ومنازل أمريكية مؤقتة، يستدعي تقدير السبب الذي مكن هذه الأفكار من البروز عالميا في الأزمة الحالية انهماكا فيما أسميه أنا العوامل الممكنة للتقشف، وهي التحولات الأيديولوجية والمؤسسية الأوسع نطاقا التي أعادت تدريجيا التقشف إلى حالة من الفهم المشترك الاقتصادي بعدما أنزل في شكل حاسم إلى مكانة مذهب عفا عنه الزمن. واجهنا بعض هذه الأفكار في الفصل الثاني عندما فصلنا

صعود الأفكار حول كفاءة الأسواق والمستثمرين ذوي التوقعات العقلانية - ولاحظنا كيف أن الأزمة زعزعت الاعتقاد بهذه الأفكار. لكن هذه الأفكار لم تكن وحدها في أسواق المال. كانت جزءاً من تحوّل فكري عالمي أوسع بكثير في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية يُعتَبَر جزءاً لا يتجزأ من تمزيق ورقة التعليمات الكينزية في سبعينيات القرن العشرين. فصعود الأفكار الليبرالية الجديدة هو ما مكن من عودة التقشف باعتباره الأمر المنطقي الواجب إجراؤه في حالات الركود. وإذا أزلت هذه الأفكار من السجل الأحفوري الفكري يستحيل القفز من حالة الضرب والعزلة التي عرفتها الأفكار المؤيدة للتقشف خلال ستينيات القرن العشرين إلى تجسيدات الحديثة⁽⁵⁸⁾.

ثمّة أهمية حاسمة هنا لأفكار من يُسمّون اقتصاديي النظرية النقدية والخيار العام. ما وُحِدَ هذه الأفكار وجعلها قوية سياسياً كان تصويرها المشترك للدولة كمضخة التضخمية بدلاً من ممتصة صدمات اقتصادية. ومن خلال تصوير الدولة بهذه الطريقة، جعلت هذه الأفكار فكرة الدولة «الفاعلة أكثر» فكرة خطيرة. باختصار، أنتج الليبراليون الكلاسيكيون التقشف افتراضياً، وأنتج النمساويون والأوردوليبراليون التقشف تصميمياً، وأنتج الليبراليون الجدد المتأخرون التقشف حصرياً: قالوا إن أي سياسات أخرى ستفشل بحكم التعريف. وجعلت هذه الأفكار مجتمعة، التقشف يصبح مرة أخرى، آخر فكرة قائمة.

الليبرالية الجديدة: المدرسة النقدية لميلتون

النظرية النقدية هي مجموعة من الأفكار التي طُوّرت في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، خصوصاً على أيدي ميلتون فريدمان في الولايات المتحدة وباتريك مينفورد في المملكة المتحدة⁽⁵⁹⁾. الادعاءات الأساسية للنظرية النقدية ذات شقين، يمهّد الأول الطريق للحجة الأكثر موضوعية للشق الثاني حول أمراض الدولة. أولاً، كان السبب في الكساد العظيم السياسات القصيرة النظر لمجلس الاحتياطي الفدرالي التي أدت إلى انخفاض في معروض النقود. وعلى خلاف الحجة الكينزية، لم يكن سبب الكساد العظيم الاستهلاك الناقص أو انخفاض مستوى المدخول النقدي⁽⁶⁰⁾. هذا الادعاء يشكك في العلاقة السببية بين المال والمدخول التي يراها الكينزيون. ثانياً، والأهم من ذلك على

صعيد تمكن الحجج التقشفية بعد جيل، يقول فريدمان إن محاولات الحكومة لحفز الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، الذي من شأنه أن يغيرها بفعله إذا رغبت في قلب العلاقة السببية تلك، لا يمكن أن تظهر إلا بمظهر التضخم.

كما رأينا في مناقشتنا لسقوط ورقة التعليمات الكينزية في الفصل الثاني، كانت حجة فريدمان أن الحكومة إذا وسعت معروض النقود لزيادة فرص العمل، من شأن أرباب العمل في البداية أن يوسعوا الإنتاج استجابة لارتفاع الأسعار. وستراجع معدلات البطالة، ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الأجور. حتى الآن، يبدو الأمر كينزيا. لكن هذا لا يمكن أن يستمر، لأن فريدمان، وهذا أمر مصري، يفترض أن البطالة كانت طوعية ولم تكن عائدة إلى نقص في الطلب. فالناس يختارون بين العمل والترفيه في ضوء الأجور السائدة. لا توجد بطالة بسبب نقص الطلب في عالم ميلتون. وبعبارة أخرى، فإن 25 في المائة من الإسبان الذين هم في الوقت الحاضر من دون عمل هم ببساطة (من طريق افتراض ميلتون) لا يريدون العمل في ضوء الأجر السائد وهم في إجازة.

بعد ذلك، تراجع البطالة فقط بسبب الإنفاق في الأجل القريب، مع اجتذاب العمال للعودة إلى العمل في مقابل الأجر الذي يبدو أعلى، فيتخلون عن الترفيه من أجل العمل. لكن لأن الأجور المالية للعمال هي التي ازدادت، وليس أجورهم الحقيقية (الأجور المالية ناقص آثار ارتفاع الأسعار)، لم يتغير شيء حقا بالنسبة إليهم. لقد ازدادت الأجور وكذلك الأسعار: هو تمويه. وإذا يعون ذلك، يعتمد هؤلاء العمال العاملون حديثا، لأنهم يُشغّلون طوعية، إما إلى فرض زيادة الأجور للتعويض عن ارتفاع الأسعار، وهو أمر يمرره أرباب عملهم زيادة في الأسعار - تضخم - وإما إلى الانسحاب من عملهم، فيخفّضون التشغيل إلى ما وصفه فريدمان بـ «المعدل الطبيعي». وبغض النظر عن ذلك، يقضم ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن هذه العملية مستوى معيشتهم. وفور إعادة تأسيس توازن سوق العمل في هذا «المعدل الطبيعي» للبطالة، تتأقلم التوقعات مرة أخرى مع المعدل الكامن الأعلى الجديد للتضخم، الذي لا يمكنه سوى أن يستمر في الارتفاع. ومع ارتفاع معدلات التضخم عدم تحسن البطالة، تأكل الكينزية نفسها في نهاية المطاف، وفق خبراء النظرية النقدية.

وضغطت النظرية النقدية لفريدمان بشدة على إحدى الأفكار الرئيسية لورقة التعليمات الاقتصادية بعد الحرب - منحني فيليبس - الذي ناقشناه أيضا في الفصل الثاني⁽⁶¹⁾. كانت مصرية فكرته القائلة إن هناك معدلا طبيعيا للبطالة، في ردة تطويرية إلى الأفكار الكلاسيكية حول تنظيف أسواق العمل عند الأجر التوازن، فكمية التشغيل المولدة تكون وظيفة من وظائف العوامل الهيكلية لجانب العرض بالإضافة إلى درجة تشدد النقابات. ويلاحظ مايكل بلياني أن قبول النظرية النقدية لميلتون يضمن أن «الأفكار المتعلقة بنقص في الطلب الفاعل اختفت فجأة... وعدنا مرة أخرى إلى العالم الكلاسيكي تماما حيث التشغيل الكامل يحل تاليا في شكل تلقائي»⁽⁶²⁾.

في الواقع، كانت المدرسة النقدية في جهات كثيرة مجرد إعادة صياغة لنظرية الكمية عن النقود التي أسسها ديفيد هيوم. وتكمن قوتها في كيف أنها قدمت إلى الليبراليين طريقة بديلة للتفكير في الاقتصاد الكلي لتلك التي قدمها كينز، طريقة وضعت المال في المقدمة والمركز. وبذلك، لم تخفّض أفكار النظرية النقدية جاذبية ورقة التعليمات الكينزية فقط، خصوصا في السياق التضخمي لسبعينيات القرن العشرين، بل ساعدت أيضا في تمكين حجج التقشف بعد 40 سنة تقريبا. وبإعطائنا مجموعة جديدة من الأسباب التي تجعل تدخل الدولة لتعويض الركود الاقتصادي لا ينتهي إلا إلى إنتاج التضخم، ساعدت المدرسة النقدية في تطبيع الأفكار النمساوية والأوردوليبرالية، وسحبها من الهامش إلى القبول لدى التيار السائد.

عندما تُضاف إلى أفكار التوقعات العقلانية وكفاءة الأسواق التي واجهناها في الفصل الثالث، مهدت المدرسة النقدية الطريق للفهم الحديث للتقشف من خلال جعل الأسواق فاعلة دائما والدولة مريضة دائما. لكن الذي فتح الباب حقا وسمح لهذه الأفكار بالتدفق مجددا كان مجموعة من الحجج التي تسعى إلى قلب، ليس فقط السياسات الخاطئة للدولة، بل كذلك دور الدولة في الاقتصاد نفسه. وهذا كله يعيدنا إلى الشكل المعروف من الليبرالية المتعلق بفكرة «لا يمكن التعايش معها».

الليبرالية الجديدة: الديمقراطية مشكلة

ظهرت نظرية الخيار العام في الوقت نفسه تقريبا كالمدرسة النقدية باعتبارها نقدا كاملا لدور الدولة في الاقتصاد. وبدلا من مجرد تأكيد كيف يمكن للدولة أن تأكل نفسها، جعل اقتصاديون مثل جورج ستيغلر ووليام نيسكانين وجيمس بوكانان أدوات الاقتصاد الجزئي ذات صلة بتحليل العمل السياسي والسياسات ليظهروا كيف يمكن للدولة أن تأكل الاقتصاد أيضا.

وكانت نقطة دخولهم افتراض أن الوكلاء داخل الدولة يتصرفون في شكل لا يختلف عن الوكلاء في أي مكان آخر: هم يزدون إلى الحد الأقصى مداخيلهم الخاضعة لضوابطهم. وبدلا من أن يعتبروا أن السياسيين يوجهون الاقتصاد في شكل محايد وفق تقلبات دورة الأعمال مع تركيز على تحسين الأوضاع العامة، رأى منظرو الخيار العام دورة أعمال سياسية، يقابل فيها الإنفاق الحكومي الجدول الزمني للانتخابات لإنتاج رواج وركود كانا ثمنا لسعي المسؤولين المنتخبين إلى زيادة الأصوات إلى الحد الأقصى. هذه الحجة إلى جانب المدرسة النقدية أنتجت تفسيراً ليبرالياً جديداً (new or neo) للسياسات الاقتصادية المناسبة.

كان المنطق على حد سواء بسيطا وشاملا. نظرا إلى فكرة فريدمان عن معدل البطالة الطبيعي، لا يستطيع السياسيون ببساطة اختيار نقطة على منحني فيليبس تناسب تفضيلاتهم لمستويات التشغيل والتضخم وموازنتهما بطريقة مستقرة. بدلا من ذلك، وكما فصلنا سابقا، عندما تتدخل الدولة لوقف الركود، تتكيف التوقعات، ويتحول الاقتصاد إلى معدل جديد مرتفع للتضخم يترك البطالة من دون تغيير في الأجل البعيد. الفكرة كلها حتى الآن تذكر بفريدمان. فلننتقل الآن إلى التحول الفيرجينيني⁽⁶³⁾.

فيما تفشل الحكومة في الحفاظ سياسيا على هذا التضخم، عليها أن تحقق انكماشاً لتخفيض نسبة البطالة إلى المعدل الطبيعي. ولسوء الحظ، لا يُخرج هذا الإجراء التضخم من النظام لأن التوقعات تكيفت مع المعدل الجديد المرتفع للتضخم. وفي الوقت نفسه، كان معدل البطالة ارتفع، ومع اقتراب الانتخابات الجديدة على السياسيين إنعاش الاقتصاد مرة أخرى لضمان إعادة انتخابهم. والنتيجة

هي دورة من الازدهار والركود تنتج تضخما أعلى من أي وقت مضى. وبعبارة أخرى، الانتخابات هي ما يحدد مضمون السياسات الاقتصادية، وليس العكس.

التضخم هو من ثم النتيجة الحتمية لمحاولة الحكومات الديمقراطية التدخل في الاقتصاد. فبمجرد أن يزيد وكلاء السوق المدخول إلى الحد الأقصى، يزيد اللاعبون السياسيون الأصوات إلى الحد الأقصى، ويكون التضخم هو النتيجة الحتمية. وعلى عكس اليد الخفية التي تشجع على المصلحة العامة من خلال إعطاء الحرية للأفراد لزيادة المدخول إلى الحد الأقصى، لا تجلب اليد المرئية التي تزيد الأصوات إلى الحد الأقصى شيئا سوى الفوضى إلى النظام الاجتماعي والتضخم إلى الاقتصاد. يقول منظرا الخيار العام جيمس بوكانان وريتشارد فاغنر: إن التضخم الذي تحفزه الحكومة «يدمر التوقعات ويخلق حالة من عدم اليقين، وهو يزيد الشعور بالظلم ويسبب الاغتراب. وهو يستدعي استجابات سلوكية تعكس تقصيرا معمما من الآفاق الزمنية. وتصبح مقولة «استمتع، استمتع!»... استجابة عقلانية... وتبدو الخطط المقررة في أمس قُررت في حماقة»⁽⁶⁴⁾.

كذلك رأى ميلتون فريدمان أن بسبب التضخم الذي تحفزه الحكومة، «يصبح السلوك الحكيم متهورا ويصبح السلوك «المتهور» «حكيمًا». ويُستقطب المجتمع، إذ توضع مجموعة في مواجهة أخرى. وتزيد الاضطرابات السياسية. وتُخفّض قدرة أي حكومة على الحكم في الوقت نفسه الذي تنمو فيه الضغوط من أجل تحرك قوي»⁽⁶⁵⁾. ونظرا إلى هذه الأمراض التي تستوطن إلى الديمقراطية، ماذا يجب فعله لإنقاذ الاقتصاد الليبرالي من القوى المدمرة للديموقراطية؟ قد يكون حظر الديمقراطية فاعلا، لكنه قد لا يحظى بشعبية. ومن شأن حل أفضل ثان يتمثل في وجود مؤسسة من شأنها أن تلغي في صورة فاعلة اتخاذ القرارات التضخمية. ولحسن الحظ، هذه المؤسسة موجودة فعلا بفضل أولئك الأوردوليبراليين، وإلا كان على الليبراليين الجدد أن ي اخترعوا واحدة: هي المصرف المركزي المستقل.

استقلال المصرف المركزي هو الحل

خلال الحقبة الكينزية، كانت المصارف المركزية في كل مكان تقريبا كائنات تابعة. أي أن المصارف المركزية كانت وكيلة لتمويل الخزانة الوطنية: كانت

تصدر الشيكات التي يقول السياسيون بوجوب إصدارها. وكما لوحظ سابقا، كان الاستثناء الوحيد المصرف المركزي الألماني الذي امتلك هدفا وحيدا هو تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وهو أمر لم يتم إلا بفضل الملف الفريد من نوعه لألمانيا باعتبارها متطورة متأخرة وبفضل ورقة التعليمات الأوردوليبرالية الفريدة من نوعها في شكل مماثل. في كل مكان آخر، كانت المصارف تابعة سياسيا حتى لو كانت مستقلة اسميا، كما هي الحال في الولاية المزدوجة لمجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي المتمثلة في مكافحة التضخم والبطالة، وهذا تحديدا ما كان يمثل المشكلة، وفق الليبراليين الجدد.

وجاءت المساهمة الدالة هنا من اثنين من الاقتصاديين المرتبطين بمدرسة الدورة الحقيقية للأعمال، وهما إدوارد بريسكوت وفين كيدلاند⁽⁶⁶⁾. قال الرجلان إننا حتى لو لم نفترض أن السياسيين ذرائعون حتى النخاع، لا يهتمون قيد أملة بالبلد ككل، وافترضنا بدلا من ذلك أفضل النوايا، نجد مشكلة «تضارب الوقت» في قلب عملية وضع القرار الديمقراطي. تضارب الوقت أمر مألوف لدى أي مدخن يريد الإقلاع عن التدخين، «حقا، سأشعل سيجارة إضافية فقط، وبعد ذلك سأتوقف عن التدخين». ويعاني السياسيون تضارب الوقت عندما يعدون بإخلاص، مثلا، بمعالجة الديون أو تخفيض معدل التضخم، لكن عندما تحدث صدمة للاقتصاد و/أو تلوح الانتخابات، تبرز أولويات أخرى في الطريق، ويتراجعون عن وعودهم، ويحصل التضخم. وللسياسيين أيضا حافز كبير للتركيز على الإجراءات القريبة الأجل، للأسباب نفسها.

لكن إذا كان السياسيون غير قادرين، وفق اللغة التي ولدتها هذه الأدبيات، على «الالتزام بالمصداقية» في سياسات معينة، سيشكك كل من الناخبين ووكلاء السوق في سياسات الحكومة ويحاولون إبطال آثارها، ما سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم اليقين. قال كيدلاند وبريسكوت إن مفتاح الحل لهذه المشكلة يكمن في جعل المصرف المركزي مستقلا عن السياسيين وتفويضه، على غرار المصرف المركزي الألماني، بآلا يلتفت إلا إلى استقرار الأسعار. وتؤدي دورا حاسما مجموعة من الإصلاحات المؤسسية المصممة لحماية المصرف المركزي بعيدا من أنظار الرأي العام وحماية محافظي المصارف المركزية من المساءلة أو

المحاسبة العامين، مع ضمان أن تكون هذه المصارف أكثر محافظة من الناخبين المتوسطين لزيادة حماية المؤسسة من المطالب الشعبية.

من شأن إصلاحات كهذه أن تضمن في المقام الأول عدم حصول محاولات حكومية للإنفاق خلافا لاتجاه دورة الأعمال؛ لأن السياسيين المعنيين من شأنهم أن يعرفوا أن المصرف المركزي التزم بمصداقية ضبط الأسعار من خلال تمتعه بحماية مؤسسية وتبنيه محافظة سياسية⁽⁶⁷⁾. وهكذا يمكن للمصرف أن يتمتع بـ «التزام ذي مصداقية» في شكل لا يستطيعه السياسيون. ونتيجة لذلك، ينبغي تفويض وضع السياسات بعيدا من السياسيين المنتخبين ديمقراطيا إلى محافظي المصارف المركزية المحافظين والمستقلين الذين سيستخدمون الدواء المر عند الحاجة لأن وظائفهم لا تعتمد على إرضاء الناخبين - باستثناء ربما ناخبهم في القطاع المالي الذين يستفيدون من التضخم المنخفض جدا، لكن تلك مسألة أخرى⁽⁶⁸⁾.

التقشف والليبرالية الجديدة: فتح المجال السياسي

قبول هذه الأفكار من جيل من واضعي السياسات والسياسيين والاقتصاديين باعتبارها الحس السليم الخاص بذلك الزمن، قلّص إلى حد كبير المساحة المتاحة لأي نوع من الحجج التعويضية المؤيدة لـ «الإنفاق خلافا لاتجاه دورة الأعمال» - الكينزية أو خلاف ذلك - منذ فترة طويلة سابقة للأزمة الراهنة. وعلى العكس من ذلك، وسعت هذه الحجج إلى حد كبير مساحة السياسات الكفيلة بعودة التقشف. فعلى الرغم من كل شيء، لماذا نعوض عندما نعرف أن التعويض لا يتسبب إلا بالتضخم؟ لماذا نتوقع حافزا أن يعمل عندما نعلم أنه لا يعزز سوى التضخم وأن السياسيين لا يسنون حافزا إلا لضمان إعادة انتخابهم؟

ما كان يمكنه أن يكون مرة، من دون هذه الأفكار، مجرد تأملات قديمة العهد تخص واضعي السياسات المتشائمين ومستشاريهم الاقتصاديين القدماء، أعطي الآن أساسا نظريا صلبا وليبراليا جدا. لكن الأساس الدال كان مسألة أخرى تماما⁽⁶⁹⁾. وباتت حقيقة أن هذه النظريات تقوم على أرضيات تشغيلية ضيقة للغاية وتملك أدلة شحيحة لمصلحتها أمرا خارجا عن الموضوع. وبات المهم أن هذه النظريات هي رطانة سياسية فاعلة للغاية تضيق فقط قائمة الخيارات الحكومية⁽⁷⁰⁾.

ومع ذلك، ثُورت هذه الأفكار الليبرالية الجديدة «الجديدة» (neo) وضع السياسات الاقتصادية في العالم المتقدم في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، فبحلول التسعينيات، انتشرت فكرة استقلال المصرف المركزي، مثلاً، مثل الطفح الجلدي على وجه هذا الكوكب، خصوصاً في أنحاء أوروبا كلها، وكان التحرك في اتجاه اليورو وتأسيس المصرف المركزي الأوروبي ذروتها⁽⁷¹⁾. عندما أُطلق العنان للمصرف المركزي الأوروبي في أوروبا خلال العام 1999، كان يمكن القول إنه المصرف المركزي الأكثر استقلالاً وقتئذٍ، وكُلّف بهدف واحد فقط: محاربة التضخم، حتى في وسط الانكماش، وهي مهمة يبلي فيها بلاء حسناً حتى هذه اللحظة.

وتعثرت النظرية النقدية، باعتبارها سياسات محددة لاستهداف المعروض من النقود لمكافحة التضخم، على صخور تحديد ما هو المال في الواقع في العالم الحديث منذ ثمانينيات القرن العشرين. لكن إرثها من افتراض المعدل الطبيعي للبطالة كان حاسماً في الحفاظ على الحجج المناوئة للإنفاق والتعويض. فعلى الرغم من كل شيء، لماذا تنفق لتجاوز المعدل الطبيعي عندما لن ينتج ذلك في أي وقت سوى مزيد من التضخم؟ وإذا كانت البطالة «هيكلية»، وليس بسبب نقص الطلب، فالإنفاق لن يكون له أي تأثير فيها، ولذلك لا ينبغي لنا أن نحاول⁽⁷²⁾. أما حقيقة أن «المعدل الطبيعي» يقفز في مختلف البلدان والأوقات في شكل يصعب عزوه إلى عوامل هيكلية أو معدلات الانتساب إلى النقابات فلم تفعل شيئاً لتشويه سمعته⁽⁷³⁾.

كذلك فإن فكرة أن البطالة طوعية، في سياق الجرح الذاتي الحالي في أوروبا، هي إهانة سافرة. فعلى العمال الحقيقيين دفع فواتير وتغذية أسر من الوظائف التي تكون لها ساعات ثابتة ومعدلات أجور ثابتة. وتُعتبر فكرة أن العمال «يوازنون» بين العمل والاستجمام من طريق معرفة المعدل الحقيقي للأجور ومن ثم يجنبون العمل أو يمضون في إجازة غير مدفوعة الأجر إلى أجل غير مسمى، نوعاً من التفكير الذي يقودنا إلى اعتبار الكساد العظيم عطلة غير مدفوعة الأجر، طويلة، عملاقة وغير متوقعة ومدهشة، لملايين من الناس: هي فكرة جديدة، نعم؛ هي فكرة مفيدة، لا.

ولم تساعد نظرية الخيار العام، كأى أداة عالمية، في تثوير العلاقة المؤسسية بين الناخبين والسياسيين والمصرفيين في المجتمعات الديمقراطية فقط، بل أصبحت أيضا، كما قال دانيال دينيت حول التطور في الفكرة الخطيرة لداروين، «حمضا عالميا» يأكل ما يمسه كله من خلال تحويل كل شيء إلى مشكلة بين مدير ووكيل أو مشكلة سعي إلى الربح⁽⁷⁴⁾. هل تعتقد أن الدول في اتحاد نقدي ستهب فعلا لمعونة بعضها بعضا وفق الشعور بالتضامن؟ لا تكن ساذجا جدا. الخطر المعنوي موجود دائما. هل تشعر بالقلق لأنك لا تستطيع أن تعرف ما قد يحمله المستقبل؟ لا تقلق. القواعد المحددة في شكل صحيح ستجعل المستقبل يتفق مع الرؤية المفضلة لديك. هل تخاف دولة دائنة من أن الحكومات المسرفة لن تصلح اقتصاداتها عندما تساهم الدولة الدائنة في التعويض عن البطالة لدى الحكومات المسرفة من خلال تحويلات اجتماعية؟ الدولة الدائنة على حق. الحكومات المسرفة لن تفعل ذلك، بل ستلعب لعبة «الاختباء والبحث عن الربح» مع دافعي الضرائب لدى الدولة الدائنة. لذلك يجب استبدال الحكومات المسرفة بحكومات يمكن للدول الدائنة الوثوق بها. مرحبا بكم في أوروبا.

يغطي منطق الخطر المعنوي الذي يُعد جزءا لا يتجزأ من صميم حجج الخيار العام الظروف الممكنة كلها ويصيبها بعدواه. لكنه بذلك يخطئ الآليات التي تولد الثقة - تنشر المعاملة بالمثل، وقواعد المساعدة المتبادلة، وهلم جرا - باعتبارها نقاط ضعف ساذجة لا يمكن إلا القضاء عليها من خلال مزيد من القواعد وفرض عقوبات أكثر صرامة: بالضبط الأشياء التي تقضي على إمكانية الثقة. وفيما لا يهزم رأس المال الاجتماعي الخطر المعنوي في حد ذاته، عندما يرى واضعو القرار في التفاعلات المتبادلة كلها مشاكل من نوع تعارض المصالح، إذ يستغل فريق حتما فريقا آخر، تتمثل الحلول الوحيدة التي يمكن تصورها في القضاء على الغموض المؤسسي، وتشديد القواعد، وكتابة العقود الكاملة سطحيا - تبدو كثيرا مثل الإصلاحات الحالية في منطقة اليورو. المشكلة هي أن ما يسميه الاقتصاديون الخطر المعنوي هو ما يسميه الناس العاديون الثقة. لا يمكن القضاء على الأول من دون تدمير القدرة على توليد الأخير. فمن دون مقدار من الغموض في القواعد ومن دون قواعد المعاملة بالمثل، لا يمكن أن تنشأ الثقة. بُني المشروع

السياسي للاتحاد الأوروبي على الثقة، وليس على محو الخطر المعنوي. هذا هو السبب في نجاحه. ويستند المشروع النقدي إلى مبادئ معاكسة. لكن في نهاية المطاف، كيف يمكنك إدارة الاقتصاد، خصوصا الاقتصاد النقدي في عموم أوروبا، من دون الثقة كأساس له؟ في حين أن الكلمة الألمانية للذين لديها جذر الكلمة الألمانية نفسه عن الذنب، schuld، فالكلمة الإيطالية عن الإيمان تشكّل جذر اللغة الإنجليزية للحصول على كلمة الائتمان، credere. أساسا، المال، والثقة، والذنب، والإيمان كلها أعراف، وليس القواعد. ولا يمكن للمصلحة الذاتية لدى سميث والقواعد الأوردولبيرالية إلا أن توصلنا إلى هذا.

يتضح من هذا المنظور أن الديمقراطية هي بالمثل ليست غاية في حد ذاتها، فهي أكثر قليلا من مرض مسبب للتضخم لا يمكن سوى للقواعد، وليس التقدير، أن تنقذنا منها. إن استبدال حكومة أو اثنتين في منطقة اليورو هو ببساطة إذن ما يجب القيام به. أما مسألة شرعية سياسات كهذه أو كيف أن التفضيل المفترض للتضخم المنخفض على الأهداف الأخرى كلها يصبح تفضيلا على المجتمع كله، خصوصا عندما يكون مطبقو هذا التفضيل كسياسات لا يريدون رأي الناخبين، فلا يزال غيابها واضحا⁽⁷⁵⁾.

هذه الحجج المحتشدة معاً زاحمت الكينزية في العالم المتقدم ومكنت عودة الحجج المؤيدة للتقشف خلال الأزمة. لكن بالنسبة إلى العالم النامي، أصبحت نسخة من الليبرالية الجديدة وضعت التقشف في مقدم السياسات الرائجة ومركزها بفضل الإجماع السياسي الذي وُلِدَ في واشنطن قبل سنوات من تجربته في العالم المتقدم. كان جنوب الكرة الأرضية حيث اختُبرت للمرة الأولى السياسات التي أُطلق العنان لها في أطراف أوروبا، وتستعد لتعرية دولة الرفاه الأمريكية. ومرة أخرى، لم يؤدّ فشلها إلى إبطال شعبيتها قيد أملة.

الاختبار الخارجي للتقشف: توافق واشنطن والنموذج النقدي لصندوق النقد الدولي كان توافق واشنطن على قائمة من 10 سياسات «يجب فعلها» وضعها الاقتصادي التنموي جون وليامسون في العام 1989. وكانت القائمة الكاملة هي الانضباط في المالية العامة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، والإصلاح الضريبي، وتحرير

أسعار الفائدة، و«الحفاظ» على سعر صرف تنافسي، وتحرير التجارة، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، والتخصيص، وإلغاء التنظيمات^(*)، وهي وُضعت من أجل التقاط «مدى بطلان... الأفكار القديمة المتعلقة باقتصاد التنمية»⁽⁷⁶⁾.

تلك الأفكار القديمة، العائدة إلى ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، كانت من عمل الاقتصاديين التنمويين الأمريكيين اللاتينيين، التابعين للمدرسة القديمة، الذين دافعوا عن السياسات الصناعية ومشاريع التصنيع الأخرى التي تقودها الدولة. وبحلول أواخر الثمانينيات، أصبحوا خارج الموضة كثيرا، بعدما تعثروا على صخور أزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثمانينيات. وكانت الأفكار السياساتية الجديدة لويليامسون، في المقابل، مستمدة من «الأفكار التي طالما اعتُبرت مناسبة داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»⁽⁷⁷⁾. وعلى هذا النحو، أُرِفقت الأفكار القديمة الفاشلة التي وافقت على الدور الإيجابي للدولة في التنمية الاقتصادية بالأفكار الجديدة، الليبرالية الجديدة والمعادية للدولة، الخاصة بالشمال الناجح فعلا.

وادعى وليامسون، في مناسبات متكررة، أنه لم يكن يعتزم أن تشكل قائمته من السياسات «قبولا عاما بالليبرالية الجديدة»⁽⁷⁸⁾. لكن قائمته على الرغم من ذلك التقطت في شكل جيد السمات الأساسية لما نسميه الآن سياسات التقشف. علاوة على ذلك، ومع إخراج سعر الصرف وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من القائمة، يضعب أن نرى كيف كانت مجموعة من السياسات التي وضعت في العام 1989 في لحظة «نهاية التاريخ»، انعكاسا للممارسات الفعلية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذه الفترة. مثلا، لم تتبع فرنسا وإيطاليا والدول الإسكندنافية كلها، إذا أسمينا بعضا من دول المنظمة، هذه السياسات إلى أي درجة كبيرة قبل العام 1999، ناهيك عن العام 1989. وخارج المنظمة تمارس الدول النامية الأكثر نجاحا مثل كوريا الجنوبية وتايوان، وأخيرا الصين، هذه السياسات أقل من ذلك حتى⁽⁷⁹⁾. وقد تظهر دول فردية عددا قليلا من هذه السياسات، مع احتلال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مرة أخرى الطليعة في تعميم سياساتها باعتبارها عالمية، لكن فكرة أنها تشكل توافقا مرسّخا في شكل تجريبي على «ما يفعله الناس الأغنياء» مبالغ فيها إلى حد كبير قليلا.

(*) إضافة إلى حقوق الملكية. [المترجم].

وبغض النظر عن ذلك، كانت الجهات المستعدة لتبني أفكار وليامسون كلها وتجربتها في مختلف أنحاء العالم هي مؤسسات التنمية الدولية التي تتخذ من واشنطن مقرا، وتحديدًا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فهذه الأفكار التي وُضعت لأمريكا اللاتينية وفيها خلال فترة التضخم المزمن الذي تلا أزمة الديون في العقد السابق، سرعان ما أصبحت ورقة تعليمات تُطبَّق على أي اقتصاد نام أو منتقل (من الشيوعية) في تسعينيات القرن العشرين.

إعادة اختراع مؤسسات بريتون وودز

كانت مؤسسات بريتون وودز هذه (أُسِّيت كذلك لأنها أنشئت في أعقاب مؤتمر بريتون وودز للعام 1944 الذي أعاد تشكيل الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية) تعاني أوقاتا صعبة بحلول ثمانينيات القرن العشرين⁽⁸⁰⁾. كان صندوق النقد الدولي خصوصا فقد دوره الأصلي ويكافح للعثور على مهمة جديدة. صُمم الصندوق في الأصل ليؤمّن للدول التي تواجه صدمات على صعيد سعر الصرف تمويلا يبطل هذه الصدمات، في ظل نظام سعر الصرف الثابت الذي حكم المال في العالم بين الأربعينيات والسبعينيات - ربط نظام بريتون وودز الدولار بالذهب والعملات كلها بالدولار. وفور إغلاق الولايات المتحدة قابلية التحويل إلى الذهب في العام 1971، تداعى نظام بريتون وودز، وبدأت العملات الرئيسية في العالم تعوم في مقابل بعضها بعضا. ولم يعد لصندوق النقد الدولي، حرفيا، شيء يفعل.

لكن الكيانات البيروقراطية الكبيرة لا تزول من الوجود لحظة إنجاز مهمتها أو اختفاء هذه المهمة. فكما تبين لنا في شكل جيد «مارش أوف دايمز»^(*)، تخرع هذه الكيانات وظائف جديدة⁽⁸¹⁾. وفي حالة صندوق النقد الدولي، أصبحت المؤسسة تقدّم من «مراقبة صارمة» لسياسات الدول الأعضاء لزيادة الشفافية العالمية، في العالم المتقدم على الأقل. لكن في حالة العالم النامي، أصبح الصندوق شرطة مالية وراء تنفيذ ما وُصفت بأنها «برامج التعديل الهيكلي»: المعروفة أيضا

(*) منظمة أميركية غير ربحية تأسست في العام 1938 لمكافحة شلل الأطفال وتُعنى منذ انحسار المرض بصحة الأطفال عموما. [المترجم].

باسم مرجعية توافق واشنطن المطبقة في الواقع⁽⁸²⁾.

يلاحظ داني رودريك أن سياسات صندوق النقد الدولي في هذه الفترة، بمساعدة وتحريض من البنك الدولي، آلت إلى تعويذة تتعلق بـ «الاستقرار والتخصيص والتحرير» وفق «المدون في توافق واشنطن المعروف جيدا الذي وضعه جون وليامسون»⁽⁸³⁾. وكانت النتيجة سلسلة سياسات من مقاس واحد يناسب الجميع طُبِّقت من أذربيجان إلى زامبيا بهدف «تخفيض عجز المالية العامة إلى الحد الأدنى، وتخفيض التضخم إلى الحد الأدنى، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى الحد الأدنى، وزيادة التخصيص إلى الحد الأقصى، وزيادة تحرير التمويل إلى الحد الأقصى»⁽⁸⁴⁾. كان الأمر، بعبارة أخرى، ينطوي على «التقشف التوسعي في المالية العامة» في شكل تنموي، وكانت النتائج، إلى حد كبير، رهيبة. ويوضح رودريك أن أغلبية البلدان «المعدلة» بعد عقد من الزمن على هذه التعديلات، لم تعد بعد إلى حيث بدأت لجهة الناتج المحلي الإجمالي الضائع - الضائع من خلال تنفيذ هذه السياسات. وكانت النجاحات قليلة، ومتباعدة، وخاضعة لانتكاسات متكررة. كان السجل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في الواقع أفضل بكثير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي فترة تباطأت فيها وتيرة الإصلاحات إلى حد كبير، وتوقفت في بعض البلدان أو حتى عكست. وتبين دراسة أجريت أخيرا لنتائج إصلاحات صندوق النقد والبنك الدولي في أمريكا اللاتينية، أن مؤشر الإصلاح في المنطقة بعد أزمات تسعينيات القرن العشرين، بلغ الحضيض خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين⁽⁸⁵⁾. وبدلا من النمو بدا أن أزمات مالية كبيرة تولدت، مع فتح حسابات رأس المال وإلغاء الضوابط على التدفقات - في إضافة فريدة لصندوق النقد الدولي إلى مرجعية توافق واشنطن - وتحرير الأنظمة المصرفية⁽⁸⁶⁾. وبالنسبة إلى أمريكا اللاتينية خصوصا، تفاقمت في التسعينيات خسائر أزمة الديون التي امتدت لعقد من الزمن في الثمانينيات⁽⁸⁷⁾. وبعيدا من خلق النمو، قلصت هذه السياسات الاقتصادات التي اتبعتها، تماما على غرار ما نراه يحدث اليوم في أوروبا⁽⁸⁸⁾. وفي الواقع، ليس من المبالغة القول إن سياسات الاتحاد الأوروبي المطبقة في الأطراف الأوروبية هي أكثر قليلا من مجموعة مُموَّضة من سياسات التعديل الهيكلي

المنفذة ستحقق المقدار نفسه من النجاح الذي يمكن أن يتوقعه المرء نظرا إلى نتائج الماضي.

«رأي الخزانة» المخفي لصندوق النقد الدولي

مثير للاهتمام أن ما جعل صندوق النقد الدولي متقبلا جدا لهذه الأفكار، وبغض النظر عن المناخ الفكري المتغير للمفاهيم الاقتصادية وفحوى الدراسات العليا في الاقتصاد خلال تسعينيات القرن العشرين، كان النموذج النقدي البالغ من العمر 40 سنة الذي استخدمه صندوق النقد الدولي لدراسة آثار سياساته، ويُسمى نموذج بولاك⁽⁸⁹⁾. عندما تشكل صندوق النقد الدولي في آخر أربعينيات القرن العشرين لمساعدة البلدان التي تعاني مشاكل في موازين المدفوعات من خلال تمويل قريب الأجل لعجزها، احتاج الصندوق إلى معرفة كيفية تفاعل التغيرات في صادرات بلد ما ووارداته، وائتمانه المصرفي، واحتياطاته الأجنبية بمرور الوقت ليكون من شأن التمويل الكفيل بإبطال المشكلة والمعطى إلى الدول (قروض الصندوق) أن يؤمن أقصى مقدار من الثمار. وكانت النتيجة هي نموذج بولاك، والافتراضات الأساسية التي تميل إلى التقشف بدلا من الإنعاش.

يقول واضح النموذج جاك بولاك إن ما سعى صندوق النقد الدولي إلى القيام به هو التمييز بين «الائتمان للقطاع الخاص (يجب تشجيعه عادة) والائتمان للقطاع الحكومي (يجب عدم تشجيعه عادة)» لأن «مشاكل ميزان المدفوعات التي جعلت الدول تطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي كانت عادة بسبب دفعات من الإفراط في التوسع المحلي [الذي] يمكن عادة علاجه من طريق اعتماد ضبط النفس المالي»⁽⁹⁰⁾. وكان السبب في هذه السياسات التقشفية أن «التوسع المفرط» يجعل العجز في كل من الحساب الجاري والمالية العامة يرتفعان، ما «يزاحم استثمار القطاع الخاص»⁽⁹¹⁾.

باختصار، عميقا تحت سطح الكينزية التي وسمت صندوق النقد الدولي في أربعينيات القرن العشرين، بُنيت مجموعة من الافتراضات الليبرالية الكلاسيكية كنموذج لسلوك الدول شبيه برأي وزارة الخزانة البريطانية في العشرينيات⁽⁹²⁾. فمؤدج بولاك، وهو الدعامة الأساسية لعمل صندوق النقد الدولي، مَهْد

لقبول الصندوق قرارات توافق واشنطن قبل وقت طويل من تحوّل أفكار توافق واشنطن إلى ورقة تعليمات للتقشف في التسعينيات. ولم يكن مفاجئاً أن التناقضات الليبرالية في قلب الكينزية التالية للحرب أزهرت للمرة الأولى في صندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من كل شيء، كانت الإدارة العليا لهذه المنظمة منذ إنشائها خاضعة لسيطرة أشخاص ينحدرون من المصارف المركزية، والخزائن، ووزارات المال - أي المؤسسات التي كان يُرجّح لذلك الشكل من الليبرالية الذي يدور حول فكرة «لا يمكن التعايش معها، ولا يُرادُ دفع تكلفتها» أن ينجو⁽⁹³⁾.

ونظراً إلى كل هذا، ربما تعتقد أنت أن النجاح المحدود لـ «التقشف في جنوب الكرة الأرضية» كان من شأنه أن يشجع على إعادة النظر في هذه السياسات. الأمر صحيح بنسبة الربع. أصدر البنك الدولي، المؤسسة الشقيقة لصندوق النقد الدولي، تقريراً في 2005 اعترف إلى حد كبير بالفشل شبه التام لمرجعية الإصلاحات في توافق واشنطن⁽⁹⁴⁾. لكن صندوق النقد الدولي، مردداً التقاليد الليبرالية الكلاسيكية، أنتج تقييماً في العام نفسه قال بعكس ذلك. ووفق تقرير صندوق النقد، كان في الواقع الشيء الوحيد الذي فشل هو، كالمعتاد، تنفيذ البلدان للإصلاحات، ما ترك مضمون الإصلاحات غير قابلة للجدال ولا للمس.

ويصح ما قاله كارل بولاني مرة عن الأفكار الفاشلة في حقبة سابقة في هذه الحالة أيضاً، وفق معايير صندوق النقد، «لم يدمّر الفشل الذريع [لتوافق واشنطن]... سلطته على الإطلاق. بل إن كسوفه الجزئي ربما عزز في الواقع قبضته لأنه مكّن المدافعين عنه من القول بأن التطبيق غير المكتمل لمبادئه كان السبب في كل صعوبة وفي أي صعوبة وُضعت في طريقها»⁽⁹⁵⁾. ومرة أخرى، عندما يتعلق الأمر بالتقشف، نادراً ما تعوق الحقائق المجردة أيديولوجية جيدة. ويمكن لأي أيديولوجية جيدة، في غياب دعم من الحقائق، أن تورد دائماً بضعة نماذج جيدة لتوليد تلك الوقائع عند الحاجة. وهذا كله يقودنا في النهاية إلى الناس الذين يسميهم بول كروغمان «النمساويين» الحديثين ونظريتهم عن الانكماش التوسعي في المالية العامة، وهي ذروة التفكير التقشفي الحديث. كان دفع

أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى وراء 10 سنوات من خلال محاولة قطع الطريق أمام النمو مجرد افتتاحية. نصل الآن إلى السيمفونية.

الجزء الثالث: تمكين التقشف

إليك غداء مجاني إن تخلّيت عن العشاء: الأصول الإيطالية للتقشف التوسعي من العبارات الأكثر شهرة المنسوبة (في شكل غير صحيح) إلى ميلتون فريدمان عبارة «لا يوجد شيء مثل وجبة غداء مجانية». وبعبارة أخرى، يكون النمو دائما مكلفا في وجه ما، وهذا صحيح عموما. لكن فرعا من أدبيات الخيار العام طُور في آخر ثمانينيات القرن العشرين وأول تسعينياته، سعى إلى تحد غير مباشر لهذه الحقيقة البديهية من خلال إظهار أن وجبة غداء مجانية من نوع ما ممكنة إذا استغنت الحكومة عن العشاء. وهذا يعني أنك تستطيع شق طريقك إلى النمو فيما تخفّض ديونك. ومن ثمّ وفيما كان صندوق النقد الدولي يثبت أن هذه التخفيضات التوسعية لا تنجح فعلا في الممارسة من خلال تنفيذ اقتصاد توافق واشنطن في أنحاء العالم النامي كله، بدأت أدبيات جديدة تماما تبرز لتثبت أن التخفيضات التوسعية، على الرغم من هذه الأدلة، تنجح، على الأقل من الجهة النظرية، وعلى الأقل في العالم المتقدم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

لكن نسب هذا العمل الجديد يعود إلى أبعد من ذلك ويأتي من اتجاه آخر، بدءا بجهود الاقتصادي الإيطالي لويجي إينودي في منتصف القرن. كان إينودي مؤسس مدرسة في اقتصاد المالية العامة في جامعة بوكوني ميلانو أنتجت اقتصادا كان مزيجا من الأفكار الأوردولبيرالية الألمانية وما أُسمي في وقت لاحق اقتصاد الخيار العام⁽⁹⁶⁾. وكان إينودي مساهما في مجلة «إيكونوميست» خلال عشرينيات القرن العشرين، وخبرا اقتصاديا أكاديميا بارزا بجدارة في بلده، وأول حاكم بعد الحرب للمصرف المركزي الإيطالي، ورئيس الجمهورية الإيطالية بين العامين 1948 و1955. واقتصاد إينودي هو الحلقة الأخيرة في السجل الأحفوري للأفكار الاقتصادية التي تفسر سبب عودتنا إلى التفكير، مرة أخرى، بأننا نستطيع جميعا الوصول إلى النمو في الوقت نفسه⁽⁹⁷⁾.

سعى إينودي إلى وضع «liberalismo economico - النظام الاقتصادي المناسب للرؤية الليبرالية» الذي من شأنه أن يعزز الدافع الطبيعي للإنسان إلى

العمل والادخار والمنافسة⁽⁹⁸⁾. أما الإجراءات التي تتخذها الدولة وتنتج التضخم، خصوصا الجهود المبذولة من الكينزية المضللة، فتضعف هذه الدوافع الطبيعية وينبغي تجنبها بأي ثمن. مرة أخرى، وعلى غرار الأوردولبيراليين الألمان، أراد إينودي دولة قوية فقط إلى الحد الذي يمكنها من توسيع حدود السوق، وتسهيل المنافسة من طريق منع الاحتكارات، وخلق «الوسط القانوني والسياسي الذي يمكن الرجال من التنظيم والابتكار والإنتاج»⁽⁹⁹⁾. وهذا يعني أنه رغب بدوره في أوردو. لكن إينودي مثل في إيطاليا أكثر بكثير من أوردولبيرالية بصوت خفيض. كذلك كان أكثر بكثير من مجرد منظر اقتصادي. ونظرا إلى مواقفه المؤسسية ما بعد الحرب، كان مناصرا قويا للوحدة الأوروبية، خصوصا من خلال آليات الأسواق الواحدة والعملات الواحدة.

ومنذ زمن بعيد يعود إلى أربعينيات القرن العشرين، قال إينودي بعبارات أوردولبيرالية محددة، باتحاد نقدي أوروبي. فهذه «الفدرالية الأوروبية» المستقبلية، كما أسماها، ستبنى حول سوق واحدة كبيرة من شأنها أن تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى الشركات لتشكيل احتكارات أو وضع عراقيل أمام المنافسة. وقال إن هذه السوق الواحدة يجب أن تكون لعملة واحدة يجب أن تُراقب من مصرف مركزي مستقل على أساس أن هذا من شأنه جعل النشاط على صعيد المالية العامة، وبالتالي التضخم، مستحيلين. وقال إينودي في شكل أخرق بعض الشيء، «إذا أبعدت الفدرالية الأوروبية إمكانية مواجهة الأشغال العامة بتشغيل مطابع الأوراق النقدية عن الدول الأعضاء، وأجبرتهم على تغطية هذه النفقات بالضرائب والقروض الطوعية، ستكون أنجزت عملا صخما»⁽¹⁰⁰⁾. ولمجرد التأكد من هذا العجز المطلوب على صعيد المالية العامة، قال إينودي أيضا بقواعد دستورية تحظر العجز في المالية العامة، قبل أكثر من 60 سنة من قول ميركل بالأمر نفسه.

لا يكمن التراث الفكري لإينودي وأهميته حقا بالنسبة إلينا اليوم، فقط في أفكاره عن أوروبا، حتى لو أنها أعطت الاتحاد الأوروبي دفعة أوردولبيرالية من الجانب الإيطالي من الحدود. بدلا من ذلك، لإينودي وأفكاره أهمية بفضل مدرسة الاقتصاد التي أسسها في جامعة بوكوني في ميلانو، وأنتجت جيلين من

الاقتصاديين تربيا على وجهات النظر الأوردوليبرالية هذه. لقد وضع الحجة الحديثة للتقشف في المقام الأول هذا الجيل الثاني من خريجي بوكوني، الذين أصبحوا بعضا من الأعضاء الأكثر تأثيرا في المهنة الاقتصادية العالمية، خصوصا ألبرتو أليسينا، وسيلفيا أوردانيا، وغيدو تابيليني، وروبرتو بروتي. لا يمكن الإفراط في تقدير أهمية عمل أليسينا ومعاونيه في تحديد الحجج السياسية المؤيدة للتقشف والدفاع عنها. فمن خلال جهودهم يعيش إرث إينودي في شكل أوردوليبرالية إيطالية تملك في جوهرها، على غرار إرث هيوم وسميث، عدم ثقة عميقة في الدولة وإدارتها للديون⁽¹⁰¹⁾. وهذا التراث العابر للأجيال هو ما شكّل في شكل حاسم الشكل النهائي لحجج التقشف المعاصرة.

الديموقراطية، كما تبين، تنتج الديون فضلا عن التضخم خلال آخر ثمانينيات القرن العشرين وأول تسعينياته، بدأت أدبيات الخيار العام المنطلقة من أوروبا، خصوصا من مدرسة إينودي في بوكوني، تركز على دور الدولة في إنتاج عجز الموازنة الحكومية والديون العامة وعلى وقوع الدولة أسيرة لذلك. وكانت هذه الكتابات المبكرة حيوية في فتح الباب للأدبيات اللاحقة التي ستستخدم خلال الأزمة لتقديم الحجج المؤيدة للتقشف التوسعي.

كانت الورقة المهمة الأولى في هذا النوع من العمل ورقة ألبرتو أليسينا وغيدو تابيليني التي حملت العنوان «نظرية إيجابية في عجز المالية العامة والدين الحكومي في الديمقراطية»⁽¹⁰²⁾. وإذ توقع أليسينا وتابيليني ما سيُعرف لاحقا باسم نظرية «تجويع الوحش» في الإنفاق العام، نمذج الرجلان الاستخدام الاستراتيجي للدين من الحكومات لأغراض حزبية⁽¹⁰³⁾. وفيما ابتعد تحليلهما عن حسابات الخيار العام السابقة التي تسعى إلى إظهار كيف أن الديمقراطية تنتج التضخم، حاول إظهار كيف يحدث «تحيز إلى العجز في الديمقراطيات» بسبب تناوب السيطرة الحزبية على الحكومة⁽¹⁰⁴⁾. وعلى هذا النحو، أصبحت الحكومات الآن متهمة بإنتاج دين أكبر من اللازم.

تتلخص الفكرة الأساسية لأليسينا وتابيليني في أن موافقة الأطراف المتنافسة على إنفاق عام بمستويات واحدة، لكن بتركيبات مختلفة، تعني أن الحزب

الحاكم إذا شعر بأنه سيخسر الانتخابات المقبلة، فسيخلق عجزا بكل عقلانية. وهذا يسمح للحزب الحاكم بتقديم مزيد من السلع العامة المفضلة لديه فيما لايزال في السلطة، تاركا الفاتورة، في شكل مزيد من الديون، إلى الطرف الذي سيخلفه. وللأمر أيضا تأثير مريح إذ يقيد أيدي الحكومة المقبلة. لكن في المرة المقبلة سيفعل الطرف المتأثر الشيء نفسه، وتكون النتيجة النهائية أن المخزون الإجمالي من بالونات الدين يعود إلى هذا التناوب الديمقراطي للأحزاب.

ونقلت ورقة ذات صلة بقلم تورستن برسون ولارس إي أو سفنسون هذا التحليل إلى مرحلة أبعد من طريق طرح سؤال مشابه، هو «هل تدير الحكومة الحالية عجزا في المالية العامة عندما تعلم أن اختيار خليفتها في الإنفاق العام سيتأثر بمستوى الديون العامة التي سترثها الخليفة؟»⁽¹⁰⁵⁾ الإجابة هي طبعاً نعم - لماذا لا تفعل ذلك؟ ونظرا إلى التفضيلات غير المتسقة زمنيا للسياسيين، «يكون (مستوى) الدين العام هو المتغير الخاص بالدولة الذي يعطي الحكومة الحالية وسيلة للسيطرة على الحكومة المقبلة»⁽¹⁰⁶⁾. مختصر هذه القصة التكميلية هو أن المحافظين يجب أن يجمعوا ضرائب أقل ويتركوا مزيدا من الديون لتقييد أي حكومة ليبرالية ستصل إلى السلطة. والنتيجة لاتزال على ثاني أفضل مستوى من جهة الأهمية من الإنفاق من وجهة النظر المحافظة، لكنه على الأقل أفضل مما سيفعله الليبراليون المبذرون لو ترك لهم الحبل على الغارب⁽¹⁰⁷⁾.

وكانت هذه الكتابات مهمة لأنها جعلت مستوى الدين الحكومي نتيجة للمنافسة الانتخابية، وليس دورة الأعمال. مرة أخرى، تطل برأسها التقاليد الليبرالية التي لا يمكنها الوثوق في دور الدولة في الاقتصاد. هل كانت مستويات الديون فعلا تزيد بدفع من هذه الآليات؟ كان السؤال مفتوحا. اعترف برسون وسفنسون بأن «العثور على أدلة تجريبية واضحة في دعم هذه النظرية... لن يكون سهلا»⁽¹⁰⁸⁾. وهكذا، تركت المسألة مفتوحة مع تحول البحث إلى منطقة جديدة - بعيدا من الحكومات المنتجة لـ «شور» مثل التضخم والديون - إلى إنتاج «خيرات» مثل النمو، الذي لا يتحقق، بسبب ميل الحكومات إلى خلق التضخم والديون، إلا بترشيح الحكومات.

شق الطريق إلى الازدهار - مجددا

الشاهد الكلاسيكي للضبط التوسعي للمالية العامة هو ورقة فرانكيسكو جافاتزي وماركو باغانو «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة أن تكون توسعية؟ حكايات عن اثنين من البلدان الأوروبية الصغيرة»⁽¹⁰⁹⁾. الإجابة عن هذا السؤال هي، مرة أخرى، نعم. ولهذه الورقة ميل أوردوليبرالي مثير للاهتمام بمقدار ما تستلهم من فكرة ملتقطة من تقرير للمجلس الألماني للمستشارين الاقتصاديين صدر في صيف العام 1981: يمكن لتخفيض الإنفاق أن يزيد النمو من طريق تحسين التوقعات⁽¹¹⁰⁾. التقط جافاتزي وباغانو هذه الفكرة وسارا بها. بنى جافاتزي وباغانو على ورقة لهلفيغ ونيومان، اللذين قالوا بأن ألمانيا أثبتت في بداية ثمانينيات القرن العشرين تأثيرا كهذا في مجال التوقعات. وتحديدًا، إذا «فُهم التأثير غير المباشر... [في] التوقعات الخاصة بالإجراءات المتخذة أنه جزء من... برنامج ضبط ذي مصداقية، مصمم لتخفيض حصة الحكومة في الناتج المحلي الإجمالي في شكل دائم... [وبالتالي] في فرض الضرائب في المستقبل» سيجلب من ثم التحوّل في التوقعات توسعا أكبر من الانكماش الناجم عن التخفيضات في الموازنة. وبوحي من هذا «الرأي الألماني» راح جافاتزي وباغانو يبحثان عن حالات مماثلة ووجدوا اثنتين: الدنمارك وإيرلندا⁽¹¹¹⁾. ففيما مر معظم بلدان أوروبا الغربية في ركود عقابي في بداية الثمانينيات، خفّضت الدنمارك وإيرلندا الإنفاق، بعد وقت قصير من العقد نفسه من الزمن، وتوسع اقتصادهما، وكانت إيرلندا «أبرز مثال على التخفيض التوسعي في الإنفاق العام»⁽¹¹²⁾.

وتوسع اقتصاد الدنمارك لأربع سنوات بعد تخفيضات كبيرة في الموازنة خلال 1982. وفي إيرلندا «حدثت نتيجة مماثلة من خلال الاستقرار في 1987 - 1989»⁽¹¹³⁾. لماذا إذن «تتعارض [هاتان الحالتان] في شكل حاد جدا مع التنبؤ الكينزي حول آثار الانكماش المالي؟»⁽¹¹⁴⁾ خمن جافاتزي وباغانو أن «في كلتا الحالتين، ترافقت التخفيضات في الإنفاق وفي الزيادات الضريبية مع تحوّل في ميزان القوى السياسية، ومع سياسات تكميلية تتعلق بالنقد وأسعار الصرف. فبعد تخفيض أولي في قيمة العملة، ربط كلا البلدين عملتيهما... بالمارك الألماني، فتسببا في انكماش نقدي حاد، وحررا تدفقات رأس المال»⁽¹¹⁵⁾.

لكن هذا لم يكن ذا صلة كبيرة بالتوقعات. لقد جلبت السياسات والتطورات الجديدة الخارجية عن الموازنة انخفاضا كبيرا في أسعار الفائدة التي زادت المدخول (تأثير للثروة - ديون أقل يجب تسديدها) بمقدار أكبر من الضرر الذي سببه انكماش الإنفاق في الاقتصاد. ولتجاوز هذه المشكلة، استنطق جافاتزي وباغانو بواسطة القياس الاقتصادي ذلك الجانب من طفرة ما بعد الانكماش الذي لا يمكن عزوه إلى تأثير الثروة. ووجد أن في الدنمارك، «يرتبط العنصر غير المبرر من الطفرة بتخفيضات في الإنفاق العام... في إشارة إلى تخفيض الضرائب في شكل أكبر في المستقبل»⁽¹¹⁶⁾. في إيرلندا، لم يظهر أن هذا حدث بسبب الحالة المقيدة لأسواق الائتمان - كان الأمر أساسا عبارة عن تأثير الثروة. ومع ذلك، وجد جافاتزي وباغانو أن «من المغربي» (كذا) القول إن «وجهة النظر الألمانية» (قناة التوقعات) «قد يكون فيها ما تقوله... حول... الاستقرار الإيرلندي»⁽¹¹⁷⁾. وهذا ما سمح بدوره لهما بالقول إن «هناك حالات يكون فيها للرأي الألماني ادعاء جاد بأهمية العملية»⁽¹¹⁸⁾. على وجه الدقة، كان الأمر يتعلق بحالة إيجابية واحدة، وحالة ثانية «أغرتهما» باعتبارها إيجابية على أساس خطأ كبير في التوقعات شاب تقديرهما بواسطة القياس الاقتصادي. ويُذكر أن خلال هذا العقد من الزمن، خفّض أكثر من 12 بلدا عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإنفاق ولم يشهد أي منها نموا نتيجة لذلك.

تضخيم التقشف: تلاميذ بوكوني يتحدثون عن الإنفاق والضرائب

بناء على هذا الفتح، عاد ألبرتو أليسينا بورقة مهمة كتبها مع روبرتو بروتو في العام 1995 وتسعى إلى توسيع مجموعة من التعديلات الإيجابية في المالية العامة إلى ما وراء الدنمارك وإيرلندا وإلى شرح الأسباب التي تجعل الحالات السلبية للتخفيض تفوق الحالات الإيجابية⁽¹¹⁹⁾. فعلى الرغم من كل شيء، إن لم يُوضَح هذا الأمر، قد يضر التخفيض أكثر مما يساعد. وأخذت هذه الورقة إطار جافاتزي وباغانو وضخمت نطاقه وادعاءاته في شكل كبير.

تساءل أليسينا وبروتو أي نوع من السياسات يعطي أقصى مقدار من الثمار عندما يكون ضبط الموازنة هو الإجراء الوحيد: الزيادات الضريبية (زيادة

الإيرادات) أو تخفيض الإنفاق (تخفيضات البرامج). وجد الباحثان أن «التعديلات الناجحة» (أقلية من بين التعديلات الإجمالية) تعتمد في الأغلب على تخفيضات في برامج التحويلات الاجتماعية وفي الأجور والوظائف الحكومية»⁽¹²⁰⁾. وفحصا 20 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال أكثر من 32 سنة، وبحثا عن «تعديلات ناجحة»، حيث أفضى موقف متشدد في المالية العامة (تخفيضات) إلى «نسبة إلى إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي» تكون خلال ثلاث سنوات «متدنية بما لا يقل عن خمس نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي» عنها عندما بدأ الضبط⁽¹²¹⁾. ووجد الباحثان أن من بين «14 تعديلا ناجحا و38 تعديلا غير ناجح... كان كل عمل تقريبا في التعديلات الناجحة يأتي من تخفيضات الإنفاق»⁽¹²²⁾. وبسبب هذا، «لا يمكن لأي تعديلات مهمة في المالية العامة... تجنب التعامل مع تخفيضات في دولة الرفاه»⁽¹²³⁾.

ومع ذلك، يتعين على السياسيين ألا يخشوا إجراء هذه التخفيضات فوفوق نتائج القياس الاقتصادي هذه، تنمو الدول التي أجرت تخفيضات «بنسبة واحد في المائة إضافية مقارنة ببلدان مجموعة السبع» في حين أن «استثمار قطاع الأعمال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع نقطة مئوية كاملة» ويحسن القدرة التنافسية⁽¹²⁴⁾. وتسبب زيادة الضرائب، في المقابل، حالات التعديل الفاشلة. وعندما تُجرى التعديلات الكبيرة في المالية العامة في شكل صحيح على جانب النفقات «يكون الخبر السار أنها لا تسبب حالات ركود كبرى»⁽¹²⁵⁾. وبالاتقال إلى ما وراء حالات الدمارك وإيرلندا، وبالتعامل مع الحالات السلبية بطريقة تعزز الرسالة القائلة إن التخفيضات تفضي إلى النمو، وضع أليسينا ومعاونوه الحجر الأساس بين الاقتصاديين الليبراليين الجدد لاعتبار التقشف التوسعي السياسات «الطبيعية الجديدة» وليس الاستثنائية.

وبدا أن كينز قرأ كل شيء عكسيا. فالتخفيضات تنتج النمو وتقلص الديون. والإنفاق يؤدي إلى التضخم ومزيد من الديون. كان ديفيد ريكاردو ليشرح بالسرور. لم تكن الليبرالية معادية للدولة في هذا الشكل منذ بداية القرن التاسع عشر. وكان المستقبل يخبئ أكثر من ذلك. إذا أعطانا جافاتزي وباغانو الشاهد الكلاسيكي الأصلي لهذه الأدبيات، نُقل هذا المكان إلى مكان جديد بعد عقد من

الزمن على أيدي أليسينا وسيلفيا أوردانيا في ورقتهما للعام 1998 «حكايات عن تعديل المالية العامة»⁽¹²⁶⁾.

استرجاع غياب البديل

تجمع «حكايات عن تعديل المالية العامة» الادعاءات التي وردت في مجموعة البحوث هذه ويقطرها إلى بعض الدروس السياسية البسيطة. يقول أليسينا وأردانيا، «تبدو ثلاثة مكونات مهمة بالنسبة إلى التعديل التوسعي البعيد الأجل الناجح في المالية العامة. يجب الجمع بين تخفيض الإنفاق في التحويلات الاجتماعية وبرامج الرعاية وفاتورة الأجور الحكومية، وشكل من أشكال... الأجور المعتدلة، وتخفيض قيمة العملة مباشرة قبل التشدد في المالية العامة»⁽¹²⁷⁾. أما زيادة الضرائب في حالة الركود، كما قيل سابقا، فتجعل ببساطة الأمور أسوأ. على هذا النحو، يعود شكل جديد من أشكال «غياب البديل» - ليس ثمة بديل للتخفيضات.

الآليات المستندة إلى التوقعات نفسها كما قبلًا تُعرض في هذه الورقة اللاحقة لكن بتحديد أكثر اكتمالا. وهكذا، في غياب أي عائق كبير أمام السيولة «عندما يُنظر إلى تخفيض الإنفاق باعتباره دائما، يتوقع المستهلكون حدوث انخفاض في العبء الضريبي وزيادة دائمة في مدخول حيواتهم القابل للتصرف». وهذا يؤدي بهم إلى مزيد من الإنفاق والاستثمار اليوم لأنهم يرون أن «الزيادات الضريبية الكبيرة المتوقعة سابقا لن تكون ضرورية في المستقبل»، وهذا صحيح خصوصا لدى ارتفاع معدلات الضرائب⁽¹²⁸⁾. وعند اتباع هذه السياسات في فترات «إجهاد المالية العامة»، تكون النتائج أفضل لأن الإشارة إلى دوام التخفيضات ستكون أكثر مصداقية. لذلك، لا ينبغي فقط أن نخفّض الإنفاق، بل يجب علينا أيضا أن نفعل ذلك عندما يكون ذلك مؤلما، خلال التراجع، وليس خلال الازدهار، وعلينا أن نخفّض الإنفاق في شكل حاسم⁽¹²⁹⁾.

لكن هذه المرة، ولجعل مجموعة الحجج أكبر حجما، أصبح ما يشكّل تعديلا توسعيا كبيرا يُعرّف بأنه يشكّل تحسنا بنسبة اثنين في المائة في الميزان الأولي المعدل دوريا في مدى سنتين⁽¹³⁰⁾. وهذا يعطي عالما من 51 حالة، 19

منها ناجحة، و23 منها توسعية. وتؤكد نتائج القياس الاقتصادي هذه المزاعم. يمكنك الحصول على أقصى مقدار من الثمار عندما تخفّض الإنفاق في حالة ركود، والتوسعات الانكماشية كلها تقريبا هي نتيجة لتخفيض النفقات، والآن «تشهد التعديلات الناجحة ازدهارا استثماريا مذهلا في أثناء [التخفيضات] وبعدها»⁽¹³¹⁾. أما فعل العكس، أي إدارة سياسات فضفاضة (توسعية) في المالية العامة، فيؤدي إلى نتائج عكسية.

وللتركيز على تفاصيل هذه الحالات الناجحة وصقل الدروس السياسية، اختار أليسينا وأردانيا 10 حالات من تعديل المالية العامة: إيرلندا (مرتين)، وأستراليا، وبلجيكا، والدنمارك، وكندا، وهولندا، والسويد، واليونان، وإيطاليا (مرتين، لكن واحدة استثنيت). حدثت كلها خلال منتصف ثمانينيات القرن العشرين وصولا إلى منتصف تسعينياته. وكانت النتائج لافتة للنظر، لأسباب من بينها تواضعها. من الحالات الـ 10 (استُخلص عدد محدود من فترة متميزة للحفاظ على عينة قابلة للتحكم) «تظهر حالتان [فقط] توسعا لا لبس فيه: إيرلندا 1987 - 1989 وأستراليا»⁽¹³²⁾. أما الدنمارك، خلافا لجافاتزي وباغانو، فتبدو الآن «مختلطة». ويُذكر أن «كندا، وهولندا، والسويد، وإيرلندا، واليونان لا تظهر أي علامة على وجود ميزة توسعية في المالية العامة»⁽¹³³⁾. أما بلجيكا فهي «غير واضحة إلى حد ما»، بينما في إيطاليا فمن المبكر جدا الحكم⁽¹³⁴⁾. باختصار، من الحالات الـ 10 التي دُرست بالتفصيل، تدعم حالتان فقط أطروحة قُدمت بهذه القوة على أساس اختبارات القياس الاقتصادي السابقة: تؤدي التخفيضات إلى النمو إذن وفقط إذا كانت على جانب النفقات.

يُحسب لأليسينا وأردانيا اعترافهما التام بأن الحجج القائلة بأن للتوقعات تأثيرا قويا مزعوما هي «ضعيفة»، مع الاعتراف بأن لتخفيض قيمة العملة، واتفاقيات الأجور، وعدة عوامل أخرى غير التوقعات أهمية⁽¹³⁵⁾. لكن على الرغم من هذه القيود المعترف بها، عندما ضربت الأزمة، اعتبر خصوم كينز «حكايات عن تعديل المالية العامة» ورقة تعليمات مناسبة حول كيفية وقف أتباع كينز الذين نشطوا لـ 12 شهرا كما ناقشنا في الفصل الثالث من الهيمنة على السياسات خلال الانهيار، ونجحت ورقة التعليمات في ذلك. لكن ما حسم الأمر في دوائر

السياسات، خصوصا في أوروبا، كان استكمالا لورقة الـ «حكايات» كتبه المؤلفان نفسيهما في 2009، خصوصا النسخة التي سلمها أليسينا إلى اجتماع مجلس الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء الأوروبي في مدريد في نيسان 2010⁽¹³⁶⁾. وهذه كانت، وفق وكالة «بلومبرغ»، «ساعة أليسينا»⁽¹³⁷⁾.

إغلاق تابوت كينز بالمسامير

حدّث أليسينا وأردانيا في ورقتهما «تغيرات كبيرة في السياسات المالية العامة: الضرائب في مقابل الإنفاق» ورقتهما «حكايات عن تعديل المالية العامة» ووسعاها⁽¹³⁸⁾. وكما ذُكر في مقدمة الفصول الرابع والخامس والسادس، أشار ميلتون فريدمان، المفيد دائما في الاقتباس، إلى أن الوظيفة (الحقيقية؟) للاقتصاديين كانت «تطوير بدائل للسياسات القائمة، لإبقائها على قيد الحياة ومتاحة ليصبح المستحيل سياسيا لا مفر منه سياسيا»، وهذا ما يحدث عادة في لحظات الأزمات⁽¹³⁹⁾. أبقى أليسينا هذه الأفكار على قيد الحياة لمناسبة كهذه فقط. ففيما بدأت أزمة منطقة اليورو تسخن حقا، لم تنظر ورقة «تغيرات كبيرة» فقط في الضبط والنمو بل أيضا، ونظرا إلى الصدمة التي سببتها أزمة المالية العامة للاقتصاد الحقيقي، في السياسات الأفضل لتعزيز حوافز المالية العامة. يمكنك تخمين الإجابة فعلا، لكن بقي التركيز الحقيقي للورقة على الأثر التوسعي لتخفيضات الإنفاق.

يبدأ أليسينا وأردانيا بالإشارة إلى أن تضخم الديون والعجز في مختلف بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعود في جزء كبير منه إلى «[عمليات] إنقاذ من أنواع مختلفة في القطاع المالي». لكن حول هذا الأمر «ليس لدينا ما نقوله»⁽¹⁴⁰⁾. ما لديهما ليقولاه هو أن المخرج الوحيد، بغض النظر عن كيفية وصولنا إلى هذه الفوضى، يبقى من خلال تقليص الدولة. وكما في السابق، يقولان إن «تخفيض الإنفاق أكثر فاعلية من الزيادات الضريبية في تحقيق الاستقرار في الديون وتجنب الركود»⁽¹⁴¹⁾. وعلى الرغم من الاعتراف في الورقة السابقة بأن الأدلة إلى التوسعات التي تحركها توقعات كانت «ضعيفة»، ينشران هذا التفسير هنا مرة أخرى بقوة كاملة ومن دون أي محاذير حول القدرة التفسيرية الفعلية له.

ويُنظر إلى المستهلكين أصحاب التوقعات المنطقية على أنهم يحتسبون وظيفة استهلاكهم مدى حيواتهم على أساس مصداقية الإشارة إلى تخفيض الإنفاق المرسلة من الحكومة، ويضمّنون بدقة هذه التقديرات في قرارات الإنفاق الخاصة بهم. وفي هذه الرواية للأحداث، لم تعد تغيرات أسعار الفائدة التي تخلق تأثيرات الثروة خارج التوقعات، بل هي جزء من الآلية نفسها التي يؤدي فيها تخفيض الإنفاق ذو المصداقية إلى تخفيضات في علاوات عائدات السندات، وبالتالي إلى قروض أرخص، يتوقع المستهلكون بعقلانية أنها آتية في المستقبل، فينفقون منذ الآن⁽¹⁴²⁾. وفي الواقع، تؤثر التوقعات الآن مباشرة في سوق العمل، إذ تقلص التخفيضات في الوظائف الحكومية الأجور، ما يؤدي لا إلى الركود كما يحذر أتباع كينز، بل إلى «مزيد من الأرباح، والاستثمار، والقدرة على المنافسة»⁽¹⁴³⁾. التوقعات هي الآن كل شيء. هي تملي النتائج، وهي تتحسن دائما عندما تقلل الحكومة دورها، حتى في الركود. هي المسمار الأخير في نعش كينز لأنها تجعل من أكثر الظروف انكماشية توسعية. وفي عالم كهذا، الركود هو المكان المثالي لتخفيض الإنفاق، فيما الإنفاق هو دائما وفي كل مكان سياسات خاطئة.

ولتقديم هذه الحجة الجديدة لمصلحة التوسعات المدفوعة بالتوقعات، درس أليسينا وأردانيا 21 بلدا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال 1970 - 2007 وحددا 107 حلقات من التعديلات الإيجابية والسلبية لتقديم حجتهما. من تلك الحلقات تتأهل 26 حلقة لتكون تعديلات توسعية في المالية العامة، وهي جرت في تسعة بلدان. ويعني هذا أن الديون كانت أقل لثلاث سنوات وأن النمو كان أعلى من ثلاثة أرباع متوسط مجموعة الملاحظات⁽¹⁴⁴⁾. هذه المرة، وكما رأينا في القسم المتعلق بآثار التوقعات، تفتقر نتائج القياس الاقتصادي مرة أخرى إلى محاذير الورقة السابقة للباحثين.

تؤدي التخفيضات إلى التوسع و«لها آثار أعلى بكثير في النمو من تلك المستندة إلى زيادات في الإيرادات الضريبية»⁽¹⁴⁵⁾. هذه المرة، يهرب أليسينا وأردانيا حتى منحني يشبه منحني لافر^(*) في ورقتهما، إذ يؤدي تخفيض الإنفاق

(*) نموذج ينص على أن علاقة الارتباط الإيجابي بين نسب الضرائب والإيرادات الحكومية، تنعكس عندما تتجاوز نسب الضرائب عتبة حرجة. [المترجم].

(بدلاً من الضرائب) إلى مزيد من العائدات الضريبية، في حين أن «الضرائب» تنخفض في شكل كبير جداً في التعديلات التوسعية»⁽¹⁴⁶⁾. والأهم من ذلك، تشهد التعديلات الناجحة تراجعاً في التحويلات الاجتماعية، في حين تشهد التعديلات الفاشلة ارتفاعاً فيها. على هذا النحو، على دولة الرفاه الرحيل لأن «إصلاح المالية العامة صعب جداً إن لم يكن مستحيلاً عندما تتعرض إلى متاعب من دون حل مسألة الزيادة التلقائية في الاستحقاقات»⁽¹⁴⁷⁾. وعلى النقيض تماماً مما يعتقد به أتباع كينز، يخفّض الإنفاق الحكومي النمو، لأن «زيادة بواقع نقطة مئوية واحدة في نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بتراجع بواقع 0.75 نقطة مئوية في النمو»⁽¹⁴⁸⁾.

بعد 11 عاماً، اختفى الغموض والفارق البسيط والمشروطة التي ميزت الـ«حكايات». وبدلاً من حالتين إيجابيتين، لدينا الآن 26 «حلقة». وبدلاً من الآثار «الضعيفة» للتوقعات، يُختَصَر كل شيء إلى توقعات ويعمل من خلالها. وبدلاً من أن تكون هذه الأفكار «متوافرة»، كما اقترح ميلتون، دُفِعت بنشاط إلى قلب نقاش السياسات الأوروبية كذخيرة لصانعي السياسات الألمان وحلفائهم في المصرف المركزي الأوروبي خلال الهجوم المضاد على الكينزيين الأنجلو - أميركيين غير المتوقعين، كما فصلنا في الفصل الثالث.

بعد سنة واحدة، في أبريل 2010، قدّم أليسينا نسخة مبسطة من هذه الورقة في اجتماع مجلس الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء الأوروبي في مدريد. بدأ بالإشارة إلى أن النمو، خلافاً لمناسبات سابقة من ارتفاع الديون، كما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لن يجعل كومة الديون في منطقة اليورو تختفي. بدلاً من ذلك، ليس هناك بديل (غياب البديل) عن ضبط المالية العامة. ولحسن الحظ، «رافق العديد من التخفيضات حتى الحادة لعجز الموازنة وتلاها فوراً نمو مستدام بدلاً من الركود حتى في الأجل القريب جداً»، طالما بقيت السياسات ذات مصداقية، ما يعني حاسمة وكبيرة⁽¹⁴⁹⁾. ومرة أخرى، تخلق التوقعات بمستقبل أفضل حاضراً أفضل فيما يخلق تراجع عائدات السندات مزيداً من الثروة، ومرة أخرى يعود السبب إلى آثار التوقعات⁽¹⁵⁰⁾. أما لجهة

السياسات الفعلية، فلا تنبغي زيادة الضرائب ويجب تخفيض الاستحقاقات⁽¹⁵¹⁾. هذا ما يُستخلص من الورقة السابقة. الأساس هنا هو ما أُضيف.

بالاعتماد على عمل منفصل عن تكوين الحكومات ووضع السياسات، يؤكد أليسينا لوزراء المال المجتمعين أنهم إذا ذهبوا في هذا الاتجاه وبدأوا في تخفيض الموازنات في وسط الركود، هم لن يجعلوا الأمور أفضل فقط، بل لن يخسروا وظائفهم أيضا. في الواقع، سيكافئهم الجمهور على جرأتهم لأن تقليص دولة الرفاه ليس غير عادل ولا قابل للتجنب. إن التخفيض عادل لأن «الرطانة عن التكلفة الاجتماعية الهائلة لتعديل المالية العامة مبالغ بها وكثيرا ما تستخدمها استراتيجيا جماعات معينة، هي ليست بالضرورة الأكثر حرمانا، لحماية أنفسهم»⁽¹⁵²⁾. ولا مفر من الأمر لأن دولة الرفاه وتحويلات أكبر من ألا تُمس وهي بالضبط ما يحتاج إلى تخفيض لاستعادة النمو وتخفيض الدين⁽¹⁵³⁾. وتذكروا أن لزيادة الضرائب أو زيادة الإنفاق تأثيرا معاكسا.

أظهر أنيس تشودري، أن البيان الختامي لاجتماع مجلس الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء الأوروبي استشهد بتحليل أليسينا، وزخرت به رطانة جان كلود تريشييه، رئيس المصرف المركزي الأوروبي آنذاك، وموازنة الطوارئ لوزارة الخزانة البريطانية في العام 2010، ومناقشات المجلس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين في العام 2010. وكما لوحظ في الفصل الثالث، نُقل التحليل كلمة كلمة تقريبا في النشرة الشهرية للمصرف المركزي الأوروبي في يونيو 2010، التي استشهدت بورقتي أليسينا معا وركزت مباشرة على عمل جافاتزي وباغانو والأعمال ذات الصلة لتقدم حجتها للتخفيض⁽¹⁵⁴⁾.

مرحبا بكم في التقشف: Erst Sparen, Dann Kaufen!

هذا إذن هو جوهر التفكير التقشفي الحديث. هذه هي الطريقة التي ظهر بها. هذه هي الشخصيات والسياسات التي شاركت في إنتاجه. هذه هي الادعاءات الأساسية. كان مؤثرا في شكل مدهش وبمنزلة ورقة تعليمات معاصرة للإصلاح الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن فوز أوباما في 2012،

يمكننا على الأرجح أن نتوقع انتشارا لها في الولايات المتحدة أيضا^(*). والسؤال الوحيد المتبقي الذي نحتاج إلى طرحه هو، هل تنجح ورقة التعليمات هذه؟ الإجابة، كما سنرى بعد ذلك، هي بالتأكيد لا على صعيد الحالات الكبيرة من الماضي في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، ولا على الإطلاق في أوروبا في الوقت الحالي، إلا في مناسبات قليلة وفي ظروف متخصصة جدا في أماكن أخرى. الأهم من ذلك أن هذه الظروف لا تمت عمليا إلى آليات التوقع أو تقليص دولة الرفاه بصلة. وساعد نشر التقشف في أقل من تلك الظروف المثالية في دفع إسبانيا واليونان إلى حافة الانهيار الاقتصادي والسياسي وإفقار الملايين من الناس في بقية أنحاء أوروبا الجنوبية. وهذه ليست «رطانة مبالغ بها». هذه حقائق. وقد يؤدي استمرار تطبيق التقشف حقا في نهاية المطاف إلى تفكك منطقة اليورو وتكون له انعكاسات سياسية من غير المرجح أن تتحملها المؤسسات الضعيفة في الاتحاد الأوروبي. إن الحالات المذكورة كنجاحات، ومبررات لاتباع هذه السياسات هي، كما سنرى، مثل الحالات الإيجابية للتعديل الهيكلي: قليلة، متباعدة، وربما خاطئة إلى حد بعيد.

يعمل التقشف بالطريقة نفسها التي وصفها كينز لعمل الاقتصاد الكلاسيكي، أي «نقطة الحد من المواقف المحتملة للتوازن»⁽¹⁵⁵⁾. وهذا يعني حالة خاصة واحدة من أصل المليارات من الحالات المحتملة. يتابع كينز، «إن خصائص الحالة الخاصة المفترضة... يحدث أنها ليست من حالات المجتمع الاقتصادي الذي نعيش فيه فعلا، وكانت النتيجة أن تعاليمها مضللة وكارثية إذا حاولنا تطبيقها على وقائع التجربة»⁽¹⁵⁶⁾. مرة أخرى، نسينا ما تعلمناه في ثلاثينيات القرن العشرين. والنسيان هو ربما السبب الأقوى لبقاء التقشف فكرة خطيرة كهذه. لمعرفة ما نسيناه، ننتقل الآن إلى التاريخ الطبيعي للتقشف.

(*) واجه أوباما مقاومة جمهورية شرسة لقراراته ضخ المال في الاقتصاد وفرض ضوابط على قطاع المال. [المترجم]

التاريخ الطبيعي للتقشف، 1914 – 2012

مقدمة: دروس التاريخ وثمانينيات القرن العشرين وتحالف الـ REBL

والآن بعدما قمنا بفحص التقشف من
الجهة النظرية، نهدف من هذا الفصل الأخير
إلى درس التقشف في الممارسة العملية. غير أنه
إذا كان التاريخ الفكري للتقشف قصيرا نسبيا-
لا يمكنك أن تقول كلاما كثيرا عن الإنفاق
الحكومي حتى تبدأ الدول فعلا في الإنفاق
بكميات كبيرة- كان تاريخه الطبيعي أقصر.
خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مرت
الاقتصادات بدورات ازدهار وركود ولم تحاول
الدول التعويض، خصوصا تلك التي كانت تطبق
معيار الذهب. ولأن تلك العمليات تكشف
عندما كانت الدول الليبرالية الكلاسيكية في
موقع المسؤولية، لم يكن هناك شيء يمكن

«يبقى التقشف أيديولوجيا في
مأمن من الحقائق والتفنيد
التجريبي الأساسي»

المؤلف

تقليصه، ولم يكن ثمة واجب ديمقراطي كان على واضعي السياسات الاستجابة له. وكانت السياسات في «الحقبة الجميلة» تنص على عدم التدخل لأن الحقبة لم تكن ديمقراطية إلى حد كبير. غير أنه بعد بداية القرن العشرين، كما هو مُفصّل في الفصلين الرابع والخامس، أصبحت الدول كبيرة بما يكفي لتُقلّص، وديمقراطية بما يكفي لتسبب مشكلات لسياسات التقشف.

سنجري بالتالي مسحاً للتاريخ الطبيعي للتقشف على ثلاثة مسارات. سنفحص أولاً الحالات التي كانت تجعلنا نعتقد بأن التقشف فكرة خطيرة للغاية: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد وألمانيا واليابان وفرنسا خلال دورات تطبيق معيار الذهب والتخلي عنه خلال عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. وهذه هي الحالات التي وصل فيها التقشف كسياسات إلى حده فانهار أو حطّم المجتمع الذي كان يُفرض عليه. وتبيّن التواريخ الطبيعية لهذه الحلقات في شكل واضح جداً أن الاقتصادات لا تحقق «الشفاء الذاتي» بمجرد أخذ «الانهيار» مجراه. لقد جُرب التقشف وجُرب مرة أخرى - ولم يكن تطبيقه ناقصاً - وهو ببساطة لم ينجح. وفي الواقع، جعل تطبيقه المتكرر الأمور أسوأ، وليس أفضل، وفقط عندما توقفت الدول عن السعي إلى التقشف بدأت في التعافي⁽¹⁾. سندرس لماذا كانت الحال كذلك ونوضح الدروس التي لقّنتها تلك الفترة لسياسات التقشف، خصوصاً في منطقة اليورو اليوم.

وللجزء الثاني من هذا الفصل هدفان. يركز القسم الأول على الحالات الإيجابية التي أبرزها أليسينا وجافاتزي وغيرهما كأمثلة على نجاح التقشف التوسعي لأنها تشكّل حالة مضادة للدروس المستفادة من الثلاثينيات، وهي حالات الدنمارك وأيرلندا وأستراليا والسويد، وبعد ذلك سأضع تجارب هذه البلدان في مقابل الوضع الحالي في منطقة اليورو لأؤكد أن هذه الحالات حتى لو مُنحت وضعاً إيجابياً، وهو أمر مشكوك فيه في أحسن الأحوال كما سنرى، فالظروف التي جعلت هذه الحالات ممكنة هي ببساطة غير موجودة في أوروبا الآن، خصوصاً في بلدان الـ PIIGS. وهذا يجعل الحجة لمصلحة التقشف التوسعي، في أحسن الأحوال، ممكنة كحالة خاصة جداً، لكن غير ملائمة تماماً باعتبارها الحالة العامة.

أما القسم الثاني والأخير، وفي شوط أخير قصير من حرب النجوم، فيحلل «الأمل الجديد» لمؤيدي التقشف: رومانيا وإستونيا وبلغاريا ولاتفيا وليتوانيا

(بلدان ال REBL). اعتبر صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي أخيرا بلدان ال REBL دليلا على أن التقشف ممكن، وأن هذه البلدان يمكن أن تكون نموذجا مفيدا يحاكيه آخرون - خصوصا أوروبا الغربية والجنوبية. في الواقع، لا تثبت هذه البلدان أيًا من الأمرين. فظروف العمل والهياكل الاقتصادية والسياسية الفريدة في بلدان ال REBL تجعل من الدروس المستفادة من هذه الحالات أقل قابلية للنقل إلى بقية العالم مقارنة ببلدان أوروبا الغربية في ثمانينيات القرن العشرين. لقد تمكنت بلدان تحالف ال REBL فعلا، في بعض الحالات، من الحفاظ على أسعار صرف عملاتها من خلال الأزمة - من طريق اختيار معاناة مستويات هائلة من الانكماش والهجرة والبطالة - وانتعشت فعلا مرة أخرى. لكن يجب أن نسأل إذا كانت النتيجة تستحق التكلفة؟ الإجابة هي: لا. يحتوي التاريخ الطبيعي للتقشف على بعض الحالات الإيجابية بالتأكيد، حتى لو فاقتها عددا في شكل هائل الحالات السلبية. ومع ذلك، هو لا يحتوي على العديد من الدروس الإيجابية أو القابلة للنقل، ما يجعله، في استكمال للقياس إلى حرب النجوم، أشبه بتحالف ال REBL: يمكنك فعلا، وعلى عكس التوقعات كلها، تفجير نجمة الدين - لكن فقط في ظروف محددة جدا وبتكلفة كبيرة جدا لأولئك المعنيين.

الجزء الأول: لماذا كنا نعتقد أن التقشف فكرة خطيرة

الجاذبية اللامعة للأمور: معيار الذهب والتقشف

يبدو اليوم أن كثيرا من الناس الذين يبدون عقلانيين على جانبي المحيط الأطلسي، وخصوصا في الولايات المتحدة، يعتقدون بأن حل أي من المشكلات الاقتصادية يكمن في العودة إلى ما يُسمى معيار الذهب⁽²⁾. وهذا أمر غريب لأنه بغض النظر عن كون الذهب صخرة ثقيلة ولامعة، لا يملك الذهب ميزات معينة جديدة بالملاحظة - إلى جانب كونه سببا مساهما رئيسيا في أسوأ اثنين من حالات الركود الاقتصادي في تاريخ العالم: في سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينيات القرن العشرين. ولا يسعني إلا أن أفترض أن الناس الذين يروجون لعودة الذهب باعتبارها فكرة جيدة يجهلون التاريخ الفعلي لمعيار الذهب. وعملا على أساس هذا

الافتراض، ولنتمكن من فهم لماذا استمر التقشف في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته وقتاً طويلاً، وتسبب في كثير من الضرر، ولماذا تاريخه مهم لمنطقة اليورو اليوم، ويجب إعادة النظر في أساليب عمل معيار الذهب⁽³⁾.

بُني معيار الذهب خلال القرن التاسع عشر بسبب مشكلة مستوطنة في التجارة الدولية، وهي: كيف تعرف عند تسليم البضائع الخاصة بك (صادرات) إلى شخص بعيد، أن الأموال التي سُدِّفَع لك (كثمن لاستيراد البضائع) ليست مجرد كومة من الورق لا قيمة لها- ما يسمَّى مشكلة النقود الورقية؟⁽⁴⁾ الإجابة هي أنك لا تعرف، لذلك اقتضت التجارة الدولية تاريخياً على مدى إمكانية استمرار الثقة، أوتبادل الرهائن، حرفياً.

حل معيار الذهب مشكلة الثقة هذه من خلال القضاء على الحاجة إليها. كان الحل يتمثل في ربط القيمة الاسمية للعملات الوطنية المختلفة بالذهب بسعر ثابت، لأن الذهب مخزن تقليدي للقيمة قابل للصرف دولياً، ولا يمكن أن تغيره الحكومات (بسهولة)⁽⁵⁾. وهكذا أمكن تبديل وحدات معينة من عملة ما في أي مكان بوحدة معينة من الذهب. وإذا كانت البلدان كلها «ترتبط» عملاتها بالذهب بهذه الطريقة، فإن ذلك يسهل التجارة من خلال حل مشكلة النقود الورقية/الثقة.

ولأن كل بلد مرتبط بالذهب بسعر ثابت، فإنك عند حصولك على عملة أجنبية من خلال التجارة يمكنك، من حيث المبدأ، أن تعود إلى المصرف المركزي في بلاد الإصدار وتطلب الذهب الذي يدعمها. ولأن الورق الذي تمسكه الآن قابل للتحويل إلى الذهب بسعر ثابت، فإن الورقة مساوية بالضبط لقيمة الذهب. ومادام قد حوِّظ على هذا الوعد بالتحويل، فلم يعد لديك ما يدعو إلى القلق من قيمة الورق الذي تمسكه⁽⁶⁾. غير أنه، إذا قرر بلد مرتبط بالذهب أن يشغل مطابع العملة لدفع ثمن واردات تتجاوز احتياطاته من الذهب، فستظهر العملة الفائضة في البلدان المصدرة إلى هذه البلدان التضخمية.

وإذا لم يعد البلد المتلقي يثق بالسعر المرتبط، يمكنه أن يعيد النقود الورقية إلى البلد المصدّر ليبدلها، بيد أن العملة في وطنها ستكون زائدة عن الذهب المتاح. فاحتياطيات البلد المصدّر، التي تُسمَّى أحياناً «الغطاء الذهبي» gold cover، لن تكون كافية للتعامل مع الطلب، وهذا سيجذب انتباه الجميع إلى أن بلاد الإصدار

تضخم عملتها - هي تصدر أكثر مما يمكن دعمه بالذهب بالسعر الثابت. وهذا من شأنه أن يجعل الناس يفقدون الثقة في تلك العملة ويتخلون عنها في شكل جماعي، فينهون التحويل، ويدمرون بتلك العملية الاقتصاد المخالف. كان معيار الذهب يعطي حاملي العملات الأجنبية إشارة «ذات مصداقية» إلى أن المال «سليم»، مادام قد حُوِّظ على قابلية التحويل.

لكن ذلك لم يكن نصف القصة. عمل معيار الذهب أيضا كآلية لتسوية للتجارة الدولية من طريق موازنة صادرات الدول ووارداتها من خلال تضخم الأسعار والأجور المحلية وانكماشها. مثلا، إذا كان تصدير بلد يعتمد معيار الذهب أكثر من استيراده، فهو في الواقع يستورد الذهب من البلدان المملوكة. وهذا من شأنه إضافة المعروض النقدي المحلي الخاص بالبلد، ما يتيح إصدار مزيد من العملة المحلية. وهذا من شأنه أيضا أن يزيد الأجور والأسعار فيما يزدهر الاقتصاد، غير أنه سيجعل أيضا صادرات البلد أقل قدرة على المنافسة ووارداته أرخص. وبمرور الوقت يتحوّل الفائض التجاري في هذا البلد إلى عجز تجاري، مع زيادة الواردات على الصادرات. ويخرج الذهب من البلاد لدفع ثمن هذه الواردات المتزايدة. وتراجع الأسعار المحلية والأجور وتنكمش الكتلة النقدية (المرتبطة بالذهب)، لكن القدرة التنافسية للبلاد تتحسن (تصبح الصادرات أرخص)، كما يصحح الميزان التجاري نفسه مع ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.

ومع انفتاح المرتبطين بمعيار الذهب جميعا على التجارة والتدفقات المالية، ترافق وعد التحويل مع مرونة في الأسعار والأجور ليكونا بمثابة آلية تعديل تضمن إنتاج الاقتصاد العالمي توازنا بين الواردات والصادرات في بلد واحد وتوازنا في منظومة الدول ككل. هذه هي الطريقة التي خلق بها معيار الذهب الظروف الملائمة لنمو التجارة في أنحاء العالم كله، بعيدا عن التدخل الحكومي وخطر التضخم. كان الأمر ينطوي على تنظيم ذاتي، وتلقائي، وغير شخصي - وهذه هي بالضبط المشكلة التي برزت حين أصبح الناس العاديون معينين.

لم يكن عليك أن تكون منظرًا للخيار العام لترى أنك لا تستطيع حقا إدارة نظام كهذا، حيث الأجور والأسعار المحلية تتعدل في معظم الأحوال في مقابل الأسعار الخارجية، إلا إذا كنت في نظام غير ديمقراطي، ففيما الحاجيات والبطاطا والصلب

والمضخات الهوائية لا تبدي ذرة اهتمام بسعر التوريد الخاص بها، تبدي العمالة اهتماما كبيرا، خصوصا عندما ينخفض سعرها (الأجور). فمن خلال جعل آلية التعديل عبارة عن تضخم وانكماش عشوائيين في الأسعار والأجور، خُلِق مقدار كبير من عدم اليقين والبطالة في هذه الاقتصادات. وخلق الأمر أيضا ظروفًا تعتمد فيها السلطات النقدية المحلية، حين ترغب في الحفاظ على الغطاء الذهبي المهم، إلى اتباع سياسات تقشفية مثل تخفيض الإنفاق وزيادة أسعار الفائدة لتقليص العجز، والحفاظ على الذهب في البلاد، والدفاع عن العملة. وكان غير مستغرب إذن أنه في أثناء العمل بمعيار الذهب انضمت العمالة في أنحاء العالم كله، بشقيه الصناعي والزراعي، إلى نقابات وأحزاب سياسية وحركات اجتماعية للمطالبة بالحماية من تقلبات السوق ومن سياسات حكوماتها⁽⁷⁾.

والأسوأ بغض النظر عن تأثير سياسات التقشف، أن المعروض العالمي من الذهب يضع سقفا للنمو. فإذا ازداد الطلب التجاري بأسرع من زيادة المعروض من النقود، وكان المعروض من النقود محدودا بإمدادات الذهب، فإن أسعار الفائدة ترتفع ويهبط الاقتصاد استجابة لذلك. كان معيار الذهب، من ثم، تحيزا انكماشيا متأصلا. كان يمكنه أن يحل مشكلة التضخم، لكن فقط في مقابل خلق الانكماش. والانكماش مشكلة خبيثة في شكل خاص لأن الجميع في ظل الانكماش يخمنون ما يجب القيام به لحماية أنفسهم، مثلا يقبل العمال براتب أقل للبقاء في العمل - ولهذا الأمر تأثير كلي مخفض للاستهلاك، ما يقلص الاقتصاد ويجعل بطالة الجميع أكثر ترجيحًا. وتعاني الدول ذات العجز الكبير في الميزان التجاري أو الموازنة خلال الركود الأمرين خصوصا في حالات كهذه لأن النمو للخروج من المشكلة يصبح مستحيلا تقريبا لأن الركود والانكماش يفاقمان أحدهما الآخر. أما جمع مزيد من القروض ومزيد من الديون بهدف الحصول على راحة مؤقتة فلن يساعد في الأجل البعيد لأن البلد لا يمكنه أن ينمو ليخرج من هذا الوضع.

درسان من معيار الذهب لمنطقة اليورو

إذا كنت تعتقد بأن هذا الوضع يشبه كثيرا وضع منطقة اليورو حاليا، فلن تكون مخطئا. بـ «قابلية التحويل إلى ذهب» استبدل «سلامة اليورو»، وتكون

أمام النظام نفسه. المشكلة الأساسية لإدارة معيار الذهب ومنطقة اليورو هي واحدة. كما لوحظ في الفصل الخامس، ثمة (في المقام الأول) أربع طرق للخروج من الأزمة المالية- التضخم، والانكماش، وتخفيض سعر صرف العملة، والتوقف عن التسديد⁽⁸⁾. في كل من معيار الذهب ومنطقة اليورو لا يمكن للدول أن تحفز التضخم ولا أن تخفّض قيمة العملة لأن النظام في كلتا الحالتين كان يهدف بالضبط إلى إزالة هذين الخيارين على أساس عدم إمكانية ائتمان السياسيين على مطابع النقود. ويبقى التوقف عن التسديد- المرغوب تجنبه - والانكماش (التقشف) المعتمَد السبيل الوحيدة المتبقية للتعديل في كلتا الحالتين⁽⁹⁾.

وعد اعتماد معيار الذهب الدائنين بأن قابلية تحويل العملة من شأنها أن تستمر عبر التقشف: تُعدّل الأجور نزولا وفق الأسعار التي حددها الاقتصاد الدولي. ومع الأسف، فور اضطراب السياسيين إلى الرد من خلال صناديق الاقتراع على الجماهير التي تتحمل تكلفة هذا التعديل، أصبحت مصداقية الادعاء بأن «أي مقدار من التقشف ليس مفرطاً» أقل قابلية للتصديق، وأقل قابلية للدعم بمرور الوقت. فبعدما أصبحت الديمقراطية هي القاعدة في عشرينيات القرن العشرين، وفق باري أيكينغرين، «حين اصطدمت أهداف التشغيل بأهداف ميزان المدفوعات، لم يعد واضحاً أي أهداف ستهيمن»⁽¹⁰⁾.

وبحلول الوقت الذي وصل فيه اليورو، أصبحت الديمقراطية، بالإضافة إلى 50 سنة من دولة الرفاه الممتصة للصدمات، قيداً أكبر حتى لهذه السياسات. غير أن اليورو يطلب الانكماش والتقشف اليوم، كما أنه لا يزال الآلية الأساسية للتعديل في منطقة اليورو. قد لا يكون هناك تحويل إلى الذهب في ظل اليورو، غير أن مصداقية ادعاء القدرة على تسديد الدين الحكومي تؤدي الوظيفة نفسها، إذ تقدّم قيوداً خارجية للسياسات كما فعل الذهب قبل 80 سنة. في الواقع، يمكن القول إن اليورو يقدّم عقبة أكبر مقارنة بمعيار الذهب من جهة واحدة. ففيما كانت الدول المرتبطة بالذهب قادرة دائماً على «التخلي عن الذهب»- ليست هناك حاجة إلى طباعة عملة جديدة عند القيام بذلك- جعل اليورو باعتباره «صفقة مرة واحدة وإلى الأبد» الدول تتخلى عن عملاتها القديمة إلى الأبد. هنالك شيء يمكن الرجوع إليه، ما يضيف طبقة إضافية من الربط بشيء هو في الواقع معيار ذهب من دون ذهب.

إذن ثمة درسان أساسيان تتعلمهما منطقة اليورو من عصر معيار الذهب. جَعَلَتْ محاولات متكررة للعودة إلى الذهب والإبقاء عليه في جولة تلو أخرى من التقشف في عشرينيات القرن العشرين الأمر الذي لا يُطاق أصلا مستحيلا بكل بساطة، وتداعى النظام في بداية الثلاثينيات. وكان أداء الدول التي أبقت على معيار الذهب وبقيت تحاول تحقيق النمو بعد العام 1930 أسوأ بكثير مقارنة بتلك التي تخلت عنه وانتعشت داخليا⁽¹¹⁾. الدرس الأول المستقى من التقشف في العشرينيات والثلاثينيات هو: أن التقشف ببساطة غير مفيد، بغض النظر عن عدد المرات التي يُجرب بها. ويقودنا إدراك ذلك إلى الدرس الثاني المخصص لمنطقة اليورو عن معيار الذهب: لا يمكن إدارة معيار الذهب في دولة ديمقراطية. ففي نهاية المطاف سينهار لأن الناس سيصوتون لمصلحة عدد محدود من دورات التقشف قبل أن ينهار النظام.

هذان اثنان من الدروس الرئيسية التي نسيها منطقة اليورو في الأزمة. وهما ما تحتاج إلى إعادة تعلمه إذا كانت تأمل في النجاة. ولمعرفة سبب ذلك، سنتقصى اختلالات معيار الذهب كنظام في العشرينيات والثلاثينيات، ثم نزل إلى مستوى الدول المنفردة لندرس كيف تكيفت ست دول مع روابطه وقيوده أو تحررت منها.

التقشف والاقتصاد العالمي في العشرينيات والثلاثينيات

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى أقوى من أي وقت مضى. وخرج المتقاتلون الرئيسيون - فرنسا وألمانيا وبريطانيا - أضعف بكثير. وسعت الدول الأوروبية إلى العودة إلى معيار الذهب كوسيلة لاستعادة ازدهار العصر القديم. وبرزت مسألتان فقط حول كيفية القيام بذلك. تعلق المسألة الأولى بإعادة التكافؤ إلى مستويات ما قبل الحرب، فالأمر يتطلب نقشا كبيرا لزيادة الأسعار المحلية إلى المستوى المطلوب، أو العمل للحصول على تعادلات جديدة أقل من السابقة يكون من شأنها أن تعكس على نحو أفضل الظروف الفعلية لهذه الاقتصادات التي مزقتها الحرب. وكانت المسألة الثانية ذات صلة وثيقة: كيف يُتعامل مع مطالب السكان الحديثي العهد بالديموقراطية بسياسات تعويضية من شأنها جعل هذا التعديل أصعب. واختارت هذه البلدان، وكثير غيرها، الطريق الصعب، واستغرق

الأمر سنوات من التقشف الطاحن للعودة إلى معيار الذهب. وعادت ألمانيا إليه في العام 1924، وبريطانيا في العام 1925، وفرنسا في العام 1926. وبمجرد وصولها إليه ساءت الأمور، كما سرى.

ومما زاد من هذه الصعوبات مسألة ديون الحرب والتعويضات. كانت فرنسا والمملكة المتحدة تدين بمئات الملايين من الدولارات للولايات المتحدة. وأمرت ألمانيا بأن تدفع إلى القوى الحليفة مليارات الماركات الذهبية كتعويضات للأضرار بموجب معاهدة فرساي الشهيرة. والمشكلة كانت أن ألمانيا لم ترد أن تدفع، وأراد الأمريكيون والفرنسيون من الألمان أن يدفعوا، ووقف البريطانيون في منتصف الطريق، مدركين أن الطلب من الألمان دفع مبالغ كبيرة كهذه كان مستحيلا لكنهم افتقدوا إلى القدرة على القيام بأي شيء حيال ذلك⁽¹²⁾.

لحسن الحظ، كان أداء الاقتصاد الأمريكي جيدا في فترة ما بعد الحرب مباشرة، فبرز حل ما من تلقاء نفسه. كانت الولايات المتحدة تملك رأس المال الضروري للتصدير وفعلت ذلك بالضبط، وأرسلت الذهب ورؤوس أموال قارية الأجل (قروض بالدولار) إلى أوروبا، مراهنة على انتعاش ألماني سريع. فمادامت قد تدفقت رؤوس الأموال الأميركية إلى أوروبا، ففي مقدور ألمانيا أن تنمو (أو تقتصر على الأقل) بما يكفي لدفع ديونها إلى فرنسا والمملكة المتحدة، اللتين تستخدمان المقدار نفسه من المال لتسديد ديونهما إلى الولايات المتحدة، مادامت الولايات المتحدة أرسلته مرة أخرى إلى ألمانيا للحفاظ على نظام المدفوعات برمته قائما. يقول فريد بلوك بسخرية مبررة «كانت المساهمة الأميركية في... المشكلة تتمثل في إقراض ألمانيا مبالغ ضخمة من رأس المال، استُخدمت بعد ذلك لتمويل مدفوعات التعويضات»⁽¹³⁾. وإذا اعتقدت بأن الأمر يبدو قليلا مثل إعطاء مستمر لأطراف أوروبا قروضا لن تستطيع تلك البلدان أبدا أن تأمل في تسديدها بسبب أعباء الديون المرتفعة أصلا، فأنت مرة أخرى غير مخطئ تماما.

بقي النظام كله واقفا على قدميه، بعد التضخم الألماني الجامح في العام 1923، لأربع سنوات، حتى تباطأت الصادرات الرأسمالية الأميركية نتيجة ازدهار وول ستريت في العام 1928 وانهارها اللاحق في العام 1929⁽¹⁴⁾. فمجلس الاحتياط الفيدرالي، إذ قلق من ازدهار سوق الأوراق المالية، اعتمد زيادة أسعار الفائدة

الأميركية في العام 1928 لتهدئة الطلب المحلي. وكان للخطوة تأثير عاكس لتدفق رؤوس الأموال إلى أوروبا، فرؤوس الأموال الأميركية عادت إلى بلادها للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة هذه، ما أجم في شكل غير متوقع ازدهار سوق الأسهم⁽¹⁵⁾. فعلى الرغم من كل شيء، لماذا تضع أموالك في ألمانيا عندما يمكنك أن تحقق 15 في المائة من شراء أسهم في صندوق استثمار وسبعة في المائة من ودائع مصرفية في الولايات المتحدة؟ وفرض الهروب التالي لرؤوس الأموال ضغوطا هائلة على الاقتصاد الألماني، الذي استجاب بفرض سياسات تقشف أكثر صرامة من أي وقت مضى، خصوصا، كما سنرى، في عهد المستشار برونينغ من 1930 - 1931. وإذ حُرمت المصارف في ألمانيا والنمسا من السيولة الخارجية - ذهب المال كله إلى الولايات المتحدة - قوبلت السحوبات منها بسياسات تقشف أكثر صرامة من أي وقت مضى في مقابل الحصول على مزيد من القروض (التي لم تتحقق) لدرء توقف حتمي عن التسديد. وفي نهاية المطاف، وفي شكل مأساوي، جفت القروض فيما قفزت الرسوم الجمركية، وخُفضت قيم العملات، وأصبح ركود ما بعد الحرب الكساد العظيم.

أبعد من اللوحة العامة هذه عن سبب فشل التقشف عند المستوى الكلي، ما هو أكثر أهمية بالنسبة إلينا هنا هو كيف كان أداء سياسات التقشف في مختلف البلدان عند المستوى الجزئي خلال هذه الأزمة. وتتمثل النقطة الحرجة الواجب ملاحظتها في أن عددا قليلا من الحالات الإيجابية للتقشف المفضي إلى التوسع يتوافر في صفوف فيلق من حالات الفشل في هذه الفترة، تماما كما حدث في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، غير أن هذه الحلقات لم تحصل إلا بعد الحرب العالمية الأولى، عندما كانت الدول المعنية وفي مقدمتها ألمانيا والولايات المتحدة غير مرتبطة بمعيار الذهب. على هذا النحو، استطاعت تعديل تكاليفها المحلية عن طريق السماح لسعر صرف عملاتها بالتراجع وليس من خلال الانكماش الداخلي القسري للأجور والأسعار المحلية. وكانت أيضا تطبق التقشف في ذروة ازدهار ما بعد الحرب⁽¹⁶⁾.

وبمجرد استعادة معيار الذهب تغيرت اللعبة وجعل تطبيق أي من سياسات التقشف وكلها الأمور أسوأ ببساطة - في بعض الحالات، كما سنرى، كانت النتائج مميتة. ويُعتَبَر نظير منطقة اليورو كجهة تعتمد معيار الذهب من دون الذهب (لا يمكنك هناك أيضا تخفيض قيمة العملة، ولا التسبب في التضخم، ولا التوقف عن

التسديد) واضحا وبالع أهمية على حد سواء. وهذا يعني إذا لم ينجح أي من هذه الدول في جعل التقشف ينجح عندما اعتمدت معيار الذهب الكلاسيكي وكانت أكثر سلطوية، فلماذا نتوقع حدوث شيء مختلف اليوم في منطقة اليورو - أو حتى أميركا - فيما الأنظمة أكثر ديمقراطية بكثير؟

التقشف كحُرْمَة سياسات في الولايات المتحدة: 1921 - 1937

بدلا من الركود بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت الولايات المتحدة طفرة، إذ تدفق الطلب المكبوت وإمدادات المال الواسعة النطاق من داخل الاقتصادات المتضررة بالحرب في أنحاء العالم كلها. غير أن الازدهار كان قريب الأجل، وفي الاقتصادات الأوروبية القارية ترافق مع تضخم كبير، وفي بعض الحالات مع تراجع حاد. غير أن أي ركود لم يحصل تاليا في الولايات المتحدة، وذلك لسبب غير متوقع - سمح تعويم أسعار الصرف في أوروبا (كانت معظم البلدان مرتبطة بمعيار الذهب) للبلدان بالانكماش خارجيا بدلا من اللجوء إلى الأسعار المحلية - وهكذا تلا الانتعاش ترجعا سريعا للتضخم⁽¹⁷⁾. وبدأت العشرينيات الهادئة بتعثر في أوروبا لكن ليس في الولايات المتحدة، وتحديدًا لأن الأميركيين لم يكونوا مرتبطين بمعيار الذهب.

بيد أن أضواء الإنذار المبكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة كانت تومض في شكل انخفاض لأسعار المنتجات الزراعية وتقلبات متزايدة في القطاع المصرفي. وارتفع معدل البطالة ببطء في العشرينيات كلها، ما جعل الحد منه أولوية سياسية لكل من إدارتي هاردينغ وهوفر. وكما لوحظ في الفصل الرابع، جرب هوفر، كأول وزير للتجارة في عهد هاردينغ ثم كرئيس للبلاد، الأشغال العامة المحدودة والحلول التعاونية الطوعية لمشكلة البطالة. ولم تؤثر أي من مجموعتي السياسات تأثيرا كبيرا في حالتي الركود في 1924 و1926. وفي الواقع، ونظرا إلى أن النفقات الفيدرالية في 1929 لم تكن سوى «نحو 2.5 في المائة من الناتج القومي الإجمالي»، لم يكن الأمر مستغربا قط⁽¹⁸⁾. وبدأت كذلك سياسات كهذه زائدة عن الحاجة على نحو متزايد بحلول العام 1929. ونظرا إلى ازدهار سوق الأسهم، انخفضت البطالة إلى أدنى مستوى لها بعد الحرب.

وعلى الرغم من أن الدولة قَصَرَتْ طموحاتها على موازنة الموازنة وضمان قابلية التحويل، بسبب انفجار غير متوقع لفقاعة سوق الأسهم، أنفق هوفر 1.5 مليار

دولار على الأشغال العامة عندما أصبح رئيساً في 1929. وبحلول العام 1931 ازداد الإنفاق الفيدرالي العام بنسبة ثلث مستواه في 1929⁽¹⁹⁾. لكن نظراً إلى مدى صغر نفقات الدولة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن الانخفاض المتسارع الآن في الإنفاق الخاص كان يعني أن «عائدات [الضرائب] تضاءلت بنسبة 50 في المائة فيما ارتفع الإنفاق بنسبة 60 في المائة»⁽²⁰⁾. وفي هذه المرحلة رأى هوفر التقشف باعتباره السبيل الوحيدة والطريق الصحيح لاستعادة «الثقة في قطاع الأعمال»، وتحقيق التوازن في الموازنة.

ونالت السياسات الانكماشية لهوفر دفعة سلبية إضافية من قرار بريطانيا التخلي عن معيار الذهب في 1931. انخفضت الثقة في الدولار، إذ اعتقد المستثمرون بأن الولايات المتحدة ستحدو حدو بريطانيا في التخلي عن معيار الذهب. وبدأ رأس المال في التدفق إلى خارج الولايات المتحدة، وارتفعت أسعار الفائدة وازدادت تعثرات المصارف⁽²¹⁾. وفي هذه الظروف أذن هوفر بزيادة الضرائب، وبالتالي بإنتاج الكساد العظيم باسم الحفاظ على «التمويل السليم». وفي ديسمبر 1931 كانت زيادة هوفر الضرائب بواقع 900 مليون دولار للقضاء على العجز. وقال هوفر في كلام تقشفي كلاسيكي «لا يمكننا أن نسرف لنصل إلى الرخاء»⁽²²⁾. وكان ثمن هذا التقدير رمي الاقتصاد الأمريكي في الركود. وبحلول العام 1932 بلغت البطالة 23 في المائة من القوى العاملة، مقارنة بثمانية في المائة في العام 1930⁽²³⁾.

وليس الطريق الطويل والمتعرج إلى الإنعاش الذي اتخذته إدارة روزفلت خلال سنوات الركود، من الترتيبات الشبيهة بالاتحادات الاحتكارية التي أقرها قانون الإنعاش الصناعي الوطني وقانون التعديل الزراعي من خلال قانون الضمان الاجتماعي وتركيز قانون فاغنر على الحفاظ على الاستهلاك، ذا أهمية مباشرة هنا⁽²⁴⁾. بدلا من ذلك، نحن في حاجة إلى ملاحظة أمرين فقط: أولاً، عندما تخلت الولايات المتحدة عن معيار الذهب في 1933 خلقت مجالا مباشرا عبر تخفيض قيمة العملة لإنعاش الاقتصاد. ونظراً إلى الحجم الكبير نسبياً للاقتصاد المحلي في الولايات المتحدة، كان لا بد أن يكون لزيادة الطلب المحلي تأثير كبير. ثانياً، ونتيجة لذلك، كان الأثر الصافي لسياسات روزفلت هو زيادة الإنفاق الحكومي والدّين مع إيصـال معدل البطالة إلى 17 في المائة بحلول العام 1936. لا يمر عمل جيد من دون عقاب طبعاً فهذا التحول في الاقتصاد

خلق في آخر العام 1936 مطالب بالعودة إلى موازنات متوازنة ومالية عامة سليمة، وبدأت الجولة الثانية من التقشف في أميركا خلال العام 1937.

حين بدا الانتعاش جاريا، أصبح تشدق روزفلت في شأن مفهوم التوازن في الموازنة مسألة سياسية، وبعد انتخابات 1936 سعى وزير خزانته هنري مورغنثاو إلى استعادة المسلمات التقليدية. وأدى ذلك إلى جولة من تشديد السياسات النقدية، جاءت في أعقاب انكماش بالمالية العامة نتج عن دخول ضرائب جديدة للضمان الاجتماعي على الخط. وزاد هذا الأمر البطالة، ما تسبب في ركود قصير وحاد في العام 1937 استمر إلى العام 1938. هذا الركود، الذي كان تجربة طبيعية مثالية في سياسات التقشف لأن الانكماش كان متعمدا ومركزا على الإنفاق وحدث خلال تحسن ملحوظ، فشل فشلا ذريعا وحول ميزان القوى من دعاة الموازنات المتوازنة إلى دعاة الإنفاق⁽²⁵⁾.

وبحلول أكتوبر 1937، جرى التنكر أخيرا وبقوة للتقشف كوسيلة للمضي قدما في أحد الأحاديث الإذاعية التي كان يجريها روزفلت من جوار مدفأة البيت الأبيض. وإذا ألقى روزفلت باللوم في الركود على فشل القوة الشرائية، فإنه دعا إلى جولة جديدة من النفقات بلغ مجموعها 3.5 مليار دولار، مختتما بالقول، «دعونا نعترف بالإجماع... بأن الدين الفيدرالي، سواء كان ذلك 25 مليار دولار أو 40 مليارا، لا يمكن تسديده إلا إذا كانت الأمة تشهد زيادة كبيرة في مدخول المواطن»⁽²⁶⁾. ولم تتعاف أميركا تماما إلا حين قلص الإنفاق الحربي الضخم نسبة البطالة إلى 1.2 في المائة في العام 1944. ولأغراضنا هنا، نحن في حاجة إلى أن نلاحظ أن اقتصاد الولايات المتحدة ازداد سوءا كلما طُبّق التقشف - أولا في 1931 ومجددا في 1937.

الدفاع عن الجنيه الإسترليني ورأي الخزانة: التقشف البريطاني 1921 - 1939

عادت بريطانيا، كما لوحظ في الفصل الرابع، إلى معيار الذهب في العام 1925. بعد خمس سنوات من سياسات التقشف الهادفة إلى انتزاع التضخم من النظام. وكان الهدف تخفيض الأسعار إلى مستويات ما قبل الحرب، واستعادة تكافؤ ما قبل الحرب الخاص بالجنيه الإسترليني، وإعادة تولي دور محور النظام العالمي لمعيار الذهب⁽²⁷⁾. غير أن بريطانيا كانت تضاءلت كثيرا على الصعيد المالي، لذلك لم تكن

محاولة استعادة تعادل ما قبل الحرب إلا مؤلمة دائما. بيد أنها من وجهة نظر وزارة الخزانة ومدينة لندن على الأقل كانت ضرورية.

باعتبار بريطانيا العمود الفقري لمعيار الذهب وأكبر مستثمر أجنبي في القرن التاسع عشر، امتلكت البلاد مطلوبات رئيسية ما وراء البحار في شكل حيازات أجنبية لأصول مقيمة بالإسترليني. وكانت العودة إلى الذهب في تعادل يقل عن فترة ما قبل الحرب سيخفّض حرفيا تماما قيمة تلك الأصول. وقد يؤدي ذلك إلى سباق خطير على بيع الجنيه مع محاولة المستثمرين التخلص من الإسترليني في شكل جماعي، تماما كما يهدف معيار الذهب، ما قد يؤدي إلى خسائر فادحة لمدينة لندن، لذلك عندما ربط تشرشل بريطانيا مرة أخرى بالذهب في العام 1925 كان الاقتصاد المحلي يسير في شكل متعمد تماما إلى التقلص ليتمكن الحفاظ على قيمة الجنيه الإسترليني، وللحفاظ كذلك، وليس من قبيل المصادفة، على أرباح القطاع المالي.

بقيت بريطانيا مرتبطة بمعيار الذهب بعد ذلك، ساعية، كما رأينا سابقا، إلى سياسات تقشف تحت العين الساهرة لوزارة الخزانة التي رفضت الجهود والمبادرات الرامية إلى إنعاش الاقتصاد كلها تقريبا. ارتفع معدل البطالة من 10.4 في المائة في 1929 حتى 22.1 في المائة في بداية 1932 نتيجة التأثير المشترك لسياسات التقشف الخاصة بوزارة الخزانة والتأثير المقلّص للربط بالذهب، الذي تطلب طبعا تقشفا أكثر من أي وقت مضى⁽²⁸⁾.

ما أبقى بريطانيا واقفة على قدميها في هذه المرحلة، من الجهة المالية، كان تحديدا تلك المكاسب «غير المرئية» التي حققها الحساب الرأسمالي من الأصول الخارجية المقيمة بالإسترليني والتي عوضت تقلّص الصادرات وانخفاض الاستهلاك المحلي اللذين أحدثتهما التقشف. لم يعن خيار إنقاذ الإسترليني إذن وقوف مدينة لندن ضد الجميع. كانت المصارف تكسب لأن قيمة الإسترليني لم تُخفّض، وكان ذلك يحقق (تقريبا) التوازن في الدفاتر. غير أن التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال من الولايات المتحدة في 1929 والآثار الضارة التي تركها هذا في ألمانيا والنمسا ودول أخرى في أوروبا الوسطى، أنهى مع الأسف هذه الأوضاع السعيدة. أصبحت بريطانيا تحتاج إلى استيراد رأس المال لتغطية العجز، وهو أمر كان صعبا لأن كل شيء كان بدلا من ذلك يتدفق إلى الولايات المتحدة.

لم يكن خيارا سهلا الاستخدام العدواني لبريطانيا لأسعار الفائدة لمنافسة الولايات المتحدة على رأس المال، مع بلوغ البطالة 22 في المائة على الصعيد الوطني، وفي أعقاب إضراب عام في 1926 وكثير من الحراك الاجتماعي بعد ذلك⁽²⁹⁾. وفي الواقع زاد الحفاظ على هذه المستويات العالية من البطالة التحويلات المخصصة للعاطلين عن العمل وفاقم العجز. وهذا جعل أي جهد تبذله الدولة البريطانية للاقتراض للخروج من المتاعب أمرا محيرا أكثر من أي وقت مضى لأنه تطلب جولات أخرى من السياسات التقشفية لتخفيض العجز الذي تسببت فيه الجولات السابقة من التقشف، لتتأهل بريطانيا للحصول على مزيد من القروض للحد من العجز. قبل العام 1931 كانت سياسات التقشف في بريطانيا أصبحت هزيمة الذات.

حُرمت الحكومة العمالية الأقلوية، الحاكمة منذ 1929، من أفكار اقتصادية بديلة، وواصلت تطبيق سياسات تقشف كافية لتفاقم الوضع الاقتصادي السيئ لكن غير كافية لتصحيح العجز. وعندما سقطت حكومة حزب العمال بسبب خلاف حول مدى تخفيض الإنفاق، استُعيضَ عنها بالحكومة الوطنية (ائتلاف). وسنّت الحكومة الجديدة ما يكفي من تخفيضات الإنفاق وزيادات الضرائب لإقناع «جاي بي مورغان وشركاه» بإقراض بريطانيا 200 مليون دولار. غير أن القرض كان قليلا جدا ومتأخرا جدا ليحدث فارقا. وفيما كانت الاحتياطات الرسمية ناضبة تقريبا (لا غطاء ذهبيا) والبطالة عند مستويات قياسية بعد 10 سنوات من سياسات التقشف، أجبرت هذه الجولة الأخيرة من التقشف بريطانيا على فك الربط بمعيار الذهب في سبتمبر 1931.

وعلى الرغم من أن الانتعاش في بعض أجزاء الاقتصاد كان سريعا بسبب آثار تخفيض قيمة العملة الناتجة عن فك الربط بمعيار الذهب، إذ هبطت البطالة الوطنية إلى 15.5 في المائة بحلول العام 1935، كان الانتعاش خارج لندن أضعف بكثير وبقي معدل البطالة أعلى من ذلك بكثير، في حين أن «الناتج الحقيقي في 1938 كان الكاد فوق مستواه خلال 1918»⁽³⁰⁾. وعلى الرغم من التقشف، كما نرى في منطقة اليورو اليوم، ارتفع الدين البريطاني بدلا من أن يتناقص طوال هذه الفترة. فالديون ازدادت من 170 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1930 إلى 190 في المائة في 1933⁽³¹⁾. وساعد انخفاض قيمة العملة الذي سهله التخلي عن معيار

الذهب على استعادة الصادرات، غير أنه مع استمرار هيمنة وجهة نظر الخزانة حول الاقتصاد، واصلت بريطانيا الركود مع ارتفاع معدلات البطالة المستوطنة حتى خلقت إعادة التسليح، وهي أغلظ شكل من أشكال الحفز، الظروف المناسبة لتحقيق الانتعاش. أما التضخم، مصدر الخوف العظيم لدى الطبقة التي تعتاش على الريوع، فلم يظهر قط، ولم يكن التقشف مساعدا قط.

التخلي عن التقشف: دروس سويدية 1921 - 1938

كانت الفترة المبكرة ما بعد الحرب صعبة بالنسبة إلى البلدان الصغيرة المعتمدة على التصدير مثل السويد. يقول إريك لندبرغ «إن الانكماش القوي، والانخفاض الكبير في الإنتاج (25 في المائة في حجم الإنتاج الصناعي)، والارتفاع الهائل في نسبة البطالة، أمور تُعتبر عموما عواقب طبيعية لا يمكن تجنبها لازدهار ما بعد الحرب من 1918 - 1920»⁽³²⁾. لم يُفعل شيء لتخفيف هذه الضربات وُسِمِحَ للتقشف بأن يأخذ مجراه. انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 30 إلى 35 في المائة بين خريف 1920 وصيف 1922، وعلى عكس التوقعات الليبرالية، ساءت البطالة بدلا من أن تتحسن⁽³³⁾. وعلى غرار حزب العمال البريطاني، افتقر الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي (SAP) إلى أي أفكار أخرى حول ما يجب فعله، ولم يرَ بديلا سوى مواصلة التقشف وقبول توصيات أبرز الاقتصاديين السويديين مثل غوستاف كاسل، الذي قال بأن «الانكماش والبطالة وانخفاض الأسعار والأجور... كانت مطلوبة» لعلاج الركود⁽³⁴⁾.

ومع استمرارها في التقشف، عادت السويد إلى معيار الذهب في 1924، سابقة البريطانيين بسنة، على الرغم من تأثيره الانكماشى الإضافي في الاقتصاد. فالناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة الثلث تقريبا وارتفعت البطالة بمقدار الثلث نتيجة لذلك⁽³⁵⁾. والتقت العودة إلى الذهب بوضع انكماشى مستمر تقريبا للمالية العامة في النصف الأخير من العشرينيات لإنتاج بطالة في حدود 12 في المائة بحلول آخر العشرينيات، على الرغم من ازدهار الصادرات. وعلى الرغم من هذا الانكماش الضخم (أو ربما بسببه)، ازدادت الاضطرابات الصناعية، فضاغت 5 ملايين يوم عمل في 1928 وحده. وعندما ضربت الاقتصاد السويدي في 1931 القوى المشتركة لخروج رأس المال الأمريكي، وأزمة السيولة في أوروبا الوسطى، ومغادرة البريطانيين معيار

الذهب، ارتفع معدل البطالة إلى نحو 25 في المائة في 1932. ساعد التقشف السويدي في إنتاج فائض للتصدير في العشرينيات في مقابل ثمن تمثل في بطالة بلغت 12 في المائة. وبحلول الثلاثينيات كان التقشف المستمر أنتج أكبر تراجع في تاريخ السويد وضاعف نسبة البطالة تلك. والذي تغير في هذه المرحلة كان ورقة التعليمات، التي بدأت تتطور من منتصف العشرينيات فصاعدا، من التقشف والذهب إلى سياسات أكثر توسعا على صعيد المالية العامة وسياسات نقدية أكثر ملاءمة.

وحين أُعيد انتخاب الحزب الديمقراطي الاجتماعي في 1932، تحاشى التقشف هذه المرة لمصلحة سياسات من شأنها أن تعطي «الدولة... دورا مختلفا تماما عما كان عليه قبل ذلك من أجل استقرار التشغيل عند مستوى عال»⁽³⁶⁾. واقترحت الحكومة الجديدة للحزب الديمقراطي الاجتماعي إنفاق 93 مليون كرونة سويدية على الأشغال العامة. غير أنه، وبشكل حاسم، لم تركز الحكومة حصرا على السياسات المفيدة للتشغيل وحده، بل جعلت استقرار مستوى الأسعار هدفا سياساتيا مساويا إلى جانب التشغيل الكامل، مع مقاومتها طوال الوقت الحمائية التجارية على الرغم من انهيار معيار الذهب⁽³⁷⁾.

في العام 1933، قررت الحكومة ضمان انضمام قطاع الأعمال إلى المسيرة من خلال الالتزام له بموازنة موازناتها في مدى الدورة الكاملة للأعمال بدلا من سنة مالية معينة. وبحلول 1936، ولد هذا الالتزام لجنة الاقتصادية دعت إلى إنشاء صندوق لموازنة الموازنة من شأنه استخدام الفوائض المتراكمة للحد من العجز الحكومي⁽³⁸⁾. لقد وصلت السياسات المالية العامة المعاكسة للتقلبات الدورية. وفي الوقت نفسه وُضع هيكل للضرائب بطريقة تحفز الاستثمار⁽³⁹⁾. وترافقت هذه الإصلاحات بدورها مع سياسات عززت مركزية مؤسسات سوق العمل وشجعت على زيادة تركيز قطاع الأعمال لضمان الثقة والتعاون حول الأجور بين الشركاء في سوق العمل⁽⁴⁰⁾.

سهّلت هذه المبادرات مجتمعة تطبيق سياسات توسعية نجحت من خلال جانب العرض في الاقتصاد وكذلك جانب الطلب، في حين أخذت مخاوف قطاع الأعمال حول الحفاظ على استقرار الأسعار على محمل الجد. يقول الخبير الاقتصادي السويدي رودولف مايدنر عن السياسات الاقتصادية في هذه الفترة، كان الهدف «الحفاظ على اقتصاد السوق، ومواجهة التقلبات القصيرة النظر من خلال سياسات

مضادة لدورة الأعمال، وتحييد آثارها السلبية من خلال سياسات على صعيد المالية العامة. كانت الصرخة الجامعة تدعو إلى التشغيل الكامل، والنمو الاقتصادي، [و] تقسيم عادل للمدخل القومي والأمن الاجتماعي»⁽⁴¹⁾.

كان الشيء المثير للدهشة أن الأمر نجح. اجتمع المزارعون، وقطاع الأعمال، والعمال مع الدولة في تحالف جامع سمح بتقاسم متساوٍ للتكاليف والمنافع المترتبة على التعديلات⁽⁴²⁾. انتهى تقشف السويد لدى تخليها عن معيار الذهب وتغييرها بنشاط رأيها حول كيفية إدارة الاقتصاد. وعندما فعلت ألمانيا، الشريك التجاري الرئيسي للسويد، الأمر نفسه وبدأت تنمو بسرعة بعد اعتماد نوع مختلف جدا من السياسات التوسعية بعد 1933، انتعش الطلب الخارجي حقا واختفى التقشف من السويد اختفت في السنوات الخمسين التالية.

التقشف كحزمة سياسات وأيديولوجيا حزبية: ألمانيا 1923 - 1933

لم يكن التضخم الجامح الذي خلف ندوبا عميقة في النفسية الألمانية المعاصرة إلى اليوم، كما ورد في الفصل الثالث، نتيجة لنوع من الحفز الكينزي المضلل. كان السبب بدلا عن ذلك، سياسات مدروسة من الحكومة الألمانية، هدفت إلى جعل دفع التعويضات، خصوصا بعد الاحتلال الفرنسي للور، مستحيلا تماما. وفي هذا الصدد، كانت السياسات ناجحة جدا. فألمانيا التي عرفت أن ثواب ترتيب البيت المالي العام من شأنه أن يعطي الفرنسيين مزيدا من المال قررت تدمير البيت المالي العام⁽⁴³⁾. يقول ألبرخت ريتشل في شكل بليغ، «أثبت التضخم أنه سلاح قوي ضد تعويضات الدائنين، على الأقل في المدى القريب. وساعد في عزل ألمانيا من الركود الدولي في 1920 - 1921، وتحسين موقف صادراتها وتأجيج الطلب الداخلي... واستغل أيضا بقية الدائنين الأجانب لألمانيا، وهم إلى حد كبير البلدان المحايدة، من طريق تخفيض قيمة احتياطات الماركات الورقية التي تراكمت خلال فترة الاستقرار... وفوق كل شيء، شل النظام المالي الذي كان لازما لتنظيم انتقال منظم للتعويضات»⁽⁴⁴⁾.

كانت العواقب المحلية لهذه السياسات، أي الآليات التي من خلالها أصبحت المقاومة تضخما جامحا، أن سعر الصرف تراجع وبدأ المنتجون يحسبون «الأسعار مع الإشارة إلى سعر الصرف... [الذي] شكّل خطوة قصيرة قبل إجراء المعاملات

بالعملة الأجنبية» وتخليا بحكم الواقع عن المارك⁽⁴⁵⁾. وفي بيئة كهذه، يتخلى فيها مالكو الماركات في شكل فاعل عن العملة، تفاقم العجز. وهذا يتطلب من المصرف المركزي إما زيادة أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال أو تحويل المشكلة إلى نقود، أي تشغيل مطابع العملة. ونظرا إلى ذلك، كان مارد التضخم يُسحب عمدا للخروج من القمقم، وفاز خيار طباعة النقود⁽⁴⁶⁾. المقاومة السلبية بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى تحويل العجز إلى نقود تساوي التضخم الجامح. بالتأكيد لم ينطو الأمر على تأمين حوافز مالية عامة تعويضية. دعونا ندفن هذه الفكرة.

وعلاوة على ذلك، وفيما تُعتبر حالات التضخم الجامح في هذه الأيام ظاهرة لا يمكن السيطرة عليها، لم تكن هذه الحالة على الأقل مثارة عمدا فحسب، بل انتهت أيضا بسرعة إلى حد ما مع اعتماد الرنتنمارك، المرتبط، من بين الخيارات كلها، بأصول عقارية. وأعقبه الرايخسمارك الجديد المستقر خلال سنة. وشهدت السنوات الأربع التالية أداء جيدا نوعا ما للاقتصاد الألماني، طالما بقيت تدفقات رؤوس الأموال الأميركية تتدفق. وعندما توقفت تلك التدفقات في 1929، تخلت الحكومة الألمانية عن سياسات معاكسة التقلبات الدورية التي كانت رائدتها في عشرينيات القرن العشرين، خصوصا عندما ولدت خطتها لتأمين البطالة عجزا كبيرا، فسعت إلى الإمساك بمقاليد التقشف⁽⁴⁷⁾. وزاد المصرف المركزي الألماني أسعار الفائدة لتشجيع التدفقات الرأسمالية، لكن التدفقات فشلت في الوصول نظرا إلى نقص عام في السيولة في أوروبا بعد زيادة مجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي سعر الفائدة⁽⁴⁸⁾. وكان الشيء الوحيد الذي حدث أن الاقتصاد فشل أكثر من ذلك. وانخفضت الاحتياطات الرسمية بسرعة، وكذلك فعل الغطاء الذهبي⁽⁴⁹⁾.

في السياسة، تخلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي عن الائتلاف الحاكم الذي كان في السلطة منذ 1928، واستجابة لذلك عُيّن زعيم حزب الوسط هاينريش برونينغ مستشارا في مارس 1930. وفي غياب الدعم البرلماني، نفذ برونينغ سياسات تقشف لتصحيح مسار السفينة المالية بمرسوم اتخذ أساسا شكل تخفيضات كبيرة للغاية في الموازنة. وعلى الرغم من كون الحزب الديمقراطي الاجتماعي خارج الائتلاف، قوضت سياسات برونينغ الدعم الذي كان يحظى به الحزب أكثر لأنه لم يرَ بديلا عن التقشف واستمر في دعمه السلبي لهذه السياسات. ونال القوميون الاشتراكيون

في شكل لا يثير الدهشة التأييد في انتخابات 1930، على خلفية هذه السياسات التقشفية العابرة للأحزاب، ففازوا بـ 18.3 في المائة من الأصوات، وأصبحوا ثاني أكبر حزب في هذه العملية. كانوا، على الرغم من كل شيء، الحزب الوحيد الذي عارض التقشف بنشاط. وفي الواقع، قد يكون الشيء الأغرب في التجربة الألمانية مع التقشف برمتها في الثلاثينيات كيف أن اليسار نفذها بقسوة وتغلى اليمين عنها بسرعة.

تقول شيري برمان ببراعة، إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني كان في هذه الفترة ماركسيا فكريا لكن ريكارديا^(*) متسقا: أي ليبراليا كلاسيكيا في مظهر اشتراكي. وكان الاقتصاد الماركسي، بغض النظر عن وجهة نظر ماركس حول معدل الربح وإمكانية حصول انهيار عام في الطلب، اقتصادا ريكارديا بمقدار ما كان اقتصادا ماركسيا، خصوصا بالطريقة التي كان يفسرها بها «اللاهوتيون» البارزون في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني. ووفق هذا الرأي، عندما كان الاقتصاد في ركود، لم يكن حرفيا ثمة شيء يمكن القيام به إلا السماح للنظام بالذوبان حتى تظهر الاشتراكية بطريقة سحرية.

في الواقع، عنت السياسات الاقتصادية الجيدة للحزب الديمقراطي الاجتماعي أن يكون الحزب أكثر تقليدية من الليبراليين الذين كان يعارضهم. قال عضو الحزب الديمقراطي الاجتماعي نائب رئيس البرلمان الألماني مرة فلهلم ديتمان في كلمة إلى الأتباع الأوفياء للحزب الديمقراطي الاجتماعي، «نريد من الوضع الحالي [الأزمة] أن يتطور أكثر، ويمكننا فقط أن نتبع الاتجاه العام الذي تظهره لنا هذه النزعات»⁽⁵⁰⁾. وردا على هذه القدرية البنيوية، بدأت النقابات الألمانية بالتحرك من أجل بديل يتمثل في «نوع من الهجوم الكينزي الكامل على الركود» في معارضة مباشرة لسياسات الحزب الديمقراطي الاجتماعي⁽⁵¹⁾. أخذت هذه السياسات الإنعاشية شكلا برعاية ما أسمي خطة «دبليو تي بي» (سُميت بالأحرف الأولى لأسماء واضعيها)، التي ضغطت النقابات بها على الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحكومة. تجاهل برونينغ الخطة وضغط من أجل التقشف. لكن التسلسل الهرمي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي عمد إلى تدميره لأنه أساء إلى إيمانه.

(*) نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي ديفد ريكاردو (1772 - 1823) الذي قدم فكرة قانون الأجور الحديدي، ووضع الصيغة الكلاسيكية المتسقة للاقتصاد باعتباره علما دقيقا. [المحرر].

قال المنظر الاقتصادي الرئيسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي رودولف هيلفريدنغ إن خطة «دبليو تي بي» ليست غيرماركسية فحسب، بل هي أيضا «تهدد أسس برنامجنا»⁽⁵²⁾. فالحزب الديمقراطي الاجتماعي، كماركسي ملتزم، كان لا يزال يرى أن السماح لدورة الأعمال بأن تأخذ مجراها هو السياسات الوحيدة الممكنة، وفق برمان. وعلى غرار النمساويين الذين عارضهم الحزب بكل مجال آخر، اعتقد الحزب أن التدخل الحكومي سيكون مجرد تأخير لما لا مفر منه، وسيجعل الأمور أسوأ. كان هذا تفكيراً تقشفاً متشدداً، غير أنه جاء من قلب اليسار الديمقراطي المزعوم. وقال الزعيم النقابي فريتز نفتالي، الذي عارض خطة «دبليو تي بي»: «إن الأزمة، مع التغيرات والتحوّلات في القوة الشرائية كلها، هي وسيلة تصحيح يجب قبولها بالضرورة»⁽⁵³⁾.

أما النازيون، فمن دون أن يشغلوا بالهم بهراء بنيوي كهذا، استطاعوا أخذ هذه الأفكار وجعلها خاصة بهم. وطرح محور دعايتهم الانتخابية في يوليو 1932، الذي حمل العنوان Wirtschaftliches Sofortprogramm (برنامج اقتصادي فوري)، بديلاً للتقشف كان يشبه كثيراً خطة «دبليو تي بي». وحملت النقاط الثلاث الأولى في الكتيب عداً شديداً للتقشف: أولاً، «البطالة تسبب الفقر والتشغيل يخلق الازدهار». ثانياً، «لا يخلق رأس المال الوظائف، بل الوظائف تخلق رأس المال». وثالثاً، «إعانة البطالة عبء على الاقتصاد لكن خلق فرص العمل يحفز الاقتصاد»⁽⁵⁴⁾. وقال البرنامج إن ألمانيا يجب أن تترك معيار الذهب في أسرع وقت ممكن. وشهدت انتخابات يوليو 1932 انهياراً في أصوات الحزب الديمقراطي الاجتماعي. لقد تلقى النازيون 37.3 في المائة من الأصوات. وبرهن نيلهم نسبة أدنى في الانتخابات اللاحقة خلال نوفمبر أنه غير ذي صلة. فعلى الرغم من ذلك وصل النازيون إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع. في 1933، نالوا 43.9 في المائة من مجموع الأصوات.

في العام 1932، بلغت نسبة البطالة 30 في المائة من القوى العاملة. وبحلول 1936، استُعيد التشغيل الكامل. ومع ذلك، وبسبب القمع النازي للعمال، لم تزد الأجور الحقيقية، وعلى عكس السويد، وأن التحسن كله عملياً يرجع إلى الحفز المالي العام للتسلح. وبرهن آدم توز على أن البرامج النازية الخالقة للوظائف التي رُوّج لها كثيراً كانت من العروض الجانبية للدعاية. فما جعل الاقتصاد يزدهر حقاً

كان التحرك نحو حرب شاملة⁽⁵⁵⁾. قال كينز بأسف في 1940، «يبدو مستحيلا سياسيا للديموقراطية الرأسمالية تنظيم الإنفاق على النطاق اللازم لإجراء تجربة كبيرة من شأنها أن تثبت رأسي - إلا في ظروف الحرب»⁽⁵⁶⁾. ومع ذلك، وفور إنهاء النازيين التقشف وتخليهم عن معيار الذهب (حتى لو فعلوا ذلك خلال الرقابة على الصرف أكثر منه من خلال تخفيض قيمة العملة)، عاد النمو. ولا ينفي اتخاذ هذا التحول ضد التقشف اتجاهها قاتلا خصوصا في ألمانيا، النقطة الأساسية القائلة إن التقشف لم ينجح. وفي الواقع، تتمثل النقطة التي تحتاج حقا إلى اعتراف بصوابها في أن الجولات المتكررة من سياسات التقشف، بالإضافة إلى التعنت الأيديولوجي للحزب الديموقراطي الاجتماعي، ساعدت في المجيء بهتلر إلى السلطة أكثر بكثير من أي ذاكرة تتعلق بالتضخم قبل عقد من الزمن.

بحلول 1933 كان ينبغي للدرس أن يكون واضحا. لا يمكنك تشغيل معيار الذهب في دولة ديموقراطية. ففي نهاية المطاف سيصوت الناس ضده. فعلوا ذلك في السويد، وفعلوه في ألمانيا. أعطى التقشف أوروبا ما بين الحربين العالميتين كلا من الديموقراطية الاجتماعية والإبادة الجماعية الفاشية. لكن، وعلى غرار الهدية التي لا يُكف عن إهدائها، كان التقشف في آسيا على وشك أن يورثنا شكلا جديدا وفتاكا من الإمبريالية.

«مِنْ هَؤُلاءِ الرّائعين الذين جلبوا إليكم بيرل هاربور»: التقشف الياباني والتوسع العسكري 1921 - 1937

استغرق الأمر اليابان 13 سنة للعودة إلى معيار الذهب بعد التخلي عنه في 1917⁽⁵⁷⁾، لكن ليس بسبب الرغبة في المحاولة. إذا كانت هناك جائزة للبلاد التي حاولت أكثر من غيرها تحقيق التقشف، ستفوز بها اليابان الفوز بسرعة. خرجت اليابان من الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء من دون أي ضرر تقريبا بسبب الحرب (باستثناء بعض الخسائر في سيبيريا في 1918). لكن تحت تلك الواجهة، كان ثمة نظام مصرفي هش ومقدار كبير من التضخم المكبوت. وسمح التخلي عن معيار الذهب بتخفيض قيمة سعر الصرف، لكن الاعتماد الكبير على الواردات عني أن سياسات تخفيض قيمة العملة يمكن أن تمضي فقط من دون أن تصل إلى حدود زيادة التضخم من طريق

الاستيراد. على هذا النحو، طُبّق التقشف كأسعار مرتفعة للفائدة في شكل أكثر شمولاً من الحالات الأخرى التي عرفناها، وحوّل هذا قفزة ما بعد الحرب في الأوراق المالية وأسواق السلع الأولية إلى انهيار الاثنين الأسود في مارس 1920⁽⁵⁸⁾. وبعد الاثنين الأسود اختفى النمو الاقتصادي كما استغرق الانكماش إجراء جولات متتالية من التقشف جعلت الأمور أسوأ. يقول يوجي كورونوما، «كان المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي -2.7 في المائة في 1922، و-4.6 في المائة في 1923 و-2.9 في المائة في 1925»⁽⁵⁹⁾.

وعلى الرغم من التراجع شبه الدائم، سعت النخب المصرفية اليابانية ومصرف اليابان إلى عودة سريعة إلى معيار الذهب. لكن في مواجهتها احتشدت مجموعة متنوعة من القطاعات ذات التركيز المحلي من زراعة وعمالة ومصالح تجارية. واستلزم الأمر إجراء مناقشات عامة واسعة في الدوائر الأكاديمية والسياساتية والإعلامية حول ما كان يسمى «جدال كين كاكيكين [التخلي عن الحظر على الذهب]»⁽⁶⁰⁾. ومما عقد هذه الصورة أن الحزبين السياسيين المهيمين، «سيوكاي» و«كنسيكاي»، رغبا معا في العودة إلى معيار الذهب، لكنهما اختلفا حول شروط ذلك⁽⁶¹⁾.

في العام 1928، استعانت النخب المالية وتلك الأجزاء من الحكومة التي كانت تضغط من أجل العودة الفورية إلى معيار الذهب بالصحف الكبرى آنذاك لإقناع الجمهور بالعودة إلى معيار الذهب. وظهرت سلسلة نموذجية من الافتتاحيات في «أوساكا ماينيتشي» في صيف 1928 وربيع 1929. مثلاً، عندما عادت فرنسا مرة أخرى إلى معيار الذهب في يونيو 1928، قالت «أوساكا ماينيتشي» إن «فرنسا حققت إلغاء الحظر على الذهب: على اليابان أن تشعر بالعار». وسألت الافتتاحية نفسها السؤال البلاغي التالي: «لماذا لا نتوب عن التخلف عن الركب إذا كنا نعتقد أن أمتنا متحضرة ومن أمم الدرجة الأولى؟»⁽⁶²⁾. وفي يوليو 1928 قيل للجمهور إن الانضمام إلى معيار الذهب يتطلب من «الشعب تحمل الألم من عملية جراحية... تصغر الحجم أولاً من أجل توسيع النطاق»⁽⁶³⁾. وفي وقت لاحق من ذلك الصيف، رأت افتتاحية أن العودة إلى الذهب ستكون مؤلمة لكنه «ألم ملؤه الأمل. ففي نهاية المطاف سيعيدنا إلى ما كنا عليه»⁽⁶⁴⁾.

وبعد تمهيد الطريق إلى التقشف بهذه الطريقة، جاءت الدفعة الأخيرة لعودة اليابان مرة أخرى إلى معيار الذهب من جونوسوكي إينو، وزير المال في الحكومة

الجديدة لرئيس الوزراء هاماغوتشي التي تشكّلت في 1929. كُلف إينو إجراء حملة دعائية من شأنها أن تحسم الحجة لمصلحة العودة إلى معيار الذهب. وأُطلق على الجمهور 13 مليون كتيب، وعشرات البرامج الإذاعية، والعديد من افتتاحيات الصحف⁽⁶⁵⁾. ونجح الأمر. يقول كويتشي هامادا وأشاي نوغوشي «إن شعار (إلغاء الحظر على الذهب) أصبح مألوفاً»⁽⁶⁶⁾. وألف إينو نفسه العديد من الكتب القصيرة حول هذا الموضوع، التي كان كل منها انتصاراً للتفكير التقشفي. قال إينو: «لا يمكننا تجنب التضيق المالي والتصفية مرة واحدة على الأقل في هذه العملية»، و«أضمن طريقة هي في الذهاب مباشرة نحو إلغاء الحظر على الذهب... لأننا لا يمكننا تجنب بعض الألم... والتضحية في أي حال»⁽⁶⁷⁾. وسافر إينو في طول البلاد وعرضها حاملاً حجته، وطالبا من الناس أن يكونوا مستعدين لتشديد البيئة الاقتصادية التقشفية أصلاً⁽⁶⁸⁾.

تحققت رغبة إينو وعادت اليابان إلى معيار الذهب في يناير 1930، مباشرة في المرحلة التي كانت بقية اقتصاد العالم تنكمش فيها. وكانت النتيجة «كساد شوا»، وهو أكبر انهيار في النشاط الاقتصادي في تاريخ اليابان خلال السلم. انخفض معدل النمو في اليابان إلى -9.7 في المائة في 1930 و-9.5 في المائة في 1931، في حين ارتفع الين نحو سبعة في المائة في مقابل الدولار⁽⁶⁹⁾. وانهار الطلب في الولايات المتحدة وأماكن أخرى على المصنوعات اليابانية فيما خنق ارتفاع الين والانهيار العام التجارة. وسقط متوسط مدخول الأسرة اليابانية مثل حجر من 1326 ينا في 1929 إلى 650 ينا في 1931⁽⁷⁰⁾. قد تعتقد أنت أن هذا الأداء قد يشير إلى إعادة نظر في السياسات - لكن النخب المالية اليابانية لم تفعل شيئاً من هذا القبيل.

أبقت الدولة الإنفاق العام مقيداً طوال عشرينيات القرن العشرين، فارتفع فقط من 1.2 مليار ين إلى 1.4 مليار في مدى ذلك العقد من الزمن. وكان الجيش أكثر من تحمل وطأة هذا الانكماش في القيمة الحقيقية، إذ خُفّض إنفاقه من 47.8 إلى 28.4 في المائة من الموازنة خلال الفترة نفسها⁽⁷¹⁾. وفي تضخيم للحملة التقشفية لإينو كان الشعار الانتخابي لحزبه في 1930 «الاقتصاد، ونزع السلاح، وتنقية السياسة، وإصلاح السياسات إزاء الصين، وإلغاء الحظر على الذهب»⁽⁷²⁾. ولم يكن الجيش مسروراً. لكن إينو تابع سياساته غاضاً النظر.

وزيدت أسعار الفائدة والبلاد «بين فكي الركود»، وخُفِّض الإنفاق الحكومي نحو 20 في المائة عن مستواه المنخفض أصلاً⁽⁷³⁾. وبحلول موعد إقرار معاهدة لندن البحرية، التي وضعت البحرية اليابانية في مرتبة دولية دائمة، في أكتوبر 1930، كان السيل قد بلغ الزبي لدى الجيش. أطلق مؤيد للجيش في نوفمبر 1930 النار على رئيس الوزراء هاماغوتشي الذي تُوفي متأثراً بجراحه في العام التالي. وتابعت وزارة المال سياساتها رابطة الجأش. في بداية 1931 حاولت تخفيض 28 مليون ين أخرى من موازنات الجيش والبحرية. وفي أكتوبر 1931، اكتُشفت مؤامرة من الجيش للإطاحة بالحكومة. وكانت ثمة صلة بين الواقعتين. وبلغت التوترات بين المدنيين والعسكريين الذروة. وخضعت الحكومة واستقالت في ديسمبر 1931.

كانت الحكومة الجديدة مختلفة تماماً. عين حزب «سيوكاي» المعارض، الذي أصبح الآن في السلطة، كوريكيو تاكاهاشي وزيراً للمال. غادر تاكاهاشي معيار الذهب في أسرع وقت ممكن ثم خُفِّض سعر الحسم على الفواتير التجارية (وهو بحكم الأمر الواقع أدنى سعر للفائدة) من 6.57 في المائة في بداية 1932 إلى - 3.65 في المائة في يوليو 1934⁽⁷⁴⁾. وزاد في شكل كبير المعروض النقدي وفرض ضوابط على رأس المال لوقف هروبه. وأصدر تعليماته إلى مصرف اليابان لضمان إصدارات سندات حكومية بعيدة الأجل⁽⁷⁵⁾. وازداد الإنفاق الحكومي بنسبة 34 في المائة أولاً، وبحلول نهاية 1932 حقق مجموعها 10 في المائة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁷⁶⁾. وارتفعت الأسعار، وانخفضت أعباء الديون، وقفز الاقتصاد الياباني للخروج من الركود، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 4 في المائة بالقيمة الحقيقية بين 1932 و1936. وعندما ينظر المرء إلى أن بقية العالم كان ينكمش في تلك اللحظة، ويتذكر أيضاً أن اليابان كانت، ولاتزال، اقتصاداً يقوده التصدير ويعتمد على الاستيراد، سرى النتيجة مذهلة.

لكن إينو كان لا يزال يناضل من أجل العودة إلى معيار الذهب عندما اغتيل في 1932. وفي وقت لاحق من ذلك العام، اغتيل مدير مصرف رائد واغتيال أيضاً رئيس الحكومة التي كان تاكاهاشي وزيراً فيها. كان التقشف يحصد عدداً كبيراً من الضحايا. وكان عقد الزمن من التقشف أقنع الجيش الياباني بأنه «في حالة حرب مع النخبة السياسية المدنية بأكملها»⁽⁷⁷⁾. استبعد الجيش أولاً تاكاهاشي، مهندس

الانتعاش، من مجلس الوزراء عندما بدأ يقول إن تعافي الاقتصاد (آخر 1934) يعني أن الوقت حان لتقليص الإنفاق والقلق من التضخم. بعد ذلك بعامين، قُتل تاكاهاشي، إلى جانب العديد من الشخصيات السياسية الأخرى، في انقلاب فاشل آخر في فبراير 1936. وحل محله في وزارة المال وزير دمية بيد الجيش شغل مضخات المال بطاقتها الكاملة. وعندما أُعلنت الحرب أخيرا على الصين في 1937، توقف التمويل في اليابان، إلى جانب أي حصافة مالية.

التقشف في اليابان لم يفشل فقط. بل خلق أيضا أسوأ ركود في التاريخ الياباني، وأثار حملة اغتيالات ضد المصرفيين، ومكّن «الرأعنين الذين جلبوا لكم بيرل هاربور». الآن، إذا كنت تعتقد أن هذا يكفي لإثبات لماذا التقشف هو فكرة خطيرة، فليس عليك سوى الانتظار لترى ما حدث في فرنسا في الوقت نفسه تقريبا.

الدفاع عن الفرنك - لكن ليس فرنسا: سياسات التقشف الفرنسية 1919 - 1939
على الرغم من أن فرنسا كانت على الجانب المنتصر في الحرب العالمية الأولى، عانت بين القوى المتحالفة كلها تدميرا معظم زمن الحرب أصاب الأشخاص والممتلكات والثروات. وكان الدمار كبيرا إلى درجة شكل معها جعل الألمان يدفعون ثمن الضرر كله جزءا مهما من التخطيط المسبق للموازنة. ومثل رفض الألمان الدفع، وتوقفهم فعلا عن الدفع بعد التضخم الجامح، مشكلة كبيرة بالنسبة إلى مسعى الاقتصاد الفرنسي إلى الاستمرار.

أصاب فرنسا بطريقة غريبة غمط الازدهار - الركود - تثبيت الاستقرار الذي اتسم به الاقتصاد العالمي في بداية عشرينيات القرن العشرين. ومن خلال الاعتماد على التعويضات الألمانية لتغذية جزء كبير من موازنتها، عندما كانت المدفوعات لا تأتي، وجبت مواجهة العجز الناجم في الموازنة بزيادة لأسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال. وفي حالة كهذه، كانت السياسات المعقولة تتمثل في زيادة الضرائب، وهنا تحديدا التقت الديمقراطية والضرائب معا لإنتاج التضخم⁽⁷⁸⁾.

كانت فرنسا مجتمعا منقسما بعمق، إذ سعى اليمين السياسي إلى زيادة ضرائب الإنتاج والاستهلاك على الجميع، في حين أراد اليسار السياسي فرض ضريبة فقط على مدخول اليمين وثروته⁽⁷⁹⁾. ولحماية اليمين، كلما بدا كأن اليسار قد يفوز بالانتخابات،

رفض مصرف فرنسا تجديد سندات الخزنة، أي أدوات الدين القريبة الأجل التي تمول الحكومة، «ما اضطر السلطات إلى طباعة النقود»⁽⁸⁰⁾. بحلول 1924، وبعد جولات عديدة من إذكاء التضخم بهذه الطريقة، جاء اليمين إلى السلطة، وكما هو متوقع، زاد الضرائب على ناخبي اليسار. فاز اليسار في الانتخابات التالية في العام نفسه لكنه لم يستطع إعادة تحويل العبء. ونتيجة لذلك، تضخم العجز. وفي نهاية المطاف، استقالت حكومة اليسار وفي 1926 فرضت حكومة يمينية بقيادة ريمون بوانكاريه ما يكفي من الضرائب لتسديد العجز. وردا على هذا التوازن في الموازنة والانخفاض في التضخم، اشترى المستثمرون الفرنك. وهذا مكن فرنسا من العودة مرة أخرى إلى معيار الذهب في 1926 إذ أعادت بناء احتياطياتها. وبين 1926 و1930 استقر الاقتصاد وازدادت تدفقات الذهب، تعززها نسب عالية من الفائدة، إلى درجة أن صحيفة «فيغارو» أعلنت أن فرنسا «تفرح في اقتصادنا الخجول لكن المزدهر في مقابل الاقتصاد المستأثر والمنحط لدى الأعراق الأنجلوسكسونية».

كان هراء قومي متغطرس كهذا طبعا اللحظة المثالية للآثار المجتمعة لهروب رؤوس الأموال متجهة إلى الولايات المتحدة، وانهيار وول ستريت، وأزمة السيولة في أوروبا الوسطى لتصدم الاقتصاد الفرنسي بسرعة كبيرة. وكانت النتيجة انخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة 7 في المائة والإنتاج الصناعي بواقع 13 في المائة بحلول 1932⁽⁸¹⁾. وعنت الرغبة في التمسك بمعيار الذهب عندما كان الجميع يغادرونه أن فرنسا لم يمكنها إلا أن تنكمش فيما كان الآخرون جميعا ينتعشون.

ما أنقذ فرنسا إلى حد ما هو أن الركود أصاب في المقام الأول النفقات الرأسمالية والاستثمارية بدلا عن الاستهلاك⁽⁸²⁾. لكن حتى في فرنسا، كان الانكماش أكبر من أن تتحمله الديمقراطية. وكانت ثمة حاجة إلى الإنعاش، لكن الإنعاش في ضوء معيار الذهب كان سينتج فقط هروبا لرؤوس الأموال، خصوصا إذا قررت السلطة النقدية عدم التدخل. فلنجاح الإنعاش، كانت الحاجة تدعو إلى سياسات داعمة من مصرف فرنسا، وهو بالضبط ما لم يكن مصرف فرنسا على وشك عرضه.

يقول جوناثان كيرشنر إن مصرف فرنسا كان مؤسسة قوية وغير ديمقراطية تماما خلطت بين مصالحها والمصلحة الوطنية. فعلى الرغم من أنه الوكيل المالي للخزنة الفرنسية، كان أيضا مؤسسة خاصة تضم 40 ألف مساهم، وكان الـ200

الأكبر من بينهم، الذين يُسمّون في الأغلب «ال 200 عائلة»، يحددون الموظفين والسياسات⁽⁸³⁾. وكانوا يدفعون الراتب (الكبير) للحاكم في مقابل تغذية معتادة من الذهب، والتخفيضات، والتوازن في الموازنة، وكلها أفادت الطبقة التي تعتاش على الريوع على حساب الجميع⁽⁸⁴⁾. وفيما كان اليمين السياسي معنيا أصلا، كانت سياسات الأمر الواقع في مصرف فرنسا مخصصة لشل اليسار السياسي. وكان التقشف المستمر النتيجة.

بين 1932 و1936 خُفّض الإنفاق الحكومي بنسبة 20 في المائة، وانخفض الإنتاج الصناعي بنحو ربع، وارتفع سعر الصرف الحقيقي، وانهار المعروض من النقود⁽⁸⁵⁾. وأدت أي محاولة للتعويض إلى هروب رأس المال، وهو أمر ساندده المصرف بنشاط كوسيلة لتأديب الحكومة. وزرع المصرف قصصا في الصحافة لتشويه سمعة التجارب المالية في أماكن أخرى، مصرا على التخفيضات في الموازنة باعتبارها السبيل الوحيد للمضي قدما، وعموما اعترض على أي من السياسات التي روجت لها الحكومة المنتخبة ديموقراطيا ولم تحظَ بموافقة⁽⁸⁶⁾.

وكان المثال الحاسم على ذلك تجربة حكومة فلاندان مع الإنعاش في الفترة 1934 - 1935 عندما كانت فرنسا لاتزال ترتبط بمعيار الذهب. اعترض مصرف فرنسا على هذه السياسات على الرغم من أن فلاندان كان سياسيا محافظا. ولم يبذل أي جهد لوقف خروج الذهب من البلاد الذي شجعه الإنفاق الهزيل للحكومة، ما دفع فلاندان في النهاية إلى الاستقالة⁽⁸⁷⁾. وأصدر بيار لافال، الذي حلت سياسات «الانكماش الفائق» الخاصة به محل سياسات فلاندان، ما لا يقل عن 549 مرسوما، نص معظمها على تخفيضات للموازنة. وتراجع الاقتصاد أكثر على الرغم من أن مصرف فرنسا ضمن على نحو متزايد أدوات دين قريبة الأجل لشراء متنفس للافال، وهو أمر لم يفعله المصرف لليसार⁽⁸⁸⁾.

وبلغ الموقف ذروته عندما بدأ الجمهور شغبا. وأُخرج لافال في يناير 1936 وحل محله تحالف عابر للأحزاب اليسارية أسمى الجبهة الشعبية. لقد جُرب التقشف، ولقد فشل، وجُرب مرة أخرى في الانكماش الفائق للافال، وفشل مرة أخرى. أرادت الجبهة الشعبية اللحاق بالدول التي كانت تتمرد على التقليد. وكانت المشكلة طبعا مصرف فرنسا. زادت الجبهة الشعبية الأجور، وخفّضت ساعات العمل، وأصلحت

هيكلية مصرف فرنسا فلا تعود إلى الحكام السيطرة على مجلس الإدارة⁽⁸⁹⁾. وكان هذا جديرا بالثناء للغاية، لكنه أدى ببساطة إلى جولة أخرى من هروب رؤوس الأموال، وزيادة سعر الفائدة، ومزيد من الانكماش. فالسياسات الإنعاشية، في غياب ضوابط فاعلة لرأس المال، تضمن فوز هروب رؤوس الأموال، خصوصا عندما يساعد ذلك المصرف المركزي ويحرض عليه. وعندما اقترح زعيم الجبهة الشعبية ليون بلوم ضوابط لرأس المال لجعل الإنعاش وزيادة الإنفاق ممكنين، اضطره إلى الخروج من الحكم هروب متزايد لرؤوس الأموال لم يفعل مصرف فرنسا مرة أخرى شيئا لمنع. حتى عندما تخلت فرنسا في نهاية المطاف عن معيار الذهب في سبتمبر 1936، لم يتحسن إلا القليل. وفي خلط للاستعارات البلاغية، عندما يمكن لتخفيض قيمة العملة أن يخلق مجالا للتحرك، يجب على الإنفاق أن يتحمل العبء. لذلك عندما تتصرف السلطة النقدية كسد منيع في وجه السياسات كلها إلا التقشف، سيزيد انخفاض القيمة فاتورة الواردات ويفاقم الركود ببساطة. لقد انتعشت في هذه الفترة معظم الدول التي تركت معيار الذهب من خلال تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى الإنفاق، حتى لو كان ذلك من خلال إعادة التسليح. ومع ذلك، اعترض مصرف فرنسا باستمرار على زيادات في الموازنة كان من شأنها أن تسمح للجيش الفرنسي بتحديث نفسه، وحتى القيام بتعبئة، لمواجهة التهديد الألماني⁽⁹⁰⁾. ونتيجة لذلك، كان الإنفاق على الدفاع الفرنسي بين 1934 و1938 واحدا على 10 من إنفاق ألمانيا⁽⁹¹⁾. استشاط حكام المصرف المركزي الفرنسي غضبا من «المستوى المنخفض أصلا في شكل مدمر للإنفاق العسكري»، وظلوا يدعون إلى تخفيض نفقات الدفاع حتى وقت متأخر مثل 1940⁽⁹²⁾ حتى اقترح التعبئة الوقائية شجع على هروب رؤوس الأموال، وهو شيء لم يفعل مصرف فرنسا، مرة أخرى، شيئا لوقفه⁽⁹³⁾. يقول أحد الباحثين في شكل دال، إن هتلر بحلول 1936 كان يعرف شيئا واحدا. كان يجب الدفاع عن الفرنك مهما كلف الأمر. أما بالنسبة إلى الدفاع عن فرنسا، فكان ذلك مسألة أخرى تماما⁽⁹⁴⁾.

الدروس الخطرة للتقشف

علمتنا فترة ما بين الحربين العالميتين بعض الدروس القيمة حول الأسباب التي تجعل التقشف لا ينجح والأسباب التي تجعل تطبيقه فكرة خطيرة. إن بناء نظام

نقدي دولي كامل مع انحياز كامن إلى الانكماش ولا يمكن أن ينجح في الديمقراطية هو فكرة سيئة. هذا أولا. ثانيا، كان أينشتاين على حق. إذا كان فعل الشيء نفسه مرارا مع توقع نتائج مختلفة هو تعريف الجنون، فإن جولات متكررة من التقشف في بلد بعد بلد هو الجنون. لم يأتِ أي خير منه. وبغض النظر عن عدد قليل من التوسعات القريبة الأجل في بداية عشرينيات القرن العشرين عندما لم تكن البلدان مرتبطة بالذهب، لم يفسل التقشف فقط، بل أدى إلى ركود أعمق وأطول، ويمكن القول إنه وضع الأسس للحرب التي ستشعل العالم في الأربعينيات.

واستمرت الأيديولوجيا «التصفوية» الأميركية بعد انهيار وول ستريت، محوطة سلسلة من إخفاقات المصارف وعجز طفيف نسبيا في الموازنة إلى أزمة مالية شاملة وركود لم تخف حدته إلا عندما أنهى التقشف. واستعاد البريطانيون ببطولة تكافؤ ما قبل الحرب وولدوا فوراً مليون عاطل عن العمل وركوداً استمر حتى نهاية الثلاثينيات. وخفف السويديون الإنفاق في البداية، وفي شكل كلاسيكي جداً، لجعل الأمور أفضل، لكنهم بدأوا بعد ذلك يجربون سياسات إنعاشية في شكل أسبق وأهم من أي بلد آخر، باستثناء اليابانيين. وكان التضخم الجامح في ألمانيا في 1923 لا علاقة له بسياسات التقشف التي أعقبت أو نتائجها النهائية، أي صعود الفاشية الميالة إلى الإبادة الجماعية. بدلا من ذلك وفيما ضرب هروب رؤوس الأموال ألمانيا في آخر العشرينيات، طبق التقشف للحفاظ على ربط البلاد بمعيار الذهب، كانت نتيجته رمي الاقتصاد من حافة الهاوية. وكان حزب الأغلبية في مجلس النواب الألماني، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، في شكل معاكس، أكثر تقليدية من معارضيه الليبراليين. وكانت النتيجة تقشفا عابرا للأحزاب ترك أبواب السلطة مفتوحة، وسار النازيون مباشرة عبرها.

وخضعت اليابان لجولات عديدة من الانكماش المتعمد بهدف العودة إلى معيار الذهب وهي جولات أثبتت عدم جدواها تماما. وخلال العملية أزعج السياسيون جيشهم كثيرا، فبدأ باغتيال أعضاء بارزين في النخبة المالية وفرض إنعاشا للاقتصاد أكبر بكثير من أي إنعاش استطاع السويديون أو الألمان إدارته في أي وقت مضى. وأخيرا، ظلت فرنسا على معيار الذهب فترة أطول من أي بلد آخر، ويمكن القول إن الأمر انتهى بها وهي تعاني أكثر من غيرها. لقد فقدت وجودها

كدولة مستقلة. كانت النخب المالية الفرنسية تخشى كثيرا من التضخم، فقررت الحفاظ على قيمة الفرنك، ما شل قدرة الجيش الفرنسي على الحشد في وجه هتلر. فالتقشف لم يفشل فحسب - لقد ساعد أيضا في تفجير العالم. هذا هو التعريف الخاص بفكرة خطرة جدا.

لماذا ننسى هذه الدروس؟ كما رأينا في الفصل الخامس، كانت 30 سنة من الأفكار الليبرالية الجديدة التي تفتت تصوراتنا لثلاثينيات القرن العشرين جزءا من الأمر بالتأكيد. فورقة التعليمات الاقتصادية الجديدة هذه لم تنف فقط هذا التفسير للأحداث الممكنة. كما رأينا سابقا، هي اقترحت حتى أن العكس هو الصحيح - أن التقشف يؤدي إلى النمو، وأن الركود، وليس الازدهار، هو الوقت المناسب لتخفيض الإنفاق. لكن هل كانت على حق؟ نعود الآن إلى حالات التقشف التوسعي التي فُحصت سابقا لمعرفة ما إذا كانت حقا لا تجربنا على تغيير رأينا في التقشف. من هناك ننتقل إلى بعض بلدان ال REBLI وهجومها الأخير على نجمة الدين.

الجزء الثاني: الحالات الجديدة للتقشف: التقلص التوسعي للمالية العامة في ثمانينيات القرن العشرين يلتقي بتحالف ال REBLI إعادة نظر (ومراجعة) للتقشف التوسعي

لمجرد تحديث ذاكرتنا حول الأسباب التي يُقال إن التقشف جيد بسببها، على الرغم مما سبق كله، كانت النتائج الرئيسية للأدبيات المتعلقة بالتقلصات التوسعية للمالية العامة كما يلي. أبرزت الورقة الأصلية لجافاتزي وباغانو للعام 1990 التقلص التوسعي للدنمارك في الفترة 1982 - 1986، مدعية أن تحولا في النظام السياسي إلى اليمين، زائدا تخفيضا في قيمة العملة، زائدا ربطا للعملة بالمارك الألماني عززت النمو⁽⁹⁵⁾. كذلك «أغراهما» القول إن الشيء نفسه ينطبق على إيرلندا⁽⁹⁶⁾. وبعد خمس سنوات وجد أليسينا وبروتي 14 تعديلا ناجحا في 20 بلدا في مدى 32 سنة، مع تحولات إيجابية في توقعات المستثمرين، وتخفيضات على جانب النفقات، وتخفيضا لقيمة العملة أثناء إنجاز العمل⁽⁹⁷⁾. وفُحصت هذه الحالات بدقة أكبر في مقالهما «حكايات عن تعديل المالية العامة»، الذي قلص الحلقات الإيجابية ال 23 الملحوظة في البيانات إلى 10 دراسات حالة، ذكر معدا التقرير «حالتين تظهر

التوسعية في شكل لا لبس فيه: إيرلندا 1987 - وأستراليا 1989»⁽⁹⁸⁾. وأصبحت الدمارك، التي كانت أفضل حالة لدى جافاتزي وباغانو، تبدو الآن نتيجة «مختلطة». ونصت النقطة الرئيسية لأليسينا وأردانيا على ما يلي: «بغض النظر عن المستوى الأولي للدين، إن التعديل المالي العام الكبير الذي يقيم النفقات ويرافقه اعتدال في الأجور وتخفيض لقيمة العملة هو تعديل توسعي»⁽⁹⁹⁾. ووجد تحديث هذه الورقة الصادر في 2009 تسعة أمثلة على تعديلات توسعية في المالية العامة، وفي كل حالة «تكون التعديلات الناجحة في المالية العامة مستندة كليا إلى تخفيض للإنفاق ترافقه تخفيضات ضريبية متواضعة»⁽¹⁰⁰⁾. إن القناة الرئيسية الناجحة للتقشف التوسعي هي، في الحالات كلها، التوقعات العقلانية للمستهلكين.

طوال هذا العمل، يُستشهد مرارا بتكيف إيرلندا في آخر ثمانينيات القرن العشرين باعتباره أفضل مثال على هذه الفرضية، فيما تؤدي أستراليا، ثم أقل منها الدمارك والسويد، أدوارا داعمة. هذه هي الحالات التي يُفترض أن تبين لنا أن الدروس المستفادة من العشرينيات والثلاثينيات لم تعد قابلة للتطبيق. وعمدا إلى إثبات أن الركود هو الوقت المناسب للتخفيض، وأنا يجب أن نخفّ على جانب الإنفاق، وفي شكل حاسم. ولأن الدولة يمكن أن تؤثر في شكل إيجابي في التوقعات المستقبلية للمدخل من طريق تخفيض حاسم، يمكن للتقشف أن يكون توسعيا. وإذا كانت هذه الحالات تبرهن في الواقع على هذه الادعاءات، ربما يصبح لدينا بعد ذلك سبب وجيه لننسى الدروس المستفادة من الفترة السابقة. لذلك، هل ترقى إلى عرضها على أنها «تثبت» حجة التقشف؟

الإجابة هي لا، لكن للوصول إليها، عليك أن تجتهد. هذه الأدبيات غير متكافئة للغاية، وشديدة التقنية. يستخدم مختلف الباحثين مقاييس واختبارات إحصائية، ويحتل الجدل حول المزايا ذات الصلة لكل مقياس ومقياس مساحة على صفحات الدوريات الأكاديمية أكبر من الحالات الفعلية نفسها؛ وتميز الأدبيات تفسيرات متباينة على نطاق واسع للحالات نفسها. ومع ذلك، تبين الخطوط العريضة للنقاش أن دراسات الحالة لا تصمد عند المستوى الجزئي فور وضع المتخصصين بالبلدان أيديهم عليها، بينما عند المستوى الكلي، فإن الحجة لمصلحة الضبط التوسعي للمالية العامة تتعرض في شكل متزايد لتشكيك - من باحثين من داخل القطاع الأكاديمي،

من داخل صندوق النقد الدولي، وحتى من داخل مدرسة بوكوي نفسها. وللحصول على فكرة عن هذا الكم الهائل من المؤلفات، نركز على العمل الأساسي والثانوي، وعلى دراسات الحالة الأكثر شيوعاً في الأدبيات، وعلى الدراسات الإحصائية الأحدث.

التوقعات والتوسع والتقشف في حالات الثمانينيات

نبدأ مع الدمارك، الحالة الأفضل لدى جافاتزي وباغانو، لكنها الحالة التي اختار أليسينا وأردانيا تسميتها بـ«المختلطة». ويشير أليسينا وأردانيا إلى أن حجم التعديل في الدمارك كان كبيراً، عند نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكان «موزعاً بالتساوي تقريباً بين تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب»⁽¹⁰¹⁾. ويقولان بأن المؤسسات المركزية التي تفاوض على الأجور تمسكت بنمو الأجور في حين ثبت سعر صرف العملة بدلاً من تخفيض قيمتها. وأدى ذلك إلى تراجع للتضخم بدلاً من تخفيض قيمة العملة، ما أدى على الرغم من ذلك إلى تراجع في تكاليف وحدة العمل. لكن أليسينا وأردانيا يشيران إلى أن النمو، بعد الضبط الأولي الناجح للمالية العامة، انخفض في شكل كبير في الفترة 1988 - 1989 في حين ارتفعت معدلات البطالة، وكان السبب الرئيسي إنهاء المساومة المركزية على الأجور - لذلك فالحالة بالنسبة إليهما «مختلطة». وكذلك يشير روبرتو بروتي، في مقالة منفصلة، إلى أن النمو، بعد الضبط الأولي الناجح، «تباطأ ثم توقف فيما انخفض الاستهلاك لثلاث سنوات»⁽¹⁰²⁾.

أما إعادة التقييم التي أجراها أولف برغمان ومارتن هاتشينسون للضبط الدماركي في الفترة ما بين 1982 - 1986 فتدعم على نطاق واسع تفسير أليسينا وأردانيا، لكن برغمان وهاتشينسون يشددان بقوة أكبر على قناة التوقعات بوصفها الآلية الأساسية لتفسير التعديل الإيجابي. وتشير دراستهم للدمارك إلى تحول كبير في الموازنة والنمو القوي الذي ظهر في 1984 - 1986. لكنهما لا يعترفان بأن التراجع الكبير جداً للاقتصاد حصل مباشرة بعد ضبط المالية العامة. ونظراً إلى هذا، يجب تخفيف القدرة على إسباج المصادقية على قصة التوقعات. فإذا غُيّرت التوقعات عندما برز «تحول نظامي» رئيسي في الفترة ما بين 1982 - 1986، كما يقول الكاتبان، فلماذا إذن أنتجت تلك التوقعات نفسها في نهاية المطاف الركود في 1988؟⁽¹⁰³⁾.

إن شرح هذا الركود والحفاظ على قناة التوقعات باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتعديل يعني إما أن تحوّل النظام لم يكن موثوقا على الرغم من كل شيء، ما يصعب شرح التوسع الأصلي من طريق التوقعات، أو أن على الكاتبين أن يشرحا لماذا تغيرت توقعات المستهلكين والمستثمرين بسبب بعض العوامل الخارجية التي تغلبت عليهم، وهما لم يقدموا هذا الشرح. ثمة غياب للوضح في أمور كثيرة، وهكذا هي الحال بالنسبة إلى حجة قناة التوقعات، التي يدعوها بول كروغمان «جنيّة الثقة»، فهي تضعف على الرغم من هذه المحاولة لإثبات أهميتها. في الواقع، لا يرى عمل لاحق أصدره صندوق النقد الدولي، الدمارك كمثال على «ضبط المالية العامة بدافع من الرغبة في تخفيض العجز في الموازنة»، لأن الاقتصاد كان محمومًا عندما أُجري الضبط. أي أن التخفيضات أُجريت خلال ازدهار، وليس خلال ركود⁽¹⁰⁴⁾.

البلد الذي يظهر في شكل روتيني في قائمة الحالات الإيجابية للتقشف التوسعي هو إيرلندا في آخر ثمانينيات القرن العشرين. وبالعودة إلى النقاش في «حكايات»، يروي أليسينا وأردانيا تجربة إيرلندا في 1987 - 1989 كما يلي. عندما وصلت الديون الإيرلندية إلى 116 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 1986، تولت السلطة حكومة يمينية خفّضت التحويلات الاجتماعية، وفاتورة الأجور الحكومية، والضرائب. وأدى تخفيض قيمة العملة والاعتدال في الأجور المتفاوض عليها إلى انخفاض تكاليف وحدة العمالة بنسبة 12 إلى 15 في المائة. وقفزت معدلات النمو والاستثمار الأجنبي على حد سواء⁽¹⁰⁵⁾. وكان الأساس في هذا كله، كما قبلًا، التخفيض الكبير المستند إلى النفقات بالإضافة إلى اعتدال الأجور وانخفاض قيمة العملة⁽¹⁰⁶⁾.

أما ستيفن كينسيلا فيقدّم رواية مختلفة للأحداث في دراسته الأخيرة للتجربتين التوأم لإيرلندا مع التقشف: في آخر الثمانينيات، واليوم في أعقاب الأزمة المصرفية للعام 2008⁽¹⁰⁷⁾. يؤكد كينسيلا أن إيرلندا لم تعرف توسعا بعد ضبط المالية العامة، كما تدعي الأدبيات، لكنه يلاحظ أن الارتباط لا يعني السببية في هذه الحالة. وقال إنه لاحظ بدلا عن ذلك ارتباطا آخر؛ تزامن ضبط المالية العامة في إيرلندا «مع فترة من النمو في الاقتصاد الدولي، مع وجود تحويلات مالية من الاتحاد الأوروبي، وانفتاح السوق الموحدة، وتخفيض لقيمة العملة جرى في توقيت جيد في أغسطس 1986»⁽¹⁰⁸⁾. وتشير ورقة سابقة كتبها جون كونسيددين وجيمس دوفي إلى نقطة

مماثلة، أي أن الفارق تحقق بفضل الطفرة في الواردات البريطانية - ما يُسمى طفرة لوسون - إلى جانب انخفاض قيمة العملة في 1986⁽¹⁰⁹⁾. وتلقى الفكرة دعما من مقالة روبرتو بروتي، الذي يقول عن الحالة الإيرلندية إن «انخفاض الجنيه الإسترليني وتوسع الإنفاق في المملكة المتحدة... عززا الصادرات الإيرلندية»⁽¹¹⁰⁾.

ويلاحظ كينسيلا أيضا أن التعديل خُفّف إلى حد كبير من خلال إعفاء من ضريبة المدخول رفع الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل اثنين في المائة⁽¹¹¹⁾. لكن الجزء الذي يبرز في رواية كينسيلا هو أمر غائب تماما في الإصدارات الأخرى لرواية هذه الأحداث. يقول، «ارتفع متوسط الأجر الصناعي بنسبة فاقت 14 في المائة في الفترة ما بين 1986 - 1989 [ما] زاد الإيرادات الحكومية وزاد... الاستهلاك الخاص»⁽¹¹²⁾. ويختتم كينسيلا بأن هذا يجعل التجربة الإيرلندية كلها تبدو مثل «قصة كينزية بدائية يقترب فيها بلد متقاعس بسرعة إلى متوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أثناء الطفرة العالمية، أكثر منها حالة انكماش غير التوقعات البعيدة الأجل للمستهلكين الإيرلنديين في شأن الضرائب والإنفاق⁽¹¹³⁾. مرة أخرى، تتعرض قناة التوقعات الخاصة بالتعديل المُشاد بها كثيرا، التي تمثل الادعاء الرئيسي بالشهرة الخاص بمدرسة التقشف التوسعية، إلى تغلب عوامل أخرى عليها في أفضل الأحوال، إن لم تكن غائبة كليا في الحالة الإيرلندية⁽¹¹⁴⁾. وفي الوقت نفسه، فإن العاملين اللذين يؤديان المهمة فعلا، أي زيادات الرواتب والارتفاعات العالمية، يغيبان على نحو مماثل في النموذج المعياري للتوقعات. ويبدو الأمر كأننا نتحدث عن بلدين مختلفين اسمهما إيرلندا.

إذا لم تقم الدمارك وإيرلندا حقا حجة التقشف التوسعي والتأثير المهم جدا للتوقعات، ماذا عن حالة الأسترالية؟ في الواقع، تثير أستراليا مشاكل أكبر لحجة التقشف المعزز بالتوقعات. درس جون كويغين «حكاية» أليسينا وأردانيا عن التكيف الأسترالي وأعلن أنها أكثر قليلا من «بحث رديء» يتعامل مع الحقائق الأساسية حول هذه المسألة في شكل خاطئ تماما⁽¹¹⁵⁾. ففي رواية كويغين، وخلافا لرواية أليسينا وأردانيا، لم تحصل تخفيضات في إعانات البطالة ولم تُفرض ضرائب على رأس المال فعلا في الحالة الأسترالية، لذلك يجب إعلان تأثيرها في تغيير التوقعات مُلغى وباطلا. فعلى الرغم من كل شيء، لم يحدث الأمران ولا يمكن أن يكون لهما تأثير. كذلك فإن الدور

الذي أسنده أليسينا وأردانيا إلى المساومة على الأجور، كان من خلال تقدير كويغين «عكس ذلك تماماً لهذه القصة المروية هنا»، فهي أظهرت في الواقع «توسعا كبيرا في دور الحكومة» وليس انكماشاً⁽¹¹⁶⁾. والأمر المثير للاهتمام في هذه الحالة، فعل أليسينا وأردانيا بالنسبة إلى أستراليا ما فعله برغمان وهاتشينسون بالنسبة إلى الدنمارك - هما يحذفان «فور انتهاء قصتهما تقريبا، حقيقة دخول أستراليا في أسوأ ركود في تاريخها بعد الحرب»⁽¹¹⁷⁾. ونظرا إلى تدمير كويغين للحالة الأسترالية، نحن مضطرون إلى استنتاج أن الحالة الإيجابية الأخرى المستشهد بها أحيانا كثيرة في التقشف التوسعي تنهار على ما يبدو لحظة إضافة أي وزن للأدلة التاريخية عليها. والأهم من ذلك، تغيب تماما مرة أخرى آلية التوقعات، التي تمثل الادعاء الرئيسي في الأدبيات كلها، في التحليل النهائي.

وأخيرا، تبرز السويد أحيانا كمثال على الانكماش التوسعي، وتضع ورقة أصدرها جافاتزي وباجانو في الفترة ما بين 1995 السويد في 1990 - 1994 كمثال على دور التوقعات، لذلك تستحق هذه الحالة بعض النظر⁽¹¹⁸⁾. يدرس جافاتزي وباجانو فترة من التوتر الاقتصادي في السويد حين اتسعت الموازنة بدلا عن أن تنكمش، خلافا لأكثرية هذه الأدبيات، واستقر الاستهلاك بدلا عن أن يتوسع. لماذا إذن درس الباحثان هذه الحالة المضادة؟ لقد هدفا إلى إظهار عكس الادعاء العادي المتعلق بالتقشف التوسعي وتعزيزه بذلك. ويعني ذلك أنهما أرادا إظهار أن التخفيضات الضريبية أثناء الركود يمكن أن تشير من خلال قناة التوقعات للمستهلكين إلى أن أوقاتا عصيبة مقبلة - هي السبب لحصولهم على تخفيض في الضرائب - وهكذا ينبغي ألا يزيدوا الاستهلاك على الرغم من الزيادة في النقود المتاحة والركود المستمر⁽¹¹⁹⁾. هي آلية التوقعات نفسها، لكن هذه المرة يرى المستهلكون العقلانيون ما وراء السياسات السيئة لحكومة مبذرة بدلا من الاستجابة في شكل إيجابي لتخفيض أجرته حكومة متقشفة ذات مصداقية. ويُحتمل أن تقوي الحالة الادعاءات حول تأثير التوقعات من خلال توسيع نطاقها التجريبي. فالأمر لا يقتصر على تخفيضات في الإنفاق تؤدي إلى التوسع في الاستهلاك (التوقعات الإيجابية) فالتوسع في الإنفاق يمكن أن يؤدي إلى تخفيض في الاستهلاك (توقعات سيئة).

يبدأ جافاتزي وباجانو بالإشارة إلى أن الديون السويدية نمت من 24.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 1990 حتى 67.8 في المائة في العام 1994. وإذا أقرأ

بأن السويد مرت بركود حاد في هذا الوقت، يدفعان على الرغم من ذلك بالادعاء القائل إن «أكثر من نصف تدهور الموازنة لا يمكن أن يعزى إلى الركود»⁽¹²⁰⁾. وتفسر هذا التباين «الإجراءات السياسية الحكيمة» مثل تخفيض الضرائب وخطط إنقاذ المصارف التي خفضت الاستهلاك الخاص بنسبة تشير إلى أوقات عصيبة مقبلة⁽¹²¹⁾. وكان تحديدا ما قاد هذا الانخفاض في الاستهلاك في هذه الفترة، على الرغم من الحوافز التعويضية التي اتخذت شكل تخفيض الضرائب، هو «الخوف من توقف الحكومة السويدية عن تسديد الديون السيادية [وهو خوف ازداد] إلى حد كبير بحلول نهاية العام 1992»⁽¹²²⁾.

وتتمثل أدلة المؤلف على هذا الادعاء في هامش في العائدات بين السندات السويدية التي تستحق بعد 30 عاما وسندات أصدرها البنك الدولي بالعملة والمدة نفسيهما وبلغ «100 نقطة أساس في العام 1993»، بالإضافة إلى سلسلة من عمليات المحاكاة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واقترحت أن الدين السويدي قد لا يستقر حتى العام 1999⁽¹²³⁾. وبسبب الخوف الملزم من التخلف عن التسديد الناتج عن هذا الأمر، انخفض الاستهلاك السويدي 13 نقطة مئوية بين عامي 1989 و1994 «كما بدأ الدين العام يصل إلى مستويات مرتفعة جدا»⁽¹²⁴⁾. هذه التطورات المرعبة، والعمل من خلال التوقعات العقلانية الخاصة بها، كان يجب أن «تقود المستهلكين السويديين إلى الحد من تقديرهم للمدخل المتاح دائما... واستهلاكهم... وتقديراتهم للأرباح المستقبلية من الأصول الإنتاجية»⁽¹²⁵⁾. «هذه المراجعة للمدخل المتاح دائما نحو الانخفاض ربما أطلق شرارتها [من ثم] التراخي الحكومي في شأن المالية العامة... الذي... جعل السويد تراكم الدين العام بمعدل فائق»⁽¹²⁶⁾.

نقول في تلخيص للادعاءات الرئيسية لجافاتزي وباغانو، إن الحكومة السويدية زادت الدين العام إلى 67.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال ركود ضخم، لكن معظم الأمر كان من اختيارها. وكان هذا كافيا لخلق هامش في عائدات السندات يساوي واحدا في المائة (100 نقطة أساس = واحدا في المائة = لا أمر يدعو إلى القلق) في مقابل عائدات خاصة بسندات أصدرها البنك الدولي. ويفترض أن هذا الأمر جعل المستهلكين السويديين (الذين يقضون وقتهم على ما يبدو في متابعة

هوامش السندات) يستأوون إلى درجة أن التوقعات العقلانية والتكافؤ الريكاردى، على الرغم من حصول الأمر في وسط ركود، حركت قناة التوقعات لضمان أن المال المجاني حين وصل من الدولة في شكل تخفيض للضرائب، لم يؤثر في الاستهلاك. فالمستهلكون اعتبروا بعقلانية الحفز بمنزلة إشارة إلى أن أوقاتا رهيبة مقبلة وأبطلوا التوسع من خلال توقعاتهم البعيدة النظر.

أي شخص يعرف الاقتصاد السياسي للسويد، خصوصا في تلك الفترة، لا بد من أن يلاحظ إغفالا كبيرا إلى حد ما في النسخة التي قدمتها هذه الورقة عن الأحداث تعلق بالانهيار الثلاثي لأسواق العقارات وأسواق الأسهم وأسعار الصرف الذي حدث في السويد بين عامي 1989 و1993. كانت السويد فجرت من فورها فقاعة نشأت في أسواقها الخاصة بالعقارات والأسهم بعدما زادت خطوات الحكومة نحو إلغاء التنظيمات في العام 1987 المعروض من الائتمان الخاص على نطاق واسع، لكنك لن تعرف ذلك من هذه الورقة. يقول بيتر إنغلاند إنه في العام 1989 فقط «تراجع مؤشر أسهم البناء والعقارات بنسبة 25 في المائة. وبحلول نهاية العام 1990، كان مؤشر العقارات انخفض 52 في المائة»⁽¹²⁷⁾. وفوق هذا الانكماش الهائل الذي خلف آثارا سلبية كبرى في سوق العمل، تأثرت السويد بالآثار الانكماشية الضخمة لأزمة العملة في الآلية التنفيذية لإدارة الأخطار التي انضمت إلى انهيار العقارات للحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -5.1 في المائة بين عامي 1991 و1993. وبعد ذلك، وفقط بعد ذلك، ارتفعت أسعار الفائدة حقا إلى مستويات كبيرة⁽¹²⁸⁾. ولم يهتم أحد ذرة واحدة بالدين الوطني في هذه المرحلة.

لكن في وضع كهذا، قد لا ينفق المستهلكون كثيرا - حتى لو حصلوا على تخفيضات ضريبية - فهم كانوا تحملوا مقدارا لا بأس به من الديون حين توقعوا أرباحا رأسمالية في الأسهم والعقارات قبل أن يجدوا أنفسهم غرقى. ولتوضيح ذلك، ليست هناك حاجة إلى استدعاء شبح المستهلكين السويديين وهم يشاهدون الهوامش غير المعتادة للسندات فيما يقلقون من الديون الوطنية في أحد أكثر البلدان ملاءة في العالم. هذا هو الحلم التخفيضي لليبرالية الجديدة الباحث عن مجموعة داعمة من المقاييس الاقتصادية. والقول ببساطة إن الديون ستسدد عندما يكون الاقتصاد بخير، وفق الرأي الكلاسيكي الذي يقول به ريتشارد كو ويسميه «ركود الموازنة العامة»، سيكون

كافيا لتفسير ما يجري⁽¹²⁹⁾. وليس عدم ارتفاع الاستهلاك مفاجئا إلا إذا أشرت المشكلة بهذه الطريقة المعاكسة للبديهة في شكل سخي. ويعتبر بقاء الاستهلاك ثابتا دليلا على وجود تأثير مألوف للحفز - لم يهبط الاستهلاك على الرغم من الانهيار. كان يجب أن يهبط أكثر من ذلك، لكنه لم يفعل، لأن التخفيضات الضريبية نجحت⁽¹³⁰⁾.

باختصار، لا يدعم أي من الحالات المشار إليها عادة في هذه الأدبيات الادعاءات المسوقة في شأنها، خصوصا دور التوقعات في إنتاج التوسعات من طريق التخفيض. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الأعمال اللاحقة في هذا التقليد تتحاشى إلى حد كبير دراسات الحالة، وتذهب على نطاق واسع إلى التحليلات الإحصائية. لكن حتى هنا، أثبتت النتائج أنها مثيرة للجدال إن لم تشكل إدانة لحجة التقشف التوسعي. تحديدا، عاكست أعمال أخيرة إلى حد كبير جدا، النتائج التي توصلت إليها ورقة أليسينا وأردانيا الصادرة في العام 2009 والتي أثبتت أنها مؤثرة جدا خلال الأزمة، عنيت الورقة المعنونة «تغيرات كبيرة في السياسات المالية العامة». ونظرا إلى هذا، ربما لم يعد ملائما الحديث عن اللحظة الراهنة باعتبارها «ساعة أليسينا»، خصوصا في صندوق النقد الدولي، من بين الأماكن كلها.

فضح «أسطورة التقشف»

شرحت ورقة أليسينا وأردانيا للعام 2009 وعززت واختبرت وفندت ورميت عموما في النار. وتزيد أهم نتائج هذه الدراسات ضعف حجة التقشف التوسعي. أجرى أرجون جاياديف ومايك كونتشال أول دراسة نقدية شاملة لبيانات ورقة 2009 وادعاءاتها الرئيسية⁽¹³¹⁾. وأشار الكاتبان إلى حالات شذوذ عديدة في الورقة. أولا، من بين الحلقات التوسعية الـ 26 المحددة في البيانات «لم تعرف البلدان المعنية عمليا... تخفيضا للعجز عندما كان الاقتصاد في ركود وزيادة في معدلات النمو... في أثناء تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي»⁽¹³²⁾. وهذا أمر غريب خصوصا بالمقارنة باكتشاف آخر، فعبر هذه الحلقات «كانت البلدان المتخذة أمثلة على نجاح ضبط المالية العامة، في المتوسط، تشهد نموا مطردا في العام السابق لعام التعديل»⁽¹³³⁾. وبعبارة أخرى، وعلى عكس أحد الادعاءات الرئيسية في هذه الأدبيات، اتضح أنه لا دولة حاولت هذا فعلا خلال ركود.

واستنادا إلى هذه المقالة، عمد فريق الباحثين في صندوق النقد الدولي الذي وضع التوقعات الاقتصادية العالمية إلى اختبار الفكرة الكاملة الخاصة بالتقشف التوسعي من أسفل الهرم إلى قمته باستخدام مقاييس جديدة وبيانات جديدة⁽¹³⁴⁾. وتتناقض النتائج الرئيسية للفريق بشدة مع تلك الخاصة بمعسكر التقشف التوسعي. تحديدا، وجد الفريق أن المفهوم الرئيسي المستخدم لتقييم إن كان الانكماش توسعيا أو لا - أي فائض الموازنة المعدل دوريا - حَرَف التحليل الأصلي بهدف العثور على حالات إيجابية واستثناء حالات سلبية⁽¹³⁵⁾. فلدى تطبيق قياس بديل لاختبار التقلصات التوسعية وجد الفريق أن تقلصات المالية العامة كانت في الواقع تقلصات. لم يكن ثمة ربح يبطلها⁽¹³⁶⁾. قد تكون ثمة مكاسب يمكن تحقيقها في وقت لاحق بالحد من الديون عبر تسديد الديون ذات أسعار الفائدة المنخفضة، لكن هذا ادعاء مختلف تماما، وأكثر تقليدية تماما⁽¹³⁷⁾. علاوة على ذلك، وفي أمر ذي صلة خاصة بالوضع في منطقة اليورو والولايات المتحدة اليوم، وجد الفريق أن القول بأن التخفيضات في الإنفاق تقلص الاقتصاد بشكل أقل مقارنة بالزيادات الضريبية قول صحيح، لكن هذا لا يحدث بسبب التوقعات بل بسبب قدرة المصرف المركزي على إبطال الانكماش بتخفيض أسعار الفائدة. ونظرا إلى أن أسعار الفائدة عند الصفر أو قريبة منه، لن يكون تأثير كهذا وشيكا حاليا - لا يمكن للمرء أن يتوقع من سياسات كهذه غير الضرر⁽¹³⁸⁾. وأخيرا، حتى تخفيض قيمة العملة، وهو دائما عنصر مهم للتعديلات التوسعية، لن يكون كافيا لتعزيز النمو «لا تستطيع البلدان كلها أن تزيد الصادرات الصافية في الوقت نفسه، لذلك توحى هذه النتائج بأن الانكماش في المالية العامة يرجح أن يكون أكثر إيلاما عندما تجري بلدان كثيرة تعديلات في الوقت نفسه»⁽¹³⁹⁾.

وردد مركز بحوث الكونغرس الأمريكي الدراسة السابقة الخاصة بجاياديف وكونتثال، بعدما اعتمد الجمهوريون عمل أليسينا، فأجرى دراسة خاصة به للتقشف التوسعي، حكم فيها بين نسختي صندوق النقد الدولي وأليسينا وأردانيا عن الأحداث⁽¹⁴⁰⁾. ووجد مركز بحوث الكونغرس الأمريكي أيضا أن «التعديلات الناجحة في المالية العامة... حصلت عندما كان الاقتصاد عند الناتج المحتمل أو قريبا

منه»⁽¹⁴¹⁾. وعلى هذا النحو، فإن تطبيق هذه السياسات على الاقتصادات البعيدة البعد كله عن الناتج المحتمل أمر مشكوك فيه في أحسن الأحوال⁽¹⁴²⁾.

بحلول منتصف العام 2011، كان الدعم التجريبي والنظري للتقشف التوسعي يتداعى؛ حتى أن الأعضاء الحاليين في مدرسة بوكوني بدأوا في الانشقاق عنها. وتعتبر مقالة روبرتو بروتي ذات دلالة خاصة هنا⁽¹⁴³⁾. فعلى الرغم من أن بروتي انتقد المنهجية الجديدة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي للتشكيك في حجة التقشف التوسعي، يقول مع ذلك إن تخفيض الإنفاق بهدف النمو لا ينجح كل الوقت تقريبا، أقله في الأجل القريب.

يركز بروتي على شيء أقر به عمل أليسينا دائما في الواقع، لكنه ربما لم يؤكد بهما فيه الكفاية، ومفاده أن مزيج السياسات العامة هو ما يهم. فالمؤسسات التي تساوم على الأجور، والقدرة على تخفيض قيمة العملة، والنمو الذي تقوده الصادرات من الطلب الناشئ في مكان آخر - هذه الأمور مهمة كثيرا. هي في الواقع مهمة أكثر بكثير من التوقعات. ويصادف أنها موجودة في دول الرفاه الكبيرة مثل السويد والدنمارك وفي أماكن أخرى قليلة ثمينة. لكن إذا كانت الحال على هذا النحو، ثم شيء جديد أو مفاجئ نلاحظه. تسبب السياسات الانكماشية تقلصات في المالية العامة ما لم يدعمها الطلب الخارجي، وتخفيض قيمة العملة، ومنظمات العمل المحلية التعاونية، وحتى في ذلك الحين، يفضل تطبيق الضبط انطلاقا من النمو المرتفع. ولا تعتمد ورقة بروتي فقط إلى «التشكيك في تفسير الثقة»، بل تلاحظ أيضا وفي شكل دال أن، في تلك اللحظة، «يتضح أن طفرة التصدير لا تتوافر للعالم ككل» لدعم سياسات كهذه⁽¹⁴⁴⁾. وفي السياق الأوروبي حيث كان التقشف يجرب ويختبر ويجرب مرة أخرى من دون تحقيق مكاسب إيجابية، حتى أعضاء مدرسة بوكوني يجدون صعوبة في الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه.

وأوصلت ورقتان لصندوق النقد الدولي ظهرتا في يوليو 2011 ويوليو 2012 ساعة أليسينا إلى نهايتها فعلا. بنت الورقة الأولى التي كتبها خامي غواخاردو وآخرون على ورقة الصندوق الصادرة في أكتوبر 2010 والتي استخدمت أساليب وبيانات مختلفة، ومرة أخرى، وجد المؤلفون نتائج داحضة مماثلة. وإذا أكدوا العمل السابق للصندوق، قالوا بصحة الرأي الذي يعتبر أن زيادة الضرائب تضر أكثر من

تخفيض الإنفاق، لكن هذا لا علاقة له بالتوقعات بل بالسياسات النقدية التيسيرية. وعلاوة على ذلك، ليس العثور على آثار انكماشية من التقلصات قاعدة مفاجئة⁽¹⁴⁵⁾. لكن المؤلفين، إذ أسندوا عملهم إلى مجموعة واسعة من تمارين المحاكاة، كانوا أجراً في خلاصتهم مشيرين إلى أن من «نتائج تقديرهم... تقدم القليل من الدعم لفرضية التقشف التوسعي»⁽¹⁴⁶⁾.

لكن ورقة يوليو 2012 هي التي تطلق في الحقيقة الحجة. فالورقة التي أعدها نيكوليتا باتيني وآخرون بعنوان «التقشف الناجح في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان» - كانت دراسة للحالات الكبيرة المهمة - تسحب إلى حد كبير أي بساط يؤمن دعماً نظرياً وتجريبياً من تحت حجة التقشف التوسعي⁽¹⁴⁷⁾. وإذ صوب المؤلفون مباشرة إلى قناة الثقة، يقولون، «في حين يعقل أن نخمن أن آثار الثقة كانت تؤدي دوراً في عينتنا من حالات الضبط، لا يبدو أنها خلال فترات الركود كانت يوماً قوية كفاية لجعل حالات الضبط توسعية»⁽¹⁴⁸⁾. وبعد ذلك، يدحضون مباشرة، واحدة بعد أخرى ونقطة بعد أخرى، الادعاءات الأساسية لأطروحة التقشف التوسعي كلها تقريباً.

يقولون، في جملة أمور، إن الضبط في أثناء الانكماش هو محفوف بالأخطار بمقدار الضعف مقارنة به أثناء الانتعاش، وإن الضبط السلس والتدريجي يعمل دائماً في شكل أفضل من الضبط القوي والمفاجئ، وإن التقليل حين يكون أكبر في بدايته منه لاحقاً يكون أكثر انكماشية ويفاقم عبء الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإن تخفيض الضرائب أقل انكماشية من تخفيض التحويلات الاجتماعية، خصوصاً عندما يجري ذلك تدريجياً⁽¹⁴⁹⁾. أما استنتاج الورقة فدامغ خصوصاً ويستحق بالتالي نقلاً مطولاً. يمكن لسحب الحوافز المالية بسرعة كبيرة جداً في الاقتصادات حيث الناتج يتقلص أصلاً، أن يطيل الركود من دون توليد الادخار المتوقع في المالية العامة. وهذا صحيح خصوصاً إذا تركّز الضبط على تخفيضات في الإنفاق العام... وإذا كان حجم الضبط كبيراً... ومن وجهة نظر سياسية، يكتسب الأمر أهمية خاصة لفترات النمو الإيجابي ولو كان النمو ضعيفاً... ويبدو أن الضبط الكبير في بدايته والمطبق خلال ركود، يفاقم تكاليف التعديل في المالية العامة... [و] يؤخر بشكل كبير تخفيض نسبة الدين إلى الناتج

المحلي الإجمالي - ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تفاقم معنويات السوق في
كيان ذي سيادة في أوقات انخفاض الثقة، متحديا جهود التقشف في المالية
العامة تماما. ومرة أخرى، يصح الأمر أكثر في حالة الضبط المستندة في شكل
بارز إلى تخفيضات في الإنفاق العام.

إذا كنت تفكر في تأثير الجولات المتكررة من التقشف في منطقة اليورو، لن
تكون مخطئا هنا أيضا. في الواقع، خلصت التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق
النقد الدولي في أكتوبر 2012 إلى أن المضاعفات المالية السلبية في منطقة اليورو
قُلِّل من شأنها بشكل كبير إلى درجة أن تأثير التخفيضات ضُخِم عبر الاقتصاد بمقدار
ضعف ونصف ضعف⁽¹⁵⁰⁾. قد يتمكن هذا الأمر من أن يشرح تماما لماذا يمكن
وصف الضبط التوسعي في أوروبا الجنوبية بأي صفة إلا صفة التوسع. لقد انتهت
ساعة أليسينا لحظة تذكر صندوق النقد الدولي أن التقشف، عندما يطبق على
الاقتصادات الحقيقية وحيوات الناس الحقيقيين، لا يزال فكرة خطيرة جدا.

لكن حتى لو فقد صندوق النقد الدولي الإيمان بالتقشف، لا يعني ذلك أن
مؤيدي التقشف لن يحاولوا العثور على أمثلة أخرى حيث يفترض أنه ينجح. فعلى
المحك سمعات كثيرة ورأسمال سياسي غارق كبير بما لا يمكن الحقائق من الوقوف
في طريق هذه الإيديولوجيا. وفي هذا الصدد ننتقل إلى أمل جديد لمؤيدي التقشف
- تحالف ال REBLL المؤلف من رومانيا وإستونيا وبلغاريا ولاتفيا وليتوانيا. يفترض
أن هذه الدول أثبتت، في العالم الحقيقي وبغض النظر عن عالم القياس الاقتصادي،
أن التقشف ينجح. وعلى هذا النحو، لا يبذل اليونانيون والإسبان والجميع ببساطة
جهدا كافيا. لكن هل الحالة كذلك حقا؟ ماذا يمكننا أن نتعلم حقا من جهود بلدان
ال REBLL؟ لماذا قررت الذهاب إلى التقشف بحماسة في المقام الأول؟ يقودنا تحول
انتباهنا إلى هذا السؤال إلى وجهة نظر مختلفة جدا تتعلق ببلدان ال REBLL
وسياساتها التقشفية، فضلا عن صفاتها المحتملة كنماذج تحتذى.

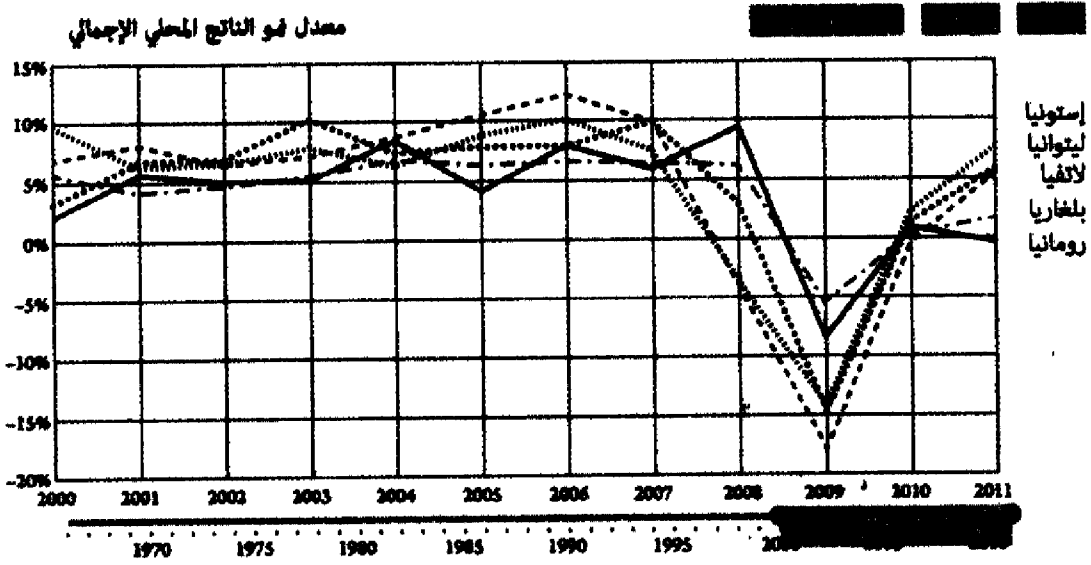
تحالف ال REBLL ونجمة الدين: مغامرات في الخيال العلمي للتقشف

يبين رسم كاريكاتوري ظهر في مجلة «إيكونوميست» في 9 يوليو 2012
رجلين على الشاطئ. أحدهما رجل بلطريقي أشقر مبتهج يعرض عضلاته.

ويجلس القرفصاء قربه تحت لافتة تقول «الجنوب» رجل كتيب وضع المظهر يحمل كوب المتسول. هي ليست صورة مضحكة لكيفية نظر النخب السياسية في أوروبا وأماكن أخرى إلى أداء حكاية الأخلاق بين دول البلطيق وأوروبا الجنوبية في صيف العام 2012: الشجاعة في مقابل الاستسلام، والعمل في مقابل الكسل، والتقشف الحقيقي في مقابل التقشف الوهمي. فابتداء من العام 2008 اعتنقت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا طوعا تعديلا عميقا جدا للمالية العامة، فحافظت على عملاتها المرتبطة باليورو في حين انهارت الأسعار والأجور الداخلية. وانضمت رومانيا وبلغاريا إلى هذه الدول في هذه العملية في العام 2009. وبحلول العام 2011، عادت كل هذه الدول إلى مستويات نمو أعلى من بقية أوروبا، خصوصا أوروبا الجنوبية (انظر الشكل 6-1). ربما التقشف نجح على الرغم من كل شيء؟ مرة أخرى، إذا كانت الصورة ترسم ألف كلمة، هذه الصورة ستخطف أنفاسك.

استجابت ترويككا التابعة لصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، المتعطشة إلى أخبار جيدة على جبهة التقشف، إلى نداء حكومة لاتفيا للانضمام إلى الترويككا في احتفال بنجاح دول البلطيق⁽¹⁵¹⁾. وبعد الحفلة في ريغا، قرأ عضو في مجلس إدارة المصرف المركزي الأوروبي مباشرة من البرنامج النصي للتقشف التوسعي:

إن اتخاذ الإجراءات التقشفية اللازمة في مرحلة مبكرة...
 سمح لدول البلطيق بالاستفادة من الآثار الإيجابية للثقة...
 وسمح للاتفيا بالعودة إلى أسواق المال قبل وقت كاف من الموعد المحدد... وسمح للنمو بالانتعاش مرة أخرى بعد انكماشات في الناتج شديدة للغاية... لقد استخدم مفهوم «الانكماش التوسعي» وانتقد في النقاش الدائر حول النمو والتقشف. وتؤمن تجربة البلطيق إشارة إلى أن هذا يجب ألا يكون تناقضا لفظيا: حتى لو أرخى ضبط المالية العامة بثقله على آفاق النمو في الأجل القريب، فإن له آثارا إيجابية كبيرة في الأجلين المتوسط إلى البعيد⁽¹⁵²⁾.



الشكل (1-6): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان

ال REBLL خلال 2000 - 2011

المصدر: بيانات من البنك الدولي؛ آخر تحديث في 6 سبتمبر 2012

وجاء ثناء من مصادر أخرى بارزة. بالنسبة إلى المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، كانت لاتفيا «إلهاما» لأوروبا الجنوبية⁽¹⁵³⁾. وأشار أوليفيه بلانشار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي والمشكك في التقشف، إلى أن اللاتفيين «يمكن أن يتحملوا الألم»⁽¹⁵⁴⁾. وأشادت هيلاري كلينتون أيضا بلاتفيا، قائلة إن التقشف سيضمن «مستقبلا مستقرا ومزدهرا»⁽¹⁵⁵⁾. لكن لاتفيا لم تكن وحدها. فالرومانيون والبلغار تلقوا الثناء من معسكر التقشف في وقت لاحق من ذلك الصيف، لينضموا بذلك إلى تحالف التقشف لدول البلطيق⁽¹⁵⁶⁾.

على الرغم من هذه الدول التي تشكل مثالا مدهشا على التقشف الهائل في المالية العامة وتدل على انتعاش قوي في النمو، لا تقدم بلدان ال REBLL في الواقع كثيرا من الأدلة على أطروحة التقشف التوسعي. لمعرفة السبب، علينا أن نفهم أن الاقتصادات التي بنتها بلدان ال REBLL لأنفسها بعد الشيوعية كانت أحداثا تنتظر الحدوث. هذا هو السبب الذي جعل التقشف لا بد منه في المقام الأول - لقد وقعت الحادثة وكلفت هذه البلدان ثروة. إنها حادثة شهدناها أصلا في هذا الكتاب: إنها أزمة مصرفية أخرى انتهى بها المطاف في الموازنات العمومية للدول. فلا

أحد يفعل هذا النوع من الأشياء للمتعة - ليس حتى التحررين في البلطيق. نحتاج إلى أن نفهم لماذا أجبرت بلدان الـ REBL على هذه الإجراءات الشديدة قبل أن نتمكن من فهم لماذا لا تثبت تجاربها أطروحة التقشف التوسعي ولا تقدم كثيرا من الدروس المحمولة والعملية إلى بقية العالم.

نموذج النمو في بلدان الـ REBL

بحلول عشية أزمة العام 2008، كانت بلدان الـ REBL طورت نموذجا فريدا للنمو يستند إلى الاستثمار الأجنبي الواسع، وعلى اقتراض أوسع حتى من الخارج، وعلى مؤسسات اقتصادية يمكن وصفها بأنها مفتوحة على الأموال المقبلة والأشخاص المدبرين. كانت المشكلة مع نموذج النمو هذا أنه كان عرضة للغاية إلى الصدمات الخارجية نظرا إلى الدرجة العالية من الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وميله إلى مراكمة عجز كبير في الحساب الجاري، وضعف مزمّن في أداء صادراته.

انتهى الأمر بهذه البلدان بهذه الطريقة لأن فترة ما بعد الشيوعية من تسعينيات القرن العشرين كانت إحدى أوسع فترات نزع صفة التصنيع نطاقا في بلدان الـ REBL. وهذا ما دفع ما بين 10 إلى 30 في المائة من الجزء الأكثر نشاطا من قوة العمل إلى الهجرة إلى أوروبا الغربية. وفاقمت هذه الخسائر ضعفا قائما في القدرة على تطوير البنية التحتية، ما أدى بدوره إلى تركيز الاستثمار في العقارات والتمويل بدلا من التصنيع. ونتيجة لذلك، لم تكن الصادرات قط جالبا قويا للعملات الأجنبية، ما يعني نقصا في النقد الأجنبي اللازم لتغطية الواردات⁽¹⁵⁷⁾. وأدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والتحويلات المالية من العمالة المهاجرة تلك كلها لتأمين تمويل لحالات العجز الكبيرة هذه. لكن على الرغم من هذه المشاكل، نمت هذه الاقتصادات بسرعة، فبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان ثمة كثير من الائتمان في المصارف المحلية لتمويل الاستهلاك. وكانت ثمة مشكلة واحدة فقط - لم تكن المصارف المحلية محلية - وكذلك تمويلها.

بتشجيع من احتمال انضمام بلدان الـ REBL إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أمر جعل هذه الدول تبدو كأصول مقيمة بأقل من قيمتها ومن شأن قيمتها أن تقفز

ببساطة من طريق اعتماد اليورو، مضت المصارف النمساوية والفرنسية والألمانية والسويدية، وحتى اليونانية، في جولة تسوق لشراء مصارف أوروبا الشرقية في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأصبحت القطاعات المصرفية لبلدان الـ REBL في وقت قصير مملوكة بنسبة تتراوح بين 80 و100 في المائة تقريبا لجهات أجنبية⁽¹⁵⁸⁾. وقدمت هذه المصارف إسهاما صغيرا في الاستثمار الصناعي، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود ما يكفي من الصناعات في بعض تلك الدول التي يمكن للمرء أن يستثمر فيها، لذلك قدمت المصارف بدلا من ذلك كثيرا من القروض الاستهلاكية إلى مواطني بلدان الـ REBL الذين يعانون ضائقة مالية وإلى المضاربين العقاريين. ونظرا إلى الهامش القائم بين تكاليف التمويل التي تتحملها المصارف في بلدانها والأسعار التي يمكنها الإقراض عندها محليا، مثل الأمر صفقة جيدة للأطراف المعنية كلها. وشجع ذلك اللاعبين المحليين أيضا على تجميع قروض بالعملات الأجنبية، وبالتالي بناء قنابل موقوتة في موازناتهم العمومية المقرر أن تنفجر لحظة تحرك أسعار الصرف في اتجاه معاكس⁽¹⁵⁹⁾.

خلقت مضخة الائتمان العابرة للأوطان Transnational هذه فقاعة بناء هائلة جعلت من التجارب العقارية الإسبانية والإيرلندية تبدو وديعة بالمقارنة. فإسبانيا وإيرلندا حققتا نموا سنويا تافها في نفقات البناء بلغ ستة وثمانية في المائة على التوالي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكانت رومانيا متقاعسة بزيادة سنوية بلغت 11 في المائة. أما بلغاريا فنسفت المنحنى بزيادة سنوية قاربت 20 في المائة⁽¹⁶⁰⁾. لذلك، وعلى الرغم من أن دول الـ REBL خفضت بانكباب ديونها حتى قبل الأزمة، زاده مواطنوها وشركاتها أضعافا مضاعفة في شكل أصول غير منتجة، على خلفية صادرات ضعيفة وعجز في الحساب الجاري، وذلك باستخدام المصادر الأجنبية الرخيصة للائتمان. وكان المطلوب كله لجعل هذا النظام برمته ينفجر هو الملفجر - وهذا ما قدمته المصارف الأجنبية أيضا.

أزمة مصرفية أخرى أيضا

ضربت أزمة 2008 بلدان الـ REBL كمزيج من أزمة في الحساب الجاري - تراجعت الصادرات، وجف تمويل الواردات، وانفجرت حالات العجز الكبيرة

أصلا - وانفجار لفقاعات العقارات فور محاولة المصارف الأجنبية التي امتلكت قطاعاتها المالية تغطية خسائرها من أزمة الائتمان. وكما ناقشنا في الفصل الثاني، عندما يتكبد مصرف خسارة في جزء واحد من محفظته، يتطلع إلى تصفية الأصول في أي مكان آخر في المحفظة لتغطية تلك الخسارة⁽¹⁶¹⁾. وكانت بلدان الـ REBLL تحديدا «مكانا آخر في المحفظة». ولأن المصارف الأم لمصارف بلدان الـ REBLL هذه قلقت على الملاءة المالية لعملياتها الجارية في بلدانها في أعقاب أزمة مصرف «ليمان براذرز»، أبلغت حكومات الـ REBLL أنها تفكر في الانسحاب من بلدانها لتوفير السيولة اللازمة لعملياتها المركزية (في بلدانها الأم). ونظرا إلى أن المؤسسات الاقتصادية في بلدان الـ REBLL مفتوحة للغاية وصديقة للأسواق، لم تملك هذه الدول أي وسيلة للحفاظ على رؤوس الأموال لديها. وعلى هذا النحو، اكتشفت فجأة أن المصارف الغربية لم تملك فقط مصارفها - كانت تملك أيضا إمداداتها المالية. وإذا استقر الخوف، بدأ المال يتدفق خارجا، وضاق الطلب الخارجي، وانفجرت فقاعات البناء، وانهارت اقتصادات بلدان الـ REBLL (الجدول 1-6).

الجدول (1-6): نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك

في بلدان الـ REBLL خلال 2009

| البلد | التغير في الناتج المحلي الإجمالي | التغير في الاستهلاك |
|----------|----------------------------------|---------------------|
| رومانيا | 6- | 10.1- |
| إستونيا | 14- | 15.6- |
| بلغاريا | 5.5- | 7.6- |
| لاتفيا | 7- | 22.6- |
| ليتوانيا | 14- | 17.51- |

المصدر: يوروستات

عند هذه النقطة، تدخل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ودبرا إنقاذاً ضخماً للأنظمة المالية الأوروبية الوسطى والشرقية - بعبارة أخرى، الشركات التابعة الخارجية المملوكة بالكامل للمصارف الغربية - فقط عندما بلغت الحسابات الجارية في هذه الدول لحظة الانفجار. خلال العام 2009 في فيينا، وقبل وقت طويل من أي خطة إنقاذ يونانية أو إيرلندية، وقعت اتفاقية بين المصارف الغربية والترويكا (المصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية) ورومانيا وهنغاريا ولاتفيا، ألزمت المصارف الأوروبية الغربية بالاحتفاظ بأموالها في مصارفها بالبلدان الأوروبية الشرقية إذا التزمت حكومات هذه البلدان بالتقشف لتحقيق الاستقرار في الموازنات العمومية للمصارف المحلية⁽¹⁶²⁾. ومنع اتفاق فيينا أزمة السيولة من الانتشار إلى بقية بلدان ال REBL، ما دام ضمان الموازنة العمومية نفسه (التقشف) طبق في أماكن أخرى - وهذا ما كان. مرة أخرى، كان كل شيء يتعلق بإنقاذ المصارف، وألقيت فاتورة القيام بذلك، في شكل تقشف وارتفاع في أسعار الفائدة وبطالة وما إلى ذلك، مرة أخرى على عاتق الموازنة العمومية للقطاع العام في الدول المعنية. ومن ثم، وفي وقت مبكر مثل العام 2009، وفي حين كانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تعيد اكتشاف كينز، كانت بلدان ال REBL تطبق حزمًا تقشفية محلية لإنقاذ مصارف البلدان المركزية للاتحاد الأوروبي. وإذا كنت تعتقد أنك سمعت هذه القصة أصلاً، فلأنك سمعتها. إنها شكل من الأشكال السابقة لما يجري في منطقة اليورو مع الديون السيادية للدول الطرفية وانكشافات المصارف في الدول المركزية.

ونظراً إلى هذا الانهيار والإنقاذ الانكماشي، كان حجم الضبط في أعقاب الانهيار هائلاً: 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لاتفيا، و13 في المائة في ليتوانيا، وتسعة في المائة في إستونيا، مع فرض نصفه في السنة الأولى، وإلقاء معظمه، وفق توصيات أليسينا، على عاتق جانب النفقات⁽¹⁶³⁾. وأصبح تخفيض الأجور في القطاع العام بنسب في خانة العشرات القاعدة عبر بلدان ال REBL على الرغم من احتجاج مدير إدارة صندوق النقد الدولي آنذاك دومينيك ستروس كان، على الأقل في حالة رومانيا، بالقول إن الحكومة يجب بدلا عن ذلك أن تفرض ضرائب على الأغنياء⁽¹⁶⁴⁾. وعاثت التخفيضات الضخمة في الإنفاق فساداً في مجالات الصحة

والتعليم والحماية الاجتماعية⁽¹⁶⁵⁾. وازدادت الضرائب، لكن فقط كضرائب تنازلية على القيمة المضافة وضرائب على العمالة. وتلا تهرب ضريبي هائل متوقع، فاقم ببساطة الوضع المالي العام.

دعونا نتوقف للحظة لنستوعب الأمر. ثمة مجموعة من الاقتصادات غير المستدامة وغير المستقرة بوضوح والممولة بفقاعات الائتمان الأجنبي، انفجرت كما هو متوقع تماما لحظة تعرض هذه الاقتصادات إلى صدمة. ويفترض الآن أن تكون هذه الدول قدوة تتبعها بقية العالم؟ إسبانيا هي في حالة سيئة بالتأكيد، لكن هل يفترض حقا بها أن تجوف اقتصادها تماما وتعيش على مزيد من الأموال الأجنبية المقترضة؟ هل يفترض بإيطاليا أن تتخلى عن قطاع التصدير التنافسي وتبيع مصارفها؟ من شأن ذلك أن يكون ما يعنيه في الواقع «الاقتداء ببلدان ال REBL». في الواقع، هذه البلدان المسماة «نماذج» ليست أكثر بكثير من أسوأ ملامح إيرلندا وإسبانيا واليونان مجتمعة، مع عدم وجود أكياس هواء تعويضية، ومع إضافة عمل سياسي عرقي قائم على مبدأ فرق تسد، وورقة تعليمات تحريرية. لقد انتعشت بلدان ال REBL، لكن لماذا يريد أي شخص نسخ السياسات التي أدت إلى نموذج كهذا من النمو غير المستقر وغير العادل في المقام الأول؟ ما الدروس إذا التي علينا أن نتعلمها من تحالف ال REBL إذا كان التشبه بها أكثر ليس أحد هذه الدروس؟

دروس الحياة من تحالف ال REBL

نبدأ أولا بالسؤال هل تثبت حالات بلدان ال REBL فعلا أن التقشف التوسعي ينجح؟ الإجابة هي بالتأكيد لا. ولئن صح تقريبا أن التقشف في نهاية المطاف، وبعد خسائر فادحة على صعيد الرعاية، وضع بلدان ال REBL على مسار النمو التصاعدي - وهذا صحيح تقريبا لأن لاتفيا عاودت النمو عندما انتهى التقشف في العام 2010 - يتضح أيضا أن التقشف بعد الانهيار لم يفعل شيئا لمنع تعميق الأزمة الاقتصادية التي استدعته. ولم تكن لعودة النمو أي علاقة بصدمة إيجابية للتوقعات هي محورية في ادعاء التقشف التوسعي. خذ لاتفيا، مثلا، لأنها استضافت الاحتفال بنجاحها. غادر نحو 4 في المائة من اللاتفيين البلاد بين العامين 2008 و2011⁽¹⁶⁶⁾. وفي 2009، صنف 79 في المائة من اللاتفيين الذين شملهم استطلاع الوضع الاقتصادي في

بلادهم بأنه «سيئ». وبحلول العام 2011، عندما كان معدل النمو في لاتفيا أعلى المعدلات في الاتحاد الأوروبي، اعتبر 91 في المائة اللاتفيين الذين شملهم استطلاع الوضع الاقتصادي «سيئا»، وقال 58 في المائة إن الأسوأ لم يأت بعد⁽¹⁶⁷⁾. إن أفضل ما يمكن أن يقال في هذه الحالة المفترض أنها الأفضل هو أن التوقعات قد تتبع النمو مع فارق لكنها بالتأكيد لا تقوده.

ثانيا، كان اللحاق بالركب الذي اجتذب إشادات كثيرة محدودا وهشا ويرجح أن ينعكس. فأي من بلدان الـ REBL لن يغلق بحلول العام 2013 فجوة الناتج التي فتحت في العام 2009. وحتى بعد سنوات عديدة من النمو المرتفع، ستبقى دول الـ REBL، خصوصا دول البلطيق، بعيدة سنوات من استرداد خسارة الناتج التي ولدها التقشف. وهي لا تزال أفقر منها في بداية التقشف على الرغم من الجهود كلها التي تبذلها. وحتى في معدلات النمو المتفائلة إلى حد ما التي يقدرها صندوق النقد الدولي، ستستغرق لاتفيا حتى العام 2015 للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة في الإنتاج⁽¹⁶⁸⁾. وفي الواقع، ترجح المفوضية الأوروبية أن يكون نمو بلدان الـ REBL خلال السنوات القليلة المقبلة أبطأ من أن يحافظ على الانتعاش. ووفق تقديرات المفوضية الأوروبية، ستشهد بلدان الـ REBL سقوط معدلات نموها بعد العام 2012 إلى مستوى أكثر تواضعا بكثير يساوي اثنين في المائة سنويا⁽¹⁶⁹⁾. وهذه المستويات لا يزال يحتمل أن تكون أعلى منها في الدول المركزية في منطقة اليورو، لكن المهمة التي تواجه بلدان الـ REBL أصعب بكثير نظرا إلى حجم خسائرها والهشاشة التي لم تعالج لنماذج نموها^(*).

ونظرا إلى هذا، إن انتعاش بلدان الـ REBL هو ببساطة غير كبير بما يكفي لعكس الارتفاع الكبير في معدل البطالة في هذه البلدان في أي وقت قريب. مرة أخرى، مع لاتفيا شعار التقشف كمثال لدينا، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تبقى البطالة اللاتفية في خانة العشرات حتى العام 2017، وهذا مع توقعات واردة للنمو⁽¹⁷⁰⁾. ولا يختلف هذا عن الوضع في بلدان الـ PIIGS. وإذا أضفنا الأشخاص

(*) وفق إحصائيات «يوروستات»، حققت إستونيا نموا بواقع 1.6 و2.1 في المائة في 2013 و2014 على التوالي، فيما بلغ الرقمان في لاتفيا 4.2 و2.4 في المائة، وفي ليتوانيا 3.3 و2.9 في المائة: <http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/> table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&rcode=tec00115 [المترجم].

الذين يعملون بدوام جزئي أو أوقفوا البحث عن عمل، نحصل على ذروة البطالة/ العمالة الناقصة عند 30 في المائة في العام 2010 و21 في المائة في الربع الثالث من العام 2011. وإذا أضفنا الهجرة إلى هذا الرقم، ينتهي بنا المطاف مع معدل للبطالة/ العمالة الناقصة عند 29 في المائة في ذروة الانتعاش اللاتفي⁽¹⁷¹⁾.

ثالثاً، لم ينجح التقشف على النحو المفترض في مجالين أساسيين: أجور العاملين في القطاع الخاص والديون وحالات العجز الحكومية. لم تحدث تخفيضات الأجور في القطاع الخاص على النطاق اللازم للسماح بزيادة التنافسية في التكلفة إلى المستوى الفاعل الذي حددته خطط التقشف⁽¹⁷²⁾. فتكاليف وحدة العمل تراجعت ببطء خلال برامج التقشف على الرغم من التخفيضات الهائلة في القطاع العام. وهذا يعني أن زيادات في الأجور في أوروبا الغربية كانت الأمر الوحيد الكفيل بجعل الأجور النسبية في بلدان الـ REBLT تهبط إلى مستويات أقدر على المنافسة، وهذا ليس مرجحاً في أوروبا الغربية في خضم الركود المزدوج الناجم عن التقشف. كذلك لم تخفض حزم التقشف في بلدان الـ REBLT العجز في الموازنة بالسرعة المتوقعة نظرياً. فلاتفيا وليتوانيا ورومانيا أدارت عجزاً في الموازنة أعلى بكثير في ذروة برامج التقشف في 2009 - 2010 مقارنة باليونان أو إسبانيا.

ويفترض أيضاً بالتقشف أن يخفض الدين. في الواقع، هذا هو بيت القصيد من التقشف. لكن ذلك لم يحصل في بلدان الـ REBLT كما لم يحصل في بلدان الـ PIIGS. وفي حين أن كلا من بلدان الـ REBLT كان يملك مستويات منخفضة للغاية من الديون - أقل من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - لدى بدء الأزمة، وتوافرت له بعد اتفاق فيينا ميزة تمثلت بسوق للسندات السيادية مليئة بمستثمرين طويلي الأناة (محليين أو أجانب مرتبطين بالترويكاً) خففوا من ضغوط سوق السندات، لدى هذه البلدان كلها الآن، باستثناء إستونيا، ديون أكبر من ديونها في البداية، والديون الحالية هي في بعض الحالات أكبر بكثير من السابقة⁽¹⁷³⁾. ومقارنة، تخيل ما كان سيحدث لو تضاعفت فعلاً مستويات الديون اليونانية أو الإيطالية أربعة أضعاف، كما حصل مع الدين اللاتفي عندما انطلق من 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 إلى 42 في المائة في 2012. وفعلاً، ستكون بلدان الـ REBLT مثقلة بمستويات أعلى بكثير من الدين لفترة طويلة بسبب

التقشف. فبعيدا من تفجير نجمة الدين، بنت هذه الدول بأنفسها نجمة أكبر. ومرة أخرى، لم تستحق النتيجة ببساطة هذه التكلفة كلها.

رابعاً، والأكثر أهمية لجهة تصدير هذا «النجاح» إلى أي مكان آخر، لا يمكن استخدام الطلب الخارجي الذي تسبب في بلدان الـ REBLI بانتعاشها مرة أخرى لإنعاش بلدان الـ PIIGS أو أي بلد آخر. في حين تعتمد بلغاريا ورومانيا على الطلب المحلي والروابط بقطاع السيارات الألماني باعتبارهما المحرك الرئيسي للاقتصاد، تشكل الصادرات نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي لدول البلطيق. لأنه هو بالضبط الطلب المحلي الذي يعاني أكثر عندما يُنفذ التقشف، وهذا يترك الصادرات هي المحرك الرئيسي للنمو. وفي حين شهدت بلدان الـ REBLI كلها، خصوصا دول البلطيق، زيادات كبيرة في الصادرات، هذا لا يقدم أملاً يذكر لأي بلد آخر لأن الشركاء التجاريين الرئيسيين لبلدان الـ REBLI هي البلدان التي تجنبت الركود إلى حد كبير منذ 2008، مثل ألمانيا، أو انتعشت بسرعة كبيرة، مثل السويد وفنلندا وروسيا^(*) ولن يحقق نمو فنلندا كثيرا لإيطاليا وإسبانيا.

تعتبر دول البلطيق قريبة من اقتصادات إسكندنافيا، فهي تقدم لها عمالة أرخص وبيئة أعمال قريبة ثقافيا ومنخفضة الضرائب والتنظيمات. إسبانيا لا تستطيع أن تفعل ذلك. هي أبعد مما ينبغي، والأهم، أنها أكبر من أن تكرر الخدعة نفسها. وفي حين أن رومانيا وبلغاريا من الدول ذات الحجم المتوسط والمدخول المتوسط، تعتبر دول البلطيق ضئيلة. فالحجم المتوسط لدول البلطيق يساوي تقريبا مدينة نيويورك بأحيائها الخارجية. ويمكن لهذه الدول البقاء والنجاح في شقوق الاقتصاد العالمي بطريقة لا تستطيعها الاقتصادات الكبيرة. هل يمكنك أن تتخيل ماذا سيحدث للاستقرار السياسي إذا ترك 4 في المائة من العمالة في أوروبا الجنوبية بلدانها في فترة ثلاث سنوات؟ إلى أين سيذهبون للبحث عن عمل؟ إلى ليتوانيا؟

أخيراً، إن سياسات التقشف التي جعلت تخفيضات بهذا الحجم ممكنة في بلدان الـ REBLI لا يمكن تكرارها في الطرف الجنوبي، ولا ينبغي أن نتمنى لها ذلك. كان العمل السياسي العرقي المثير للانقسام إلى حد ما البطاقة التي لعبتها

(*) المقصود بروسيا روسيا ما قبل العقوبات الاقتصادية الغربية المرفوعة منذ بدء الأزمة الأوكرانية في آخر العام 2013. [المترجم].

حكومات الـ REBL في بعض دول البلطيق لعزل المعارضة للتقشف وتهميشها. وحيث لم تلعب تلك البطاقة، في رومانيا وبلغاريا، كان احتجاج المواطنين قويا بما فيه الكفاية لإبطاء حملة التقشف، قبل هزيمتها أخيرا في صناديق الاقتراع في رومانيا خلال ديسمبر 2012^(*). ومرة أخرى، لناخذ لاتفيا مثالا، كان أكبر حزب سياسي معاد للتقشف حزب مرتبط باللاتفيين ذوي الأصول الروسية، ما جعل العمل السياسي القائم على مبدأ فرق تسد الضروري لعزلهم أسهل بكثير نظرا إلى تاريخ لاتفيا وروسيا، أسهل بكثير⁽¹⁷⁴⁾. وليس لعب بطاقة القومية لفرض تخفيضات في الموازنة عملا سياسيا تكون نهايته حسنة، كما نعرف من تجربة ثلاثينيات القرن العشرين⁽¹⁷⁵⁾. وربما إذن تصمد مرة أخرى تلك الدروس القديمة من الثلاثينيات أمام التدقيق في شكل أفضل بكثير من الدروس الجديدة التي نشجع على تعلمها من بلدان الـ REBL.

خلاصة القول إن تحالف الـ REBL لا يثبت حجة التقشف التوسعي أكثر مما تثبت اليابان بين الحربين العالميتين حجة الكينزية المعقولة. فالهياكل السياسية والاقتصادية لهذه الدول ليست قابلة للنقل وغير مستقرة. ولا يثبت عملها السياسي شيئا عن التوقعات أو استدامة ضبط المالية العامة. إن انتعاشاتها واقتصاداتها هشة في طبيعتها، وتستند إلى مصادر طلب لا يمكن تكرارها في أماكن أخرى. وهي تعاني مزيدا من الديون مقارنة ببداية التقشف. وبعيدا عن كونها نموذجاً، هي تذكير بعدم جدوى التقشف وتكاليفه.

عندما يبحث زعماء العالم الحريصون على إضفاء الشرعية على الضرر الذي ألحقوه فعلا بحيوات الملايين من مواطنيهم عن أمثلة كهذه للدفاع عن أفاعيلهم، فيصفقون لهذه الدول لأنها خلقت البؤس، يظهر لنا شيء واحد قبل كل شيء. يبقى التقشف إيديولوجيا في مأمن من الحقائق والتفنيد التجريبي الأساسي. هذا هو السبب الذي يبقيه، على الرغم من الأدلة التي يمكن أن نرفعها لمصلحته، متفرقة أو مجتمعة، فكرة خطيرة جدا.

(*) تسببها باضطرابات في بلغاريا في العام 2013. [المترجم].

الجزء الثالث

استنتاج

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

تخمين بدلا من خاتمة

تفحص هذا الكتاب حجة التقشف باعتباره على حد سواء سياسات اقتصادية معقولة ومجموعة متماسكة من الأفكار الاقتصادية، وأنه وجد أن التقشف يعاني نقصا في الناحيتين. التقشف لا ينجح. نقطة على السطر. وبمقدار ما يحتوي السجل الأحفوري على عدد قليل من حالات تبدو وكأنها «حالات من الضبط التوسعي للمالية العامة»، كما رأينا في الفصل السادس، فإن هذه الحالات إما تحرك من طريق عوامل أخرى غير تلك التي يقول بها أنصار التقشف، أو أن هؤلاء الأنصار ببساطة قرأوا هذه الحالات بشكل خاطئ. أما التوقعات التي تؤدي إلى جنيت الثقة فهي حقا قصص خرافية. ويمكن بسهولة شرح الحالات الإيجابية القليلة

«لقد أدى الإنقاذ إلى دين. وأدى الدين إلى أزمة. وأدت الأزمة إلى التقشف»

المؤلف

التي يمكننا أن نجد لها من طريق تخفيض قيمة العملة وإبرام موثيق متكيفة مع النقابات. وفي شكل عام، كان نشر التقشف كسياسات اقتصادية فاعلا في جلب السلام والازدهار إلينا، والأهم من ذلك الانخفاض المطرد للديون، كما كانت القبيلة المغولية الذهبية فاعلة في تعزيز تنمية الفروسية الأولمبية. لقد جلب إلينا بدلا من ذلك سياسات طبقية، وأعمال شغب وعدم استقرار سياسي، وديونا أكثر وليس أقل، واغتيالات، وحروب. ولم ينجز مرة واحدة قط ما وعد به.

وعلى صعيد إحدى مجموعات الأفكار، فإن ما يبدأ غيابا في تاريخ الفكر الاقتصادي الليبرالي يصبح فصاما حول دور الدولة في الاقتصاد - مشكلة «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها» - قبل أن يصبح بدوره عسبا يتعلق بالدولة في شكل عام. وبعد طرد التقشف من القسم الأساسي للأفكار المعقولة بعد الكساد العظيم، انتظر التقشف فرصته، ومكنته تطورات فكرية أخرى داعمة خلال سباته الطويل في مؤسسات ألمانيا وفي أذهان الاقتصاديين النمساويين والإيطاليين في الولايات المتحدة، وعاد إلى الظهور الكامل في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وطبّق التقشف بقوة استثنائية خلال الأزمة المالية الأوروبية الحالية، وأنتج بالضبط الفشل نفسه الذي يتوقعه المرء إذا تقصّى التاريخ الفكري والطبيعي السابق للتقشف. كانت تكاليف هذه الغطرسة المعرفية والإصرار الأيديولوجي، وستظل، رهيبة⁽¹⁾. وإذا كان على واضعي السياسات الاقتصادية الأوروبية أن يقسموا، مثل الأطباء، أنهم «لن يتسببوا بأي ضرر»، مُنِعوا جميعا من «ممارسة» الاقتصاد. وإذا أصبح التقشف التعويذة السياسية للولايات المتحدة في أي وقت قريب، على الرغم من الأدلة كلها على عكس ذلك حتى الآن، يمكن أن نتوقع أن تكون مدمرة على حد سواء هناك أيضا، وتذكر أننا، نحن الأمريكيين، أكثر تسلحا^(*).

ومع ذلك، ليست الرغبة في تطبيق التقشف مجرد رغبة أيديولوجية، على الرغم من أنها كذلك. هناك أيضا أسباب مادية جيدة لاستمرار تطبيق التقشف،

(*) في الواقع، خضعت المسألة في الولايات المتحدة لمد وجزر بين الديمقراطيين الحاكمين بزعامة الرئيس أوباما والجمهوريين المعارضين لكن الديمقراطيين تمكّنوا عموما من تجنب بلادهم الكأس المرة للتقشف. [المترجم].

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

خصوصا في أوروبا - تتمثل في إخلاء مساحة في الموازنة العمومية للدول في حال انهيار أحد المصارف الأكبر من أن تُنقذ. فما بدأ كأزمة مصرفية في الولايات المتحدة لايزال كذلك في أوروبا. وأعطى اليورو هذه المشكلة دفعا قويا من طريق تحويله في شكل فاعل الاقتصاد الأوروبي في القرن الحادي والعشرين إلى معيار ذهبي كلاسيكي. وكانت النتائج مرة أخرى بشعة كما كان متوقعا. كيف وصلنا إلى هذه الفوضى مرة أخرى؟

بمعنى ما - إذا تركنا وراءنا أمّ الاتجار بالخطر المعنوي التي كانت مولد الجانب الأوروبي من الأزمة - كانت شرارة هذا كله حالة كلاسيكية من النوايا الحسنة التي ساءت. ففي حين كان النظام المالي في الولايات المتحدة، كما رأينا في الفصل الثاني، حادثة تنتظر الحدوث، تمثل الأمر الذي دفعنا إلى أسفل المسار المعين الذي نجد أنفسنا عالقين فيه الآن في قرار إنقاذ المصارف، بدءا من «برنامج إغاثة الأصول المعسرة» US TRAP (تراب) في 2008.

وقدّمتُ في مرحلة سابقة من الكتاب مقارنة للسبب الذي جعل الحكومات، خصوصا حكومة الولايات المتحدة، تفعل ذلك: 150 مليونا ونيفا من العمال، و72 في المائة يعيشون على رواتبهم فقط، و70 مليون قطعة سلاح، ولا مبالغ نقدية في أجهزة الصراف الآلي. لايزال الأمر يوجّه العقل. في 2008 اعتقدتُ شخصا بأن إنقاذ المصارف هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. فكرت، «لم يكن هناك بديل». لكن كما هي الحال منطلق «غياب البديل»، ثمة بدائل دائما. وعندما ننظر الآن في تكاليف هذا القرار، أنا لم أعد متأكدا من أنه كان الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله.

إلى التكاليف المباشرة للأزمة التي نوقشت في الفصل الثاني لا بد من إضافة الخراب والهدر الناجمين عن سنوات من سياسات التقشف التي تكلف أكثر بكثير من أي سباق بسيط على السحب من المصارف، مهما كان كبيرا. ربما كان يجب علينا السماح بإفلاس المصارف. نعم، تقول الأخطار النظامية بخلاف ذلك. لكن إذا كان البديل لا ينتج سوى 10 سنوات أو أكثر من التقشف، فنحن حقا في حاجة إلى إعادة التفكير فيما إذا كانت تكاليف تفاقم الأخطار النظامية أسوأ من التقشف الذي لدينا أصلا الآن، ولانزال نضع أنفسنا فيه.

لقد أدى الإنقاذ إلى دين. وأدى الدين إلى أزمة. وأدت الأزمة إلى التقشف. ربما كان في إمكاننا تجنب هذا التسلسل - أظهر هذا الكتاب وجود لحظات اختيار. لم يكن هناك شيء لا مفر منه في شأن التقشف - حتى لو كان سببه الجذري نظاما مصرفيا أكبر من أن يُنقذ عالق في معيار ذهبي حديث/جهاز نقدي كارثي يبدو أنه قلص الخيارات إلى «إضافة سيولة من المصرف المركزي، وضغط الموازنة، والصلاة». لكن هل كنا نستطيع القيام بشيء آخر؟ أريد استخدام ما تبقى من هذا الفصل لاستكشاف ما إذا كانت لعبة الإنقاذ، على غرار التقشف في حد ذاته، تستحق هذه التكلفة كلها لإبقاء المصارف على قيد الحياة.

جزء مما يلي هو تخمين - قد يكون نموذج الأعمال المصرفية الاستثمارية يُحتضر. إذا كان الأمر كذلك، فالمال الذي أنفقناه وخسرناه في حالة ركود أُهدر على نظام قد يكون في تراجع نهائي على أي حال. وثمة جزء آخر هو حكاية جديدة من حكايات تعديل المالية العامة في بلدين صغيرين: أيسلندا وإيرلندا. ترك أحدهما مصارفه تفلس وهو الآن في وضع جيد جدا، خصوصا مقارنة بمنطقة اليورو في أوروبا. والآخر أنقذ مصارفه وحكم على نفسه بجيل من البؤس بسبب ذلك.

ويتحوّل الجزء الأخير من هذا الفصل الختامي إلى مسألة كيف ينتهي هذا كله. بينت لنا مناقشة حالات التقشف في عشرينيات القرن العشرين، خصوصا الحالة الفرنسية، أن التقشف يولّده جزئيا عدم قدرة المجتمعات، كما اقترح باري أيكينغرين للمرة الأولى، على الاتفاق على توزيع عادل للعبء الضريبي⁽²⁾. ثمة تشابه قوي يمكن استخلاصه بين فرنسا في العشرينيات وحالة البلدان التي صدمتها الأزمة اليوم. فالبدل عن التخفيض هو الضرائب. ونظرا إلى هذا، ثمة طريقان آخران للخروج من الأزمة بالإضافة إلى الخيارات المعتادة من التضخم، وتخفيض قيمة العملة، والتقشف الذي لا نهاية له (الانكماش)، والإفلاس. ولن يرحب مجتمع المال بأي من هذين الخيارين، لكن الخيارات الأخرى الموضوعة على الطاولة ليست عظيمة بالنسبة إليهم أيضا. هذان الخياران البديلان هما، أولا، ما يُعرف بالقمع المالي، وثانيا، محاولة جديدة لجمع جدي للضرائب على المستوى العالمي. وقد لا يكون هذان الجهدان المخصصان لإخراجنا من هذه الفوضى شعبيين، لكن أحدهما، أو كليهما، مقبل.

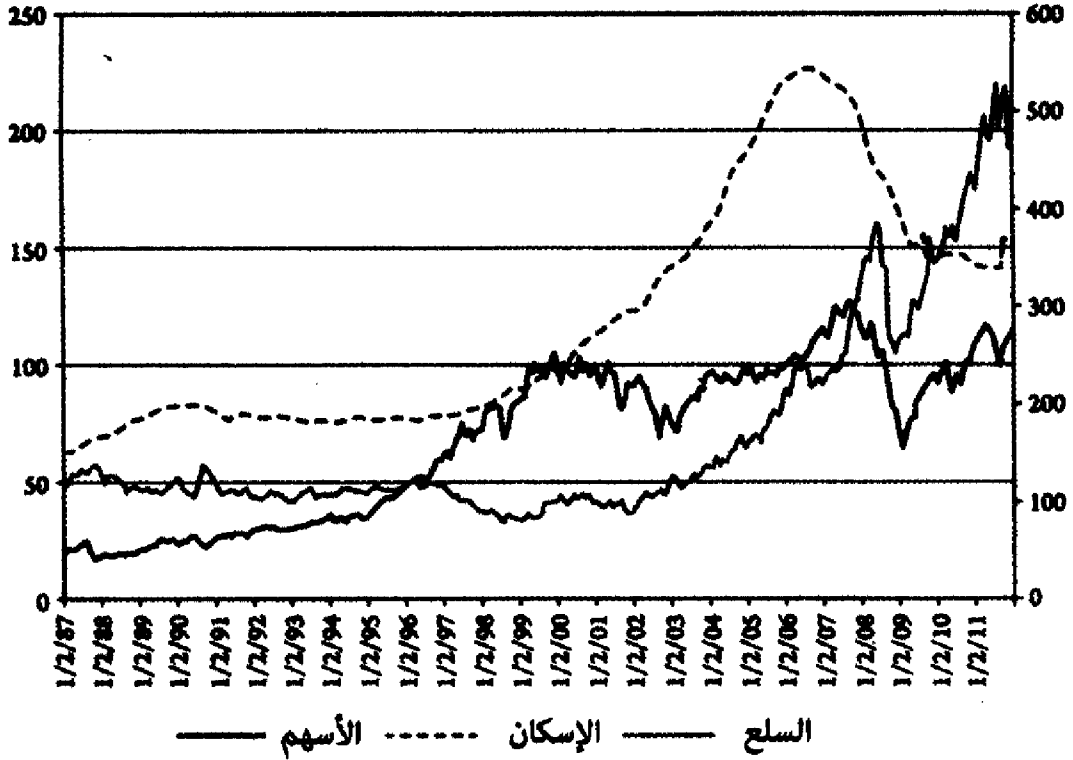
نهاية الصيرفة

يمكن، وربما ينبغي، النظر إلى قصة الأزمة التي بُنيت في الفصلين الثاني والثالث في سياق أكبر. في نهاية عصر بريتون وودز، عندما تخلّت الولايات المتحدة أخيرا عن معيار الذهب في 1971، اضطرت الدول حول العالم إلى التكيف مع ما وصفه إريك هيلينز بـ «عودة ظهور القطاع المالي العالمي»⁽³⁾. كانت أسعار الصرف العامة وإلغاء التنظيمات وإلغاء الوسطاء وبقية التغيرات، وهي أمور جعلت القطاع المالي القطاع الأكثر ربحية لدى الاقتصاديين الأمريكي والبريطاني بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بمنزلة النظام الجديد للأشياء. لكن إلى ماذا استند هذا كله حقا؟ على الرغم من كل شيء، يُعتقد في الشكل الأصح بأن قطاع المال جزء من نظام المعلومات في الاقتصاد: ربط المقترضين بالمقرضين أثناء الوقوف في الوسط للحصول على رسم. هو ليس قطاعا بالمعنى التقليدي للكلمة، وبالتأكيد لم يكن ينبغي له أن ينتج 40 في المائة من أرباح الشركات في الولايات المتحدة عشية الأزمة - فلماذا كان قادرا على فعل ذلك؟

انتهز القطاع المالي العالمي كثيرا من الفرص، ليس من خلال أسواق فعالة بل من طريق الركوب صعودا وهبوطا لثلاث فقاعات عالمية عملاقة مترابطة تتعلق بالأصول وذلك باستخدام كميات هائلة من الرفع المالي. بدأت الفقاعة الأولى في الأسهم الأمريكية في 1987 واستمرت، مع تراجع في عصر التجارة الإلكترونية، حتى 2007. كان أطول صعود لأسواق الأسهم في التاريخ، وانتشر من الولايات المتحدة ليعزز أسواق الأسهم في أنحاء العالم كلها. وبحث النقد الذكي الذي كان يُحقّق في أسواق الأسهم تلك عن تحوط فوجد العقارات، التي بدأت مرحلة فقاعة عالمية خاصة بها في 1997 واستمرت حتى اندلاع الأزمة في 2006. وحصلت الفقاعة النهائية في السلع التي ارتفعت أسعارها في شكل حاد في 2005 و2006، قبل وقت طويل من سماع أي شخص عبارة «التيشير الكمي»، قبل أن تنفجر الفقاعة بسرعة لأن هذه الأسواق كانت صغيرة نسبيا، بل أصغر من أن تحافظ على كميات من السيولة كهذه تبحث عن السلامة أو العائدات. وترافقت الانفجارات المترابطة لهذه الفقاعات بخسائر في القطاع العالي الأخطار لسوق مشتقات الرهن العقاري لتطلق شرارة الأزمة الحالية. لا بد من أن صورة

مفيدة مرة أخرى. في الشكل (7 - 1)، نرى فقاعات الأصول الثلاثة هذه («أسهم داو جونز»، و«مؤشر كاييس - شيلر من ستاندرد أند بورز للإسكان»، وأسعار الذهب/النفط) مقاسة بمرور الزمن.

يمكننا أن نرى بوضوح الانهيار بدءاً من المساكن في 2006 وصولاً إلى الأسهم ثم السلع. وما نراه منذ ذلك الحين هو أسهم ترتفع بسبب برامج السيولة للمصارف المركزية التي تقدّم ضمانات تدعمها أصول لشراء الأسهم الغارقة. وارتفعت أسعار السلع أيضاً مع الإقبال المتزايد للمستثمرين عليها في محاولة للعثور على عائد إيجابي في بيئة تتميز بأسعار للفائدة تساوي الصفر. ولم تنتعش العقارات بعد.



الشكل (7 - 1): الفقاعة وراء الانهيار (1987 - 2011)

والآن، أوقف الدعم بالسيولة والسعي إلى العائدات فتبرز مشكلة على صعيد الماضي قدما. فأنت لا تستطيع سوى توليد فقاعات بهذا الحجم إذا كانت الأصول إما مقيمة بأقل من قيمتها، أو تُعتبر على الأقل مقيمة بأقل من قيمتها، فتكون بمنزلة وقود للفقاعات. استقرت الأسهم الأمريكية لجيل من الزمن في بداية ثمانينيات

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

القرن العشرين. وكان الإسكان في الولايات المتحدة رخيصا وأنماط الطلب تتغير. وكانت السلع سوقا فرعية. وغير قطاع المال ذلك كله، فضخم فئات الأصول هذه وقُلصها وجنى أرباحا على طول الطريق لـ 25 سنة. وكان الأمر ناجحا طالما استمر، لكن الآن، بعد الانهيار، هل يمكن أنه انتهى؟

تخضع الدول ذات السيادة إلى ضغوط، وفي نهاية المطاف سينتهي دعم السيولة ومعدلات الفائدة الصفرية وسيكون الاقتصاد الأساسي أضعف بكثير. وستنخفض قيمة الأسهم وكذلك السلع، فيما سيضعف الطلب العالمي، أما الإسكان، باستثناء بعض الأسواق، فلن تزداد قيمته إلى سبعة - 10 في المائة سنويا في أي وقت قريب. لكن في غياب الوقود اللازم لدورة الأصول، فإن الموجودات الورقية الرائعة تلك التي يمكن أن يستند إليها تشغيل هذه الطفرات - صناديق المؤشرات المتداولة الخاصة بالسلع، ومبادلات أسعار الفائدة، والتزامات الدين المضمونة ومبادلات العجز الائتماني - مثلا لا حصرا - لن تعود آلة المال الكبيرة كما كانت حتى الآن. وبعد أن ضخم قطاع المال كل فئة من فئات الأصول على هذا الكوكب وقُلصها، استنفد القطاع نموذج النمو الخاص به. وقد يكون نموذج الصيرفة للسنوات الـ 25 الماضية يُحتَضَر. وإذا كان الأمر كذلك، فإن حفظ النموذج خلال الانهيار هو مجرد إطالة باهظة الثمن للعذاب. وفي استباق لعبارة «اقتصاد الزومبي» التي وضعها جون كوينغ، تحملنا التقشف لنعيد إحياء أشباه الموتى.

هل هناك أي دليل على هذا التخمين الجريء؟ ثمة دليل لا بأس به. فالمصارف في كل مكان تخفض الرفع المالي، الأمر الذي سيقول الإقراض ويضرب نموها وبالتالي حجم الأعمال التي تجريها. لقد انخفضت أسعار أسهم المصارف ورسملتها السوقية في شكل كبير خلال السنتين الماضيتين. وتأخذ الإيرادات وفق فئات الأصول في الهبوط. وتقلص الضمان ولم يعد التداول كما كان قَبْلا⁽⁴⁾. وتزايد التكاليف الثابتة بينما تتقلص المكافآت ويصغر القطاع ككل⁽⁵⁾. وفي الوقت نفسه، يبدو النمو المتوافر حاصلا في جانب التجزئة بدلا من جانب الصيرفة الاستثمارية⁽⁶⁾. لكن التجزئة تعتمد في شكل مباشر على الاقتصاد الحقيقي، الذي تقلص بسبب التقشف. باختصار، ربما أفقرنا بضعة ملايين من الناس لإنقاذ هذه الصناعة ذات

المنفعة الاجتماعية المشكوك في صحتها والتي تمر الآن بمراحلها الأخيرة. هذه هي الفكرة المزعجة التي توحى بقوة بأننا ما كان ينبغي لنا حقا أن ننقذ المصارف على الرغم من كل شيء. وهناك سبب آخر للتفكير بهذه الطريقة، بغض النظر عن هذا، واسم السبب دبلن.

حكايات تعديل المالية العامة تُبَعَث من جديد: إيرلندا، وأيسلندا، وبدائل التقشف كانت النكتة الرائجة في بداية الأزمة، قبل انفجار إيرلندا، تقول: ما هو الفرق بين أيسلندا وإيرلندا؟ وكانت الإجابة حرفا واحدا وستة أشهر. واتضح فيما بعد، أن النكتة كانت نبوءة. نوقِشت إيرلندا في الفصل الثالث، وأشير فيه إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الإيرلندي نما بين 1994 و2007 بسرعة أكبر مما كان عليه في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. وخلال فترة الطفرة هذه، عندما كان المال الرخيص متوافرا في الأسواق العالمية، نما القطاع المصرفي في إيرلندا بسرعة، وعلى ظهر فقاعة الائتمان نمت فقاعة الإسكان. وعندما انفجرت الفقاعة في 2008، أصدرت الحكومة الإيرلندية ضمانا شاملا للمصارف، وبعد وقت قصير أعطت 5.5 مليارات يورو إلى ثلاثة مصارف: «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي»، و«المصارف الإيرلندية المتحالفة»، و«مصرف إيرلندا»⁽⁷⁾. ولسوء الحظ، كانت أصول هذه المصارف أكثر قليلا من القروض العقارية الهالكة، ما عني أن الخطوة كانت مجرد رمي للمال الجيد بعد السيئ. لكنه مكن المصارف من الاستمرار، حتى يناير 2009 على أي حال، عندما أُمِّم «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي» - في الوقت نفسه الذي اقتطعت فيه وفور بملياري يورو من الموازنة العامة. وإذ أدركت الحكومة أن هذه التدابير المخصصة لم تكن كافية لوقف الانهيار الكامل للاقتصاد، أنشأت «مصرفا سيئا»، أسمته «وكالة إدارة الأصول الوطنية» NAMA (ناما)، لإخراج الأصول المسمومة من دفاتر المصارف.

وكانت النتيجة النهائية لهذا النشاط كله ضمانا كاملا لأصول النظام المصرفي بأكمله: إنقاذ شامل. اشترت «ناما» الأصول بأكثر من القيمة الدفترية من أموال دافعي الضرائب، وباعت أسهما فيها إلى المصارف، واستخدمت المصارف في المقابل هذه الأسهم كضمان للحصول على سيولة من المصرف المركزي الأوروبي. باختصار،

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

مكنت محاسبة مبتكرة وحكومة داعمة المصارف من السير بعيدا من دون عقاب على المذبحة التي تسببت بها. وحُجبت إيرلندا عن الأسواق الدولية ووُضعت تحت رحمة الترويكا المؤلفة من صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية^(*). ومنذ ذلك الحين، ضُخَّ أكثر من 70 مليار يورو في نظامها المصرفي - عدد السكان لا يتجاوز نحو 4.5 مليون شخص. واختفى نحو 47 مليار يورو في «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي» وحده، ولن تُشاهد مرة أخرى أبدا⁽⁸⁾. ولن تعود «الأصول» التي اشتراها دافعو الضرائب عبر «ناما» في أي وقت قريب. وتبلغ تكلفة إنقاذ المصارف 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يشمل هذا الرقم تكلفة برنامج «ناما»، التي تفوق 70 مليار يورو⁽⁹⁾. وفي ظل الترويكا، عانت إيرلندا جولة تلو أخرى من التقشف. ولهذا السبب تُطرح إيرلندا في أغلب الأوقات كقدوة للتقشف، في إحياء إلى أن الأمور تتحسن وأن التقشف ينجح. قال الرئيس السابق للمصرف المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه في 2010، «لدى اليونان نموذج يُحتذى وهذا النموذج هو إيرلندا»⁽¹⁰⁾. لكن إذا نظرنا إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على الانهيار والإنقاذ، يصعب أن نرى الانتعاش.

خُفّضت رواتب العاملين في القطاع العام بنحو 20 في المائة في حين زِيدَت الضرائب التنازلية ورسوم المستخدم⁽¹¹⁾. وخُفّض الإنفاق على الرعاية والإنفاق الاجتماعي في شكل حاد⁽¹²⁾. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -2.97 في المائة في 2007، و-6.99 في المائة في 2008، و-0.43 في المائة في 2010. وعاد النمو المنخفض في 2011، لكن عند مستوى معتدل جدا بلغ 0.71 في المائة. لكن حتى هذا النمو المعتدل مشتبّه به.

لقد جعل انخفاض معدلات الضريبة على الشركات إيرلندا موقعا شعبيا للشركات المتعددة الجنسيات لتنشئ مقراتها وتعلن أرباحها، ما أدى دورا مهما في ازدهار البلاد⁽¹³⁾. لقد أنشأت «غوغل» و«أبل» و«مايكروسوفت» و«فايسبوك» مقرات لها في إيرلندا، لكن لمعظمها عددا قليلا جدا من العاملين في البلاد. وتدفع هذه الشركات معدل ضريبة على الشركات يساوي 12.5 في المائة في إيرلندا، وهو ما يزيد قليلا على ثلث معدل الـ 35 في المائة الذي تدفعه في الولايات المتحدة⁽¹⁴⁾. ونظرا إلى هذه

(*) خرجت إيرلندا من برنامج الترويكا للإنقاذ في 13 ديسمبر 2013. [المترجم].

الديناميكية، تضخم الناتج المحلي الإجمالي الإيرلندي الشركات العالمية التي تحقق عائدات ضخمة من خلال إيرلندا لأغراض ضريبية. وعندما ينظر المرء في الناتج القومي الإجمالي الإيرلندي، الذي يستثني هذه الإيرادات، يتقلص النمو بنسبة 2.5 في المائة في 2011.

ويوضح هذا الوضع الشاذ أيضا ارتفاع نسبة الصادرات من إيرلندا، التي انتقلت من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 إلى 101 في المائة في 2010، وهو أمر يُعتبر أيضا دليلا على الازدهار بعد الانهيار⁽¹⁵⁾. وتُعتبر إيرادات الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل انطلاقا من إيرلندا بوصفها تصديرا للخدمات الإيرلندية - حتى في غياب أي نشاط اقتصادي حقيقي. ونظرا إلى هذا، نمت صادرات الخدمات أسرع من صادرات السلع بخمسة أضعاف⁽¹⁶⁾.

لكن، وكما يقول بصراحة مارتين مالون من «مينت بارترز»، «إن الزيادة الكاملة في 2007 - 2012 لصادرات الخدمات لإيرلندا هي زبد كامل تقريبا... هي مبالغ بها بواقع 30 مليار يورو، وهي لو قيسَت في مقابل الناتج القومي الإجمالي تساوي نحو 25 في المائة من المجموع»⁽¹⁷⁾. هذه المبالغة في الانتعاش الذي تقوده الصادرات تفسر لماذا ارتفعت معدلات البطالة في شكل مطرد، من 4.5 في المائة في 2007 إلى 14.8 في المائة بحلول منتصف 2012، حتى مع ارتفاع الهجرة في شكل ملحوظ، من 46 ألفا و300 مهاجر في 2007 إلى 80 ألفا و600 مهاجر في 2011 على الرغم من هذا الازدهار المفترض. وكانت نسبة الدين الإيرلندي إلى الناتج المحلي الإجمالي 32 في المائة في 2007. وتبلغ اليوم 108.2 في المائة بعد ثلاث سنوات من التقشف. وفي الواقع، إذا أُضيفت تكلفة «ناما» إلى الحسابات الوطنية، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في إيرلندا ستنافس نظيرتها في اليونان. لقد أنقذت إيرلندا مصارفها، ثم راهنت على انتعاش تقوده الصادرات خلا من تخفيض لقيمة العملة وبُني على صادرات وهمية تخلق فرص عمل قليلة جدا ولا تحصل إلا بفضل التهرب الضريبي. وعلى ما يبدو، هذه هي القدوة لليونان.

ليست دبلن مكانا سعيدا هذه الأيام، ولا يُحتمل أن تكون كذلك لسنوات كثيرة مقبلة. فالحكومة الإيرلندية، التي أجرت تخفيضات بقيمة 24 مليار يورو منذ 2008، تخطط لفرض ضرائب تساوي 8.3 مليار ولتخفيضات بواقع 3.5 مليار

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

في 2013^{(18)(*)}. إن إنقاذ المصارف وإرهاق الموازنة العمومية للدولة هو عمل مكلف، حتى مع نمو حقيقي تقوده الصادرات. وكالعادة، لن يؤدي استمرار التقشف إلا إلى جعل الأمور أسوأ.

أما أيسلندا فكانت، في جوانب كثيرة، تبدو كإيرلندا ثملة. كانت نسبة أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2007 نحو ألف في المائة. لذلك عندما وقعت أيسلندا في مأزق، كان الأمر على وشك التحول إلى أم كل الأزمات المصرفية. لكن كان ثمة فارق واحد مهم. في حين اتبعت إيرلندا شعار التقشف، فخفّضت الإنفاق وأنقذت مصارفها، سمحت أيسلندا لمصارفها بأن تفلس وخفّضت قيمة عملتها وفرضت ضوابط على رأس المال وعززت تدابير الرعاية. والمقارنة بين الاثنين هي أقرب تجربة طبيعية لآثار التقشف وعمليات الإنقاذ التي يمكن للمرء أن يعثر عليها. كان تحول أيسلندا من ديموقراطية اجتماعية حمائية Protectionist إلى مركز للتمويل الدولي يقوم على عدم التدخل سريعاً وصاحباً. بحلول 2007، كان متوسط المدخول السنوي ارتفع إلى ما يعادل تقريباً 70 ألف دولار أمريكي. وارتفعت قيمة الأسهم الخاصة بـ 15 شركة مدرجة في البورصة الأيسلندية سبع مرات بين 2002 و2007، وازدادت قيمة سوق العقارات المحلية أكثر من مرتين⁽¹⁹⁾. وكانت وراء هذه الفقاعة - المصارف الأيسلندية الثلاثة - «غليتنير» و«لاندسبانكي» و«كاوبثينغ». وجعل الهيكل المالي لهذه المصارف «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي» يبدو نموذجاً للإدارة الجيدة. فبين 2004 و2008، ارتفعت قيمة القروض في المتوسط بنحو 50 في المائة سنوياً. وموّلت المصارف نفسها أساس هذه القروض ثم استثمرت بكثافة في الأسهم الخاصة بها. وعند إضافة التمويل المشترك بين هذه المصارف الثلاثة إلى الصورة، يبلغ الاستثمار الذاتي 70 في المائة من القاعدة الرأسمالية لهذه المصارف⁽²⁰⁾. إذا كنت تفكر في صناديق الاستثمار الكبيرة من عصر انهيار وول ستريت في 1929، فأنت لا تجانب الصواب كثيراً. وعلى خلفية هذه المضخة الائتمانية، ازداد الاستهلاك الخاص وقفزت قيمة العملة الأيسلندية بسرعة. وبحلول 2005، أصبحت أيسلندا البلد صاحب القطاع الخاص الأكثر مديونية في العالم.

(*) هذا ما حصل ولم تعد الحكومة بزيادة الإنفاق إلا في 2015 وذلك خلال السنوات الخمس التالية:
[المترجم] <http://www.ft.com/intl/cms/s/032/f632fc-edb011-e4987-e-00144feab7de.html#axzz3jdcf4RA0>

وبحلول 2006، بدأت أيسلندا تثير الامتعاض في الخارج⁽²¹⁾. في فبراير من ذلك العام، أصدرت «فيتش» تقريراً جاء فيه أن طفرة الائتمان الأيسلندي كانت مدعاة للقلق، وتوقع بدقة أن تباطؤاً عالمياً طفيفاً حتى من شأنه إغراق المصارف الأيسلندية⁽²²⁾. والأخطر من ذلك أن سيولة المصارف الأيسلندية بدأت تنفذ. وبدأت المصارف تتبادل سندات الدين فيما بينها ثم تستخدمها كضمانات للاقتراض من المصرف المركزي. وبحلول نهاية 2008، كان المصرف المركزي أقرض المصارف 500 مليار كرونة أيسلندية⁽²³⁾.

وبحلول 2008، لاحظ المصرف المركزي الأيسلندي أن سيولته تنفذ عندما لاحظ «غليتنير»، الذي كان يكافح لإعادة تمويل نفسه منذ بداية العام، أنه لا يستطيع الوصول إلى أسواق التمويل. وعرض المصرف المركزي عليه قرضاً يساوي 25 في المائة من احتياطياته في مقابل ملكية 75 في المائة منه، أي تأمين بحكم الأمر الواقع، الأمر الذي حفز الأسواق للتحرك. وضربت تداعيات «غليتنير» فوراً مصادر التمويل للمصارف الأخرى إلى درجة أن الائتمان الخاص بين المصارف توقف فيما سحب المودعون أموالهم. وفي الوقت نفسه، لم يكن المصرف المركزي في موقف يسمح له بمواصلة أداء دور مقرض الملاذ الأخير بعدما أعطى أصلاً أجزاء كبيرة من احتياطياته.

ربما عبرت أيسلندا نهر الروبيكون^(*) من دون أن تدرك ذلك. كانت الآن في موقف يمنعها من إنقاذ مصارفها حتى لو أرادت، وهي لم تكن في منطقة اليورو لذلك لم يكن المصرف المركزي الأوروبي ملزماً بالمساعدة. في 6 أكتوبر 2009، أصدرت الحكومة قانون الطوارئ الذي أعطها سلطة الاستيلاء على المؤسسات المالية المتعثرة، متجاوزة المصرف المركزي⁽²⁴⁾. كانت أي خطط أضمهرها المصرف المركزي لإنقاذ المصارف في حكم الميتة الآن. وسُمح للمصارف بأن تفلس وتُوضع في الحراسة. لم تُجعل ديونها عبثاً اجتماعياً. بدلاً من ذلك، تحمّل مالكو السندات والدائنون الأجانب العبء الأكبر للتعديل⁽²⁵⁾. واستدعي صندوق النقد الدولي.

(*) نهر في إيطاليا كان عبوره يمثل مغامرة وحين عبه يوليوس قيصر في العام 49 قبل الميلاد مهد الطريق لنفسه لحكم الدولة الرومانية. [المترجم].

لنهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

إلى حد كبير، لم تكن الطريق إلى الأمام طريق التقشف. كان التركيز الفوري لبرنامج صندوق النقد يتعلق بمنع أسعار الصرف من التدهور إلى درجة تسبب تضخما جامحا في اقتصاد يعتمد على الواردات في شكل كبير كالاقتصاد أيسلندا. وخلافا لعقيدة صندوق النقد، وُضعت ضوابط على رأس المال أبقت المستثمرين في الداخل. وعُيّنَت ثلاثة مصارف جديدة لتولي إدارة الحسابات المحلية والأصول الفاعلة. وتُرِكَت الأصول غير الفاعلة في المصارف القديمة المفلسة. وتُرِكَت للدائنين حرية المطالبة بهذه الأصول، لكن ليس الأصول المحوّلة إلى المصارف الجديدة. بعبارة أخرى، قررت الحكومة السماح للمؤسسات الدائنة بتحمل تكلفة الانهيار بدلا من دافعي الضرائب.

وعنى السماح للمصارف بالإفلاس أنها كانت أقل استنزافا ماليا للدولة. لقد كلفت إعادة رسميتها نحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأيسلندا⁽²⁶⁾ - وهو مبلغ ضخم بالنسبة إلى بلد صغير، لكنه أقل بكثير من التكلفة الخاصة بخطة الإنقاذ الإيرلندية والتي لاتزال تتزايد عبر «ناما». وفي 2012 بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أيسلندا 99 في المائة، وهو رقم كان مقدرا له أن يكون أعلى من ذلك بكثير لو أنقذت المصارف⁽²⁷⁾. وبدلا من التقشف، واصلت الحكومة سياسات توسعية وراء هذه ضوابط رأس المال تلك في العام الأول، تلاها ضبط للمالية العامة موزع بالتساوي. وشد الجميع الأحزمة إذ ترافقت التخفيضات مع تحول إلى قانون للضرائب أكثر تقدمية شمل زيادات ضريبية كبيرة لكبار أصحاب المداخيل وتدابير لمساعدة الأسر ذات المداخيل المنخفضة والمتوسطة.

لجهة النمو، نجحت أيسلندا في شكل أفضل من أي أمل كان يمكن التجرؤ عليه. لقد توقع صندوق النقد الدولي انكماشاً بنسبة 10 في المائة في 2009، لكن الانكماش تحول إلى 6.5 في المائة. يبدو - وفق جون كوكرين - أن المضاعفات المالية موجودة على الرغم من كل شيء. في 2010، انكمش الاقتصاد بنسبة 3.5 في المائة، وفي 2011 عاد النمو بنسبة ثلاثة في المائة، استنادا في شكل جزئي إلى الصادرات الحقيقية للسلع والخدمات⁽²⁸⁾. واستمر النمو بمعدل مماثل في 2012، واضعا أيسلندا قرب أعلى معدلات النمو في بلدان منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية⁽²⁹⁾. ومع معدلات هامشية مرتفعة من الضرائب وعودة النمو ومراقبة رؤوس الأموال وتضييق مساو في المالية العامة، تستهدف أيسلندا القضاء على العجز في موازنتها في 2014 وامتلاك فائض في الموازنة يبلغ خمسة في المائة في 2016^{(30)(*)}.

وعلى عكس إيرلندا، كان نمو العمالة في أيسلندا قويا. ارتفعت البطالة في شكل كبير بعد الأزمة، فانتقلت من أدنى مستوى قبل الأزمة عند أكثر بقليل من اثنين في المائة إلى تسعة في المائة في 2009. لكن حتى في الأوج، كان معدل البطالة في أيسلندا أقل من المتوسط الأوروبي وأقل بكثير من المستويات في الدول التي تعاني أزمات أخرى⁽³¹⁾. وبلغ معدل البطالة أقل بقليل من ستة في المائة في أكتوبر 2012. ولوضع الأمر في السياق، لا تتباهى أي دولة بمعدلات أدنى من البطالة باستثناء النرويج وسويسرا والنمسا وهولندا وألمانيا - التي لم يشهد أي منها أزمة خطيرة⁽³²⁾.

وأخيرا، انظر في هذه المكافأة لتجربة الأيسلنديين في عدم إنقاذ مصارفهم. بعد انخفاض الأجور الحقيقية في البداية بسرعة كبيرة، ها هي ترتفع بوتيرة سريعة⁽³³⁾. وساعد هذا الأمر في عكس اتجاه التفاوت المتزايد الذي شهدته الفترة بين 1995 و2007، عندما ارتفع مُعامل «جيني» بعد حسم الضرائب من 0.21 نقطة إلى 0.43، وجاء معظم الارتفاع بسبب المدخول المرتفع لكبار أصحاب المداخيل - وهي ظاهرة تشهدها المجتمعات الشديدة التمويل كلها. وبحلول 2010، عندما انهار المدخول الرأسمالي وأُصلح قانون الضرائب، دُفع مُعامل «جيني» إلى التراجع إلى 0.245 نقطة⁽³⁴⁾.

هل يمكننا التعميم من أيسلندا إلى مكان آخر؟ على الرغم من كل شيء، قلنا سابقا لا ينبغي تعميم تجربة بلدان ال-REBL على دول أكبر بكثير في أوروبا الجنوبية. إذن ما المختلف هنا؟ على الرغم من أن أيسلندا هي صغيرة تعريفا، ما يهم في هذه الحالة ليس حجم البلد، أو سكانه، بل حجم المصارف نسبة إلى

(*) شهدت موازنة أيسلندا عجزا يساوي اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 و2.1 في المائة في 2015، لكن النسب تقل عن سقف الثلاثة في المائة المنصوص عليه في اتفاقية ماستريخت التي أسست الاتحاد الأوروبي وقلما تمكنت الدول الأعضاء من الالتزام به، علما بأن أيسلندا ليست عضوا في الاتحاد وهي سحبت في 2015 طلبا للانضمام إليه كانت تقدمت به في 2009: http://www.oecd-ilibrary.org/economics/government-deficit_gov-dfct-table-en [المترجم].

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

حجم الاقتصاد، ونسبة أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي. في أيسلندا، كانت هذه النسبة نحو 10 إلى واحد في وقت الانهيار. في الولايات المتحدة، كانت هذه النسبة أكثر من واحد إلى واحد بقليل. شهدت أيسلندا انهيارا أسوأ 10 مرات مقارنة بأسوأ سيناريو عرفته الولايات المتحدة، وهي لم تنجُ فحسب، بل ازدهرت أيضا.

ولم تنجُ أيسلندا بالسماح لمصارفها بأن تفلس فحسب، بل أصبحت كذلك مجتمعا أكثر صحة وأكثر مساواة حين فعلت ذلك. وعلى الرغم من أن إيرلندا بلد صغير، وأيسلندا هي حرفيا بحجم مدينة بل ومدينة صغيرة، ربما لا يزال هناك، بالمقارنة بين هذه الدول، درسان أساسيان من دروس التاريخ الطبيعي من التقشف. أولا، عندما تخالف دولة في شكل تام قواعد اللعبة الخاصة بالتقشف، لن تنجو فحسب، بل ستزدهر أيضا. ثانيا، قبل كل شيء، عليها عدم إنقاذ المصارف الخاصة بها⁽³⁵⁾.

زمن الضرائب يقترب

إذن لو أعطتنا أيسلندا درسا إيجابيا، إلى أين نذهب من هنا؟ عادة، تكون خيارات الماضي قدما في المجتمعات المثقلة بالديون محدودة وسيئة في شكل موحد: التضخم (سيئ لرأس المال والدائنين)، والانكماش (سيئ للعمال والمدينين)، وانخفاض قيمة العملة (سيئ للعاملين في الأجل البعيد ومستحيل بالنسبة إلى اليورو)، والتوقف عن التسديد (الجميع يخسرون). ويُعتَبَرُ الإعفاء من الديون توقفا عن التسديد في شكل معين، وهو ما جعلته أيسلندا جزءا من استراتيجيتها لتنظيف سوق الرهن العقاري لديها. وكان في مقدور الولايات المتحدة فعلا أن تفعل بعضا من ذلك، لكن لم يُسَمَحَ للمصارف بالإفلاس، سيقاوم الدائنون دائما الإعفاء. إذن ماذا يبقى لنا؟ بالتأكيد مزيد من التقشف في الأجلين القريب والمتوسط. لكن دروس عشرينيات القرن العشرين تشير إلى أن المطاف سينتهي بالتقشف وقد حفز أحد الخيارات الأخرى: تخفيض قيمة العملة، أو التضخم، أو التوقف عن التسديد. هل ثمة مسار مستقبلي بديل أكثر استقرارا؟ نعم، هناك اثنان، وليس أي منهما رائعا، لكنهما، كما قال تشرشل عن الديمقراطية، أسوأ الخيارات باستثناء البدائل.

تُعرَف الطريق الأولى عادة باللقب التحقيري، القمع المالي. وناقشت كارمن راينهاردت وإم بيلين إسبرانشيا أخيرا هذه الطريق الممكنة⁽³⁶⁾. ومن طريق فحص الحلقات الماضية من المديونية العالية، خلُصنا إلى أن الدول تعيد هيكلة نظمها المالية في فترات الأزمات بطريقة تسمح لهم بخلق «جماهير أسيرة». و«تُشجّع» المصارف وصناديق التقاعد وأصحاب الديون البعيدة الأجل الأخرى من خلال ضوابط رأس المال، وسقوف أسعار الفائدة، وغيرها من الأدوات للاحتفاظ بكمية كبيرة من السندات الحكومية. ثم تدفع الحكومة معدل فائدة اسمي منخفضا للسند فيما تدير موازنة شبه متوازنة بمعدل إيجابي لكن قليل من التضخم. وهذا يخلق سعر فائدة حقيقيا سلبيا فاعلا للسندات فتتقلص قيمة الديون بمرور الوقت.

إن القمع المالي هو أساسا ضريبة على مالكي السندات المقيدون وينجح في شكل أفضل عندما تكون المصارف في وضع صعب - كحين تخسر المال وتعتمد على التمويل الحكومي، تماما مثلما هي اليوم. وأدت سياسات كهذه «دورا أساسيا في تخفيض المخزونات الضخمة من الديون التي تراكمت خلال الحرب العالمية الثانية أو تصفيتها»⁽³⁷⁾. وتجد راينهاردت وإسبرانشيا أن «ضريبة التصفية» التي يولدها القمع المالي بلغت، في حالي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ما يعادل ثلاثة إلى أربعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة⁽³⁸⁾. ويسهل جمع هذه الأموال تخفيض الديون في شكل كبير بمرور الوقت، ويغني عن الحاجة إلى فترة مماثلة من التقشف المديد - التقشف الذي لن ينجح في أي حال لأنه سيسبب زيادة الدين وليس تراجع.

إذن نحن نتحدث عن الضرائب، التي لا يحبها أحد. لكن بما أنني اكتشفت أنني دفعت في 2010 ضرائب أكثر من شركة «جنرال إلكتريك» - دفعت حقا وكذلك أنت - أنا على استعداد لإعطاء القمع المالي فرصة⁽³⁹⁾. نعم، هو سيحد في شكل كبير من فرصى لشراء المشتقات الغريبة والاتجار بها والمشاركة في ألعاب المراجعة المالية الدولية، لكن هل تعرف شيئا؟ أنا على استعداد للتخلي عنها. بعد 30 سنة من ذهاب المكاسب كلها والتخفيضات الضريبية كلها إلى الأشخاص الذين جلبوا لنا

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

الفقاعة، أن أوان الثار. ليس بسبب «احتلوا وول ستريت» وليس بسبب تفضيلاي الشخصية، بل لأنه أمر أسهل بكثير وأكثر فاعلية مقارنة بفرض التقشف الجالب للهزيمة الذاتية المحتم أن يحدث.

وبالحديث عن الضرائب، هي لن تكون فقط تصفية شبه خفية متطورة و/أو ما يسمى ضرائب «توبين»^(*) المفروضة على المعاملات المالية. فللضرائب الشخصية مجال للنمو أيضا - خصوصا في الولايات المتحدة. أشار تحليل حديث لمركز بحوث الكونغرس، يعطينا فكرة عما يمكن أن يفكر به الكونغرس، إلى أن المعدل الهامشي الأعلى لضريبة المدخول في الولايات المتحدة في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته، التي شهدت ذروة القوة الأمريكية، «كان عادة فوق 90 في المائة» في حين «كانت أعلى ضريبة على الأرباح الرأسمالية 25 في المائة». في الوقت نفسه، «ارتفعت حصة الإيرادات المحققة للأسر الأمريكية الأعلى مدخولا، التي تشكّل 0.1 في المائة من إجمالي الأسر الأمريكية، من 4.2 في المائة في 1945 إلى 12.3 في المائة في 2007»⁽⁴⁰⁾. هذا التجاور للملاحظات مثير للاهتمام على أقل تقدير. هذه التخفيضات والمكاسب تبررها طبعاً حجة جانب العرض القائلة إن توافر مزيد من الأموال في أعلى الهرم يؤدي إلى مزيد من الاستثمار والنمو. وفي شكل مثير للاهتمام، يخلص التقرير إلى أن «نتيجة التحليل تشير إلى أن التغيرات التي شهدتها في مدى السنوات الـ 65 الماضية أعلى معدل للضريبة الهامشية وأعلى ضريبة للأرباح الرأسمالية لا تظهر مترابطة مع النمو الاقتصادي»⁽⁴¹⁾. لكنها تبدو «مترابطة مع تركيز متزايد للمدخل»⁽⁴²⁾. ونظراً إلى أن الدولة الفدرالية الأمريكية تنفق 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين تجبي 18 في المائة فقط، قد يخلص مراقب ساخر إلى أن تركّز هذا المدخول كله في أيدي قلة من الناس قد يجعله هدفاً جيداً بغرض تخفيض ذلك العجز في الموازنة.

ومما يدفعنا أكثر في هذا الاتجاه أن العديد من الاقتصاديين، الجديين جداً والمنتمين إلى التيار السائد في شكل كامل، بدأوا يقولون أشياء كان لا يقولها قبل

(*) Tobin Taxes: مقترح قدمه الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين للإشارة إلى الضرائب المفروضة على كل التحويلات، من عملة إلى أخرى، في سوق التبادلات المباشرة. [المحرر].

بضع سنوات سوى يساريين ساخطين جالسين في حانة. مثلاً، بدأ اقتصاديون متخصصون في الضرائب على جانبي المحيط الأطلسي يقولون بأن زيادة الضرائب على أصحاب المداخل الأعلى يمكن أن تدفع إلى تخفيض الديون. على ما يبدو، ليست ثمة حاجة إلى التقشف، على الرغم من كل شيء. فمنذ أن استفادت فئات المدخول المرتفع أكثر من غيرها من التخفيضات الضريبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لا تبدو زيادة العبء الضريبي عليهم قليلاً فقط إلا خطوة عادلة جداً. المستشار الاقتصادي السابق للرئيس بوش غلين هوبارد يعتقد بأن رفع الضرائب على الشريحة الأعلى لن يجمع إيرادات كافية لإحداث تأثير في الديون⁽⁴³⁾. وعلاوة على ذلك، وجد المرشح الرئاسي في 2012 ميت رومني أن إعادة توزيع كهذه «غير أمريكية»، مبدياً جهلاً مذهلاً بسياسات دوايت أيزنهاور (جمهوري)⁽⁴⁴⁾. لكن هناك كثيراً من المجال لفرض ضرائب على الشريحة الأعلى بسبب عمليات الإنقاذ. إنها الهدية التي لا تكف عن العطاء. بعد انهيار 1929 انخفض عدم المساواة في المدخول والأجور في القطاع المالي في شكل حاد نسبة إلى الأرباح العادية، لكن الأمر لم يتكرر في الانهيار الحالي، لذلك فإن فرض الضرائب الآن سيكون مجرد إعادة لأموال الإنقاذ إلى دافعي الضرائب. ولا تلقى هذه الفكرة صدى لدى الدوائر التقدمية في الولايات المتحدة فقط.

احتسب فريق من الاقتصاديين الألمان أخيراً أن ضريبة على رأس المال تُفرض مرة واحدة بقيمة 10 في المائة من صافي الثروة الشخصية التي تتجاوز 250 ألف يورو لكل دافع ضرائب قد يزيد الإيرادات بنسبة تسعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وستطال هذه الضريبة أغنى ثمانية في المائة من الألمان، الذين يملكون مجتمعين ثلثي الثروة الوطنية. ولو استهدفت الضريبة من يملكون 500 ألف يورو (2.3 في المائة من دافعي الضرائب) ومليون يورو (0.6 في المائة من دافعي الضرائب)، ستبقى الجباية قادرة على جمع ما يعادل 6.8 و5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولأنها جباية مرة واحدة بسبب «طوارئ الدين»، وحتى مع احتساب «آثار التوقعات»، لا ينبغي لسياسات كهذه أن تؤدي إلى تغيرات جذرية في السلوك الاستثماري أو هروب لرأس المال شرط أن تلتزم الدولة بالمصادقية لإبقائها على أنها ضريبة مرة واحدة⁽⁴⁵⁾. وكما هي الحال في

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

الولايات المتحدة، تبدو المساحة المتاحة لمزيد من الضرائب في أوروبا في الطرف الأعلى للتوزيع وافرة جدا، لأن المداخليل الهامشية الأعلى أدنى بما لا يقل عن 20 نقطة مئوية من تلك التي من شأنها تحقيق أقصى مقدار من العائدات الضريبية للحكومة⁽⁴⁶⁾.

ويذهب بيتر دايوند من معهد ماساتشوستس للتقنية وإيمانويل سايز من جامعة كاليفورنيا بيريكلي أبعد من ذلك، فيقولان بأن فرض ضرائب على شريحة الواحد في المائة الأعلى بنسبة تفوق 80 في المائة من شأنه أن يزيد الإيرادات لا أن يقللها⁽⁴⁷⁾. ويقولان صراحة إن «أصحاب المداخليل المرتفعة للغاية ينبغي أن يخضعوا إلى معدلات عالية ومتزايدة من الضرائب الهامشية»⁽⁴⁸⁾. ووفق حساباتهما، فإن زيادة متوسط الضرائب على المدخول على شريحة الواحد في المائة الأعلى إلى 43.5 في المائة من مستوى 22.4 في المائة المقرر في 2007، من شأنها زيادة الإيرادات بنسبة ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يكفي لسد العجز الهيكلي للولايات المتحدة، في حين أنها تترك لأصحاب المداخليل المرتفعة جدا بعد حسم الضرائب مداخليل أعلى مما توافر لهم في عهد نيكسون⁽⁴⁹⁾.

أخيرا، ثمة مناجم ذهب في الخارج أيضا. فمع هذا المال كله الذاهب إلى قمة توزيع المدخول في مدى السنوات الـ 30 الماضية، ظهرت صناعة كاملة لإخفاء ذلك. للأسف، اختبأوا في مرأى من الجميع في حفنة من الملاذات الضريبية مثل جزر كايمان وسويسرا. وإذا أرادت الدول الكبيرة والقوية مطاردتهم إلى هناك، هي تعرف تماما أين تبحث، وهذا ما تفعله في الآونة الأخيرة⁽⁵⁰⁾. وفي الواقع تقدّر دراسة جديدة أجراها جيمس هنري من شبكة العدالة الضريبية أن ثمة ما يصل إلى 32 تريليون دولار، وهو ما يزيد على الدين القومي للولايات المتحدة بأكمله مضروبا في اثنين، مخبأة بعيدا في الخارج ولا تُدفع عليها ضرائب، الأمر الذي يجعلها هدفا مغريا جدا في الواقع⁽⁵¹⁾.

فكر في هذا للحظة. جُرّب التقشف وسيبقى يُجرب، على الأقل في منطقة اليورو، إلى أن يُتخلّى عنه أو يسقط بالتصويت العام. هو لا ينجح. في الواقع، وكما رأينا مرارا وتكرارا، هو يجعل الدين أكبر وليس أصغر. وبالتالي فإن الدين موجود،

ويجب تسديده أو إسقاطه. ونظرا إلى أن الإعفاء أمر غير محتمل إلا في كرسي الاعتراف، وأن الخيارين الآخرين، التضخم والتوقف عن التسديد، أسوأ منه، لا مفر إلى حد كبير في مدى السنوات القليلة المقبلة من القمع المالي، وستصبح زيادة الضرائب على أصحاب المداخل الأعلى جزءا من المشهد. إن المفاوضات الجارية (في وقت كتابة الكتاب) على زيادة الضرائب كجزء من الحل لمعضلة الهاوية المالية في الولايات المتحدة خلال 2013 هي مجرد بداية. هذه هي الطريقة التي سنتعامل بها مع ديوننا - من خلال الضرائب وليس من خلال التقشف. ليس لأن التقشف غير عادل، وهو كذلك، وليس لأن هناك مدينين أكثر من الدائنين، وهو كذلك، وليس لأن الديمقراطية لديها ميل إلى التضخم، وهو ليس كذلك، لكن لأن التقشف ببساطة لا ينجح.

الهوامش

مقدمة المترجم

- (1) http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/HayatINT/2012/1/6/html.الوكالات-الكبرى-للتصنيف-الائتماني-هل-تصنع-الأزمات-أم-تواكب-المعالجات.
- (2) <https://www.stratfor.com/topics/economics-and-finance/europes-economic-crisis>.
- (3) <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/6/7>
اليونان -بحاجة- لبعث- الأمل.
- (4) <http://blogs.lse.ac.uk/euoppblog/2015/09/07/the-eurozone-crisis-has-deeply-eroded-the-eus-accountability-structures>.
- (5) <http://www.tradingeconomics.com/russia/gdp-growth-annual>.
- (6) <http://www.tradingeconomics.com/russia/gdp-growth-annual>.
- (7) <http://www.wsj.com/articles/a-global-recession-may-be-brewing-in-china-1439764500>.
- (8) http://www.ansa.it/english/news/2015/09/04/g20-ministers-to-reiterate-no-to-competitive-devaluations_f9593940-797e-477f-ae95-5b1d23a105c5.html.

المقدمة

- (1) إن كتاب توني جودت، الشر يسافر في الأرض (2010)، واجب القراءة في هذا المجال.
- (2) إيزابيل سوهيل وجون إي مورتون، «الحراك الاقتصادي: هل الحلم الأمريكي حي وبخير؟»، صندوق بيو الخيري، 2009، مشروع الحراك الاقتصادي؛ توم هرتز، «فهم الحراك في أميركا»، واشنطن العاصمة، مركز التقدم الأمريكي، 26 أبريل، 2006.

الفصل الأول

- (1) جون كوكرين «الحفز المالي العام، أو التضخم المالي العام، أو مغالطات المالية العامة؟» الإصدار 2.5، 27 فبراير 2009
<http://faculty.chicagobooth.edu/john.cochrane/research/Papers/fiscal2.htm>.
- (2) لمعالجة أكاديمية رائدة للعلاقة بين عدم المساواة والائتمان، انظر في راغورام جي راجان، خطوط الصدع: كيف لا تزال الكسور الخفية تهدد الاقتصاد العالمي (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2010).
- (3) «تخفيض التقييم البعيد الأجل للولايات المتحدة الأمريكية إلى AA+ بسبب الأخطار السياسية وارتفاع أعباء الديون. توقعات سلبية». ستاندرد آند بورز، 5 أغسطس 2011.

(4) أوليفيه بلانشار، «مراجعة لـ 2011: أربع حقائق صلبة»، صندوق النقد الدولي مباشر، 21 ديسمبر 2011،

<http://blog-imfdirect.imf.org/2011/12/21/2011-in-review-four-hard-truths/>.

(5) الأرقام من موقع اقتصادات التجارة

<http://www.tradingeconomics.com/data-all-countries.aspx>.

(6) تعنينا في الفصل الثالث كثيرا كيفية اندراج المصارف الكبرى في أوروبا في قصتنا المتعلقة بالأسباب التي جعلت التقشف اللعبة الوحيدة في الساحة.

(7) تحدث مشكلة الملاءة عندما تصبح المشاكل القريبة الأجل للسيولة بعيدة الأجل. ويوقف إغراق الأسواق بالنقد تحول المشاكل من قريبة الأجل إلى بعيدة الأجل.

(8) كان يُفترض أن يسبب العجز التضخم. واتضح أنه لم يفعل ذلك.

(9) للحصول على الرقم الخارجي والأكثر دقة، انظر في أسواق أفضل، «ثمن الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية اللذين سببتهما وول ستريت أكثر من 12.8 تريليون دولار». 15 سبتمبر 2012،

<http://bettermarkets.com/sites/default/files/Cost%20Of%20The%20Crisis.pdf>.

(10) آرون كيرشفيلد وإيلينا لوغوتينكوفا ونيكولاس كومفورت «دويتشه بنك الأول في أوروبا فيما يضرب الرفع المالي التقويم»، «بلومبرغ»، 27 مارس 2012،

<http://www.bloomberg.com/news/2012-03-26/deutsche-bank-no-1-in-europe-as-leverage-hits-market-valuation.html>.

(11) تايلر درودن، «تقديم إجمالي موجودات المصارف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف»، 17 فبراير 2010،

<http://www.zerohedge.com/article/presenting-total-bank-assets-percentagehost-countries-gdp>.

(12) ليس ذلك فحسب، فالتخفيض من جانب واحد يفاقم نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل الديون القائمة أكثر تكلفة فيما تنخفض الإيرادات الضريبية.

(13) لمثال رائع على هذه الدعاية الصافية، شاهد شريط الرسوم المتحركة الذي أنتجه المصرف المركزي الأوروبي حول «وحش التضخم»

<http://vimeo.com/12324309>.

(14) هذا هو السبب الذي يجعل التركيز الذي استهدف قدرة الحكومة اليونانية على بناء تحالف لمصلحة سياسات التقشف في العام 2011 نصف إجابة في أحسن الأحوال. إذا كان شركاؤك التجاريون جميعا يخفزون الإنفاق أيضا، فلن يكون ثمة طلب خارجي للتعويض عن انهيار الطلب المحلي. فما يفعله ذلك كله هو انكماش لاقتصادك وزيادة ديونك بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الخاص بك.

(15) تتضمن الطبعة الثانية من العمل الرائع لجون كوينغ اقتصاد الزومبي فصلا عن التقشف. جون كوينغ، اقتصاد الزومبي: كيف لا تزال أفكار ميتة تمشي بيننا (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2010).

(16) لي فيليبس، «اندفاع المصرف المركزي الأوروبي إلى التقشف يثير مخاوف في شأن المسألة الديمقراطية في أوروبا»، «غارديان»، 22 أغسطس 2011. مورت زوكرمان، «أميركا ليس لديها خيار سوى دخول عصرها الخاص من التقشف»، «فاينانشيال تايمز»، 14 يوليو 2011، تعليق «اللائحة أ». ألبرتو أليسينا، سيلفيو أوردانيا، روبرتو بروتي وفابيانو سكانتيريللي (2002)، «السياسات المالية العامة والأرباح والاستثمار»، «المجلة الاقتصادية الأميركية» 92 (3): 571 - 589. بيتر كوي، «ما هي قيمة الاقتصاديين على أي حال؟» «بلومبرغ بيزنس ويك»، 16 أبريل 2009، موضوع الغلاف.

(17) كارمن راينهاردت وكينيث روغوف، النمو في زمن الديون، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15639، كامبريدج، ماساتشوستس، يناير 2010.

(18) انظر في، مثلا، جون أيرونز وجوش بيفنز، «الدين الحكومي والنمو الاقتصادي: المطالبات المبالغ فيها حول «عتبة» الدين تعاني عيوباً نظرية وتجريبية»، معهد السياسات الاقتصادية، ورقة إحاطة 271، واشنطن العاصمة، 16 يوليو 2010. يهاجم أيرونز وبيفنز بشدة فكرة عتبة الـ 90 في المائة على أساس السببية العكسية، أي يريان أن بطء النمو يسبب تراكم الديون.

(19) سايمون جونسون وجيمس كواك، البيت الأبيض يحترق: آباؤنا المؤسسون وديننا الوطني ولماذا هو مهم لك (نيويورك: بانثيون للكتب 2012)، 163.

(20) المرجع نفسه.

(21) منزى دي تشين وجيفري أي فريدين. عقود ضائعة: صنع أزمة الدين الأمريكي والانتعاش الطويل (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 2011).

(22) بول كروغمان. أنها هذا الكساد الآن (دبليو دبليو نورتون، 2012)، 141 - 143.

(23) إريك هيلين وجوناثان كيرشنر، محرران، مستقبل الدولار (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2009).

(24) لأنها قد تكون صغيرة جداً، على الأقل بالنسبة إلى شخص ليس في القطاع المالي. أعود إلى قضية القمع المالي في الخاتمة.

(25) لمثال نموذجي، انظر في الورقة المؤلفة من صفحتين لمؤسسة بيتر جي بيترسون: «اقتصاد أقوى، تعاملوا مع الديون»، في «بلومبرغ بيزنس ويك»، 27 أغسطس 2012. وهي تحتوي على إسقاط خطي يمتد إلى العام 2040. وبحلول ذلك الوقت، قد تكون جفت الإمدادات العالمية للنفط، وآخر شيء قد نهتم به هو الديون السيادية.

(26) «موازنة حكومة الولايات المتحدة، للسنة المالية العامة 2002»، المكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة، 224، الجدول 2، S.

<http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BUDGET-2002-BUD/pdf/BUDGET-2002-BUD.pdf>.

(27) ألبرتو أليسينا، «التخفيضات الضريبية في مقابل الحفز: الدليل موجود»، «وول ستريت جورنال»، 15 سبتمبر 2010، صفحة الرأي. كارمن راينهاردت وكينيث إم إس روغوف، «النمو في زمن الديون»، «المجلة الاقتصادية الأميركية» 100، 2 (2010): 573 - 578.

(28) تيموثي نوا، «تقديم هذا الاختلاف الكبير»، «سلايت»، 3 سبتمبر 2010، جزء من سلسلة بعنوان «الولايات المتحدة لعدم المساواة».

http://www.slate.com/articles/news_and_politics/the_great_divergence/features/2010/the_united_states_of_inequality/introducing_the_great_divergence.html.

(29) انظر في موقع مكتب الإحصاء الأمريكي على الإنترنت،

<http://www.census.gov/hhes/www/poverty/about/overview/index.html>.

قُرئ في 19 سبتمبر 2011.

(30) روبرت وايد في جون رافينهيل (2010)، الاقتصاد السياسي العالمي، الطبعة الثالثة. (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد)، 396.

(31) على الرغم من أن الأجور النقدية للعمال زادت عندما أُخذ التضخم في الاعتبار، بقيت راكدة. انظر في لورانس ميشل وهايدي شيرولتز، «قصة حزينة لكن حقيقية عن الأجور في أمريكا»، معهد السياسات الاقتصادية، واشنطن العاصمة، 15 مارس 2011، http://www.epi.org/publication/the_sad_but_true_story_of_wages_in_america/.

لرسم مفيد عن الموضوع نفسه، انظر في زيد جيلاني، «فيما الأجور راكدة، تعمل الأسرة الأميركية النموذجية 26 بالمائة زيادة عن 1975». فكر بالتقدم، 11 يوليو 2011، <http://thinkprogress.org/economy/2011265311/11/07//graph-family-26-percent-wages/?mobile=nc>.

(32) لمقارنة القراءتين الأكاديمية والشعبية لهذا، انظر في «إستراتيجيات ضبط أوضاع المالية العامة في عالم ما بعد الأزمة»، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل، إدارة الشؤون المالية. 4 فبراير 2010،

<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010020410/a.pdf>.

مورت زوكرمان، «أميركا ليس لديها خيار سوى دخول عصر التقشف الخاص بها»، 14 يوليو 2011، «فاينانشيال تايمز»، تعليق «اللائحة أ».

<http://blogs.ft.com/the-a-list/201114/07//americahas-nochoice-but-to-enter-its-own-age-of-austerity/#axzz2Es8OMDCs>.

(33) سميث، آدم (1776)، تحقيق في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها، المحرران آر إتش كامبل وأي إس سكينر (إنديانابوليس، إنديانا: صندوق ليبرتي، 1981)، 341.

(34) نلاحظ خصوصا كيف كانت الأزمة أساسا أزمة في «ورقة التعليمات» الخاصة بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. وفي الواقع يمكن اعتبار الأزمة نفسها تجربة لمئات

هذه الأفكار كلفت 13 مليار دولار، ما يطرح سؤالاً مهماً جداً. إذا زُورت هذه الأفكار فعلا خلال الأزمة، فلماذا لا تزال النخب المالية والحكومية تستخدمها لتشخيص هذه الأزمة؟

الفصل الثاني

(1) تتكرر المسرحية المعنوية نفسها في تفسير الحكومة البريطانية لأحداث الشغب في أغسطس 2011 وإشادة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والترويكا بدول البلطيق كأبطال للتقشف في يوليو 2012. تغطي المسرحيات المعنوية الحالات الطارئة كلها.

(2) أندرو لو، «قراءة في الأزمة المالية: مراجعة لـ 21 كتاباً»، غير منشور، أُعد لـ «مجلة الأدبيات الاقتصادية»، 24 أكتوبر 2011. متوافر في <http://mitsloan.mit.edu/finance/pdf/Lo20120109c.pdf>.

(3) لو، «قراءة في الأزمة المالية».

(4) راغورام راجان، خطوط الصدع: كيف لا تزال الكسور الخفية تهدد الاقتصاد العالمي (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2010). جيمس بارث وجيرارد كابريو الابن وروس ليفين، حراس المالية: جعل المنظمين يعملون لحسابنا (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتقنية، 2012). سايمون جونسون وجيمس كواك، ثلاثة عشر مصرفياً: الاستيلاء على وول ستريت والانهيار المالي التالي (نيويورك: بانثيون للكتب، 2010).

(5) غاري غورتون، صفقة من اليد الخفية: رعب العام 2007 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2010).

(6) غريتا آر كريبنر، الاستفادة من الأزمة: الأصول السياسية لصعود قطاع المال (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 2011).

(7) كان ثمة نقص في المعروض من سندات الخزنة لأن الحكومات الآسيوية كانت تمتص ما تستطيع امتصاصه منها لتضيف إلى الاحتياطات وتدير أسعار صرف عملاتها. انظر في مارتن وولف، إصلاح القطاع المالي العالمي (بالتمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2008). إريك هيلينر وجوناثان كيرشنر، مستقبل الدولار (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2009)، الفصل الثالث.

(8) كما سنرى لاحقاً، هذا الخوف من العدوى هو ما يدفع جزئياً التقشف في منطقة اليورو.

(9) ولقواعد المحاسبة المعروفة باسم «سعر بسعر السوق» إسهام أيضاً.

(10) من بين الأشياء كلها، يستحق غياب الدولة عن الأسواق الرئوي التعليق عليه، لأن غياب الضمان الحكومي للتأمين يفسر ضعف النظام أمام سباق على السحب من المصارف.

(11) ترتبط الأصول بالاقتصاد ويمكن أن تكون مربحة لكل من المشتري والبائع. أما المشتقات فلعبه محصلتها صفر لا يحقق منها المال سوى المصرف على جانبي التجارة لأن ما يقبضه شخص يخسره شخص آخر. أشكر بروس شادويك لهذه الصيغة المقتضبة.

(12) العقود الآجلة المتداولة في الأسواق والعقود الآجلة المتداولة خارج الأسواق تسمح عادة للمشتريين بالتحوط من تحركات الأسعار في المستقبل. وتسمح عقود التبادل عادة بتداول الأخطار. أما الخيارات فتمنح الحق في شراء شيء ما أو بيعه في المستقبل.

(13) تُدعى مبادلة العجز الائتماني مبادلة لكنها في الواقع مختلفة تماما عن معظم المبادلات. كانت تُسمى مبادلة في الأغلب لتجنب القواعد التي سُنّ طبق لو سميت باسمها الفعلي أي عقد تأمين. يتطلب التأمين وضع احتياطات جانبية، لكن المبادلات لا تتطلب ذلك، الأمر الذي كان جزءا كبيرا من مشكلتها. مرة أخرى، أشكر بروس شادويك لهذا التوضيح وبيل جاينواي لتشديده على أن غياب التأمين الاحتياطي هو ضعف هيكلي رئيسي لمبادلات العجز الائتماني.

(14) كما سنرى قريبا، كشفت النماذج الاقتصادية المستخدمة في تسعير هذه الأخطار للمستثمرين أن هذه هي الحال.

(15) في شكل ملتبس، كان الكيان الذي يجمع المدفوعات من التزامات الدين المضمونة يُسمى أحيانا بالاسم نفسه: التزام الدين المضمون (أحيانا أداة الاستثمار المهيكل)، لكن تجاهل هذا التمييز للأغراض التي لدينا الآن.

(16) مبادلة العجز الائتماني هي في الواقع عقد تأمين مع خيار متضمن فيها لتوليد تدفق من المدخول.

(17) لكن وفقا لبيل جاينواي، في حالة مبادلات العجز الائتماني «ليس البائع المؤمن للحماية ملزما بإنشاء احتياطات... [و] ليس في حاجة إلى امتلاك أي مصلحة تأمينية في الكيان المشار إليه»، ونتيجة لذلك ظهرت في وقت قصير سوق للأخطار كبيرة جدا وتتمتع بسيولة وغير متمتعة بدعم. وأثبت غياب الدعم أنه موطن الضعف الرئيسي فيها. انظر في بيل جاينواي، ممارسة الرأسمالية في اقتصاد الابتكار (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)، 163 - 164.

(18) كما ورد أعلاه، خفّضت مشتريات المصارف المركزية الآسيوية للسندات الحكومية الإمدادات من سندات الخزنة، وهذا جعل التزامات الدين المضمونة أكثر جاذبية.

(19) بيتر إس غودمان، متأخرات: نهاية المال السهل وتجديد الاقتصاد الأمريكي (نيويورك: هنري هولت، 2010)، الفصل 5.

(20) جيليان تيت، ذهب الحمقى (نيويورك: الصحافة الحرة، 2009).

(21) أو أداة ذات أغراض خاصة.

(22) التنوع هو أكثر من «عدم وضع البيض كله في سلة واحدة». يسعى التنوع الجيد إلى إضافة أصول غير مترابطة أو مترابطة عكسيا إلى الأصول الأخرى الموجودة في

المحفظة. لكن يجب أن يُتوقع من الأصول غير المترابطة أن تكسب أكثر مما يُتوقع الحصول عليه من طريق إيداع نقدي في حساب جار، لتستحق الأصول غير المترابطة المخاطرة بالمال والدمج في المحفظة. وعلاوة على ذلك، الأصول غير المترابطة لا تقدم تلك العائدات بطريقة متزامنة: ليس عليها أن ترتفع وتنخفض في اللحظة نفسها من الزمن.

(23) لكن ثمة حدودا لكل من الإستراتيجيات. يصح الأمر تحديدا إذا كان الجميع يحاولون تحقيق تنوع كامل، فبعد ذلك، للمفارقة، سيشترون في نهاية المطاف كمية أكثر أو أقل من الأصول نفسها، وباستخدام التحوط نفسه لتغطية انكشافهم، وهو ما حدث قبل العام 2006. ويمكن أن تتنوع محافظهم الفردية حتى إذا لم يتنوع مجموع تلك المحافظ. هذا هو السبب فيما يُسمى الأخطار النظامية، وهي جزء من أخطار لا يمكن تنويعها ولن تزول بل ستستمر. وسنستعرض الأمر قريبا.

(24) بيتر تي لارسن، «غولدمان يدفع ثمن كونه كبيرا»، «فاينانشيال تايمز»، 13 أغسطس 2007، مُقتبس في دود وآخرون، «كم مشؤومة هي الأرقام الرياضية الـ 25»، جامعة كلية دبلن، مركز الأسواق المالية، سلسلة أوراق العمل دبلو بي - 08 - 04 (2008): 1.

<http://irserver.ucd.ie/bitstream/handle/101971175/WP-0804-.pdf;jsessionid=0973D543CCE4C7590E24E76120BDEC64?sequence=1>.

(25) روجر وينشتاين، عندما فشلت العبقرية (نيويورك: راندوم هاوس، 2000)، 126 - 127.

(26) دود وآخرون، «كم مشؤومة هي الأرقام الرياضية الـ 25»، 5.

(27) أندرو هالدين، «لماذا فشلت المصارف في اختبار الإجهاد»، (خطاب في مؤتمر ماركوس إيفانز حول اختبار الإجهاد، لندن، 09 - 10 فبراير 2009).

(28) أدت ثلاثة كتب صدرت حديثا عملا كبيرا لتبين لنا كيف أن الأفكار التي تشكل القطاع المالي الحديث وهيكله النظري، كانت جزءا كبيرا مما حدث من خطأ. أسطورة سوق الرشيدة لجاستن فوكس (2009)، وكيف تفشل الأسواق لجون كاسيدي (2009)، واقتصاد الزومبي لجون كويغين (2010) تعرض في مقدار كبير من التفصيل كيف بُنيت النظرية الاقتصادية في السنوات الثلاثين الماضية، وما افترضته في شأن العالم، وسبب فشل تلك الأفكار في أزمة 2007 - 2008. فيما يلي، أود أن ألفت إلى عملهم وإلى أعمالهم السابقة حول هذا الموضوع. وما أشدد عليه هنا، وأضيفه إلى مناقشتهم، هو الدور الذي تؤديه النظرية الاقتصادية في تأمين الاستقرار وتعزيز عدم الاستقرار في النظام المالي.

(29) تقول نكتة قديمة إن الخبير الاقتصادي هو شخص يرى شيئا ما يحدث في العالم ثم يسأل إن كان صحيحا من الجانب النظري.

(30) انظر في مارك بليث، التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسسي في القرن العشرين (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002). بليث، «عندما تتغير الليبراليات: مقارنة العمل السيامي الخاص بالانكماش والتضخم»، في

التجارب الليبرالية الجديدة الوطنية والإقليمية مع الأفكار العالمية، المحررون آرثر تي دنزاو وتوماس سي ويليت ورافي كاي روي (لندن ونيويورك: روتليدج، 2006)، 71 - 97.

(31) يتجسد هذا في النكتة التالية المنسوبة إلى كينز. عندما سأل صحافي: «إذا كان رجال الأعمال أغبياء كما تظن، كيف يتمكنون من تحقيق الربح؟» أجاب كينز، «سهلة. ينافسون رجال أعمال آخرين».

(32) دُعي هذا التحليل نقد الأسس الجزئية واقترحه بداية اقتصاديون مثل روبرت لوكاس وروبرت جاي بارو.

(33) لذلك تستمر الاتهامات التي لا تزال مهووسة تُوجّه إلى «فاني» و«فريدي»، على الرغم من أن قدرتهما على توليد أزمة عالمية تساوي صفرا. ليس ثمة سوى فاني واحد وفريدي واحد، ولا يزال عدد كبير من الولايات في أزمة.

(34) كما سترى قريبا، هو التفكير نفسه وراء سياسات التقشف في منطقة اليورو.

(35) يشبه هذا قليلا القول إن أولئك الذين يرغبون في شغل وظائف عامة هم الأكثر تأهيلا لشغلها.

(36) يقول أندرو هالدين وروبرت مايو في شأن هذه المجموعة من الأفكار إن ما يسميانها «نظرية تسعير الأصول» هي «ليست نظرية بالمعنى المستخدم عادة في العلوم، بل هي مجموعة من الافتراضات المثالية التي تستند إليها الهندسة المالية. أي أن نظرية تسعير الأصول هي جزء من المشكلة نفسها». هالدين ومايو، «الأخطار الشاملة في البيئة المصرفية»، «نايتشر» 469 (2011): 352.

(37) في النهاية، سُوّيت عقود مبادلات العجز الائتماني لـ «ليمان»، ووقفت الدولة وراء كل صفقة. انظر في «شركة ائتمان الإيداع والمقاصة تكمل تسوية عقود مبادلات العجز الائتماني ليمان ما أدى إلى صافي تحويلات مالية بـ 5.2 مليار دولار»، 22 أكتوبر 2008. streetinsider.com.

[http://www.streetinsider.com/Trader+Talk/DTCC+Completes+Settlement+of+Lehman+CDS+Completes+Settlement+of+Lehman+CDS+Contracts+Resulting+In+\\$5.2B+In+Net+Fund+Transfers/4087312.html](http://www.streetinsider.com/Trader+Talk/DTCC+Completes+Settlement+of+Lehman+CDS+Completes+Settlement+of+Lehman+CDS+Contracts+Resulting+In+$5.2B+In+Net+Fund+Transfers/4087312.html).

(38) الرقم 13 تريليون دولار يأتي من تقدير معهد أسواق أفضل لتكاليف الأزمة على الاقتصاد الأمريكي، والتي يمكن القول إنه الأكثر شمولا حتى الآن. ويرى المعهد أن «ثمن الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية اللذين سببتهما وول ستريت أكثر من 12.8 تريليون دولار»، تقرير أسواق أفضل، 15 سبتمبر، 2012.

<http://bettermarkets.com/sites/default/files/Cost%20Of%20The%20Crisis.pdf>.

(39) لمصدر جيد حول تكوين الموازنة العمومية لمجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي انظر في «العوامل المؤثرة في أرصدة الاحتياط»، مجلس محافظي نظام الاحتياط الفدرالي، <http://www.federalreserve.gov/releases/h41/>.

- (40) أسواق أفضل، «ممن الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية اللذين سببتهما وول ستريت».
- (41) إدارة الشؤون المالية لصندوق النقد الدولي، «رأصد أوضاع المالية العامة عبر البلدان: نوفمبر 2009»، 3 نوفمبر، 2009، 37، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0925.pdf>.
- (42) كما سترى في الفصل الثالث، ثمة آليات أخرى أقل وضوحاً تؤدي دوراً أيضاً.
- (43) المسوح الاقتصادية والمالية العالمية لصندوق النقد الدولي، رأصد المالية العامة، مراقبة التحديات المقبلة، 14 - 15. 14 مايو، 2010. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2010/fm1001.pdf>.
- (44) المرجع نفسه.
- (45) انظر في «نتائج مسح الرواتب في أميركا»، الأسبوع الوطني لمرتبات للعام 2010، http://www.nationalpayrollweek.com/documents/2010GettingPaidInAmericaSurveyResults_FINAL.pdf.
- أناماريا لوساردي ودانيال جاي شنايدر وبيتر تيفانو، «الأسر الضعيفة مالياً»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل الرقم 17072، كامبريدج، ماساتشوستس، 11 مايو 2011 <http://www.nber.org/papers/w17072>. لورانس ميشل وهايدي شيرولتز «قصة حزينة لكن حقيقية عن الأجور في أميركا»، معهد السياسات الاقتصادية في واشنطن العاصمة، 15 مارس، 2011. http://www.epi.org/publication/the_sad_but_true_story_of_wages_in_america/.
- (46) عدد البنادق مأخوذ من http://en.wikipedia.org/wiki/Gun_violence_in_the_United_States.
- (47) الأرقام كلها في هذا القسم تأتي من الإيداعات المالية غير المصرفية. أرقام الناتج المحلي الإجمالي تأتي من «يوروستات». يمكن العثور على التفاصيل في الفصل الثالث.
- (48) نسيم طالب، «السرقه المصرفية الكبرى»، «بروجيكت سنديكيت»، 2 سبتمبر 2011. <http://www.project-syndicate.org/commentary/the-great-bank-robbery>.

الفصل الثالث

- (1) يعمل العمال اليونانيون في الواقع لساعات أطول من نظرائهم الألمان. انظر في «مستوى إنتاجية العمالة في إجمالي الاقتصاد»، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ابحث عن «إحصائيات متوسط ساعات العمل لدى العمالة»، <http://stats.oecd.org>.
- (2) داغمار إتش لويس ومارتا رودريغز - فايفز وميكال سلافيك، «حجم الديون الحكومية في منطقة اليورو وتكوينها»، المصرف المركزي الأوروبي، سلسلة أوراق عرضية 132، أكتوبر (2011): 15. <http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecbocp132.pdf>.

(3) ليون منغاساريان، «ألمانيا تقول إن الولايات المتحدة تفقد مكانتها كقوة مالية عظمى»، «بلومبرغ»، 25 سبتمبر 2008.

<http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=ahUuZ8Z5rkDA&refer=germany>.

(4) أنغيلا ميركل في اقتباس في أبراهام نيومان، «الفرار من الأخطار: ألمانيا الموحدة ودور المعتقدات في الرد الأوروبي على الأزمة المالية»، «العمل السياسي والمجتمع الألمانيان» 28، 2 (صيف 2010): 158. كما يقتبس نيومان عن شتاينبروك قوله، «يُضخ كثير من المال في السوق فيمكن لأسواق رأس المال أن تغرق بسهولة، ما يؤدي إلى فترة من التضخم العالمي»، المرجع نفسه.

(5) «التقرير الاقتصادي للرئيس (2010)»، مطبعة حكومة الولايات المتحدة، واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي، (2010)، 87.

(6) مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية (زيو)، «مؤشر زيو للثقة الاقتصادية: التفاؤل يعود»، مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية. 18 أغسطس 2009.

<http://www.zew.de/en/press/1255/zew-indicator-of-economic-sentiment-optimism-returns>.

(7) هنري فاريل وجون كويغن، «توافق وتنافر وأفكار اقتصادية: صعود الكينزية وسقوطها خلال الأزمة الاقتصادية»، مخطوطة غير منشورة (2011)، 16.

(8) كريس جايلز وجيليان تيت، «رئيس صندوق النقد الدولي يحذر من صدمة مالية»، «فاينانشيال تايمز»، 27 يناير 2008.

<http://www.ft.com/intl/cms/s/0106230/b0-cd2911-dc-9b2b-00077b07658.html#axzz22sXtZh8H>.

أوليفيه بلانشار وجيوفاني ديلاريتشا وباولو ماورو، «إعادة نظر في سياسات الاقتصاد الكلي»، صندوق النقد الدولي، مذكرة لموظفي صندوق النقد الدولي (2010).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2010/spn1003.pdf>.

(9) فاريل وكويغن، «توافق وتنافر وأفكار اقتصادية»، 22.

(10) روبرت سكيدلسكي، كينز: عودة الأستاذ (نيويورك: بابلز أفيرز، 2009).

(11) لرواية نهائية عن التضخم الألماني، انظر في جيرالد فيلدمان، اضطراب عظيم: السياسة والاقتصاد والمجتمع 1914 - 1924 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1997).

(12) يقيم آدم فيرغسون الحجة التي تقول إن التضخم الألماني الجامح كان حالة من الحفز النقدي المتعمد. أجد حجة فيلدمان أكثر إقناعاً وأود أن ألفت إليها هنا. لرؤية بديلة، انظر في آدم فيرغسون، عندما يموت المال: كابوس العجز في الإنفاق وتخفيض قيمة العملة والتضخم الجامح في ألمانيا فايمار (نيويورك: بابلز أفيرز، 2010).

- (13) عن الأوردوليبرالية، انظر في بريجيت يونغ وفيلي سملر، «الرؤية الألمانية الجديدة إلى منطقة اليورو: الأوردوليبرالية القائمة على القواعد؟» مخطوطة غير منشورة (2011). وستيفن سيلفيا، «لماذا تختلف ردود الفعل الألمانية والأميركية إلى الأزمة المالية؟» «العمل السياسي والمجتمع الألمانيان» 29، 4 (شتاء 2011): 68 - 77.
- (14) انظر في بيتر كاتزنشتاين، «عالم من مناطق» (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2005).
- (15) ألان غرينسبان، «التضخم: الخطر الحقيقي الذي يهدد الانتعاش المستدام»، «فاينانشيال تايمز»، 25 يونيو 2009، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/e1fbc4e611-6194-de-9e03-00144feabdc0.html#axzz1rw5D7xpm>.
- (16) جيفري ساكس، «حان الوقت للتخطيط لمرحلة ما بعد الكينزية»، «فاينانشيال تايمز»، 7 يونيو 2010، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/e7909286726-b-11df-9f8200144feabdc0.html#axzz1rw5D7xpm>.
- (17) جان كلود تريشيه، «لا تحفزوا أكثر - حان الوقت الآن للجميع ليتشددوا»، «فاينانشيال تايمز»، 22 يوليو 2010، <http://www.ft.com/intl/cms/s/01/b3ae97e-95c611-df-b5ad00144feab49a.html#axzz1rw5D7xpm>.
- (18) كريس جايلز، «مجموعة العشرين: التغيير كله على صعيد المالية العامة»، «فاينانشيال تايمز»، 5 يونيو 2010، <http://blogs.ft.com/money-supply/201005/06//g20-all-change-on-the-fiscal-front/#axzz22zcCMef9>.
- (19) ولفغانغ شويبله «لألمانيا المتضررة الحق في تخفيض الإنفاق»، «فاينانشيال تايمز»، 24 يونيو 2010، <http://www.ft.com/intl/cms/s/09/edd84347-f3311-df-84a3-00144feabdc0#htmlaxzz22sXtZh8H>.
- (20) المصرف المركزي الأوروبي، النشرة الشهرية، المصرف المركزي الأوروبي، يونيو 2010، 83 - 85.
- (21) ستيفن كينسيلا، «هل أيرلندا حقا قدوة للتقشف؟» «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (يناير 2012): 232.
- (22) «النشرة الشهرية»، المصرف المركزي الأوروبي، يونيو 2010، 84.
- (23) أرقام 2010 مأخوذة من stats.oecd.org، وتقول أرقام 2011، «العجز في منطقة اليورو ولدى حكومات الاتحاد الأوروبي الـ 27 يبلغ 4.1 و4.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي»، «يوروستات».

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/223042012--AP/EN/223042012--APEN.PDF

(24) جورجيس بي كوريتاس، «الأزمة اليونانية: الأسباب والآثار» «بانوايكونوميوس» 57، 4 (ديسمبر 2010): 391 - 404.

(25) أو اشتري حماية مبادلات العجز الائتماني للسندات، أو بيع السندات لتكسب المال على الجانب السلبي، لكن في نهاية المطاف أنت تريد الخروج.

(26) انظر في «بيانات إجمالي صافي الدين الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) لـ 2007، الدول كلها»، «الراصد الاقتصادي»،

http://www.economywatch.com/economicstatistics/economicindicators/General_Government_Net_Debt_Percentage_GDP/2007/.

(27) كما سنفضل في الخاتمة، يُفضل استخدام الناتج القومي الإجمالي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي في الحالة الأيرلندية، لأن أيرلندا هي قاعدة للشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية التي تعلن الأرباح في أيرلندا لأسباب ضريبية. على هذا النحو، فإن صافي مدخول أيرلندا من المصادر الخارجية والتزاماتها الخارجية ضخمة بالنسبة إلى بلدان أخرى وصادراتها من الخدمات مُبالغ فيها.

(28) ستيفن كينسيلا وكيفن سوليفان، «تصميم مؤسسي لتنظيم القواعد العليا للأخطار في القطاع المصرفي الأيرلندي: دروس من المصارف الإنجليزية - الأيرلندية في ساعة مينسكي»، «مجلة تنظيم العمل المصرفي» (يصدر في 2013)، 6.

(29) المرجع نفسه، 5.

(30) كينسيلا، «هل أيرلندا حقاً؟» 224.

(31) جون مولدين، المرحلة النهائية: نهاية الدائرة العملاقة للديون وكيف يغير ذلك كل شيء (هوبوكين، نيوجرسي: جون وايلي وأولاده، 2011)، 223.

(32) فرانسيسكو كاربالو - كروز، «أسباب الأزمة الاقتصادية الإسبانية ونتائجها: لماذا يأخذ الانتعاش وقتاً طويلاً؟»، «بانوايكونوميوس» 58، 3 (2011): 314.

(33) روبرت فيشمان، «حالات الشذوذ في اقتصاد إسبانيا ووضع السياسات الاقتصادية فيها»، «مساهمات في الاقتصاد السياسي» 31 (2012): 67 - 76.

(34) تعرض تقرير أوليفر وإيمان حول الخسائر المتوقعة في القطاع المصرفي الإسباني والتي قدرها بـ 59.3 مليار يورو إلى طعن من بعض المحللين الذين وصفوه بالمعتل، مقترحين خسائر أكبر من ذلك بكثير. انظر في أوليفر وإيمان «مراجعة لجودة الأصول وممارسة لاختبار الإجهاد من أسفل الهرم إلى أعلاه»، 28 سبتمبر 2012.

http://www.bde.es/f/webbde/SSICOM/20120928/informe_ow280912e.pdf.

لرد على التقرير، انظر في تايلر درودن، «كيف تلاعب أوليفر وإمان بتحليل خطة إنقاذ قطاع المصارف الإسبانية»، «زيرو هيدج»، 28 سبتمبر 2012، <http://www.zerohedge.com/news/201228-09-/how-oliverwyman-manipulated-spanish-bank-bailout-analysis>.

(35) «مجتمع الشك»، «إيكونوميست»، 3 مايو 2012، <http://www.economist.com/node/21548977>.

(36) «بيانات إجمالي صافي الدين الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) للعام 2012، الدول كلها»، الرائد الاقتصادي، http://www.economywatch.com/economicstatistics/economicindicators/General_Government_Net_Debt_Percentage_GDP/2012/.

(37) «المملكة المتحدة ستجنب مصر اليونان بموازنة صعبة - أوزبورن»، «رويترز»، 20 يونيو 2010، <http://uk.reuters.com/article/201020/06//uk-britain-osborne-budgetidUKTRE65J0UX20100620>.

(38) «الاقتصاد البريطاني يواجه أزمة»، «بي بي سي نيوز أونلاين»، 7 فبراير 2010، <http://news.bbc.co.uk/2/hi/8503090.stm>.

(39) نبال فيرغسون، «الأزمة اليونانية مقبلة إلى أمريكا»، «فاينانشيال تايمز»، 10 فبراير 2010، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/f90bca1011-1679-df-bf44-00144feab49a.html#axzz1syduMdbA>.

(40) في شكل ذي معنى، يحصل البحث على «غوغل» عن العبارة «الولايات المتحدة مثل اليونان ربيع 2010» على نحو 73 مليونا الزيارات اعتبارا من 20 ديسمبر 2012.

(41) بيتر وايز «ترشيح يسكن المخاوف من انتشار أزمة الديون»، «فاينانشيال تايمز»، 6 مايو 2010، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/df61c58e-00f711-df-a4cb-00144feabdco.html#axzz1syduMdbA>.

رالف أتكينز وكيرين هوب وديفيد أوكلي، «تحذير من المصرف المركزي الأوروبي إلى الحكومات المثقلة بالديون»، «فاينانشيال تايمز»، 14 يناير 2010، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/63/b1572411-5926-df-adc3-00144feab49a.html#axzz1syduMdbA>.

(42) كارمن راينهاردت وكينيث إس إم روجوف، «الأزمات المصرفية: وخطر تكافؤ الفرص»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة عمل، السلسلة 14587، كامبريدج، ماساتشوستس، ديسمبر 2008.

(43) موريتز شولاريك وألان إم تايلور، «انفجار طفرات الائتمان: السياسات النقدية ودورات الرفح المالي والأزمات المالية، 1870 - 2008»، المجلة الاقتصادية الأمريكية 102، 2 (أبريل 2012): 1029 - 1062.

(44) حتى الألمان سيجدون تناقصا سريعا لعائدات اليورو بدأت تدخل بسرعة في 2013، مع استمرار منطقة اليورو في تخفيض الإنفاق سعيا وراء الازدهار.

(45) كانت ثمة حجة ثالثة أكثر «علانية» تقول إن عملة مشتركة من شأنها أن تؤدي إلى تعريف أكثر شعبية لأوروبا على مستوى هويات المواطنين. يبدو أن عكس ذلك تماما يحدث في إسبانيا حاليا.

(46) أنا مدين بهذه الرؤية إلى عرض تقديمي بعنوان «هل سيتجاوز اليورو الأزمة؟» قدمه مارتن وولف في جامعة براون، 17 أبريل 2012.

(47) أشكر سايمون تيلفورد لهذه الرؤية.

(48) باري أيكينغرين، أغلال ذهبية: معيار الذهب والكساد الكبير 1919 - 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1996).

(49) يُشار إلى ذلك أحيانا باسم «مبدأ دارتانيان» وفق صرخة فرسان ألكسندر دوما «الجميع للواحد والواحد للجميع».

(50) انظر في مارتن فيلدشتاين «الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي والصراع الدولي»، «فورين أفيرز» (نوفمبر/ ديسمبر 1997). «اليورو والظروف الاقتصادية» المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ورقة العمل 17617، كامبريدج، ماساتشوستس، نوفمبر 2011.

(51) بول كروغمان، بيع الرخاء: العقل والهراء في عصر اضمحلال التوقعات (نيويورك: دبلو ديلو نورتن، 1994).

(52) دانيلا غابور وكورنيل بان، «سياسات المالية العامة في الظروف (الأوروبية) الصعبة: التمويل وأصناف الرأسمالية»، ورقة قُدمت في ورشة العمل «فهم أزمة أوروبا»، مدرسة بريستول للأعمال، 11 مايو 2012.

(53) يسعى الاتحاد المصري الشامل للاتحاد الأوروبي المقترح في سبتمبر 2012 إلى معالجة هذه المشكلة من خلال جعل المصرف المركزي الأوروبي يرصد المصارف ذات الأهمية النظامية في منطقة اليورو كلها - نحو ستة آلاف كيان. المشكلة الرئيسية مع هذا الاقتراح، بصرف النظر عن حقيقة أن المملكة المتحدة ستظل إلى حد كبير خارج اختصاصه، هي أن الإشراف وحده لا يحل مشكلة الملاءة. إن لم يكن المصرف المركزي الأوروبي على استعداد ليصبح مقرض الملاذ الأخير المباشر للمصارف الفردية في أنحاء منطقة اليورو كلها، فإن القول ببساطة للجهة الوطنية المنظمة إن مصرفا يمسك بـ 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في دفاثره على وشك أن ينهار لن يفعل شيئا لحل المشكلة إذا لم تكن الجهة الوطنية المنظمة تملك المال للتعامل مع هذه المشكلة. أما الإنقاذ غير المباشر من خلال آلية الاستقرار الأوروبي، وهو ما سعت إليه إسبانيا في سبتمبر 2012، فلا يزال محدودا بسبب حجم الآلية والمقاومة المتواصلة لها من الحكومة الألمانية. باختصار، لا يمكنك الالتزام بمصادقية بتوفير سيولة غير محدودة بأداة محدودة النقود. انظر في الاقتراح في

http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/committees/reform/20120912-com-2012510-_En.pdf.

(54) اعتباراً من 13 ديسمبر 2012، اتخذ الاتحاد الأوروبي الخطوات الأولى نحو إنشاء اتحاد مصرفي يدرك خطورة هذه المشاكل. يسمح الاقتراح للمصرف المركزي الأوروبي بالقيام بدور المشرف المشترك على المصارف مع سلطة على المصارف الأكبر في منطقة اليورو - المصارف ذات الأصول التي تفوق 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 30 مليار يورو. ولكن كما هو مبين في الهامش السابق (53)، على الرغم من أهمية الأمر، فإن الإشراف والمراقبة عندما لا تملك السيولة النقدية لتقوم بإنقاذ ذي مصداقية يكونان في أحسن الأحوال خطوة نحو اتحاد مصرفي، هذا ليس إصلاحاً مؤسسياً في حد ذاته.

(55) آرون كيرشفيلد وإيلينا لوغوتينكوفا ونيكولاس كومفورت، «دويتشه بنك الأول في أوروبا فيما يضرب الرفع المالي التقييم»، «بلومبرغ»، 27 مارس 2012، <http://www.bloomberg.com/news/2012-03-26/deutsche-bank-no-3-in-europe-as-leverage-hits-market-valuation.html>.

(56) احتُسبت الأرقام كلها هنا من إيداعات المصارف في 2008 و2011. انظر في المواقع الإلكترونية التالية:

<http://media.bnpparibas.com/invest/annual-reports/ra2008en/default.htm>.

<http://www.credit-agricole.com/en/Finance-and-Shareholders/Financial-reporting/CreditAgricole-S.A.-financial-results/2008>.

https://www.db.com/ir/en/content/sec_filings_2008.htm. <https://www.commerzbank.com/en/hauptnavigation/aktionaere/service/archive/unternehmenber>.

<http://www.ing.com/Our-Company/Investor-relations/Annual-Reports/Annual-Reports-Archive.htm>.

<http://group.barclays.com/about-barclays/investor-relations/financial-results-and-publications/annual-reports>.

http://www.investors.rbs.com/report_subsidary_results. http://www.loydsbankinggroup.com/investors/financial_performance/company_results.asp#2008.

(57) جاي شامبلو، «الأزمات الثلاث لليورو»، أوراق بروكينغز حول النشاط الاقتصادي، واشنطن العاصمة، ربيع 2012، 24. متوافر في

http://www.brookings.edu/~media/Files/Programs/ES/BPEA/2012_spring_bpea_papers/2012_spring_BPEA_shambaugh.pdf.

(58) تقول «ستاندرد آند بورز»، «نقدر أن المصارف الأوروبية الـ 20 تقريباً ذات الأهمية النظامية الكبيرة تملك انكشافات عبر الحدود على دأنتين في بلدان الأطراف تتجاوز بكثير رؤوس أموالها الأساسية الخاصة بها من الدرجة الأولى». «ستاندرد آند بورز»: «الأخطار الخمسة الرئيسية للمصارف الأوروبية»، التقييمات المباشرة: بوابة الائتمان العالمي، 11 أبريل 2012، 3.

http://www.standardandpoors.com/spf/upload/Ratings_EMEA/TheFiveKeyRisksForEuropeanBanks_11April2012.pdf.

(59) ساهمون تيلفورد وفيليب وايت، «لماذا تهدد القواعد الأكثر صرامة منطقة اليورو»، مركز الإصلاح الأوروبي في لندن، نوفمبر 2011، 5 - 6. يضيفان أن «الدول ذاتها التي أصرت على التعديلات الاقتصادية الموجهة في البلدان المدينة كانت في كثير من الأحيان الدول نفسها التي بذلت الجهد الأكبر لإخفاء هشاشة المصارف الخاصة بها»، المرجع نفسه، 8.

(60) كان «سي إتش كليرنت» في لندن المكان المفضل. ووفق موقعه على الإنترنت، يتعامل «سي إتش كليرنت» بما قيمته 12 تريليون دولار من صفقات الريبو كل شهر بالقيمة الاسمية. انظر في «المدخول الثابت»، سي إتش كليرنت، http://www.lchclearnet.com/fixed_income/.

(61) هيون سونغ شين، «التخمة المصرفية العالمية وعلاوة أخطار القروض»، ورقة قُدمت في محاضرة موندل - فلمينغ، 2011، المؤتمر البحثي السنوي لصندوق النقد الدولي، 10 - 11 نوفمبر، 2011، 17. متوافر في http://www.princeton.edu/~hsshin/www/mundell_fleming_lecture.pdf.

(62) غابور ويان، «أصناف الرأسمالية للفصول كلها: السياسات المالية في الأزمة الأوروبية»، مخطوطة غير منشورة (ربيع 2012)، 9، الرقم 1.

(63) شين، «تخمة المصرفية العالمية»، 20.

(64) المرجع نفسه، 21.

(65) غابور ويان، «أصناف الرأسمالية»، 12.

(66) المرجع نفسه، 14.

(67) «مصرف التسويات الدولية»، «كوارتري ريفيو» (يونيو 2010): 19.

(68) بول دي غراواي، «كيف لا تكون مقرض الملاذ الأخير»، تعليق لمركز دراسات السياسات الأوروبية، مركز دراسات السياسات الأوروبية، بروكسل، 23 مارس 2012، 2.

(69) شامباو، «الأزمات الثلاث لليورو»،

(70) نظرة عامة ممتازة من جانب آخر يقدمها فيليب آر لين، «أزمة الديون السيادية الأوروبية»، «مجلة آفاق اقتصادية» 26، 3 (صيف 2012): 49 - 68.

(71) لا تزال دول منطقة اليورو تملك المصارف المركزية الخاصة بها، لكنها مصارف مركزية بالاسم فقط. هي حقا الجهات المخولة معالجة المدفوعات المتعلقة بالتبادلات بين دول منطقة اليورو من خلال شبكة تسمى نظام الهدف الثاني. ويشعر بعض الاقتصاديين بقلق كبير من أن تهدد الاختلالات في هذا النظام بإفلاس المصرف المركزي الألماني. ويهمل آخرون الإمكانية تماما. ومن الأمور ذات الدلالة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن المطلعين لا يمكنهم حتى الاتفاق على كيف تعمل هذه المؤسسات في الواقع. للحصول على ملخص مفيد للمواقف، انظر في سيلفيا ملر وجان بيسان فيري، «توقف مفاجئ في منطقة اليورو»، «الإسهامات السياسية لبروغل» 6 (مارس 2012): 1 - 16.

<http://www.bruegel.org/publications/publicationdetail/publication/718-sudden-stops-in-the-euro-area/>.

(72) جيليان تيت، «حذار التكاليف الخفية فيما المصارف تتوقع خروج اليونان»، «فاينانشيال تايمز»، 24 مايو 2012.

<http://www.ft.com/intl/cms/s/073/c76b8a-a5b411-e1-a3b4-00144feabdc0.html#axzz241THBegL>.

(73) داني رودريك، اقتصاد واحد والعديد من الوصفات (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2007). ديفيد آر كامرون، «توسيع الاقتصاد العام: تحليل مقارن»، «المجلة الأمريكية للعلوم السياسية» 72، 4 (ديسمبر 1978): 1243 - 1261.

(74) فريدريك هايك، الطريق إلى العبودية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1994).

(75) بول دي غروي، «معاربة العدو الخطأ»، «فوكس»، 19 مايو 2010.

<http://new.voxeu.org/article/europe-s-private-versus-public-debt-problem-fighting-wrongenemy>.

مقدمة الفصول الرابع والخامس والسادس

(1) جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال (أورلاندو: مطبعة هاركورت 1964)، 3.

(2) حتى هنا، الأمر مثير للجدل. انظر في ها جون تشانغ، ركل السلم بعيدا: إستراتيجيات التنمية من المنظور التاريخي (لندن: مطبعة أنثم، 2002).

(3) ديفيد كولندر، اتصالات شخصية، 7 أغسطس 2012.

(4) يقول السير جيمس ستيوارت، باعتباره ضوءا رائدا للتنوير الإسكتلندي، حول كيف تقوض الأسواق الطموح السيادي، «ينظر رجل الدولة حوله باستغراب. هو الذي كان متعودا أن ينظر إلى نفسه باعتباره الرجل الأول في المجتمع... يرى نفسه وقد حجبته... الثروات الخاصة، التي تتجنب قبضته عندما يحاول الاستيلاء عليها». ستيوارت في ألبرت هرشمان، العواطف والمصالح: الحجج السياسية للرأسمالية قبل انتصارها (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1977)، 82.

(5) كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1984).

(6) يقول روسو في شكل لا يُنسى، «إن أول كائن بشري وضع سياجا حول قطعة من الأرض وقال: هذه الأرض أرضي، ووجد أناسا آخرين كانوا من البساطة إلى درجة أنهم صدقوه، كان هو المؤسس الأول للتجمع المدني». جان جاك روسو، الكتابات السياسية الأساسية (إنديانا بوليس، إنديانا: هاكيت، 1996)، 60.

(7) هرشمان، العواطف والمصالح.

(8) ألكسندر غرشنكرون، التغلف الاقتصادي من منظور تاريخي: كتاب مقالات (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة بلكتاب التابعة لمطبعة جامعة هارفارد 1962).
جيوفاي أريغي، آدم سميث في بكين: أنساب القرن الحادي والعشرين (نيويورك: فيرسو للكتب، 2007). داني رودريك، مفارقة العولمة (نيويورك: ديليو ديليو نورتون، 2011).

(9) ألبرت هرشمان، بلاغة رد الفعل: العناد والعبث والشقاء، (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة بلكتاب، 1991).

(10) بما أن هذا الموضوع يمكن أن يشغل وحده كتابا كاملا، أناقش هنا ما اعتبره المساهمات الرئيسية لهذه الحساسية، وهي تمتد من القرن السابع عشر إلى الوقت الحاضر. يستند الاختيار إلى فئة في تاريخ الفكر الاقتصادي أدّرسها منذ العام 1997، هي الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي. لكتابين رائعين عن الفكر الاقتصادي المبكر يستند إليهما هذا القسم، انظر في هرشمان، العواطف والمصالح (1977) وميرفي، نشأة الاقتصاد الكلي (2009).

(11) كينز، النظرية العامة. جوزيف أي شومبيتز، الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية (نيويورك: هاربر تورشبووكس، 1942).

(12) بليث، التحولات الكبرى.

(13) ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1962)، المقدمة، xiv.

الفصل الرابع

(1) جون لوك، المقالة الثانية حول الحكومة المدنية (إنديانا بوليس، إنديانا: هاكيت، 1996)، المجلد 26.

(2) المرجع نفسه، المجلد 27.

(3) المرجع نفسه، المجلد 28، المجلد 33.

(4) المرجع نفسه، المجلد 31.

(5) المرجع نفسه، المجلد 46. يقول لوك، «وبالتالي جاء استخدام المال، وهو شيء دائم على الرجال الإبقاء عليه من دون هدر»، المرجع نفسه، المجلد 47.

(6) المرجع نفسه، المجلد 50.

(7) لدى لوك تبقى المسألة غامضة حول ما إذا كانت موافقة الشعب فاعلة أو غير مباشرة ينتجها المندوبون التشريعيون. وبغض النظر عن ذلك، كان الممثلون أصحاب الممتلكات. ولم يكن لوك مؤيدا ديموقراطيا للاقتراع الشامل كما لا تزال الولايات المتحدة «جمهورية» ليبرالية فضلا عن ديموقراطية.

(8) لوك، المقالة الثانية، المجلد 140.

(9) المرجع نفسه، المجلد 222 و 227.

الهوامش

- (10) ديفيد هيوم، «عن الائتمان العام» 1752. II ix 28، نقلها أنطوان ميرلي، نشأة الاقتصاد الكلي (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2009)، 111.
- (11) ميرلي، «نشأة»، 105.
- (12) هيوم، «المقالات المعنوية والسياسية والأدبية»، مكتبة الاقتصاد والحرية، عن المال I.
[http://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL32.html#Part II, Essay IX, OF PUBLIC CREDIT.](http://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL32.html#PartII,EssayIX,OFPUBLICCREDIT)
- (13) ستيفن جي ميدما ووارن جاي ساميويل، تاريخ الفكر الاقتصادي: قارئ (نيويورك: روتليدج)، 142.
- (14) المرجع نفسه.
- (15) المرجع نفسه، 143.
- (16) هيوم، «المقالات المعنوية والسياسية والأدبية»، عن الائتمان العام، 5. II.IX.
[http://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL32.html#Part II, Essay IX, OF PUBLIC CREDIT.](http://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL32.html#PartII,EssayIX,OFPUBLICCREDIT)
- (17) المرجع نفسه، II.IX 12.
- (18) المرجع نفسه، II.IX 14.
- (19) المرجع نفسه، II.IX 25 و 26.
- (20) «ألمانيا تعرض إرسال رجال الضرائب إلى اليونان»، «المحلي: أخبار ألمانيا باللغة الإنجليزية»، 25 فبراير 2012،
<http://www.thelocal.de/national/2012022540979-.html>.
كيارا فاساري، «وكلاء الضرائب الإيطاليين على خط المواجهة لرد الفعل المضاد للتقشف»، «بلومبرغ»، 17 مايو 2012،
<http://www.bloomberg.com/news/2012-05-16/italy-tax-agents-on-frontline-of-anti-austeritybacklash.html>.
- (21) ديف كنساس، «المستثمرون لن يحبوا موازنة أوباما»، «وول ستريت جورنال»، 8 مارس 2009،
<http://online.wsj.com/article/SB123646725826362641.html?KEYWORDS=obama+government+spending+crowding+out>.
- ديف كنساس «أوباما يحتاج إلى الانتقال إلى الوسط»، «وول ستريت جورنال»، 22 يوليو 2009،
<http://online.wsj.com/article/SB10001424052970203946904574302332578189864.html?KEYWORDS=obama+government+spending+crowding+out>.

- (22) سامون جونسون وجيمس كواك، البيت الأبيض يحترق: آباؤنا المؤسسون وديننا الوطني ولماذا هو مهم لك (نيويورك: راندوم هاوس، 2012). كارمن راينهاردت وكينيث إم إس روغوف، عقد من الدّين (لندن: مركز بحوث السياسات الاقتصادية، 2011).
- (23) «البيان الشهري للذين العام للولايات المتحدة: 31 يناير 2011»، وزارة الخزانة الأمريكية،
<http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/mspd/2011/opds012011.pdf>.
- (24) آدم سميث، ثروة الأمم (بوفالو، نيويورك: بروميتيوس للكتب، 1991)، 587.
- (25) للمعة جيدة عن اقتصاد سميث، انظر في ميرفي، «نشأة»، 155 - 179.
- (26) ألبرت هرشمان، العواطف والمصالح: الحجج السياسية للرأسمالية قبل انتصارها (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1977).
- (27) ميرفي، «نشأة». على الرغم من أن بعض المعلقين يعتبرون سميث ناقدا للمصارف، فمة أجزاء أخرى من ثروة الأمم يبدي فيها حماسة إيجابية نحوها.
- (28) آدم سميث، تحقيق في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (إنديانابوليس، إنديانا: هاكيت، 1996)، 64.
- (29) قد يؤدي الأمر إلى التضخم، لكن هذا أمر آخر، وهو أمر لا يبدو، في شكل غريب، أنه شغل سميث كثيرا.
- (30) سميث، تحقيق، 64، 65.
- (31) المرجع نفسه، 66.
- (32) المرجع نفسه.
- (33) المرجع نفسه، 76.
- (34) المرجع نفسه، 66.
- (35) المرجع نفسه، 73.
- (36) المرجع نفسه، 74.
- (37) المرجع نفسه، 66.
- (38) المرجع نفسه، 77.
- (39) المرجع نفسه، الكتاب الخامس.
- (40) المرجع نفسه، 177.
- (41) المرجع نفسه، 181.
- (42) يضيف إلى ذلك أن الضرائب يجب أن تكون حتمية ومريحة ومنخفضة، سميث، ثروة الأمم، 498 - 499.

- (43) يعتبر سميث الإيجارات المستمدة من الأراضي تعسفية. ويعتبر الضرائب المستخلصة من المنتجات من الأرض ضريبة خفية على الملاك. وبالمثل، فالضرائب على أجور اليد العاملة هي من الضرائب المستترة على صاحب العمل. انظر في سميث، ثروة الأمم، 508 - 509، 535.
- (44) سميث، ثروة الأمم، 556.
- (45) المرجع نفسه، 556.
- (46) المرجع نفسه، 576.
- (47) المرجع نفسه، 579.
- (48) هذا موضوع سنراه يعاود الظهور في أعمال جوزيف شومبيتر.
- (49) المرجع نفسه، 581.
- (50) المرجع نفسه.
- (51) المرجع نفسه، 588، 588 - 589.
- (52) المرجع نفسه، 589.
- (53) المرجع نفسه، 590.
- (54) كارمن راينهاردت وكينيث إس روغوف، هذه المرة مختلفة: ثمانية قرون من الحماية المالية (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2009).
- (55) ميرفي، «نشأة»، 176 - 185.
- (56) المرجع نفسه، 43 - 71.
- (57) بن إس برنانكي، «تخمة الادخار العالمي وعجز الحساب الجاري الأمريكي»، تصريحات أدلى بها المحافظ بن برنانكي في محاضرة هوميروس جونز، سانت لويس، ميزوري، 14 أبريل 2005. وولف، إصلاح القطاع المالي العالمي، (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2008).
- (58) انظر في فيليب بليكرت «Ungleichgewichte»، «فرانكفورتر ألجماينه تسايتونغ»، 13 أغسطس 2012، <http://www.faz.net/aktuell/wirtschaft/aussenhandel-ungleichgewichte-11854842.html>.
- (59) جوليا كوليو، «أنغيلا ميركل شعار التقشف، وربة المنزل الشوابية المقتصدة»، «غارديان»، 17 سبتمبر 2012، <http://www.guardian.co.uk/world/2012/sep/17/angela-merkelausterity-swabian-housewives>.
- (60) ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (نيويورك: بروميتيوس للكتب، 1996)، 66.

- (61) المرجع نفسه، 73.
- (62) المرجع نفسه، 74.
- (63) إرنست غيلز، الأمم والقومية (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1983).
بندىكت أندرسون، المجتمعات المتخيلة (نيويورك: فيرسو للكتب، 1983). جون برولي،
القومية والدولة (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1994).
- (64) بولاني، التحول الكبير. توماس همفري مارشال، المواطنة والطبقة الاجتماعية
(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1950).
- (65) جون ستوارت ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، الكتاب الخامس، الفصل السابع.
- (66) للاطلاع على الفكر الليبرالي الاجتماعي، انظر في يوحنا أليوت، الليبرالية الاجتماعية:
الاقتصاد السياسي لجاي أي هوبسون (تورونتو: مطبعة جامعة تورونتو، 1978).
ديفيد واينشتاين، «الليبرالية الاجتماعية لآل تي هوبهولس وإعادة تصور للنفعية في
القرن التاسع عشر»، «مجلة تاريخ الأفكار» 57، 3 (1996): 487 - 507.
- (67) للاطلاع على هذه المدرسة الفكرية، انظر في بيتر جاي بويتكي، رفيق إلغار إلى الاقتصاد
النمساوي (نورثامبتون: إدوارد إلغار المحدودة للنشر، 1994).
- (68) كينز، النظرية العامة، 383.
- (69) هيربرت هوفر، مذكرات هيربرت هوفر: الكساد العظيم، 1929 - 1941 (نيويورك:
شركة ماكميلان)، 30.
- (70) المرجع نفسه.
- (71) هيربرت شتاين، ثورة المالية العامة في أمريكا (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو،
1969)، الفصل 1.
- (72) مارك بليث، التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسسي في القرن العشرين
(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002)، 51 - 52.
- (73) ويسلي سي ميتشل، «دورات الأعمال» في مؤتمر لجنة الرئيس حول البطالة، ودورات
الأعمال والبطالة (نيويورك: ماكغروهيل 1923)، 10، نقلها دين إل مايو من الصفحة
الجديدة إلى الاقتصاد الجديد: الرد الأمريكي على ركود 1937 (نيويورك: غارلاند
مطبعة، 1981)، 69.
- (74) جوزيف شومبيتر في دوغلاس براون، الاقتصاد في برنامج الانتعاش (نيويورك: ويتلسي
هاوس، 1934). جاي برادفورد ديلونغ «دورات التصفية والكساد العظيم»، 1991،
ورقة غير منشورة، متوفرة في
http://econ161.berkeley.edu/pdf_files/liquidation_cycles.pdf.
- (75) ديلونغ، «دورات التصفية» 8.
- (76) يقول شومبيتر، «أي إحياء يكون فقط بسبب الحفز الاصطناعي... يترك جزءا من
المهمة المتعلقة بحالات الركود غير مكتمل ويضيف إلى بقايا غير مهضومة من
الاختلال». شومبيتر (1934)، 16، في ديلونغ، «دورات التصفية» 9.

- (77) المرجع نفسه، 9.
- (78) بليث، التحولات الكبرى، 72 - 75.
- (79) بيتر جاي أليسون، «السبب والنتيجة: السياسات الحكومية والأزمة المالية»، «مراجعة نقدية» 21 (2009): 365 - 377.
- (80) جيفري فريدمان، «أزمة سياسية وليس اقتصادية: التعقيد والجهل وفشل السياسات»، «مراجعة نقدية» 21 (2009): 127 - 185.
- (81) مذكرات في شأن بعض المقترحات المتعلقة البطالة، قدمها وزير العمل إلى البرلمان، مايو 1929 (لندن: مكتب قوطاسية صاحب الجلالة، 1929).
- (82) كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1984)، الفصلان 1 و2.
- (83) روينا كراوفورد وآخرون، «مسح الإنفاق العام في المملكة المتحدة»، المذكرة التلخيصية لمعهد الدراسات المالية 43، معهد الدراسات المالية، لندن، سبتمبر 2009، 5، الجدول 2.2، <http://www.ifs.org.uk/bns/bn43.pdf>.
- (84) جوان روبنسون، «الأزمة الثانية للنظرية الاقتصادية»، «المجلة الاقتصادية الأمريكية» 62، 1/2 (مارس 1972): 2.
- (85) ستانلي بالدوين، نقلها كيث ميدلماس وجون بارنز، بالدوين: سيرة (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1972) ثم نقلها جورج سي بيدين «رأي الخزانة في الأشغال العامة والعمالة في فترة ما بين الحربين»، «مجلة التاريخ الاقتصادي» 37، 2 (مايو 1984): 169.
- (86) جون ماينارد كينز، الكتابات المجمعة لجون ماينارد كينز: المجلد الثامن (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج)، 19-23، نقلها بيدين، «رأي الخزانة» 170.
- (87) جون كويغين، اقتصاد الزومبي (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2012).
- (88) روبنسون، «الأزمة الثانية»، 1.
- (89) المرجع نفسه، 4. وبعبارة أخرى، إذا كان المستثمرون غير متأكدين في شأن المستقبل ويترددون في الاستثمار، يتعَدّل المدخول والعمالة نحو الانخفاض.
- (90) خطاب الموازنة لتشرشل، مجلس العموم 1929، نقلها كويغين، اقتصاد الزومبي، 213.
- (91) جورج سي بيدين «كينز، وزارة الخزانة والبطالة في الثلاثينيات»، «أوراق أكسفورد الاقتصادية» 32، 1 (مارس 1980): 6.
- (92) بيدين، «رأي الخزانة»، 173. ومثير للاهتمام أن هذا يمثل الحجة نفسها التي يقدمها اليوم المؤرخ المحافظ نبال فيرغسون للأسباب التي تجعل سياسات الحفز لا تنجح. انظر في نبال فيرغسون: «إنه الاقتصاد الغبي»، جو بوسنر فايروركس وشركاه، رأي مصوّر، <http://www.joeposner.net/video/niall-ferguson-its-the-stupid-economy>.

- (93) انظر في مناقشة هندرسون في بيل جاينواي، ممارسة الرأسمالية في اقتصاد الابتكار (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)، 246 - 247.
- (94) جاينواي، ممارسة الرأسمالية، 248.
- (95) انظر في رأي هوبكنز في بيدين، «رأي الخزنة»، 175، 176.
- (96) بيدين، «رأي الخزنة»، 176.
- (97) المرجع نفسه.
- (98) المرجع نفسه، 177.
- (99) بيدين «كينز، وزارة الخزنة»، 9.
- (100) أيكينغرين، الأغلال الذهبية: معيار الذهب والكساد الكبير 1919 - 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1996).
- (101) بليث، التحولات الكبرى.
- (102) المرجع نفسه.
- (103) على الرغم من أن بعض الكتاب يصورون الكساد في المملكة المتحدة على أنه انتهى فعليا بحلول العام 1934، تركز الانتعاش في المقام الأول في لندن. وضعت بقية البلاد مع ارتفاع معدل البطالة للفترة المتبقية من العقد. انظر في نيكولا كرافتس وبيتر فيرون، «دروس من الكساد العظيم في الثلاثينيات»، «مجلة أكسفورد للسياسات الاقتصادية» 26، 3 (2010): 285 - 317.
- (104) كينز، النظرية العامة.
- (105) روينسون، «الأزمة الثانية»، 8.
- (106) كينز، النظرية العامة، 4 - 22، 46 - 51.
- (107) المرجع نفسه، 147 - 174.
- (108) للحجة التي تقول إن النظرية العامة لكينز كانت تستند كثيرا إلى المعرفة الإحصائية، انظر في نيكولاس وير، «أكثر من مجموع لأجزائها: نظرية كينزية في المعرفة الإحصائية»، «مجلة الاقتصاد الفلسفي» 4، 2 (2011): 65 - 92.
- (109) كينز، النظرية العامة، 104.
- (110) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية (نيويورك: هاربر تورشوبوكس، 1942)، 392، 294.
- (111) أركز على مجلد شومبيتر الصادر في 1942 وليس مجموعته المؤلفة من مجلدين الصادرة في 1939 بعنوان دورات الأعمال: تحليل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية (لندن: ماكغروهيل، 1939) لأن دورات الأعمال هي إلى حد كبير إعادة صياغة لعمله السابق أكثر منها رد فعل على تطورات معاصرة. وذلك باستثناء جملة واحدة يقول فيها، «يبدو في الواقع أن همة عنصرا من الحقيقة في الرأي الشعبي القائل

بوجوب حصول مساعدة من خارج كيان الأعمال، يكون من عمل الحكومة أو من فرصة أو حدث مواعين مثلاً، إذا أريد أن يكون هناك انتعاش على الإطلاق». تبقى، مع ذلك، جملة واحدة. شومبيتر، دورات الأعمال، 1: 154. أشكر بيل جاينواي للفت انتباهي إلى هذا الجانب من دورات الأعمال.

(112) المرجع نفسه، 132.

(113) المرجع نفسه، 32.

(114) المرجع نفسه، 83.

(115) المرجع نفسه، 106.

(116) المرجع نفسه، 124.

(117) المرجع نفسه، 127، 133.

(118) المرجع نفسه، 137، 134.

(119) المرجع نفسه، 145، 152 - 153.

(120) المرجع نفسه، 160.

(121) المرجع نفسه، 161.

الفصل الخامس

(1) Erst Sparen, Dann Kaufen! (ادخر أولاً ثم تسوّق) هو الشعار النمساوي/الأوردولييرالي نفسه على البطاقة البريدية الألمانية الصادرة في العام 1952 الملصوقة على باب براد منزلي.

(2) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية الاشتراكية والديموقراطية (نيويورك: هاربر تورش بوكس، 1942)، 82.

(3) بيتر أي هال وديفيد سوسكيس، الأصناف الرأسمالية: الأسس المؤسسية للميزة التنافسية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج 2001)، 1 - 55.

(4) مارك تومسون، «بقاء القيم الآسيوية على أنها نقد للحضارة»، «النظرية والمجتمع» 29، 5 (2000): 651 - 686.

(5) لا يزال العرض الكلاسيكي لهذه الأطروحة هو بارينغتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديموقراطية (بوسطن: مطبعة بيكون، 1966). ألكسندر غرشنكرون، التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي (كامبريدج، ماساتشوستس: هارفارد مطبعة بكتاب، 1962).

(6) وو كامينغز، محرر الدولة التنموية (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل 1999). كذلك فولفغانغ ستريك ويامامورا، أصول الرأسمالية غير الليبرالية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج 2002).

(7) غرشنكرون، التخلف الاقتصادي. ليونارد سيبروك، المصادر الاجتماعية للسلطة المالية (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2006).

- (8) تأسست أول دولة رفاه في العالم في ألمانيا، في القرن التاسع عشر، على يد أوتو فون بسمارك.
- (9) ديفيد جاي غربر، «دسترة الاقتصاد: الليبرالية الألمانية الجديدة وقانون المنافسة وأوروبا الجديدة». «المجلة الأمريكية للقانون المقارن» 42 (1994): 30.
- (10) المرجع نفسه، 42.
- (11) المرجع نفسه، 44. لاحظ مرة أخرى القلق من القوة الخاصة فضلا عن العامة.
- (12) والتر أويكن، مبادئ السياسات الاقتصادية، (توبنغن: يوت سي بي موهر، 1952)، 334، 336. نقلها جوزيف هاين «أفكار متضاربة: تطور دولتا الرعاية الألمانية والإيطالية ومؤسساتهما الدينية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، المعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا، نوفمبر 2012، 223.
- (13) بوم، نقلها غربر «دسترة الاقتصاد».
- (14) أويكن، نقلتها سالي رازين، «الأوردولبيرالية والسوق الاجتماعية: الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في ألمانيا»، «الاقتصاد السياسي الجديد» 1، 2 (1996): 233 - 257، ثم نقلها فولكر برغهان وبريجيت يونغ، «تأملات في عمل فيرنر بونفلد الحرية والدولة القوية: عن الأوردولبيرالية الألمانية والأهمية المستمرة للأفكار الأوردولبيرالية لفهم دور ألمانيا (المطعون به) في حل أزمة منطقة اليورو»، يصدر في «الاقتصاد السياسي الجديد»، ص 12 من النسخة المخطوطة.
- (15) غربر «دسترة الاقتصاد»، 45.
- (16) برغهان ويونغ، «تأملات»، هنا وهناك.
- (17) رالف بتاك، «الليبرالية الجديدة في ألمانيا: إعادة النظر في الأسس الأوردولبيرالية لاقتصاد السوق الاجتماعية» في الطريق من مونت بيليرين: صناعة الفكر الليبرالي الجديد الجماعي، المحرر فيليب ميروفسكي وديتر بليفي (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 2009)، 102.
- (18) غربر «دسترة الاقتصاد»، 48 - 49.
- (19) إذا لمست أصداء لكارثة منطقة اليورو هنا، ينبغي لك ذلك.
- (20) بصورة فجأة، العرض يخلق الطلب الخاص به.
- (21) كارل فريدريش جاي، «الفكر السياسي لليبرالية الجديدة»، «المجلة الأمريكية للعلوم السياسية» 49، 2 (1955): 511. ومن الأمثلة المعاصرة على الإنجاز في مقابل عائق المنافسة قارن بالمنافسة على المنتجات التي تحدث بين «بي إم دبليو» و«مرسيدس». تحسّن هذه المنافسة منتجات الشركات فتبيع الشركتان سيارات أكثر. الآن، قارن هذا بمعارك براءات الاختراع بين «أبل» و«سامسونغ» بالمنافسة هنا عائق. هي مصممة لإبقاء كل شركة الأخرى خارج السوق بغض النظر عن جودة المنتج.

(22) كريستشان وارتن، «مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي: أصولها والتاريخ المبكر»، «مجلة الاقتصاد المؤسسي والنظري»، 413 (1979) (H3) Bd. 135. يقول رائد الأوردوليرالية فيلهلم روبيكي: «لا يمكن لنظام تنافسي أصلي ومنصف ويعمل بسلاسة أن يستمر في الواقع من دون إطار معنوي وقانوني حكيم ومن دون إشراف منتظم على الظروف التي يمكن للمنافسة أن تحدث فيها». نقلها كريستوفر إس ألن، «تخلف الكينزية في جمهورية ألمانيا الاتحادية» في السلطة السياسية للأفكار الاقتصادية: الكينزية عبر الأمم، المحرر بيتر أي هال (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون 1989)، 281.

(23) وارتن، «مبادئ»، 416.

(24) بتاك، «الليبرالية الجديدة في ألمانيا»، 104.

(25) يلاحظ غربر أن الأوردوليراليين احتلوا أكثر من نصف المقاعد في المجلس الاستشاري الذي سُكِّل في 1947 لتقديم المشورة إلى الحكومة. غربر، «دسترة الاقتصاد»، 59. كذلك أنفقت رابطة أرباب العمل في ألمانيا الغربية (Die Waage) أكثر من 11 مليون مارك ألماني بين 1952 و1965 على حملات الدعاية لدعم الأفكار الأوردوليرالية. بتاك، «الليبرالية الجديدة»، 122.

(26) ألن، «تخلف»، في هال، السلطة السياسية، هنا وهناك.

(27) من العواقب الأقل لفتا للنظر للتقسيم في العام 1945 أن ثلثي البروتستانت في ألمانيا اختفوا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وأصبح الكاثوليك الألمان فجأة أقلية كبيرة أكبر من قبل بكثير. أشكر جوزيف هين لهذه الملاحظة.

(28) «دسترة»، 61 - 62. يصف بتاك إرهارد بأنه «مشارك حاد في التيار الأوردوليرالي الرئيسي»، بتاك، «الليبرالية الجديدة»، 115. ويصفه فريدريش بأنه «الناطق باسم عقيدة الليبراليين الجدد في العمل السياسي الألماني والأوروبي». فريدريش، «المجلة الأميركية للعلوم السياسية» 49، 2 (1955): 510.

(29) أشكر جوزيف هين للتفاصيل حول هذه الفترة الانتقالية المهمة.

(30) لوصف لـ Wirtschaftswunder في

<http://en.wikipedia.org/wiki/Wirtschaftswunder>.

(31) ألن، «تخلف»، 271. يجب أيضا الاعتراف بحقيقة أن هذا كله كان ممكنا في سياق للاقتصاد الكلي موات بشكل مدهش - النظام النقدي الدولي لبريتون وودز والقبول الأميركي بالمارك الألماني المقيم بأقل من قيمته نظرا إلى الموقع الإستراتيجي لألمانيا في الحرب الباردة. لكن هذا الأمر نادرا ما يحظى باعتراف، خصوصا بين واضعي السياسات الألمانية.

(32) ألن، «تخلف»، 271 و268.

(33) المرجع نفسه، 277.

(34) المرجع نفسه، 281.

- (35) بيتر جاي كاتزنشتاين، المحرر، بين السلطة والوفرة (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1976).
- (36) كيت ماكنمارا، عملة الأفكار: السياسات النقدية في الاتحاد الأوروبي (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1998). نيكولا جابكو، باسم السوق (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2006).
- (37) ها جون تشانغ، ركل السلم بعيدا: إستراتيجيات التنمية من المنظور التاريخي (لندن: مطبعة أنثم، 2002).
- (38) أشكر أليكس غوريفيتش لهذه النقطة.
- (39) مارتن وولف، إصلاح القطاع المالي العالمي (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2010)، 197.
- (40) وُلد شومبيتر في النمسا وتدرّب فيها وبنى حياته المهنية حول الأفكار النمساوية. على الرغم من هذا، هو لا يُعتَبَر عادة عضواً في المدرسة النمساوية. وأنا أعتبره سفيراً بحكم الأمر الواقع للمدرسة النمساوية في الولايات المتحدة، فيما لا يقل عن جامعة هارفارد. وأظهر ديفيد سيمبسون أن الفروق الطفيفة بين شومبيتر والنمساويين كانت تقنية وليست موضوعية. ديفيد سيمبسون، «جوزيف شومبيتر والمدرسة النمساوية للاقتصاد»، «مجلة الدراسات الاقتصادية» 10، 4 (1983): 18 - 28.
<http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1709331>.
- (41) روبنسون، «الأزمة الثانية» 2.
- (42) تذكر، في العالم الكينزي، ليس الهدف من إنفاق المال لحفز الاقتصاد أن المال هو المسبب في حد ذاته. بدلا من ذلك، الهدف هو رفع الأسعار بما فيه الكفاية لتغيير توقعات المستثمرين، الأمر الذي يؤثر بدوره في التشغيل والاستهلاك.
- (43) بن برنانكي، «الاعتدال العظيم»، تصريحات في اجتماعات الرابطة الاقتصادية الشرقية في واشنطن العاصمة، 20 فبراير 2004.
<http://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/200420040220//default.htm>.
- (44) معدل الفائدة على القرض أقل من معدل العائد على الموجودات نظرا إلى ارتفاع الأسعار، لكن كلما ازدادت أسعار الفائدة، ازداد تقلص العائدات.
- (45) لودفيغ فون ميزس، «النظرية النمساوية حول دورة التجارة»، في النظرية النمساوية حول دورة التجارة ومقالات أخرى، المحرر ريتشارد إم إيبيلينغ (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيغ فون ميزس، 1996)، 30.
- (46) المرجع نفسه، 31.
- (47) وهناك أيضا «القمع المالي» - ننتقل إليه في خاتمة هذا الكتاب.
- (48) لودفيغ فون ميزس في إيبيلينغ، النظرية النمساوية، 33.

- (49) غوتفريد هابرلر، «المال ودورة الأعمال»، في إيبيلنغ، النظرية النمساوية، 37 - 65.
- (50) موراي إن روثبارد، «الكساد الاقتصادي: أسبابه وعلاجه»، في إيبيلنغ، النظرية النمساوية، 65 - 93.
- (51) بيتر بويتكي، «هل الاقتصاد النمساوي اقتصاد هرطوقي؟» موقع الاقتصاديين النمساويين، <http://austrianeconomists.typepad.com/weblog/200805//is-austrian-eco.html>.
- (52) انظر في كثير من المشاعر المؤيدة للنمساويين في الموقع الإخباري الخاص بصناديق التحوط www.zerohedge.com.
- (53) جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال (نيويورك: هاركورت مطبعة، 1963)، 3.
- (54) مكتب الولايات المتحدة لإحصائيات العمل، بيان صحافي، «ملخص أعضاء الاتحاد»، 27 يناير 2012، <http://www.bls.gov/news.release/union2.nr0.htm>.
- (55) إيرفينغ فيشر، «نظرية تقلص الدين الخاصة بحالات الركود العظيمة»، «إيكونوميكا» 1، 4 (1933): 337 - 357.
- (56) جون كوين «الاقتصاد النمساوي: ردا على بويتكي» نشر في 18 JohnQuiggin.com مارس 2009، <http://johnquiggin.com/200918/03//austrian-economics-a-response-to-boettke/>.
- (57) حظا سعيدا مع ذلك. الصومال هو مثال ساطع على هذه الاقتصادات السياسية التي تغيب عنها الدولة.
- (58) للحصول على معلومات أكثر تفصيلا، انظر في بليث، التحولات الكبرى، الفصلين 5 و6.
- (59) ميلتون فريدمان، «دور السياسات النقدية»، «المجلة الاقتصادية الأميركية» 58، 1 (مارس 1968): 1 - 17.
- (60) ميلتون فريدمان وأنا شوارتز، تاريخ النقد في الولايات المتحدة 1867 - 1960 (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1971).
- (61) أي دبليو فيليبس، «العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة، 1861 - 1957»، «الوضع الاقتصادي» 25، 100 (نوفمبر 1958): 283 - 299.
- (62) مايكل بلياني، صعود الاقتصاد الكلي الكينزي وسقوطه (لندن: ماكميلان، 1985)، 140، الحروف المائلة من عند المؤلف.
- (63) تسمى نظرية الاختيار العام في الأغلب مدرسة فرجينيا للاقتصاد السياسي.

- (64) بوكانان وفاغنر، الديمقراطية في العجز: الآثار الاقتصادية للورد كينز (إنديانابوليس، إنديانا: صندوق ليبرتي 1977)، الاقتباس موجود في النسخة الإلكترونية من النص، <http://www.econlib.org/library/Buchanan/buchCv8c5.html#8.5.25>.
- (65) ميلتون فريدمان، «التضخم والبطالة: الأبعاد الجديدة للعمل السياسي»، في ميلتون فريدمان، اقتصاد النظرية النقدية (لندن: معهد الشؤون الاقتصادية، 1991)، 105.
- (66) فين كيدلاند وإدوارد بريسكوت، «قواعد بدلا من التقدير: التناقض في الخطط الأمثل»، «مجلة الاقتصاد السياسي» 85، 2 (1977): 473 - 490.
- (67) لمقدمة جيدة إلى العمل السياسي الذي كان وراء استقلال المصرف المركزي، انظر في آدم بوسن، «استقلال المصرف المركزي ومصادقية تراجع التضخم: حلقة مفقودة»، «أوراق أكسفورد الاقتصادية» 50، 3 (1998): 335 - 359. إيلين غرابل، «الإيديولوجيا والسلطة، وصعود مؤسسات النقد المستقلة في الاقتصادات الناشئة»، في أوامر نقدية: اقتصاد غامض وعمل سياسي في كل مكان، المحرر جوناثان كيرشنر (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2003). شيري بيرمان وكاثلين ماكنمارا، «مصرف للديموقراطية»، «فورين أفيرز» 78، 2 (أبريل / مايو 1999): 1 - 12.
- (68) بوسن، «استقلال المصرف المركزي».
- (69) بريان باري، «هل تتسبب الديمقراطية في التضخم؟ الأفكار السياسية لبعض خبراء الاقتصاد، في العمل السياسي الخاص بالتضخم والركود الاقتصادي، المحرر ليون إن ليندبرغ وتشارلز إس ماير (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز، 1985): 280 - 315.
- (70) مارك بليث، «النماذج والمفارقة: العمل السياسي للأفكار الاقتصادية في لحظتين من الأزمة»، «الحكومة: مجلة الدولية للسياسة والإدارة والمؤسسات» 26، 4 (ديسمبر 2012): 1 - 19.
- (71) بيرمان وماكنمارا، «مصرف للديموقراطية».
- (72) بول كروغمان، «هوس هيكلي»، «ضمير شخص ليبرالي»، مدونة، 8 يونيو 2012، <http://krugman.blogs.nytimes.com/2012/08/06/the-structural-obsession/>.
- (73) ستيفن شولمان، «المعدل الطبيعي للبطالة: مفهوم ونقد»، «مجلة الاقتصاد ما بعد الكينزي» 11، 4 (صيف 1989): 509 - 521.
- (74) دانيال سي دينيت، الفكرة الخطرة لداروين: التطور ومعاني الحياة (نيويورك: سايمون وشوستر 1996).
- (75) بليث، التحولات الكبرى، 147 - 151. بوسن، «استقلال المصرف المركزي».
- (76) جون ويليامسون، «التاريخ القصير لإجماع واشنطن»، ورقة بتكليف من مركز برشلونة للشؤون العالمية لمؤتمر بعنوان «من إجماع واشنطن إلى الحكومة العالمية الجديدة»، برشلونة، 24 - 25 سبتمبر 2004، الاقتباس من ص 1.
- (77) المرجع نفسه، 1، الحروف المائلة من عندي.

(78) ويليامسون، «لمحة تاريخية موجزة»، 2. ثمة دلالة لحقيقة أن الانضباط المالي هو أول بين متكافئين.

(79) انضمت كوريا الجنوبية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 1986. في مكان آخر، ينتقل ويليامسون من الادعاء بأن هذه الأفكار تشكل الممارسات الفعلية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الادعاء بأنها «مستمدة من تلك الكتلة من التعميمات التجريبية القوية التي تشكل جوهر الاقتصاد». جون ويليامسون، «الديمقراطية وإجماع واشنطن»، «التنمية في العالم» 21، 8 (أغسطس 1993): 1113.

(80) كاثرين ويفر، فح النفاق: البنك الدولي والفقير الإصلاح (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2008).

(81) لتأريخ لـ «مارش أوف دايمز»، انظر في <http://www.marchoftimes.com/mission/history.html>.

(82) لويس بولي، من انتخب المصرفيين؟ المراقبة والتحكم في الاقتصاد العالمي (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل 1998).

(83) داني رودريك، «وداعا توافق واشنطن، مرحبا ارتباك واشنطن؟»، «مجلة الأدبيات الاقتصادية» 44، 4 (ديسمبر 2006): 973.

(84) البنك الدولي، النمو الاقتصادي في التسعينيات: التعلم من عقد من الإصلاح. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي 2005)، نقلها رودريك، «وداعا توافق واشنطن»، 976.

(85) باربرا ستولينغز وبيريز ويلسون، «هل مات الإصلاح الاقتصادي في أمريكا اللاتينية؟ البلاغة والواقع منذ 2000»، في «مجلة دراسات أمريكا اللاتينية» 43، 4 (2011): 755 - 786.

(86) راوي عبدالعال، قواعد رأس المال: بناء القطاع المالي العالمي (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2006).

(87) رودريك، «وداعا توافق واشنطن»، 975.

(88) أظهرت دراسات أن النمو الاقتصادي هو أكثر عرضة للتراجع خلال تطبيق برنامج لصندوق النقد الدولي وبعد انتهائه، في حين يزيد التفاوت الاجتماعي. وأمام هذا الواقع، تخلت الحكومات اليسارية في دول مثل البرازيل عن شروط صندوق النقد الدولي واعتمدت مزيجا من السياسات أكثر هرطقة من ذلك بكثير. انظر، مثلا، في كورنيل بان، «نموذج جديد أو تقليدية معدلة: التنمية الليبرالية الجديدة في البرازيل»، «مجلة الاقتصاد السياسي الدولي» 1 - 34. النشر الأول على الإنترنت، <http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09692290.2012.660183/>.

(89) جاك جاي بولاك، «النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي: مؤسسة معمرة صلبة»، «التمويل والتنمية»، ديسمبر (1997): 16 - 19. «النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي في سن الـ 40» صندوق النقد الدولي، ورقة العمل 49/97، صندوق النقد الدولي: واشنطن العاصمة، أبريل (1997): 1 - 20. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9749.pdf>.

- (90) بولاك، «النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي»، 17، الحروف المائلة من عندي.
- (91) بولاك، «النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي»، 18.
- (92) وفق المؤرخ الرسمي لصندوق النقد الدولي، جاء المحرك المعادي للتضخم لنموذج بولاك من معلم بولاك، يان تينبرغن، وهو مسؤول في المصرف المركزي في هولندا خلال سنوات ما بين الحربين ما قبل الكينزية. انظر في مارغريت غاريتسن دي فريس، «تعديل ميزان المدفوعات 1945 - 1986: تجربة صندوق النقد الدولي»، واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، 1987، 29 - 30.
- (93) لدراسة متفوقة للسنوات الأولى من صندوق النقد الدولي، انظر في سارة باب، «التضخم والتضخم والأنظمة الدولية: صندوق النقد الدولي في فترة مبكرة بعد الحرب»، «المجلة الأميركية لعلم الاجتماع» 113 (2007): 128 - 164.
- (94) البنك الدولي، النمو الاقتصادي في التسعينيات.
- (95) كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1944): 143.
- (96) جيمس إم بوكانان، «علم التمويل: التقليد الإيطالي في نظرية المالية العامة»، في نظرية المالية العامة والاقتصاد السياسي، المحرر جيمس إم بوكانان (تشابل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولينا، 1960)، 23 - 76.
- (97) أنجيلو سانتاغوستينو، «مساهمة الفكر الليبرالي الإيطالي في الاتحاد الأوروبي: إينودي وتراثه من ليوني إلى أليسينا»، «مجلة الاقتصاد الأطلسي»، أغسطس 2012. نشرت على الإنترنت في <http://link.springer.com/content/pdf/10.10072%Fs112930-9336-012->.
- (98) فرانسيسكو فورت وروبرتو ماركيناتي، «الاقتصاد الليبرالي لدى لويجي إينودي»، جامعة تورينو، قسم الاقتصاد، ورقة العمل 2010/02، 9. http://www.cesmep.unito.it/WP/20102/_WP_Cesmep.pdf.
- (99) نقله فورت وماركيناتي، «الاقتصاد الليبرالي لدى لويجي إينودي»، 24.
- (100) نقله سانتاغوستينو، «مساهمة»، 6.
- (101) يجب أن يلاحظ المرء أيضا أن تأثير خريجي بوكوني يمتد إلى أبعد من المجال الأكاديمي. مثلا، كان ماريو مونتي، رئيس الوزراء الإيطالي الحالي [بين 2011 و2013 - المترجم] المفروض من الاتحاد الأوروبي، رئيسا/ عميد سابقا لكلية بوكوني. وكورادو باسيرا، الوزير الحالي للتنمية الاقتصادية في إيطاليا [بين 2011 و2013 - المترجم]، هو خريج بوكوني، وكذلك فيتوريو غريلي، الوزير الإيطالي للاقتصاد والتمويل [بين 2012 و2013 - المترجم]. أشكر لورنزو موريتي لهذه الرؤية.
- (102) ألبرتو أليسينا وغيدو تابيليني، «نظرية إيجابية في عجز المالية العامة والدين الحكومي في الديمقراطية»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 2308، كامبريدج، ماساتشوستس، يوليو 1987، نُشرت باسم «نظرية إيجابية في عجز المالية العامة والدين الحكومي»، «مجلة الدراسات الاقتصادية» (1990) 57: 403 - 414.

(103) للحصول على نظرة ممتازة إلى هذه المنطقة، انظر في بروس بارتليت، «تجويد الوحش: أصول استعارة الموازنة وتطورها»، «المجلة المستقلة» 12، 1 (صيف 2007): 5 - 26.

(104) أليسينا وتابيليني، «نظرية إيجابية»، 2.

(105) تورستن بيرسون ولارس إي أو سفينسون، «لماذا يعاني عالم محافظ بعناد عجزاً: السياسات تفضيلات غير متناسقة مع الزمن»، «مجلة الاقتصاد الفصيلة» (مايو 1989): 325 - 345.

(106) المرجع نفسه، 326.

(107) هناك عيب كبير إلى حد ما في هذا النموذج. إذا أنفق المسؤولون المحافظون الحاليون بما فيه الكفاية، قد يسببون طفرة يمكن أن تكفل إعادة انتخابهم، الأمر الذي سيوقعهم في مطب ذلك الذين كله الذي راكموه. ويمكن لشخص ما مناشدة الناخبين ذوي التوقعات العقلانية لحل المشكلة. لكن إذا فعل شخص ذلك، عليه أن يفترض أن هؤلاء الناخبين العقلانيين أنفسهم من شأنهم أن يعرفوا أن المحافظين كانوا سيفعلون ما فعلوه قبل فعله، فلا تنطلق العملية برمتها.

(108) بيرسون وسفينسون، «لماذا يعاني عالم محافظ بعناد»، 337.

(109) فرانثيسكو جافاتزي وماركو باغانو، «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة أن تكون توسعية؟ حكايات عن اثنين من البلدان الأوروبية الصغيرة»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، النشرة السنوية للاقتصاد الكلي 1990، كامبريدج، ماساتشوستس، 75 - 122. وبالمنااسبة، الأول هو أستاذ في كلية بوكوني في حين أن الأخير هو رئيس معهد إينودي للاقتصاد والتمويل.

(110) خبراء لتقييم التطور الاقتصادي الإجمالي في 1981، قبل تصويبات المسار في المالية العامة والنقد في 1981، 4 يوليو 1981، متوافر في <http://www.sachverstaendigenratwirtschaft.de/fileadmin/dateiablage/download/gutachten/0901061.pdf>.

(111) إم هلفيغ وإم يات إم نيومان، «السياسات الاقتصادية في ألمانيا: هل كان ثمة استدارة؟»، «السياسات الاقتصادية» (5 أكتوبر 1987): 137 - 138.

(112) جافاتزي وباغانو، «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة»، 80.

(113) المرجع نفسه، 81.

(114) المرجع نفسه.

(115) المرجع نفسه، 82.

(116) المرجع نفسه، 103.

(117) المرجع نفسه.

(118) المرجع نفسه، 105.

(119) ألبرتو أليسينا وروبيرتو بروتو، «التوسعات المالية العامة والتعديلات المالية العامة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 5214، كامبريدج، ماساتشوستس، أغسطس 1995.

(120) المرجع نفسه، 4.

(121) المرجع نفسه، 17.

(122) المرجع نفسه، 17 - 18.

(123) المرجع نفسه، 18.

(124) المرجع نفسه، 22 و 23.

(125) المرجع نفسه، 24.

(126) ألبرتو أليسينا وسيلفيا أردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، النشرة السنوية للاقتصاد الكلي 1998 و«السياسات الاقتصادية» 13، 27 (1998): 489 - 545.

(127) المرجع نفسه، 490.

(128) المرجع نفسه، 491.

(129) المرجع نفسه، 492. تتبادر إلى الذهن هنا «العلاج بالصدمة» في اقتصاد روسيا و«الصدمة والرعب» من الحرب على العراق ومذاهب فاشلة مماثلة.

(130) العجز الهيكلي هو العجز الذي يمكن أن ينشأ لو كان الاقتصاد ينتج وفق إمكاناته. ويعزى الفارق بين العجز الفعلي والعجز الهيكلي إلى العوامل الدورية، ما يجعل الاقتصاد ينتج بأقل من إمكاناته. أشكر ستيفن كينسيلا لهذا التعريف.

(131) أليسينا وأردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، 498، الاقتباس من ص 499.

(132) تذكر أنه بالنسبة إلى جافاتزي وباجانو، كانت الدمارك الحالة الإيجابية وأيرلندا الحالة المختلطة، أليسينا وأردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، المرجع نفسه، 514.

(133) المرجع نفسه، 514.

(134) المرجع نفسه، 514 - 515.

(135) المرجع نفسه، 516. وخلص الباحثان إلى «أن التعديل المالي الكبير الذي يستند إلى النفقات ويتوافق مع اعتدال في الأجور وتخفيض في قيمة العملة هو توسعي»، (الحروف المائلة من عندي).

(136) تؤدي اجتماعات مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية الوظيفة التنسيقية نفسها بين وزراء المال الأوروبيين كما يفعل وزراء المال في مجموعة العشرين، وفق ما نُوقش في الفصل الثالث.

(137) بيتر كوي، «كينز في مقابل أليسينا: أليسينا من؟» «بلومبرغ بيزنس ويك»، 29 يونيو 2012.

<http://www.businessweek.com/stories/201029-06-/keynes-vs-dot-alesina-dot-alesinawho>.

(138) ألبرتو أليسينا وسيلفيا أوردانيا، «تغيرات كبيرة في السياسات المالية العامة: الضرائب في مقابل الإنفاق»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15434، كامبريدج، ماساتشوستس، أكتوبر 2009.

(139) ميلتون فريدمان وروز فريدمان (1962)، الرأسمالية والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1982)، vii.

(140) أليسينا وأردانيا، «تغيرات كبيرة»، 15.

(141) المرجع نفسه، 3.

(142) المرجع نفسه، 4.

(143) المرجع نفسه، 5.

(144) المرجع نفسه، 9.

(145) المرجع نفسه، 12.

(146) المرجع نفسه.

(147) المرجع نفسه، 13.

(148) المرجع نفسه. أعتقد أن روبرت سولو سأل مرة، لماذا في هذه النماذج عندما تشتري الحكومة آلة كاتبة، يُعتبر الأمر خسارة، لكن عندما يشتري أسوأ مؤلف واحدة، ما دام في القطاع الخاص، يؤدي الأمر إلى النمو؟

(149) ألبرتو أليسينا، «تعديل المالية العامة: درس من التاريخ». ورقة أعدت لاجتماع مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية في مدريد، 15 أبريل 2010، متوافر في

http://www.economics.harvard.edu/files/faculty/2_Fiscal%20Adjustments_lessons.pdf.

(150) المرجع نفسه، 4.

(151) المرجع نفسه، 7.

(152) المرجع نفسه، 10.

(153) المرجع نفسه.

(154) أنيس تشودري، «إعادة نظر في الأدلة إلى توسعية التقشف: ساعة أليسينا». VoxEU، 28 فبراير 2012.

<http://www.voxeu.org/debates/commentaries/revisiting-evidencexpansionary-fiscal-austerity-alesina's-hour>.

(155) كينز، النظرية العامة، 3.

(156) المرجع نفسه.

الفصل السادس

(1) لاحظ أنني لأغراض هذا الكتاب، لا أسعى إلى إظهار أن أتباع كينز أو أي شخص آخر «على حق» وأن السياسات الإنعاشية أنقذت الموقف. كل ما علي القيام به هنا هو إظهار أن التقشف لا ينجز ما يعد به. وليس إثبات أن كينز على حق ضروريا لإثبات أن التقشف على خطأ. هدي هنا هو أكثر محدودية. يمكن القول إن كينز على حق، لكن هذا في كتاب آخر. انظر في بليث، التحولات الكبرى.

(2) رالف بينكو، «علامات معيار الذهب تبرز من ألمانيا»، «فوربس»، 24 سبتمبر 2012،

<http://www.forbes.com/sites/ralphbenko/201224/09//signs-of-the-gold-standard-areemerging-from-germany/>.

روبن هاردينغ وأنا فيفيلد، «الجمهوريون ينظرون في العودة إلى معيار الذهب»، «فاينانشيال تايم»، 23 أغسطس 2012،

http://www.cnbc.com/id/48770752/Republicans_Eye_Return_to_Gold_Standard.

(3) لياقت أحمد، لوردات المال (نيويورك: كتب بنغوين، 2009). فريد إل بلوك، أصول الاضطراب الاقتصادي الدولي (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1977). كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1984). باري أيكينغرين، الأغلال الذهبية: معيار الذهب والكساد الكبير 1919 - 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1992).

(4) لأنها لا تطبّع إلا بأمر من الحكومة.

(5) معنى «تقليدي» أنك تعتقد بأنه قيم لأن الآخرين يعتقدون أنه قيم - هو تقليد.

(6) في شكل أكثر تحديدا، إذا رغب حاملو نقود أجنبية في نقود يمكن أن تُنفق محليا، يمكنهم أن يأخذوا الورقة الأجنبية إلى مصرف محلي ومبادلتها لقاء حسم (قارن الأمر بشراء العملة وبيعها بعد رحلة في الخارج)، أو يمكنهم إعادتها إلى بلادهم واستبدال ذهب بها هناك «بالتبادل» وشراء عملتهم بالتبادل في بلادهم في مقابل الذهب الذي تلقوه. على هذا النحو، يمكن الاحتفاظ بالعملية الأجنبية، وهي ستحتفظ بقيمتها.

(7) تذكر الخطاب الشهير الذي ألقاه ويليام جينغز براينت بعنوان «الصليب الذهبي» الذي اعتبره الخطيب معادلا زراعيا لمطالب العمال الصناعيين بسيطرة النقابات على الأجور.

(8) خمسة، بما في ذلك الحالة الخاصة للقمع المالي. انظر في الخاتمة.

- (9) مرة أخرى، إذا كنت تفكر هنا بمنطقة اليورو، فلست على خطأ.
- (10) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 9.
- (11) ميغيل ألمونيا وآخرون، «من الكساد الكبير إلى أزمة الائتمان الكبرى»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15524، كامبريدج، ماساتشوستس، نوفمبر 2009.
- (12) فريد بلوك، أصول الاضطراب الاقتصادي الدولي (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1977).
- (13) بلوك، أصول، 20.
- (14) ثمة أيضا دور هنا تؤديه «مبادلة الأولوية» التي حصلت عندما عمدت خطة يونغ للعام 1929 المخصصة لدفع التعويضات إلى إعطاء الأولوية على صعيد العجز عن تسديد الائتمان إلى المطالبات بالتعويضات على حساب المطالبات التجارية، خلافا للترتيبات المعتمدة سابقا في خطة دوز. وفور إزالة هذا الشرط لحماية الائتمان في 1929، خرج رأس المال التجاري (أي الأمريكي) من ألمانيا. لمناقشة لهذه الظاهرة، انظر في ألبرخت ريتشل، «مشكلة التحويل الألمانية، 1920 - 1933: منظور الديون السيادية»، مدرسة لندن للاقتصاد، مركز الأداء الاقتصادي، ورقة المناقشة 1155، يوليو 2012، <http://cep.lse.ac.uk/pubs/download/dp1155.pdf>.
- (15) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 226.
- (16) الحالات المعنية هي التخفيضات التي طبقتها ألمانيا والدول الجديدة في أوروبا الشرقية في الفترة 1920 - 1921. ويُستشهد أيضا بالولايات المتحدة أحيانا كحالة تكشف توسعي في هذه الفترة. لدحض لهذا الرأي، انظر في دانيال كوين، «مذكرة حول الكساد الأمريكي في 1920 - 1921 حجة للتقشف»، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (2012): 155 - 160.
- (17) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 123.
- (18) هربرت شتاين، الثورة المالية العامة في أمريكا: السياسات في السعي إلى الواقع (واشنطن العاصمة: مطبعة أي إي آي، 1996)، 14.
- (19) المرجع نفسه، 20.
- (20) شتاين، «الثورة المالية»، 26.
- (21) المرجع نفسه، 31.
- (22) هربرت هوفر، أوراق الدولة، المجلد 2، 105، نقلها دين إل مايو، من الصفقة الجديدة إلى الاقتصاد الجديد: الرد الأمريكي على ركود 1937 (نيويورك: غارلاند مطبعة، 1981)، 33.
- (23) مكتب الولايات المتحدة للتعداد والإحصاء، الإحصائيات التاريخية، من أزمنة الاستعمار إلى 1957، واشنطن العاصمة، 1960، 70.

- (24) لكن إذا كنت مهتمه انظر في مارك بليث، «ما وراء المشتبه بهم المعتادين: الأفكار وعدم اليقين وبناء الأوامر المؤسسية»، «مجلة الدراسات الدولية الفصلية» 51، 4 (ديسمبر 2007): 747 - 759.
- (25) بليث، التحولات الكبرى، 74 - 77.
- (26) فرانكلين روزفلت، الأوراق العامة لفرانكلين روزفلت وخطاباته، المجلد 7 (نيويورك: ماكملان، 1938)، 236 - 247.
- (27) بلوك، أصول. تشارلز بي كندلبرغر، العالم في كساد، 1929 - 1939 (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1986).
- (28) إن إف آر كرافتس، «البطالة البعيدة الأجل في بريطانيا في الثلاثينيات»، «مجلة التاريخ الاقتصادي» 40، 3 (1987): 427.
- (29) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 283.
- (30) التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، «الخبر والشرير والقيح»، في التعامل مع الديون المرتفعة والنمو البطيء، الفصل 3 أكتوبر 2012، 110. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201202/pdf/text.pdf>.
- (31) المرجع نفسه، 111.
- (32) إريك لندبرغ، «صعود النموذج السويدي وسقوطه»، «مجلة الأدبيات الاقتصادية» 23 (مارس 1985): 5.
- (33) المرجع نفسه.
- (34) غوستاف كاسل منقولاً في فيلي برغستروم، «برنامج الحزب والسياسات الاقتصادية: الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الحكومة»، في خلق الديمقراطية الاجتماعية: قرن من حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي في السويد، المحرر كلاوس ميسغلد وآخرون. (جامعة بارك: ولاية بنسلفانيا جامعة أكسفورد، 2000)، 136.
- (35) شيري بيرمان، اللحظة الديمقراطية الاجتماعية: الأفكار والعمل السياسي في صنع أوروبا ما بين الحربين (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 1998)، 154.
- (36) برغستروم «برنامج الحزب»، 138.
- (37) بليث، التحولات الكبرى، 113 - 115.
- (38) بيني كارلسون، «التراجع الطويل: غوستاف كاسل وإيلي هكشر حول الاقتصاد الجديد في الثلاثينيات»، في الفكر الاقتصادي السويدي: استكشافات وتطورات، المحرر لارس يونونغ (لندن: روتليدج، 1987)، ص 181.
- (39) سفين شتاينمو، «المؤسسات السياسية والسياسات الضريبية في الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا»، «السياسة العالمية» 41، 4 (يوليو 1989): 500 - 535.

- (40) بليث، التحولات الكبرى، 119 - 123.
- (41) رودولف مايدنر، «مفهومنا للطريق الثالث: بعض الملاحظات على عقيدة الاجتماع السياسي للحركة العمالية السويدية»، «الديموقراطية الاقتصادية والصناعية» 1، 3 (أغسطس 1980): 349.
- (42) مانكور أولسون، «لمعان الشفق القطبي الشمالي. بعض الأسئلة حول السويد»، معهد البحوث الاقتصادية، جامعة لوند، 1991.
- (43) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 128.
- (44) ريتشل، «مشكلة التحويل الألمانية»، 7.
- (45) شاكت (1927)، 76، في أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 136.
- (46) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 139.
- (47) بيرمان، لحظة الديمقراطية الاجتماعية، 178.
- (48) وتخفيض خطة يونغ أولوية الديون التجارية. انظر في ريتشل، «مشكلة التحويل الألمانية»، 8 - 13.
- (49) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، x.
- (50) فلهلم ديتمان، نقله بيرمان، لحظة الديمقراطية الاجتماعية، 189.
- (51) المرجع نفسه.
- (52) هيلفريدنغ، نقله بيرمان، لحظة الديمقراطية الاجتماعية، 192.
- (53) فريتز نفتالي، نقله بيرمان، لحظة الديمقراطية الاجتماعية، 193.
- (54) برنامج الطوارئ الاقتصادية للحزب النازي (ميونيخ: دار إيهير للنشر، 1932). متوافر في <http://www.calvin.edu/academic/cas/gpa/sofortprogramm.htm>.
- (55) آدم توز، تكاليف الدمار: قيام الاقتصاد النازي وانهيائه (نيويورك: كتب بنغوين، 2006).
- (56) جون ماينارد كينز، «الولايات المتحدة وخطة كينز»، «نيو ريبابليك»، 29 يوليو 1940، نقلها بيل جاينواي، ممارسة الرأسمالية في اقتصاد الابتكار (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)، 254.
- (57) «من هؤلاء الرائعون الذين جلبوا لكم بيرل هاربور» هو عنوان الكتاب الذي ألهم البرنامج التلفزيوني رجال مجانين. انظر في http://en.wikipedia.org/wiki/Jerry_Della_Femina.
- وأنا أستعملها هنا لا لأكون مضحكا بل لأنها دقيقة بشكل أساسي. لقد مكن التقشف الجيش الياباني، وبالتالي جاء إلى العالم ببيرل هاربور.

(58) جوناثان كيرشنر، استرضاء المصرفيين: الحذر المالي على طريق الحرب (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون 2007)، 62.

(59) يوجي كورونوما، «كساد شوا: وصفة لأزمة لمرة واحدة في القرن». مركز اليابان للبحوث الاقتصادية، ورقة بحثية، أبريل 2009، 2.

(60) كويتشي هامادا وأساهي نوغوشي، «دور الأفكار المسبقة في سياسات الاقتصاد الكلي: تجارب اليابان في حلقتين انكماشيتين». مركز النمو الاقتصادي، جامعة يال، ورقة المناقشة 908، نيو هافن، كونكتيكت، مارس 2005، http://www.econ.yale.edu/growth_pdf/cdp908.pdf.

(61) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 62 - 63.

(62) نقله هامادا ونوغوشي، «دور الأفكار المسبقة»، 20.

(63) المرجع نفسه.

(64) المرجع نفسه.

(65) هامادا ونوغوشي، «دور الأفكار المسبقة»، 16 - 17.

(66) المرجع نفسه، 17.

(67) جونوسوكي إينو، «إلغاء الحظر المفروض على توريد الذهب: نداء إلى الأمة كلها»، نقله هامادا ونوغوشي، «دور الأفكار المسبقة»، 17.

(68) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 71 - 72.

(69) كورونوما، «كساد شوا»، 2.

(70) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 72.

(71) المرجع نفسه، 68.

(72) المرجع نفسه، 69.

(73) المرجع نفسه، 72.

(74) كورونوما، «كساد شوا»، 3.

(75) المرجع نفسه، 3. كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 78.

(76) كورونوما، «كساد شوا»، 3.

(77) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 83.

(78) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، xx.

(79) المرجع نفسه، 173.

(80) المرجع نفسه، 174.

- (81) المرجع نفسه.
- (82) ستيفن شوكر، «فرنسا وإعادة تسليح الراينلاند، 1936»، «دراسات تاريخية فرنسية» 14، 3 (1986): 332.
- (83) «عينت هذه القلة القوية الحكام الـ 15 والمدققين الثلاثة الذين أداروا إلى جانب المحافظ والحكام المساعدين، شؤون المصرف»، كيرشنر، استعراض المصرفيين، 96.
- (84) المرجع نفسه، 97.
- (85) المرجع نفسه، 98 - 99.
- (86) المرجع نفسه، 100 - 104.
- (87) يقول كيرشنر، «لئن كان صحيحا أن قطاع التمويل لم يدفع فلاندا إلى خارج المركب، هو جعله يتكئ على الحاجز الحديدي، وأمسك بطوق النجاة، وطرح عليه أسئلة بصوت عال عن درجة برودة الماء»، المرجع نفسه، 103.
- (88) أيكينغرين، الأغلال الذهبية، 371.
- (89) المرجع نفسه، 376.
- (90) كيرشنر، استعراض المصرفيين. ستيفن شوكر «فرنسا وإعادة تسليح الراينلاند، 1936»، «دراسات تاريخية فرنسية» 14، 3 (1986): 299 - 338.
- (91) كيرشنر، استعراض المصرفيين، 108.
- (92) المرجع نفسه، 121.
- (93) شوكر «فرنسا وإعادة تسليح»، 330 - 331.
- (94) جيمس توماس إميرسون، أزمة الراينلاند: دراسة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، (أميس: مطبعة جامعة ولاية أيوا، 1977)، 80.
- (95) فرانشيسكو جافاتزي وماركو باغانو، «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة أن تكون توسعية؟ حكايات عن اثنين من البلدان الأوروبية الصغيرة»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 3372، مايو 1990، <http://www.nber.org/papers/w3372>.
- (96) المرجع نفسه، 12.
- (97) ألبرتو أليسينا وروبرتو بروتي، «التوسعات المالية العامة والتعديلات المالية العامة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، «السياسات الاقتصادية» 21 (1995): 207 - 247.
- (98) المرجع نفسه، 514. يذكر أنه بالنسبة إلى جافاتزي وباغانو، كانت الدمارك الحالة الإيجابية وأيرلندا الحالة المختلطة.
- (99) ألبرتو أليسينا وسيلفيا أوردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، «السياسات الاقتصادية» 13، 27 (1998): 516.

(100) ألبرتو أليسينا وسيلفيا أوردانيا، «تغيرات كبيرة في سياسات المالية العامة: الضرائب في مقابل الإنفاق»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15438، 2009، 12.

(101) أليسينا وأردانيا، «حكايات»، 528.

(102) روبرتو بروتي، «أسطورة التقشف: الألم من دون ربح»، مخطوطة غير منشورة، 16 يونيو، 2011. نُشرت كورقة عمل لمصرف التسويات الدولية بالرقم 362، ديسمبر 2011.

<http://www.bis.org/publ/work362.htm>.

(103) مايكل أولف برغمان ومايكل هاتشينسون، «التقليصات التوسعية في المالية العامة: إعادة تقييم الحالة الدغماركية»، «المجلة الاقتصادية الدولية» 24 (1)، (2010): 71 - 93.

(104) انظر في جيمي غواخاردو ودانيال لي وأندريا بيسكاتوري «التقشف التوسعي: أدلة دولية جديدة»، صندوق النقد الدولي، ورقة العمل 158/11، يوليو 2011، 33. متوافر في <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11158.pdf>

(105) أليسينا وأردانيا، «حكايات»، 534 - 535.

(106) المرجع نفسه، 516.

(107) ستيفن كينسيلا، «هل أيرلندا حقا قدوة للتقشف؟»، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36، 1، (2012): 223 - 235.

(108) المرجع نفسه، 233.

(109) جون كونسيددين وجيمس دوفي، «حكايات عن التقليصات التوسعية في المالية العامة في اثنين من البلدان الأوروبية: تأملات استرجاعية واستشرافية»، قسم الاقتصاد، جامعة أيرلندا الوطنية في غالواي، سلسلة أوراق العمل 120، يوليو 2007، 11.

(110) روبرتو بروتي، «أسطورة التقشف: الألم من دون ربح»، مخطوطة غير منشورة، 16 يونيو، 2011. نُشرت كورقة عمل لمصرف التسويات الدولية بالرقم 362، ديسمبر 2011.

(111) المرجع نفسه، 234.

(112) المرجع نفسه.

(113) المرجع نفسه.

(114) لاحظ روبرتو بروتي أيضا أن التوسع الأيرلندي هو «ملحوظ أقل بكثير مما كان يُعتقد سابقاً». انظر في بروتي، روبرتو بروتي، «أسطورة التقشف»، 4.

(115) جون كويغين، «التقشف التوسعي: بعض البحوث الرديئة»، متوافر في <http://crookedtimber.org/2011/24/10/expansionary-austerity-some-shoddy-scholarship/>.

- (116) المرجع نفسه.
- (117) المرجع نفسه.
- (118) فرانشييسكو جافاتزي وماركو باغانو، «آثار غير كينزية لتغيرات السياسات المالية العامة: أدلة دولية وخبرة سويدية»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 5322، كامبريدج، ماساتشوستس، نوفمبر 1995.
- (119) المرجع نفسه، 3.
- (120) المرجع نفسه، 19.
- (121) المرجع نفسه، 20.
- (122) المرجع نفسه، 21.
- (123) المرجع نفسه، 21 - 22.
- (124) المرجع نفسه، 23.
- (125) المرجع نفسه، 24.
- (126) المرجع نفسه، 29. كلمة «تراخ» لهما.
- (127) بيتر إنغلاند، «الأزمة المصرفية السويدية: الجذور والنتائج»، «مجلة أكسفورد للسياسات الاقتصادية» 15، 3 (1999): 89.
- (128) المرجع نفسه، 94.
- (129) ريتشارد كو، «العالم في ركود الموازنة العمومية»، «مجلة اقتصاد العالم الحقيقي» 58 (2011): 19 - 37.
- (130) إن مناقشة روبرتو بروتي للسويد في «أسطورة التقشف» هي رواية متفوقة للتجربة السويدية تخلص إلى أن ما حقق الفارق لم يكن التوقعات - بل الصادرات. انظر خصوصاً في 37 - 41.
- (131) أرجون جاياديف ومايك كونتشال، «الطفرة وليس الركود: الوقت المناسب للتقشف». معهد روزفلت، 23 أغسطس، 2010. متوافر في http://www.rooseveltinstitute.org/sites/all/files/not_the_time_for_austerity.pdf.
- (132) المرجع نفسه، 1.
- (133) المرجع نفسه، 2.
- (134) انظر في دانيال لي (قائد الفريق) وبيت ديفرايس وتشارلز فريدمان وخامي غواخاردو ودوغلاس أكستون وأندريا بيسكاتوري: «هل تشعر بالألم؟ الآثار الاقتصادية الكلية لضبط أوضاع المالية العامة» توقعات صندوق النقد الدولي الاقتصادي العالمي، أكتوبر 2010. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201002/pdf/3sum.pdf> <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201002/pdf/c3.pdf>.

(135) المرجع نفسه، 94.

(136) يرى المؤلفان تحديداً أن تخفيضاً للموازنة بنسبة واحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تخفيض بنسبة 0.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة بنسبة ثلث بالمائة في معدل البطالة في مدى عامين، المرجع نفسه.

(137) المرجع نفسه.

(138) المرجع نفسه.

(139) المرجع نفسه.

(140) لموقف الجمهوريين، انظر في

<http://www.frumforum.com/gops-new-line-budget-cuts-bringboom-times/>.

لدراسة مركز بحوث الكونغرس، انظر في جين جي غرافيل وتوماس إل هانغفورد، «هل يمكن لسياسات المالية العامة الانكماشية أن تكون التوسعية؟» مركز بحوث الكونغرس 7 - 6 5700، R41849 يونيو 2011.

(141) المرجع نفسه، 12.

(142) المرجع نفسه، 15.

(143) بروتي، «أسطورة التقشف».

(144) المرجع نفسه، 6.

(145) خامي غواخاردو ودانيال لي وأندريا بيسكاتوري «التقشف التوسعي: أدلة دولية جديدة»، صندوق النقد الدولي، ورقة العمل 158/11، يوليو 2011، 5. متوافر في

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11158.pdf>.

(146) المرجع نفسه، 29.

(147) نيكوليتا باتيني وجيوفاني كاليغاري وجيوفاني ميلينا، «التقشف الناجح في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان»، صندوق النقد الدولي، ورقة العمل 190/12، يوليو 2012. متوافر في <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp12190.pdf>.

(148) المرجع نفسه، 7. الحروف المائلة من عندي.

(149) المرجع نفسه، 8.

(150) الاستطلاعات الاقتصادية والمالية العالمية لصندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، «التعامل مع ارتفاع الديون وتباطؤ النمو»، أكتوبر 2012. www.imf.org/pubs/ft/weo/201202/index.htm.

(151) كريستين لاغارد، «لاتفيا ودول البلطيق: قصة الانتعاش»، ريجا، 5 يونيو 2012. <http://www.imf.org/external/np/speeches/2012060512/.htm>.

- صندوق النقد الدولي، مؤتمر حول «الدروس المستفادة من الانتعاش في دول البلطيق»، ريغا، مقر النقابة العظمى، 5 يونيو 2012،
<http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2012/latvia/index.htm>.
- (152) يورغ أسموسن، عضو المجلس التنفيذي للمصرف المركزي الأوروبي، ملاحظات تمهيدية لحلقة النقاش «دروس من لاتفيا ودول البلطيق»، ريغا، 5 يونيو 2012،
<http://www.ecb.int/press/key/date/2012/HTML/sp120605.en.html>.
- (153) «دويتشه فيله»، «صندوق النقد الدولي يشيد باندفاعه التقشف لدى لاتفيا باعتبارها نموذجاً لمنطقة اليورو»،
<http://www.dw.de/dw/article/0,,15999966,00.html>.
- (154) أوليفيه بلانشار، «دروس من لاتفيا»، صندوق النقد الدولي مباشر،
<http://blogimfdirect.imf.org/2012/11/06/lessons-from-latvia/>.
- (155) نيل باكلي «خرافات وحقائق من نموذج التقشف في البلطيق»، «فاينانشيال تايمز»، 28 يونيو 2012،
<http://blogs.ft.com/the-world/2012/06//myths-and-truths-of-the-baltic-austerity-model/>.
- (156) لاقى دور بلدان الـ REBLL كلها، بما في ذلك رومانيا وبلغاريا، في الدفاع عن قضية التقشف المالي العام اعترافاً من المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في خطاب تاريخي أمام البرلمان الألماني في ديسمبر 2011، «ميركل تعلن الخطوط العريضة للموقف من أزمة اليورو قبل القمة»
<http://www.reuters.com/article/2011/02/12//eurzone-merkel-highlight/sidUSL5E7N21JP20111202>.
- (157) كانت رومانيا استثناء جزئياً إذ ازدادت قيمة صادراتها ثلاث مرات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن حتى ذلك لم يكن كافياً لإغلاق العجز المتضخم في حسابها الجاري. أشكر كورنيل بان لهذا التصحيح.
- (158) ستاين كلاسنز ونيلتجي فان هورين، «المصارف الأجنبية: الاتجاهات والتأثير والاستقرار المالي العام»، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل، يناير 2012،
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp1210.pdf>.
- (159) دانييلا غابور، المصارف المركزية والتمويل: رواية رومانية لوقوع أوروبا الشرقية في الرهن العقاري المحفوف بأخطار (باسينغستوك: بالغريف ماكميلان، 2010).
- (160) لنمو أسعار البيوت في الدول الأعضاء الجديدة وعلاقته بفقاعة الائتمان الخاصة بأسعار الصرف، انظر في راي باريل وفيليب ديفيس وتاتيانا فيك وألي أورغانزي، «دَين العائلات والاقتراض بالعملة الأجنبية في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي»، ورقة العمل الرقم 09 - 23، جامعة برونيل، غرب لندن، 6 - 8.
- (161) رالف دي هاس وبيفغينيا كورنيينكو وإيلينا لوكويانوف وألكسندر بيفوفارسكي، «مبادرة فيينا والاستقرار المالي في أوروبا الناشئة»، VoxEU، 4 أبريل 2012،

<http://www.voxeu.org/article/financial-stability-emerging-europe-vienna-initiative>.

(162) أطلقت مبادرة فيينا رسائل مكتوبة أرسلها إلى المفوضية الأوروبية عدد من المصارف في أوروبا الغربية كانت شديدة الانكشاف على أوروبا الشرقية. انظر في رالف دي هاس وييفغينيا كورنينكو، وإيلينا لوكويانوفا وألكسندر بيوفوفارسكي، «المصارف الخارجية ومبادرة فيينا: تحويل خاطئين إلى قديسين»، المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ورقة العمل الرقم 143، لندن، 2012. وولفغانغ نتشه، «مبادرة فيينا / مبادرة التنسيق المصرفي الأوروبي: تقييم وآفاق»، وزارة المال النمساوية، ورقة العمل 2010/4، 1 - 20.

http://www.bmf.gv.at/Publikationen/Downloads/WorkingPapers/WP_4_2010_The_Vienna_Initiative.pdf.

(163) بناء على البيانات الواردة في غابرييل جوديتشه وإنغريد تومينغ وفرانشيسكو دي كوميتي وجوليا لندفاي «ضبط أوضاع المالية العامة في خضم الأزمة»، المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية، 1 مارس 2012.

http://ec.europa.eu/economy_finance/events/2012-03-0-v-semminar/pdf/fiscal_consolidation_inthe_en.pdf.

(164) بيان دومينيك ستروس كان على «القناة 6» الفرنسية، 20 مايو 2010، الملف متوافر في http://media.hotnews.ro/media_server1/audio-2010-21-05-7300052-0-dominique-strauss-kahn.mp3.

تحليل السياق، انظر في كورنيل بان، «وقت أزمة في خطط التقشف لرومانيا»، «مرصد البلقان والقوقاز»، 28 مايو 2010.

(165) فيكتوريا ستويتشيو، «التقشف والإصلاحات الهيكلية في رومانيا»، سلسلة تحليل السياسات الدولية، مؤسسة فريدريش إيبتر، برلين، أغسطس 2012. <http://library.fes.de/pdf-files/idmoe/09310.pdf>.

(166) نيل باكلي، «لاتفيا تزن التكاليف البشرية لبرنامجها التقشفي»، «فاينانشيال تايمز»، 6 نوفمبر 2011.

<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/6fb57f46-0717-11e1-90de-00144feab-dco.html#axzz28AyZGXsw>.

إياناتول إسلام، «لاتفيا: لماذا نحن في حاجة إلى الذهاب أبعد من «نجاح» التقشف المالي العام»، «مجلة أوروبا الاجتماعية»، 18 يونيو 2012.

<http://www.socialeurope.eu/201206//latvia-why-we-need-to-go-beyond-the-success-of-fiscal-austerity>.

(167) «يوروباروميتر» (2009) التقرير الوطني، الملخص التنفيذي، لاتفيا، الرقم 72، المفوضية الأوروبية، متوافر في

http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/eb/eb72/eb72_lv_en_exec.pdf [22]

- «يوروباروميتر» (2011) النتائج الأولى، الرقم 76، المفوضية الأوروبية، متوافر في http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/eb/eb76/eb76_first_en.pdf.
- (168) إياناتول إسلام وأليس تشودري، «لاتفيا: تجاوز نقاش التقشف المالي العام»، VoxEU، 27 يونيو 2012، <http://www.voxeu.org/debates/commentaries/latvia-going-beyondfiscal-austerity-debate-1>.
- صندوق النقد الدولي، جمهورية لاتفيا: المادة الرابعة ومناقشات رصد البرنامج التالي الثاني، البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي، 26 نوفمبر 2012، <http://www.imf.org/external/np/ms/2012/112612/.htm>.
- (169) المفوضية الأوروبية، «التوقعات الاقتصادية الأوروبية: ربيع 2012».
- (170) إسلام وتشودري، «لاتفيا: تجاوز»، 2012.
- (171) مارك وايزبروت وريبيكا راي، «مركز بحوث السياسات الاقتصادية»، «تخفيض القيمة الداخلية للعملة في لاتفيا: قصة نجاح؟» ديسمبر 2011، 9.
- (172) زول دارفاس، «التعديل الداخلي لسعر الصرف الحقيقي: هل ينجح؟»، VoxEU، 6 يوليو، 2012، <http://www.voxeu.org/article/internal-adjustment-real-exchange-rate-does-it-work>.
- (173) قفز الدين العام للاتفيا من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2008 إلى 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2012.
- (174) مايكل هيدسون وجيفري سومرز، «ليست لاتفيا نموذجاً لحملة التقشف»، «فاينانشيال تايمز»، 21 يونيو 2012، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/73314cbe-baee-11e1-81e0-00144feabdc0.html#axzz27yGkORAr>.
- كان العمل السياسي العرقي أقل بروزاً في إستونيا، حيث حركت التقشف قوة الليبرالية الاقتصادية الجديدة لدى النخب، ومؤسسات الدولة ضعيفة، والتجارب السابقة مع التقشف. انظر في رينغا رودلا وراينر كاتل، «لماذا اختارت إستونيا التقشف المالي بعد أزمة 2008؟»، «مجلة السياسات العامة» 31 (2)، (2011): 163 – 186.
- (175) من المفارقات، تُعبت البطاقة العرقية في عهد الدكتاتور الروماني نيكولاي تشاوشيسكو خلال نهم سابق إلى التقشف في ثمانينيات القرن العشرين وساهمت في نهاية المطاف في الزوال العنيف لنظامه. انظر في كورنيل بان، «الديون السيادية والتقشف وتغيير النظام: حالة رومانيا في عهد نيكولاي تشاوشيسكو»، «العمل السياسي والمجتمعات في أوروبا الشرقية» (يصدر في 2013).

الفصل السابع

(1) قناة الجزيرة، الدعارة ترتفع في إسبانيا المتأزمة، فيديو، نشر في 4 أغسطس 2012،

<http://www.aljazeera.com/video/europe/201220128474948466393/08/.html>.

ليز ألدرمان، «وسط التخفيضات، المعلمون اليونانيون يقدمون رسالة إلى الفقراء: أنتم لستم وحدكم»، «نيويورك تايمز»، 24 أكتوبر 2012،

http://www.nytimes.com/201225/10/world/europe/greek-unemployed-cutoff-from-medical-treatment.html?pagewanted=all&_r=0.

(2) باري أيكينغرين، الأغلال الذهبية: معيار الذهب والكساد الكبير 1919 - 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1996).

(3) إريك هيلينر، الدول وعودة ظهور القطاع المالي العالمي: من بريتون وودز إلى التسعينيات (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1994).

(4) لبعض البيانات، انظر في إميلي كادمان وستيف برنارد وتوم بريثويت، «الخدمات المصرفية الاستثمارية في أرقام»، «فاينانشيال تايمز»، 1 أكتوبر 2012، انظر في <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/6d4fe58e-0972-11e2a5a9-00144feabdc0.html#axzz28A9VDZX0>.

(5) جيليان تيت، «المصارف قد تفقد جاذبيتها للأفضل والألمع: قد يحمل المستقبل انكماشاً مبهماً حقاً لقطاع المال»، «فاينانشيال تايمز»، 31 أكتوبر 2012، <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/de219c48235-f-11e2-a66b-00144feabdc0.html#axzz2FKXtAl2V>.

بريت فيلبين، «وول ستريت قد تنكمش وتدفع مكافآت أقل»، «ماركت ووتش»، 9 أكتوبر 2012،

<http://www.marketwatch.com/story/wall-street-could-shrink-pay-smaller-bonuses-2012-10-09>.

(6) أليكس بريستون، «امتلاك مليون إسترليني لم يعد دليل غنى: صعود الخدمات المصرفية الاستثمارية وسقوطها»، «نيو ستايتسمان»، 3 أكتوبر 2012، <http://www.newstatesman.com/business/business/2012/10/1m-isnt-rich-anymore-rise-and-fall-investment-banking>.

(7) إيان غايدر ولويزا نيسبيت «أيرلندا تنقذ المصارف المتضررة بـ 7.7 مليار دولار». «بلومبرغ»، 22 ديسمبر 2008،

<http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aMeWECsf8.0U>.

جون موراي براون ونيل دينيس، «أيرلندا تضمن ودائع ستة مصارف». «فاينانشيال تايمز»، 30 سبتمبر 2008، <http://www.ft.com/intl/cms/s>.

(8) فينتان أوتول، «دعونا ننهى التمثيلية قبل حصول رؤساء الاتحاد الأوروبي على مزيد من السلطة»، «أيريش تايمز»، 29 نوفمبر 2011،
<http://www.irishtimes.com/newspaper/opinion/2011/11/29/1224308280035.html>

(9) «ناما لن تكون جزءا من الديون الوطنية»،
 RTE.ie. <http://www.rte.ie/news/20091020/namabusiness.html>.

«الحكومة تقاتل لإبقاء ديون ناما خارج دفاتها»،
<http://www.independent.ie/business/irish/government-fights-to-keep-nama-debt-off-its-books3078860.html>.

(10) جان كلود تريشييه، نقلها ستيفن كينسيلا، «هل أيرلندا حقا قدوة للتقشف؟»، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (2012): 223.

(11) ليز ألدرمان، «في أيرلندا، يُشاد بالتقشف، لكنه مؤلم»، «نيويورك تايمز»، 5 ديسمبر 2011،

http://www.nytimes.com/2011/06/12/business/global/despise-praise-for-its-austerityireland-and-its-people-are-being-battered.html?_r=2&hpw&_

(12) ألدرمان، «في أيرلندا».

(13) مؤسسة أيرلندا، «أطلق أعمالا في أيرلندا»، الموقع الحكومي،
<http://www.enterprise-ireland.com/en/Start-a-Business-in-Ireland/Startups-from-OutsideIreland/Why-Locate-in-Ireland-/Start-Up-friendly-environment.html>.
<http://www.doingbusiness.org/rankings>.

(14) «قاعدة بيانات الضرائب لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»،
<http://www.oecd.org/tax/taxpolicyanalysis/oecdtaxdatabase.htm#vat>.

(15) مكتب الإحصاء المركزي، «قياس التقدم المحرز في أيرلندا في 2010»،
<http://www.cso.ie/en/newsandevents/pressreleases/2011pressreleases/measuringirelandsprogres2010/>.

(16) البنك الدولي، «صادرات السلع والخدمات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)»،
<http://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS>.

(17) مارتن مالون، «مينت بارتنرز»، محلل للزبائن، يوليو 2012. اتصالات شخصية.

(18) أوتول، «دعونا ننهى التمثيلية».

(19) روبرت وايد، «أيسلندا تشبه إيكاروس [بطل ميثولوجي إغريقي حاول الطيران بأجنحة من ريش وشمع وسقط إلى حتفه حين أذابت الشمس الشمع - المترجم]»، «تشانج» 52، 3 (مايو/يونيو 2009): 5 - 33. روبرت وايد وسيغريورغ سيغرسدوتر. «صعود

أيسلندا وسقوطها واستقرارها وما بعده، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (2012): 127 - 144.

(20) تقرير لجنة التحقيق الخاصة في أسباب الأزمة المصرفية الأيسلندية، 12 أبريل 2010، <http://sic.althingi.is/pdf/RNAvefKafli2Enska.pdf>.

(21) دق صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر في وقت مبكر في مشاورات المادة الرابعة الخاصة به للعام 2006. صندوق النقد الدولي، أيسلندا، البيان الختامي ل مشاورات المادة الرابعة للعام 2006، 15 مايو 2006، <http://www.imf.org/external/np/ms/2006051506/.htm>.

(22) «جمهورية أيسلندا - تقرير فيتش في نوفمبر 2006» <http://www.bonds.is/news-analysisrating/credit-rating-news/sovereign-credit-rating/nanar/6565/republic-of-iceland-fitchreport-november-2006>.

(23) أنشأت المصارف أيضا حسابات ودائع عبر الإنترنت في بريطانيا وهولندا وأماكن أخرى لضخ الأموال إلى البلاد. وكانت هذه ولادة «آيس سايف»، التي أصبحت فيما بعد مصدرا لخلاف دبلوماسي خطير بين أيسلندا وبريطانيا وهولندا، ثم ضربت الأزمة.

(24) القانون الرقم 2008/125: حول السلطة في شأن النفقات المالية نظرا إلى الظروف غير العادية في الأسواق المالية، إلخ http://www.tryggingarsjodur.is/modules/files/file_group_26/fréttir/Act_No1252008-.pdf.

(25) تقرير لجنة التحقيق الخاصة في أسباب الأزمة المصرفية الأيسلندية، المجلد 7، 84 - 85.

(26) ثورولفور ماثياسون وسيغرون دافيدسدوتير، «التكاليف على الدولة من الانهيار المالي الأيسلندي للعام 2008»، «إيكونوميستور»، 5 ديسمبر 2012، <http://www.economonitor.com/blog/201212//state-costs-of-the-2008-icelandic-financial>.

(27) «الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أيسلندا»، <http://www.tradingeconomics.com/iceland/government-debt-to-gdp>.

(28) إحصائيات أيسلندا، <http://www.statice.is/>.

(29) «أيسلندا - البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة للعام 2006»، <http://www.imf.org/external/np/ms/2012030212/.htm>.

(30) «أيسلندا - البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة للعام 2006».

(31) ستيفان أولافسون وأرلندور سولفي كريستيانشون، «تفاوت المدخول في اقتصاد الفقاعة: حالة أيسلندا 1992 - 2008»، ورقة مؤتمر لمؤتمر لوكسمبورغ لدراسات المدخول، يونيو 2010،

<http://www.lisproject.org/conference/papers/olafsson-kristjansson.pdf>.

(32) إحصائيات أيسلندا،

<http://www.statice.is/>.

(33) إحصائيات أيسلندا،

<http://www.statice.is/>.

(34) أولافسون وكريستيانشون، «خطر الفقر وتوزيع المدخول 2011»، إحصائيات أيسلندا، 26 مارس 2012، <http://www.statice.is>.

(35) يعترض بيل جاينواي على هذه المقارنة بين أيرلندا وأيسلندا لسببين (اتصالات شخصية، 4 نوفمبر 2012). هي أولا تنطوي على استخفاف بالأخطار النظامية الناتجة عن فشل المصارف في الاقتصادات الكبرى. ثانيا، هناك فضلا عن الإنقاذ والإفلاس، خيار ثالث، يمكن وصفه بـ «الإنقاذ والإصلاح والإرسال إلى السجن». كل من الاعتراضين صالح. لكن بالنسبة إلى الأول، في حين أن تكاليف التقشف هائلة وحقيقية ودائمة، فإن تكاليف الأخطار النظامية افتراضية إذا توافرت دائما خطة إنقاذ. فافتراض أن المرض هو دائما أسوأ من العلاج يعطي المصارف ترخيصا لابتزاز دافعي الضرائب. وعن الاعتراض الثاني، يبدو احتمال «السجن مقابل الإنقاذ» جذابا من الجانب النظري، يشير واقع أن المصارف تدفع مرارا وتكرارا غرامات لقاء آثامها إلى أن هذا المسار الإصلاحية المعين قد يكون مغلقا أكثر مما نود أن نعترف.

(36) كارمن راينهاردت وإم بيلين إسبرانشيا، «تصفية الديون الحكومية»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 16893، مارس 2011.

(37) المرجع نفسه، 3.

(38) المرجع نفسه، 5.

(39) جاينيك تابير، «جنرال إلكتريك لم تدفع أي ضرائب في 2010»، «أي بي سي نيوز»، 25 مارس 2011،

<http://abcnews.go.com/Politics/general-electric-paid-federal-taxes-2010/story?id=13224558#.UHb2avl26mk>.

(40) توماس إل هانغرفورد، «الضرائب والاقتصاد: دراسة تحليلية لمعدلات الضريبة الأعلى منذ 1945»، مركز بحوث الكونغرس 14، R42729، سبتمبر 2012، 1.

(41) المرجع نفسه، 16.

(42) المرجع نفسه.

(43) غلين هوبارد، «انس سقف الديون وركز على الدين»، «فاينانشيال تايمز»، 26 مايو 2011.

<http://www.ft.com/intl/cms/s/0878-87607668/e-11e0-af98-00144feabdc0.html#axzz28v5uYiL5>.

(44) «ميت رومني يقول إن إعادة التوزيع لم تكن قط صفة مميزة لأمريكا». PolitiFact،
قرأ في 14 ديسمبر 2012.

<http://www.politifact.com/truth-ometer/statements/2012/sep/20/mitt-romney/mitt-romney-says-redistribution-has-never-been-cha/>.

(45) ستيفان باخ وغيرت فاغنر، «فرض الضرائب الرأسمالية من أجل الخلاص من الدين»
VoxEU، 15 أغسطس 2012.

<http://www.voxeu.org/article/eurozone-crisis-time-tax-rich>.

(46) ستيفان باخ وجياكومو كورنيو وفكتور شتاينر، «الضرائب المثلث على المدخول الأعلى
في ألمانيا»، VoxEU، 29 يونيو 2011.

<http://www.voxeu.org/article/taxing-rich-case-germany>.

(47) توماس بيكييتي وإيمانويل سايز، «فرض ضرائب على 1 بالمائة: لماذا يمكن لمعدل
الضريبة الأعلى أن يفوق 80 في المائة؟» VoxEU، 8 ديسمبر 2011.

<http://www.voxeu.org/article/taxing-7-why-top-tax-ratecould-be-over-80>.

(48) بيتر داهموند وإيمانويل سايز، «الحجة لضريبة تقدمية: من بحوث أساسية إلى
توصيات سياسية»، «مجلة آفاق اقتصادية» 25، 4: 165.

(49) المرجع نفسه، 167.

(50) ديفيد جولي، «الولايات المتحدة وسويسرا تبرمان صفقة لتبادل بيانات الحسابات
المالية»، «نيويورك تايمز»، 21 يونيو 2012.

<http://www.nytimes.com/2012/06/22/business/global/22iht-tax22.html>.

(51) جيمس إس هنري، «إعادة نظر في ثمن ما وراء البحار: تقديرات جديدة للثروة
العالمية الخاصة المفقودة والمدخول وعدم المساواة والضرائب الضائعة». «شبكة
العدل الضريبي»، يوليو 2012، 5.

http://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Price_of_Offshore_Revisited_120722.pdf.

المؤلف في سطور

مارك بليث

- وُلِدَ في داندي بأسكتلندا العام 1967 ويُفاخر بأنه ترعرع في عائلة فقيرة.
- أستاذ علم الاقتصاد السياسي في معهد واتسون للشؤون الدولية والعامّة بجامعة براون.
- يركّز في بحوثه على تأثير عدم اليقين والعشوائية في الاقتصاد.
- من مؤلفاته التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسسي في القرن العشرين (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002).

المترجم في سطور

عبد الرحمن أياس

- وُلِدَ في بيروت بلبنان العام 1968.
- مسؤول القسم الاقتصادي في صحيفة «الحياة».
- يُركّز في بحوثه على الشؤون الاقتصادية الغربية والآسيوية.
- من ترجماته في السياسة «البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط» لديفيد هيرست (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2003)، وفي الاقتصاد «التسعينيات الهادرة» لجوزيف ستيغليتز (بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2007).

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

- 1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.
 - 2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات.
 - 3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .
 - 4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.
 - 5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.
- أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر . وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدون أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (ويحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلف - المترجمة - من نسختين مطبوعتين.

هذا الكتاب...

نجحت الحكومات في كل من أوروبا والولايات المتحدة في تصوير الإنفاق الحكومي إهدارا فاقم الأزمات الاقتصادية، وفرضت سياسات تشمل تخفيضات قاسية في الموازنات (التقشف)، آملة أن تحل هذه السياسات مشكلة الديون الحكومية المتفاقمة، وهي مشكلة تعتبر من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008 ولم تنته بعد. ويعني التقشف شدا للأزمة يبدأ بالحكومات وينتهي بالمواطنين. وينسى مؤيدو هذا الرأي مصدر الديون التي تغرق الحكومات، فالمصدر لم يكن يوما الإنفاق الحكومي المفرط، بل إنفاق الحكومات مبالغ فلكية لإنقاذ مؤسسات مالية تعثرت بسبب الأزمة المالية العالمية التي أسهمت هذه المؤسسات إسهاما كبيرا في إطلاقها وتأجيجها. وهكذا تحولت ديون القطاع الخاص إلى ديون للقطاع العام وبالتالي ديون على المكلفين أو دافعي الضرائب، فيما لم يتكلف مسببو الأزمة والديون الحكومية شيئا.

في هذا العمل، يقول مارك بليث، الأكاديمي المتخصص في الاقتصاد، إن التقشف بحد ذاته فكرة اقتصادية شديدة الخطر، فهي أولا لم تنجح يوما، مستشهدا بأمثلة قريبة العهد وأخرى تعود إلى السنين المائة المنصرمة، بما يجعل عمله تأريخا للتقشف ومضاره. والتقشف برأيه، إن نجح حين تطبقه دولة ما، فلن ينجح بالتأكيد حين تطبقه دول العالم كلها أو معظمها في الوقت نفسه، ويشير إلى أن التقشف العالمي الذي تلا الركود الكبير في عشرينيات القرن العشرين أدى إلى صعود النازية في ألمانيا وعسكرة السياسة في اليابان، وهما تطوران يتحملان المسؤولية الأبرز عن اندلاع الحرب العالمية الثانية. ويشدد بليث على أن التقشف بدلا من أن يعزز معدلات النمو والفرص، أفضى تكرار تطبيقه إلى زيادات في تركيز الثروات وتفاقم حالات التوزيع غير العادل للدخل.

نم احاطة الرفع برامطة

مكتبة عملكر

ask2pdf.blogspot.com

نحن لا نقوم بتصوير أو نسخ الكتب
ننشر الكتب الموجودة بالفعل على الإنترنت
نحترم حقوق الملكية
ولا نمانع حذف رابط أي كتاب
إذا طالب مؤلف أو دار نشره بحذفه